

سياسات عربية

SIYASAT ARABIYA

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations

دورية محكمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

عزمي بشارة

■ الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية

محمد كولفرني

■ الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب

محمود محارب

■ العلاقات الإسرائيلية - الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة

العدد 22 - أيلول / سبتمبر 2016
Issue 22 - September 2016

سياسات عربية

SIYASAT ARABIYA

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations

دورية محكمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

Articles	5	دراسات
Azmi Bishara Army and Political Power in the Arab World: Theoretical Challenges	7	عزمي بشارة الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية
Abduljaleel Al-Marhoon Trends of Deterrence in the Gulf	30	عبد الجليل زيد المرهون اتجاهات الردع في الخليج
Mohamed Goulferni The Arab Spring and Constitutional Reform in Morocco	42	محمد كولفرني الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب
Mahmoud Muhareb The Israeli-Chinese Relations in the Post-Cold War Era	59	محمود محارب العلاقات الإسرائيلية - الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة
Hikmat Alabdulrahman The Strategy of the Chinese Presence in Africa	71	حكمت العبد الرحمن إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا
Testimony	87	شهادة
The Syrian Revolution From Within		الثورة السورية من الداخل
Tariq al-Ali Violence in the Arab Revolutions: The Case of Syria	89	طارق العلي العنف في الثورات العربية: الحالة السورية
Ahmed Abazeid The Undermining of Frames of Reference within the Syrian Revolution	95	أحمد أبازيد تقويض المرجعيات في الثورة السورية

Arab Opinion Index	101	المؤشر العربي
Public Opinion Polling Unit Palestinian Public Opinion Trends Towards Iranian Foreign Policy	103	وحدة استطلاع الرأي العام اتجاهات الرأي العام الفلسطيني تجاه السياسة الخارجية الإيرانية
Documentation	113	التوثيق
Milestones in Democratic Transition in Arab World 1/7/2016 - 30/8/2016	115	أهم محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 2016/8/30 - 2016/7/1
Palestine Over Two Months 1/7/2016 - 31/8/2016	120	الوقائع الفلسطينية في المدة 2016/8/31 - 2016/7/1
Book Reviews	127	مراجعات وعروض كتب
Mounir Kchaou "Is the American Century Over?" by Joseph Nye	129	منير الكشو "هل انتهى القرن الأميركي؟" لجوزيف ناي
Fatima Al-Samadi "Letters From Fish" (Memoirs of General Hamdani)	137	فاطمة الصمادي "رسائل الأسماك" (مذكرات الجنرال حسين همداني)
Reports	143	تقارير
Ihab Maharma ACRPS Conference "The Arab World and China: Future Prospects of Relation with a Rising Power"	145	إيهاب محارمة مؤتمر "العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة"
Ahmed Qasem Hussein ACRPS Conference "Boycotting as a Strategy to Counter Israel's Occupation and Apartheid: Present - Day Realities and Aspirations"	152	أحمد قاسم حسين مؤتمر "إستراتيجية المقاطعة ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد: الواقع والطموح"



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات Arab Center for Research & Policy Studies

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية، وهو أيضًا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية والعمل لرقبها وتطورها، وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أن التطور غير ممكن إلا كركي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولًا ومجتمعات وتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المؤلف أيضًا، وي طرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية، والتجزئة والوحدة، والسيادة والتعبئة والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز العربي أيضًا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حصرًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

دراسات
Articles



عزمي بشارة | Azmi Bishara*

الجيش والحكم عربياً: إشكاليات نظرية

Army and Political Power in the Arab World: Theoretical Challenges

تعالج هذه الدراسة العلاقة بين الجيش والسياسة، ليست بوصفها خطأ، أو عارضاً من عوارض الابتلاء العربي، بل نتاجاً لمراحل تاريخية، ولطبيعة الدولة العربية وصيرورة نشوتها وبنيتها وعملية التحديث فيها. وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها: أنه لا يوجد جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه. وأن للجيش في الدول المستقلة حديثاً دوراً في بناء الدولة، وفي تسريع عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى. وترتكز الدراسة على تطلّع الجيش إلى السياسة بالمعنى الضيق، أي ممارسة الحكم والاستيلاء عليه. وتميز بين مفهوم "الثورة" و"الانقلاب" مقدمة للوقوف على تجارب وحالات تاريخية مختلفة قام فيها العسكر بدور مهم في عملية التغيير السياسي والاجتماعي. ومع جزئها بصعوبة التوصل إلى نظرية وقانون يضبطان علاقة الجيش بالحكم وتصرفه فيه، تحاول الدراسة التمييز بين انقلاب النظام على عملية سياسية أطلقها، وانقلاب ضباط راديكاليين بهدف إصلاح النظام أو تغييره، كما تحاول استنباط أبرز السمات المشتركة للانقلابات العسكرية.

كلمات مفتاحية: الجيوش العربية، الجيش والحكم، الانقلابات العسكرية، الدولة الوطنية العربية.

This study examines the relationship between the military and politics in the Arab world, not as a flaw or symptom of an Arab predicament, but as a product of history and a result of the nature, formation and structure of the Arab state. The study starts from the presumption that, by definition, there is no military without politics, since armies have historically played a key role in establishing modern states in developing countries and in accelerating the process of transition. The study distinguishes between "revolution" and "coup". While acknowledging the challenges in developing a theory or law to account for the army's relationship with political rule, the study attempts to highlight five key commonalities among military coups. The study also discusses the military coup's need for an alliance with civil and political forces in order to prevail.



Keywords: Arab Armies, Army and Political Power, Military Coups, Arab National State.

* مفكر عربي، المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Arab Public Intellectual , General Director of the Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة⁽¹⁾

إذا تعرّز في الحروب وحالات الطوارئ بقوات تعبئة شعبية وغيرها، تبقى نواته الأساسية قوات نظامية دائمة مؤلفة من ضباط وجنود محترفين خاضعين لقيادة.

وربما كان الجيش النظامي الأول في التاريخ هو الجيش الانكشاري العثماني⁽³⁾. وليس صدفة أنه بني من أسرى وصبية مخطوفين منتزعين من أهاليهم، في الواقع، كانوا يجلبون إلى معسكرات خاصة يخضعون فيها لتدريب رياضي وعسكري وديني، وتثقيف على الولاء للسلطان. ويجري تدريب بعضهم للعمل في ديوان السلطان، ومرافقه المختلفة. ومن زاوية نظر موضوعنا، كانت هذه الأساليب ما يلزم فعله لتجاوز العلاقات الاجتماعية والولاءات والعصبية التي تفصل الأفراد (الرعية) عن الحكام، وذلك لبناء ولاء مباشر للسلطان. فلم تكن الدولة الحديثة قد قامت بعد، ولم يقدّم لها جيش يجمعه الولاء للوطن. والطريق الوحيد لإنتاج هذا الولاء المباشر في ذلك العصر هو التبعية الشخصية للسلطان، أي ملكية السلطان لهم. إنهم في الواقع نوع جديد من المماليك، انتظم في جيش نظامي يتبع للسلطان. وإذا نظرنا إلى تدريبهم وعيشهم المشترك في القرون الأولى للسلطنة وجدناهم الأقرب إلى تصور أفلاطون لطبقة "حراس المدينة" في كتابه **جمهورية أفلاطون**.

ولاحقاً في مراحل أفول السلطنة، تحوّلت ملكية السلطان للانكشارية إلى ملكية الانكشارية للسلطان. ويحتاج تتبع هذه الصيرورة في التاريخ العثماني إلى دراسة خاصة، تتقاطع مباشرة مع موضوعنا، الجيش والسياسة. وعلى كل حال فإنّ جذور تدخل الجيش بمعنى القوة النظامية المحترفة في السياسة تضرب بعيداً في التاريخ العثماني؛ إذ أنشأت السلطنة جيشاً محترفاً مرتبطاً بالسلطان يمكن عدّه أول جيش مدرب محترف ومنظم في أوروبا. غير أنّه ما إن بدأت بوادر الأزمات الاقتصادية والسياسية، وتجذر الانكشارية في حياة المدينة العثمانية حتى أصبح هذا الجيش عبئاً على الباب العالي وقيداً من قيود أخرى تكبل يديه؛ إذ أجم تدمير السكان في الأزمات، وقاد تحركات احتجاجية في العاصمة، أو شارك فيها، وتدخل مباشرة في عزل الصدر العظام، وقتل السلاطين أو خلعهم، وصولاً إلى رفض الجيش الانكشاري في العقد الأول من القرن التاسع عشر عملية تحديثه، أو حتى بناء جيش حديث إضافته إليه؛ وخلال ممانعته التحديث والإصلاح جرى عزل سلطانين من منصههما، وقتل أحدهما.

ليست هذه مقدمة لدراسة مجال الجيش والسياسة بصورة عامة، بل محاولة في تحديد الموضوع يتبعه تحليل عيني لبعض جوانب تدخل الجيوش العربية المباشرة في الحكم، ثم استنتاج مقولات نظرية بناءً على ذلك. فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إطلاق تعميماتٍ عابرة للزمان والمكان حول الجيش والسياسة، أي خارج السياق التاريخي، بما فيه التاريخ المحلي، والثقافة، والبنية الاجتماعية وغيرها. تروم المحاولة النقد، من دون الانزلاق إلى تعداد المساوئ بوصفه مقدمة للوعظ. والنقد هنا رديف للنظرية. ورجلا النقد لا تقفان على ما يجب أن يكون، بل على ما هو قائم من علاقة بين الجيش والسياسة، ليس بوصفه خطأً، أو عارضاً من عوارض الابتلاء العربي، بل نتاج مراحل تاريخية وبنى اجتماعية واقتصادية وثقافة. إنّ تحليل الظواهر انطلاقاً من تاريخيتها وإعادة إنتاجها نظرياً، ودحض ما ينتشر من أساطير وأفكار مسبقة هي مكونات النقد الذي نقصد، أما الإجراء النقدي الذي يتلوه فيُتخذ من خلال تبين التوتر بين نتائج التحليل وضرورات التحول الديمقراطي عريباً، وهي شاغلنا الراهن. وتوخياً للوضوح سنقوم بدايةً ببعض التحديدات لحصر الموضوع، ولو كان نظرياً:

● نعني بالجيش هنا ما يجمع الجيوش الوطنية الحديثة؛ أي القوات المسلحة المنظمة في فرق وأسلحة وقيالق وكتائب أو غيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب تراتبية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش، التي تقوم لغرض الدفاع عن دولة، وقد تتدخل أيضاً للحفاظ على استقرارها الداخلي⁽²⁾. ولا نقصد القوى غير النظامية المسلحة في خدمة عقيدة أو طبقة أو قضية أو حزب. كما لا نقصد أيضاً قيالق فرسان يلبون الدعوة للخدمة العسكرية، ومعهم جنودهم، وينضمون إلى حملة عسكرية بناءً على طلب الملك أو الإمبراطور، ويديرون إقطاعية في حياتهم العادية، أو يجيئون الضرائب للسلطان، مع أنّ هذه الأخيرة سميت جيوشاً في الماضي. المقصود في هذه الدراسة هو الجيش النظامي التابع لدولة. وهو غالباً ما يرتبط به في عصرنا جيش احتياطي، وحتى

1 نص الورقة التي قدمها الدكتور عزمي بشارة محاضرة افتتاحية في مؤتمر "الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي" الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 1-3 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

2 وهو التدخل الذي وسّعت جيوش كثيرة في العالم المعاصر مفهومه ليشمل حراسة الدستور (أو النظام) القائم، ضد عدم الاستقرار، وضد الجديد أيضاً، وعدّه بعض الباحثين مستحقاً تسمية الحرس أو الحراسة، ومنها البريتوريانية المستمدة من الحرس البريتوري الروماني.

3 أقيم من أسرى حرب مسيحيين بعد احتلال أدنة، انظر: خليل اينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية: من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد م. الأرنؤوط (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002)، ص 22-23؛ ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية** (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص 16 - 17.

ولكن ليس بوصفه فئة اجتماعية تابعة له، بل بصفته جيشًا حديثًا موليًا للسلطان الذي لم تعد تقيده أي مؤسسات وسيطة، وأصبح منصبه أشبه بالملكية المطلقة. ولم يعد الجيش يمثل حدًا من أي نوع لصلاحيات السلطان، إضافةً إلى قيود المؤسسات التقليدية الأخرى.

● ومع تغريب الجيش وتعرّضه لقيم ثقافية جديدة ازداد تسييسه وتطلّعه لدور إصلاحي في الدولة، لا سيما أنه الأكثر تعرّضًا لنتائج الفشل الاقتصادي والاجتماعي، عبر الهزائم التي لحقت به. ليرز دوره الأكبر في الانقلاب الدستوري العثماني في عام 1908 - 1909 بإرغام السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة العمل بدستور 1876، ومن ثم خلعته في عام 1909.

”

تطوّرت بنية المؤسسة العسكرية العثمانية الجديدة بخاصة في مرحلة التنظيمات العثمانية لا سيما مرحلة التنظيمات الثانية، ووجهت عملية إعادة هيكلة المدارس على أساس حديث لمقتضيات بناء هذا الجيش

”

تطوّرت بنية المؤسسة العسكرية العثمانية الجديدة بخاصة في مرحلة التنظيمات العثمانية لا سيما مرحلة التنظيمات الثانية، ووجهت عملية إعادة هيكلة المدارس على أساس حديث لمقتضيات بناء هذا الجيش، كما بدأ التعليم الحديث عمليًا في الكليات الحربية، في البحرية وسلاح المدفعية والهندسة، "لأنّ العلوم العصرية -على اختلاف أنواعها- دخلت الممالك العثمانية أول ما دخلت عن طريق المدارس العسكرية. فإنّ أولى المدارس الحديثة أنشئت لغايات عسكرية بحتة. وأولى المؤلفات في العلوم الرياضية والطبيعية - وحتى في التاريخ والجغرافيا - كانت وضعت في المدارس العسكرية وللمدارس العسكرية... حتى تعليم الطب الحديث بدأ في 'الطبية العسكرية'⁽⁷⁾. وشهدت مرحلة التنظيمات تبلور التنظيمات السياسية الحزبية السرية في الجيش العثماني. وتدين عودة الدستور في عام 1908 إلى أهمها، وهي "جمعية الاتحاد والترقي" التي ستدشن مرحلة سيطرة الضباط العثمانيين "التنظيماتيين" على السياسة والدولة حتى انهيار الدولة العثمانية نتيجة الحرب العالمية الأولى.

لقد ازداد تدخّل الانكشارية قوّة مسلحةً في شؤون الأستانة كلما تراجعت نجاحاتها القتالية وعجزت عن قتال الأعداء في الثغور والذود عن السلطنة، وكلما زاد جشع قادتها ومطالبتهم بحصة من الثروة، وتطور تداخل مصالح بينهم وبين فئة التجار في إسطنبول. لقد تحولت الانكشارية "إلى آلة فساد وفوضى، وتضاءل ارتباطهم بثكناتهم، وصار الكثير منهم لا يذهب إلى الثكنات إلا لاستلام المرتبات التي كانت تسمى باسم 'العلوفات'... ثم أخذ الكثيرون منهم يشتغلون مهن مختلفة، بعد أن يبيعوا تذاكر علوفاتهم... وصار عدد كبير ممن يحملون اسم الانكشارية لا يجتمعون إلا أفرع صوت العصيان، بمطالبة زيادة العلوفات والعطايا، أو لطلب عزل وزير، أو تنصيب وزير أو شقن جماعة من الوزراء... وعندما تقرر الدولة تسفير الانكشارية إلى ساحات القتال، ما كانت تجد هناك إلا أعدادًا صغيرة من المسجلين..."⁽⁴⁾. ولاحقًا أصبحت تسمية، بل وصف انكشارية يطلق للتدليل على التخلف والفوضى وعدم النجاعة، مع أنه كان في الماضي يستدعي صور الامتياز والشجاعة والتفوق.

● ولو أقمنا قليلًا عند نص أفلاطون لمتابعة الفكرة أعلاه لوجدنا نظريته الاجتماعية-الفلسفية قائمة على الفصل بين الوظائف والكفاءات والمواهب المرتبطة بها، محدّدًا من خلط قطاع المال والأعمال بالحراس، لنقرأ الحوار التالي:

"- ليس أضر ولا أبعث على الخجل بالنسبة إلى الراعي من أن يربي ويغذي من أجل حماية قطعانه كلابًا تدفعهم شرastهم وجوعهم، أو أي عادة سيئة أخرى تتعوّدها، إلى التعرض بالأذى للماشية، فيتحولون من كلاب إلى ما يشبه الذئب.

- وإذن فمن الواجب اتخاذ كل التدابير التي تحول دون سلوك حراسنا على هذا النحو إزاء مواطنيهم، بحيث يسيئون استخدام قدرتهم ويغدون سادة شرسين بدلًا من أن يكونوا حماة يقظين"⁽⁵⁾.

● تمكّن السلطان محمود الثاني (1808-1839) من تصفية القادة الانكشاريين في عام 1826⁽⁶⁾، وبدأ إعادة بناء الجيش على أساس عصري حديث، غربي في الواقع، على النموذج الفرنسي ولاحقًا الألماني البروسي. وأصبح السلطان محمود أول سلطان عثماني مطلق الصلاحيات؛ فالجيش يتبع له بموجب نظام طاعة حديث، ولا يتدخل في قراراته. لقد أصبح الجيش مرة أخرى تابعًا للسلطان مباشرة.

4 الحصري، ص 47 - 48.

5 جمهورية أفلاطون، ترجمة فؤاد زكريا (القاهرة: المؤسسة العربية للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، د.ت.)، ص 117.

6 سميت عملية قتل قادتهم وتشتيت شملهم على يد محمود الثاني بـ "الواقعة الخيرية".

● لا يوجد جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه. فالجيش يتعامل يوميًا مع شؤون الحرب والدفاع، وقضايا أخرى يطلق عليها تسمية "الأمن" و"الأمن القومي"، وتراوح بين شؤون عسكرية محض، ومسائل متعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم والإقليم والدولة. فحتى بمعناه الضيق ليس الأمن مفصلاً عن هذه القضايا. ولذلك فموضوع الجيش والسياسة موضوع واسع. وهو قائم في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية. ولكن حالة محددة تعيننا هنا هي تطوُّع الجيش إلى السياسة بمعناها الضيق، أي ممارسة الحكم، والاستيلاء عليه، أو المشاركة فيه، أو اتخاذ القرار بشأنه.

ومعلوم أنَّ قيادة الجيش في الدول الديمقراطية غالبًا ما تكون مطلعة على قضايا السياسة الخارجية والداخلية، وقادرة على إجراء تقييمات وتوقعات، وقد يُطلب رأيها المتخصص في هذه القضايا، ولكن الجيش يأتمر بأوامر مؤسسات منتخبة، تمثّل هي سيادة الدولة. والفرق بينه وبين الحكومة أنّه يخدم سيادة الدولة بغض النظر عمّن انتخب للحكم؛ أي إنّ الحكومة بالنسبة إليه لا تتغير بتغير الحزب الحاكم.

عرف القرن العشرون جيوشًا مَسبُوسةً للغاية، بل مؤدجلة، في دول غير ديمقراطية، من دون أن تكون تلك الجيوش حاكمة؛ إذ كانت منقادة في خدمة حزب حاكم تعتنق عقيدته تحديداً، كما كانت الحال في الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي. فليست كلّ ديكتاتورية عسكرية. صحيح أنّ الجيش في هذه الحالة كان مَسبُوسًا، وحتى عقائديًا كما يقال في بلادنا، ولكن الهدف من أدلجته ليس الحكم، بل الاقتناع بدوره في خدمة نظام حزب واحد يحمل عقيدته. وكان المفوضون الحزبيون وسيلة أدلجته من وحداته الدنيا وحتى قياداته العليا (وذلك، بموجب نظام القوميسار الحزبي السوفياتي في مؤسسات الجيش ووحداته من الأعلى إلى الأسفل). ويفترض أن يضمن هؤلاء تنقيفه، و"نقاءه" الأيديولوجي والتزامه العقيدي. وقامت محاولات في تقليد هذا النموذج في كوبا وغيرها من دول العالم الثالث. والحالتان السورية (منذ صلاح جديد)، والعراقية (في مرحلة حكم صدام حسين) هما من الحالات التي نجح فيها النظام في العقود الأخيرة في تسييس الجيش، وقلّد وظيفة القوميسار السوفياتية بإحداث وظيفة ضابط التوجيه السياسي الذي يتبع إلى الإدارة السياسية في الجيش؛ بمعنى تطويعه تمامًا للنظام الحاكم عبر المنظمات الحزبية في الجيش، والمخابرات العسكرية التي تحولت وظيفتها من التجسس على العدو إلى التجسس على الجيش نفسه وضباطه في وحداته كافة.

ففي بلادَي الانقلابات العسكرية النموذجية العراق وسورية لم يحكم الجيش الدولة في العقود الأخيرة. والضباط الذين قاموا بالانقلاب الأخير (1968 في العراق، 1970 في سورية) جعلوا نصب أعينهم أن

لقد خرجت العسكريات الجديدة التركية والعربية الأولى في المشرق من رحم هذه المؤسسة العسكرية التنظيماتية، وفي حين برز دور العسكرية التركية في تحطيم معاهدة سيفر (1920)، وتحرير الأراضي التركية العثمانية السابقة من الجيوش الفرنسية والإنكليزية واليونانية وصولاً إلى الاعتراف الدولي بوحدة تركيا واستقلالها في معاهدة لوزان (1923)، فإنّ دور العسكرية العربية التي نشأت في رحم المؤسسة العسكرية العثمانية التنظيماتية (الاتحادية) برز بدايةً بالارتباط مع الحركة العربية، وتوضّح هذا الدور في تجربة المملكة السورية العربية (1918-1920) ببناء جيش وطني سوري - شامي حطمه الفرنسيون بعد احتلال دمشق (1920)، بينما اعتمد الملك فيصل في تأسيس الجيش العراقي في عام 1921 ركيزةً للدولة العراقية الحديثة على أولئك الضباط العرب السابقين في المؤسسة العسكرية العثمانية "الاتحادية". وتجدد الإشارة إلى أنّ جيش المملكة العربية السورية بدمشق كان جيشًا شامياً بكل معنى الكلمة إذ لم يبق فيه من القادة الحجازيين إلا النزر اليسير. فكان أول جيش شامي على الطريقة النظامية الحديثة، وكان كثير من ضباطه ينحدر من أصول تركمانية وكردية لكنه كان متعرباً حضارياً ولغوياً ويرى في العروبة هوية جامعة.

كان الجيش التركي نتاج إصلاحات ذاتية وتحديث في مرحلة التنظيمات التي استمرت نحو القرن في جهد جبار لمواجهة تحديات تطور الجيوش الغربية، أما الجيوش العربية فقد بنيت في ظل مراحل الاستعمار القصيرة نفسها. وتحكّمت في بنيتها مقاربات الدول الانتدابية وفهمها لبنية المجتمعات العربية، ولا سيما بنيتها الطائفية والقبلية. يستثنى من ذلك إلى حدٍ بعيد الجيش العراقي والجيش الجزائري. فقد استقل العراق مبكراً، ونشأ تواصل فعلي بين ضباطه وضباط الجيش العربي، أما الجيش الجزائري فقد ظل حتى حكم الشاذلي بن جديد استمراراً لجيش التحرير.

وقد اتخذ بناء الجيش المصري مسارَ تطور مشابهاً للجيش التركي منذ قضاء محمد علي على آخر المماليك. ووقعت مذبحه القلعة قبل مذبحه الانكشارية، كما تأثر الجيش المصري بالتقنية العسكرية الفرنسية قبل الجيش العثماني، وذلك في العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وتجلّى هذا في نجاح الجيش المصري في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر في مرحلة محمد علي باشا في احتلال سورية. وكان هذا إضافةً إلى النكسات المتواصلة في الصراع مع روسيا من عوامل تسريع تطوير الجيش العثماني. أما الجيش المصري فكبح تطوره، إذ بقي منذ ثورة عرابي وحتى عام 1952 مقيداً في ظل الانتداب البريطاني حتى انقطعت صلته بجيش محمد علي.

مؤسسة الرئاسة وصلاحياتها على حساب الجيش، فغيّر قاداته بصورة متواترة لم تعرفها مصر من قبل. ولكن النظام احتاج إلى الجيش في ضبط المعارضة بعد اتفاقيات كامب ديفيد، أو ما سُمي ناصريًا بـ"الجهة الداخلية". وهي تسمية دالة تشي بأنّ البلاد في حالة حرب في الداخل والخارج. ولكن المقصود هذه المرة كان تمرد الأمن المركزي في عهد حسني مبارك. وحصل الجيش منذ تولي المشير عبد الحليم أبو غزالة وزارة الدفاع (في نهاية عهد السادات وخلال عهد مبارك) على امتيازات كثيرة، بما في ذلك حقة في حساب بنكي غير حساب الحكومة، والقيام بنشاطات اقتصادية وخدماتية وإسكان وغيره، بحجة ضرورة تلبية حاجاته وحاجات ضباطه بعيدًا عن أزمات الاقتصاد المصري، ما رفعه فوق المجتمع المصري وقضاياه. وتضاعفت هذه الامتيازات في مرحلة مبارك ووزير دفاعه طنطاوي، حتى تحولت إلى نوع من إدارة ذاتية اقتصادية وعسكرية للقوات المسلحة؛ بحيث تأسس مجتمع عسكري أو جمهورية ضباط ذات اقتصاد موازٍ وشبكة خدمات خاصة. وهي ظاهرة مصرية بالغة الخصوصية.

”

قام أنور السادات بمتابعة تعزيز مكانة مؤسسة الرئاسة وصلاحياتها على حساب الجيش، فغيّر قاداته بصورة متواترة لم تعرفها مصر من قبل

“

لم يكن النظام في العراق وسورية ومصر نظامًا عسكريًا، بمعنى حكم العسكر، مع أنّ سورية والعراق مرتا بعملية عسكرية للنظام، وهذا مختلف عن حكم العسكر. إنّه نظام طغمة يقف على رأسها حاكم فرد، ديكتاتور، مطلق الصلاحيات عمليًا، وتنصاع لأوامره مؤسسات الدولة كلها، على الرغم من القيود الدستورية النظرية، وبعض التوازنات الداخلية التي لا بد أن يأخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار؛ ولكنه في النهاية قراره، أو قرار من ينتدبه بمنحه سلطة ما. فالقائد هو "سيد البلاد"، ومصدر السلطات، حتى انتقلت هذه البلاد من سيادة الدولة إلى سيادة الرئيس، ثم إلى مرحلة تماهي الأمرين معًا.

وتتألف الطغمة المحيطة بالرئيس من المقربين والموالين له من الحزب وقادة أجهزة الأمن والجيش، ويتقاطع القرب والولاء في حالات كثيرة مع القرابة العائلية والانتماء العشائري والجهوي. وفي الحلقة الأوسع

يكون آخر الانقلابات، وذلك ببناء جيش مستقر ذي تراتبية هرمية واضحة وموالية للنظام، ويخضع لرقابة أجهزة مخابرات حديثة ومتطورة، وتتغلغل فيه منظمات الحزب الحاكم. ويشرك النظام ضباط الجيش الكبار في بعض المشاورات، ويمنح بعضهم مناصب سياسية بعد إنهاء الخدمة، أو خلال خدمتهم كما في عضوية اللجنة المركزية والقيادة القطرية لحزب البعث في سورية، والأهم أنّه يشركهم بحصة من الثروة والنفوذ، ويمنحهم امتيازات كثيرة تضمن ولاءهم، كما يفسح المجال للرتب الأدنى (يصح هذا في حالة سورية) للاستفادة من شبكة الفساد، والتهريب وغيره.

وفي الجزائر مثل الجيش قاعدة الرئيس هواري بومدين الأساسية في حكم البلاد. ولكن الجيش لم يحكم، بل حكم الرئيس بمساعدة مدنيين وعسكريين، وذلك بعد أن أعاد تشكيل جيش التحرير عمليًا ليصبح جيش الحدود عموده الفقري بقيادة جماعة وجّدة من الضباط الموالين. ومع وفاة الرئيس كان الجيش المؤسسة الوحيدة القادرة على فرض مرشحها الرئاسي الشاذلي بن جديد (الأعلى رتبة والأكبر سنًا). وبنى بن جديد مؤسسة الجيش بما يتلاءم مع الجيوش العصرية، وعيّن هيئة أركان ومنح رتبة لواء، وقام بتسليح الجيش كما في الدول الحديثة. وأعاد الاعتبار لدور جبهة التحرير بوصفها حزبًا حاكمًا. وأعلى من شأنها. ولكن الجيش عاد وحكم البلاد مباشرة بعد انقلابه على الانفتاح السياسي الذي بادر إليه الشاذلي بن جديد بعد انتفاضة 1988 بخاصة، والذي بدأ يفلت من قبضة النظام؛ وأجبر الرئيس على الاستقالة، وتولى الجيش الحكم عمليًا للتعامل مع آثار العملية السياسية وحالة عدم الاستقرار الاجتماعي التي تبعتها وصولًا إلى ما يشبه الحرب الأهلية في الصراع مع الإسلاميين. وحكم الجيش البلاد منتقلًا من مجلس رئاسي بقيادة شكلية لشخصيات من مرحلة النضال الوطني، إلى رئاسة عسكري ولكن منتخب وهو اليمين زروال الذي أطلق عملية الحوار الوطني⁽⁸⁾، ونشأت بعدها الحاجة إلى استدعاء قيادة مدنية (بوتفليقة) وإجراء انتخابات. وعملت هذه القيادة المدنية التي تحظى بشرعية حركة التحرر (التي فرضها الجيش في الانتخابات) على إعادة بناء الجيش بحيث يتبع لها.

أما في مصر، فقد حكم ضباط الجيش مباشرةً بعد ثورة يوليو. ومع محاولة بناء مؤسسة الرئاسة فوق بقية مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش، وقع صراع مع قيادة الجيش من الضباط الأحرار، أي عبد الحكيم عامر. ولم يُحسم لمصلحة الرئاسة ومعها الضباط بالثياب المدنية، إلا بعد هزيمة 1967 التي حملت عامر ومجموعته في الجيش والمخابرات مسؤوليتها. وقام أنور السادات بمتابعة تعزيز مكانة

استعدوا لها. لقد دخل الجيش في حالة حرب مع قسم كبير من الشعب، فتحول بذلك إلى ما يشبه الميليشيا في حرب أهلية، وظل موالياً للنظام. ولا بد أن يُسأل هنا السؤال البسيط: لماذا؟

”

دخل الجيش في حالة حرب مع قسم كبير من الشعب، فتحول بذلك إلى ما يشبه الميليشيا في حرب أهلية، وظل موالياً للنظام.

”

لقد بدأ منذ سبعينيات القرن الماضي كأنّ السودان هي الدولة العربية الوحيدة ذات القابلية للانقلاب العسكري البسيط (انقلاب البشير)، وكذلك موريتانيا. ويتوافق هذا مع حقيقة أنّ عهد الانقلابات ودبابات الفجر قد ولى في سورية والعراق والمغرب ومصر والأردن وغيرها، ويصح في اليمن منذ تولي عبد الله صالح السلطة. ويصدق اليوم على الدول كافة، فكيف لم يصدق على مصر؟ فبالذات في البلد الذي شهد إقصاءً للجيش عن السياسة والحكم في عصري حسني مبارك والسادات، وقع انقلاب عسكري. ولذلك يُسأل مرة أخرى السؤال البسيط: لماذا؟ وهذا هو السؤال الثاني.

وفي الحقيقة يصدق التعميم أعلاه على مصر أيضاً؛ فانقلاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة عبد الفتاح السيسي مختلف عما عرفناه سابقاً، من عبد الكريم قاسم وحتى معمر القذافي وجعفر النميري مروراً بانقلابات سورية. إنه ليس انقلاب ضباط من داخل الجيش على النظام الحاكم، أو على زملائهم في حالات أخرى، بل انقلاب الجيش نفسه، أي قياداته العليا على العملية الديمقراطية، لتمسك الحكم بنفسها، وذلك في إطار النظام القائم. لم يكن انقلاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة عبد الفتاح السيسي، وكذلك تحرك الجيش الجزائري بقيادة خالد نزار في كانون الثاني/يناير 1992، من نوع الانقلابات التي عرفناها سابقاً وتقودها تنظيمات عسكرية أيديولوجية تفرض هيمنتها على قيادة الجيش أو تستولي عليها. إنه تحرك تقوم به قيادة الجيش نفسها لوقف العملية السياسية، وذلك لحماية أسس النظام السياسي القائم من نتائجها، وأيضاً لحماية امتيازات الجيش نفسه المكتسبة في ظله. إنه ليس انقلاباً على النظام، بل انقلاب مؤسسة الجيش من داخل النظام على العملية السياسية التي أطلقها النظام نفسه مضطراً، بعد أزمات وحراك اجتماعي واسع في الجزائر عام 1988، وبعد ثورة 25 يناير في حالة مصر.

نجد رجال أعمال، وكبار بيروقراطيي الدولة والحزب، ومحاسبين مستفيدين (ومفيدةين ربما) من أصناف مختلفة.

ثمة فرق بين حكم ضباط الجيش واستبداهم الرئيس بعد الآخر من جهة، وأسرة حاكمة في نظام طغيان يتبع لها الجيش ويفعل كل ما تأمره به كما في حالة سورية من جهة أخرى. لقد عزل الجيش الشاذلي بن جديد، واغتيل محمد بوضياف، وذهب علي كافي وجاء اليمن زروال ثم جيء ببوتفليقة الذي أطلق (حين أحس بقوته وبالدمع الشعبي للتغيير) عملية تغيير العلاقة بين الجيش والرئاسة. لا يمكن مقارنة هذه المرونة التي تمكّن من تغيير الواجهات والشخص، بما في ذلك المخاطرة بتغييرات حقيقية، بحالة رئيس لا يتغير ولو دمرت البلاد وهجر العباد أو قتلوا. لدينا في حالة سورية نظام مستعد للذهاب بعيداً إلى درجة تغيير الشعب بدل تغيير الرئيس، ولا يتمتع بأي درجة من المرونة، ويذهب حد شن الحرب (بكل ما تعنيه الكلمة) على شعبه.

الحالة الأولى أكثر مرونة وانفتاحاً للإصلاح بواسطة تغيير القادة المدنيين والتمكين من الانتخاب لتنفيس الغضب الشعبي من النظام. فخلافاً لحكم الجيش في مرحلة معينة من تاريخ الجزائر فإنّ نظام الطغيان السائد في سورية يستخدم الجيش أداة القمع الرئيسة ولكن ليس الوحيدة، إذ تعمل إلى جانبه وباستقلال عنه أجهزة أمنية عديدة يراقب أحدها الآخر وتخضع للحاكم الطاغوي⁽⁹⁾ الذي لا يترك متنفساً للناس، يتمثل بتغيير الرئيس مثلاً.

حول الانقلابات العسكرية

ثار سؤال كبير حول توقّف الانقلابات في العقود الأخيرة في دول عدت بلدان الانقلابات، أي سورية والعراق. وحين تفجرت ثورة شعبية تحديداً في سورية، بلد الانقلابات في الماضي، لم يقع انقلاب وبقي الجيش موالياً للنظام، مستنزفاً بانشقاقات فردية كثيرة، ولكن من دون شرح عمودي من أي نوع في الجيش نفسه.

لقد خرج المواطنون السوريون بعد أن استجمعوا شجاعتهم على إثر نافذة الأمل التي فُتحت في تونس ومصر وبداية الثورة في ليبيا، وفتحوا صدورهم للجيش، فأطلق حماة الديار النار عليهم. وثبت أنّ "الجبهة الداخلية" بلغة هذه الأنظمة هي الجبهة الوحيدة التي

9 حاولت أن أجد مصطلحاً آخر يعبر عن حكم الطغيان متمجساً في الفرد الحاكم فلم أجد. والحقيقة أنّ هذا أدق من استخدام مصطلح الاستبداد، فالأخير يتيح إمكانية تخيل الاستبداد العادل أو المستنير وغيره، أما الطغيان فهو وصف لاستبداد قائم على القمع والظلم.

طبيعة النظام وهويته، كما سادت فيه صراعات متعلقة بحدوده وتركيبته الإثنية الجهوية (جنوب السودان، ودارفور، وغيرها). في هذه الحالة بدا الجيش القوة القادرة على فرض الوحدة بالقوة. والمقصود هو الوحدة القسرية من أعلى، وليس الاتحاد والاندماج القائم على شرعية الدولة ومؤسساتها.

”

يبدو حكم العسكر كأنه قدرة الجيش على فرض العام على الخاص، والوطني على الفتوي، والدولة على الفئات المتنازعة

“

يبدو حكم العسكر في هذه الحالة كأنه قدرة الجيش على فرض العام على الخاص، والوطني على الفتوي، والدولة على الفئات المتنازعة. لكن الجيش السوداني نفسه كان ميسيًا ومخترقًا من الأحزاب الحديثة مثل الأحزاب الشيوعية والإسلامية والقومية، أو الأحزاب ذات العمق الطائفي بالمعنى السوداني كما بينت الانقلابات المتكررة، ولم يتمكن من فرض نظام حكم شرعي يحظى باتفاق السودانين.

بالتطرق إلى انقلاب 3 يوليو 2013 في مصر قمنا بالتمييز الأخير بين انقلاب قيادة الجيش، أي النظام في الواقع، على عملية التغيير وإجهاضها من جهة، وانقلاب ضباط متوسطي الرتب غالبًا من داخل الجيش نفسه على النظام، بما فيه قيادة الجيش العليا نفسها، من جهة أخرى. ولأنّ الحديث يدور حول الانقلابات العسكرية من الأهمية أن نعرّف الانقلاب، وهو ما يحتم علينا المرور بتمييزه عن الثورة.

والحقيقة أنه أصبح دارجًا بالعربية إطلاق تسمية انقلاب على الانقلابات العسكرية. مع أنّ التسمية نفسها تطلق بالفارسية والتركية على التحركات الشعبية الكبرى لتغيير نظام الحكم التي تسمى عادة "ثورة" بالعربية. فخلافاً للفارسية والتركية تستخدم العربية مفردة "ثورة"، وليس "انقلاب"، ترجمةً لـ revolution. ولكن كلمة انقلاب قد تعني أمرًا قريبًا من التجديد الثوري، أو التحول الثوري بالعربية أيضًا، فيقال انقلاب فكري وسياسي وثقافي... إلخ⁽¹¹⁾.

وبعيدًا عن التعريفات العلمية استخدمت أيضًا كلمة ثورة في وصف أي تمرد أو عصيان شعبي من خارج النظام ضد حاكم، مرادفًا

في حالة مصر مثل تحرك الجيش في 3 تموز/ يوليو 2013 انقلابًا على الرئيس المنتخب وعلى الديمقراطية؛ أما في الجزائر فجرى التحرك بالتنسيق مع الرئيس الشاذلي بن جديد الذي استقال أو اضطر إلى الاستقالة بعد تبين نتائج الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ ديسمبر 1991. لم يودع الرئيس الشاذلي السجن بعد اضطراره إلى الاستقالة، وهو الذي عين خالد نزار رئيسًا للأركان ووزيرًا للدفاع. فلم يكن الانقلاب في الحقيقة عليه، بل على العملية السياسية التي لم يتحكّم في نتائجها، وأسفرت عن احتمال شبه مؤكد لصعود غالبية تشريعية بقيادة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، بعد تبين نتائج الجولة الأولى للانتخابات.

وقدّم الانقلاب المصري للباحثين "مفاجأة" أخرى هي خدمة المثقفين الذين يرطنون بالديمقراطية والليبرالية لهذا الانقلاب، وذلك ليس على سبيل الخوف والتقية، بل على سبيل التسويق والتبرير في ما يمكن وصفه بخيانة المثقفين للديمقراطية، وهي من أكبر خيانات المثقفين الجماعية وأوضحها في القرن العشرين، وأشدّها أثرًا (وربما حلّ الخوف والتقية مؤخرًا محل التسويق والتبرير، فبعد أن أدرك بعضهم طبيعة النظام الانقلابي الذي كان قد طغى وتجرّب). وحدث في الجزائر مثل ذلك قبل ما يقارب الثلاثة عقود حين بارك المثقفون الحداثيون إجهاد العملية الانتخابية. وتكرر القضية ذاتها باستمرار، ألا وهي خوف النخب الحاكمة والمعارضة من صعود قوى جديدة بخطاب سياسي وثقافي جديد، قد لا تغير الحاكمين فحسب، بل أسس النظام أيضًا ونمط الحياة كله⁽¹⁰⁾.

ولاشك في أنّ انتهاء الانتخابات العربية الحرة كلها بانقلابات عسكرية منذ السودان عام 1989، والجزائر عام 1991 - 1992، وإشكالية الإسلاميين بوصفهم قوة رئيسة سياسية ثقافية في المجتمعات العربية، وعلاقتهم الملتبسة بالديمقراطية، والسلبية بمبادئها، يمثّلان سوية معضلتين رئيسيتين يفترض أن تشغلنا عند بحث التحول الديمقراطي في منطقتنا. وأضيف إلى ذلك معضلة ثالثة هي انقسام النخب السياسية العربية، وحتى المجتمعات، وعدم تمكّن مؤسسات الدولة القائمة من احتوائها في حالة التحرر المحلي من الاستبداد والحكم السلطوي. خذ مثلًا ثلاث فترات تعددية ديمقراطية نسبيًا في السودان من الاستقلال، لم تستقر على صيغة ائتلافية أو غيرها لحكم البلاد. فقد تبع كلّ منها انقلاب عسكري مدعوم من حزب سياسي أو أكثر، وحكم عسكري (تخلّلته هو ذاته محاولات انقلابية). وفي رأيي لم تتفق النخب السياسية المدنية في السودان منذ الاستقلال على

من الانقلابات الأولى إلى الانقلابات الراديكالية

منذ أن عدّ الحكم الأول للعسكر في الحداثة وهو تحرك أوليفر كرومويل (1599-1658) (الذي أصدر قراراً بإعدام الملك تشارلز الأول عام 1649، وحلّ برلمانه نفسه، وأصبح "ديكتاتوراً عسكرياً" على حد تعبير ونستون تشرشل)⁽¹²⁾، مروراً بالانقلاب العسكري الأهم في أوروبا الذي قام به نابليون على سلطة الإدارة، وحتى مصطفى كمال أتاتورك (الذي نظم حركة مقاومة عسكرية ضد قوات الحلفاء المحتلة، والقوات اليونانية الغازية التي أنزلت في إزمير وتوجهت إلى الداخل، واصطدم أيضاً مع قوات السلطان الذي خضع لهم قبل معاهدة سيفر وبعدها)، قامت الجيوش بدور في تأسيس الدولة الحديثة، وتسريع عمليات الانتقال من مرحلة إلى أخرى. وهذا تحديداً دور نابليون بعد الثورة الفرنسية، ودور أتاتورك بعد إخفاق الأيديولوجيا البرنامجية الطورانية للقوميين الأتراك، وهزيمة حكومة الاتحاد والترقي في الحرب العالمية الأولى وخسارة الإمبراطورية. ولا ننسى بالطبع انقلابي جمعية الاتحاد والترقي؛ الأول على عبد الحميد الثاني عام 1908 بهدف وقف الاستبداد الحميدي وإعادة الدستور، والذي تحوّل عملياً إلى تغيير النظام، أي تحوّل من انقلاب إلى ما يشبه الثورة. والانقلاب الثاني عام 1912 على جماعة اللامركزية (حزب الحرية والاتلاف) بعد أن تغلبوا على الاتحاد والترقي في المجلس النيابي. لقد باغت زعماء الاتحاد والترقي "الوزارة خلال اجتماعها في الباب العالي، وقتلوا وزير الحربية مع مرافقه، واضطروا رئيس الوزراء للاستقالة"⁽¹³⁾. وأبطلوا الخطوات اللامركزية التي اتخذتها الحكومة في الأقاليم وأعادوا فكرة المركزية. كانت خطوتهم هذه هي التي ولدت ردة الفعل العربية على الحكم الذي اتخذ منحى مركزياً تركياً. وقد ورث مصطفى كمال حداثة التنظيمات ومركزيتها لكن مع قلب جذري لأيديولوجيتها الطورانية القومية الشاملة في مرحلة حكم الاتحاد والترقي (1908-1918)، بالتحوّل إلى بناء دولة قومية تركية. وبرز دور التنظيمات في صلابه قوة العسكرية التركية، وفي أثر المركزية الإدارية للدولة العثمانية في الأناضول، بأعلى مما كانت عليه في بلاد الشام العثمانية مثلاً، أما التجربة العسكرية العربية القصيرة خلال حكم المملكة السورية العربية فلم تكن تمتلك هذه التقاليد الدوتلية.

12 Winston Churchill, *A History of English Speaking Peoples* (New York: Dodd, Mead & Company, 1956), p. 314.

لـ "انتفاضة" أو "قومة" أو غيرها. ولكنها في الاستخدام المصطلحي تعني غالباً تحركاً شعبياً واسعاً لإسقاط نظام الحكم. ونحن غالباً ما لا نكتفي بحصول التحرك نفسه، بل نعدّ التغيير الفعلي للنظام هو اكتمال الثورة أو نجاحها. ولذلك يدور دائماً نقاش هل يستحق تحرك شعبي واسع لتغيير النظام تسمية ثورة، إذا فشل أو قمع ولم ينته بتغيير النظام؟ وهذا مصدر التباس كبير؛ فالبعض لا يسمي الانتفاضات الشعبية من خارج النظام بهدف تغييره ثورة إلا إذا نجحت في ذلك، والبعض الآخر لا يسميها ثورة إلا إذا سيطرت عليها قيادة ذات أيديولوجية وفرضت تصوراً محدداً لطبيعة النظام بعد الثورة.

أما الانقلاب العسكري فيأتي من داخل النظام وغالباً من الفئة الاجتماعية الأعلى تنظيمياً وهي فئة القوات المسلحة، وغالباً ما ينتهي بتغيير الحاكم مع الحفاظ على النظام، وقد يكون هدفه الحفاظ على النظام أصلاً. ولكن ثمة حالات أطلق فيها الانقلاب صيرورة تغيير تحالفت فيها السلطة الانقلابية مع قطاعات اجتماعية متضررة لتغيير النظام، وجرى تغييره فعلاً.

وقد تمّ همت انقلابات كثيرة بلقب الثورة سواء أفادت إلى مثل هذا التغيير أم لا. ففي العقود الخمسة أو الستة الأخيرة اكتسب مصطلح ثورة عموماً بعداً معيارياً إيجابياً في مقابل البعد السلبي للفظ الانقلاب.

ومن المهم التأكيد هنا، أنه من ناحية الديمقراطية والتحول الديمقراطي لم يثبت أنّ الثورة الشعبية أكثر كفاءة للوصول بمجتمع ما نحو الديمقراطية، من الإصلاحات من أعلى سواء أقامت بها قيادة عسكرية بعد انقلاب أم قيادة سياسية، أم كلاهما سوية. فالثورات من زاوية نظر الديمقراطية مخاطرة كبرى قد تقود إلى فوضى أو أنظمة شمولية، وحتى إذا انتهى بها المطاف إلى الديمقراطية فهذه لا تتولد عن الثورة مباشرة، بل بعد سلسلة إصلاحات دستورية وقانونية وحوارات ومساومات سياسية تتلوها. الثورة تغير النظام، والإصلاح يبني الديمقراطية بعد تسلّم السلطة. وهذه الجدلية ليست دائماً واضحة للثوريين. ويفترض أن يمتلك الثوريون الديمقراطيون تصوراً ليس فقط للثورة بل لعملية الإصلاح السياسي بعدها أيضاً.

ولهذا، فنحن لا نقصد المدح أو الذم، ولا نستخدم المصطلحات بوصفها أحكام قيمة عند التمييز بين الانقلاب العسكري والثورة الشعبية. وما يهمننا في هذه الورقة هو التمييز بين الانقلاب لتغيير قيادة والحفاظ على النظام، والانقلاب الذي يأتي ضمن عملية تغيير اجتماعي سياسي.

فإن ما يحتاج إلى ترتيبات مأسسة هو عدم تدخلها. والقادر على وضع ترتيبات كهذه هو الدولة القوية وذات المؤسسات الشرعية القادرة على الاستغناء عن القسر العنيف بصفته القاعدة، والاحتفاظ بحقها الحصري في استخدامه من جهة أخرى. وموضوع إخضاع الجيش للمؤسسات المنتخبة يشغل الديمقراطيات، نظرياً وممارسةً، سواء لناحية تثقيف الجيش والمجتمع، أم لناحية وضع الترتيبات الدستورية المؤسسية والقانونية التي تضمن عدم تدخل الجيش في الصراعات والخلافات السياسية القائمة في المجتمع والدولة، وتضمن ولاءه للحكومة المنتخبة وتنفيذه قراراتها.

هذا الدافع للفصل قديم قدم الفلسفة. ربما كان هذا أيضاً دافع أفلاطون لتخصيص الكتاب الخامس من الجمهورية لمهمة تدريب حراس المدينة لتحويلهم من مقاتلين إلى جنود. إنه إذاً التمييز بين مقاتلين وجنود. والمقصود هو تحويلهم إلى جنود في خدمة الدولة يأتمرون بإمرة الحكام وليس حكاماً. فمن يحكم هم الذين لديهم رؤية شاملة للعدل والخير العام (يسميهم أفلاطون فلاسفة).

تقوم ممارسة الجيش أساساً على براديجم القوة (أو ما سماه العرب بالشوكة). ومكونات هذا البراديجم هي القوة المسلحة والردع، والتنظيم والطاعة والتراتبية، والتمييز بين العدو والصديق، والدفاع والهجوم، والاستعداد لقتل الخصم قبل أن يقوم هو بالقتل. وثمة نقاش جوهري في مدى صلاحية هذا البراديجم لتأسيس مقاربة في إدارة الدولة والمجتمع. وهو ليس نقاشاً عملياً حول إمكانية ذلك فحسب، بل هو نقاش قيمى وأخلاقي أيضاً متعلق بالموقف من الإنسان والمجتمع البشري.

وفي حالات وهن مؤسسات الدولة وهشاشتها وانعدام الاستقرار وقصور الثقافة المدنية، واهتزاز شرعية المؤسسات المدنية والأحزاب في مقابل الجيش، يتدوّت الجيش فعلاً مهمة الحفاظ على الوحدة إلى درجة من الفهم مفادها: بما أن الجيش يمثل المصلحة العامة ويعمل لمصلحة المواطنين، فما الحاجة إلى الحوار والنقاش والآراء والأحزاب والمؤسسات؟ يمكن قراءة وصف كهذا في وصف خالد نزار هواري بومدين من منطلق الحزب له: "كان يفكر من دون أن يقول ذلك صراحة، بأنه إذا كان كل شيء يجري من أجل سعادة الشعب فما الذي يبقى للنقاش.. هل نستطيع اختيار الأسلوب والنهج؟ إن اللعبة البرلمانية القائمة في الديمقراطيات الغربية لهي انعكاس لحالة التقدم التي تمر بها مجتمعاتها.. وليس في صورة المجتمع الجزائري ما يصلح للمقارنة.. أما أقصر الطرق لتحقيق النجاح فإنه يمكن في حصر السلطة التي جرى الاستيلاء عليها بثمان

لقد تدخلت الجيوش عموماً لقيادة عملية التغيير في مراحل الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي. ومع أن انقلابها جاء في بعض الحالات أشبه بانتصار في حرب أهلية، وفي حالات أخرى جاء تدخلاً بحجة منع حرب أهلية، فالدافع الأخير هو العالق في الأذهان حتى عصرنا. وقد بين سامويل فاينر حالات التدخل بسبب الفراغ الناتج من ضعف المؤسسات وعجز السياسيين، ووجود ظرف كهذا وميل فكري سياسي لدى الجيش للتدخل، وذلك في كتابه المعروف **الرجل على صهوة الحصان**⁽¹⁴⁾. وبين كثيرون آخرون من منظري التحديث (من خمسينيات القرن الماضي حتى سبعينياته)، أن الجيش المؤسسة الأكثر حداثة والأكثر تماسكاً في دول العالم الثالث المستقلة حديثاً، وبناء عليه، من الطبيعي أن يقوم بدور عامل استقرار وتماسك للمجتمع حيناً، ودور تحديثي ثوري حيناً آخر⁽¹⁵⁾.

ويخلق الميل للتدخل في رأينا منذ تأسيس الجيوش الحديثة وارتباطها بفكرة الدولة، إذ بدت كأنها تمثل الدولة في مقابل الجماعات والفئات، والواحد في مقابل التعدد، والنظام مقابل التشتت والمصلحة العامة في مقابل المصالح الجزئية للقوى الاجتماعية والسياسية. وهي فوق كل هذا تمتلك القوة. والحقيقة أن هذا قد يكون صحيحاً إذا كانت مهمة الجيش مؤقتة لتحقيق السلم الأهلي بحيث يضع نفسه في خدمة الدولة بعد تنفيذها. ومن دون ذلك يفصل خيط رفيع بين ادعاء الجيش أنه يمثل المصلحة العامة وأن يصبح هو المصلحة العامة؛ وبين ادعائه أنه يجسد الدولة وأن يكون هو جسد الدولة، وبين تمثيل الوحدة الوطنية في مقابل التعددية، أو أن يصبح هو "الواحد الأحد".

والأمر مرتبط إلى حد بعيد بتماسك الدولة ووحدتها في تركيبها وتعدد وظائفها ومؤسساتها؛ فالدولة الهشة غير المستقرة والضعيفة المؤسسات، هي التي تدفع الجيش إلى أن يجسد كيائها من خارجها ليفرضه بالقوة.

الجيش قوة منظمة مسلحة مرتبطة بالدولة، ويصح القول إن الطبيعي هو ليس عزوف الجيوش عن الحكم، بل تدخلها فيه، ولذلك

14 Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, with a New Introduction by Jay Stanley (New Brunswick, NJ: Transaction, 2002), pp. 164 - 184.

15 الأمثلة كثيرة، ونكتفي بذكر أبرزها: Morris Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations* (Chicago: Univ. of Chicago Press, 1964); Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale Univ. Press, 2006);

انظر بخاصة الفصل المعنون:

"Praetorianism and Political Decay," pp. 192 - 263.

بمقع الثورات العشائرية⁽²¹⁾ في منطقة الفرات الأوسط في أوائل الثلاثينيات، وسحق انتفاضة الآشوريين عام 1933، ما أدى إلى بداية التوطن الحديث للآشوريين في الجزيرة السورية إثر ذلك بموجب اتفاقات بريطانية - فرنسية. صحيح أنّ النظام الملكي لم يستوعب التنوع الإثني والثقافي للعراق في حينه كما يبدو، وهو أمر ليس سهلاً على كل حال، ولكن الحقيقة أنّ الصراع بين الدولة والبدواة في العراق مستمر منذ عقود، بل قرون. ولا يتعلق الأمر بالقوميين العرب وحدهم، بصيغهم الملكية والجمهورية اليمينية واليسارية، وعدم تقبلهم تعددية الولاءات، بل بعلاقة الدولة والمجتمع عموماً. وأقصد أيّ دولة حديثة في مجتمع ما زالت فيه العشائر قوية وتولد ولاءات طاردة عن المركز، بما في ذلك معارضة الخدمة العسكرية في جيش نظامي. كان هذا في مرحلة حابت فيها السياسة البريطانية زعماء العشائر وسمحت لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم، ما أتاح لهم منع الدولة من تجنيد أبناء العشائر للجيش، وتكريس تحويل أبناء العشائر إلى فلاحين يعملون عند زعماء العشائر الذين تحولوا إلى إقطاعيين في الواقع. وكان الجيش عاجزاً عن مواجهة هجمات قوات الإخوان الوهابية التي كانت تنطلق من نجد لمهاجمة جنوب العراق في الأعوام 1922 و1924 و1927 و1928⁽²²⁾. كما أنّ الجيش الذي أراده فيصل بوتقة صهر الوطنية العراقية وتشكلها ما لبث أن زج به في الصراعات الداخلية بعد الاستقلال.

وكون بكر صدقي قائد الانقلاب والرجل القوي في العراق من أصول كردية هو من أدلة الاندماج الذي كان سائداً في تلك المرحلة على مستوى جهاز الدولة وثقافة النخب السياسية والعسكرية. ولكن كيان الدولة ذاته لم يستقر بعد، وذلك لناعية شرعيتها التاريخية، وعلاقتها بالمجتمع، بل المجتمعات التي تتألف منها، والتي لا ترتبط برابطة الدولة الوطنية. يصح هذا بالنسبة إلى العراق ودول المشرق العربي عموماً، وليبيا والجزائر والسودان وغيرها. ولذلك احتاج العراق إلى التوحيد حول شرعية تاريخية من خارجه (الأُسرة الهاشمية)، أو الجيش بوصفه كيان الدولة المتجسد خارج المجتمع. وهو ما حصل في غالبية الدول المذكورة أعلاه.

ولا شكّ في أنّ الصدام مع انتفاضة الآشوريين الذين رفضوا ضمهم للعراق (لعدم تضمن استقلال العراق واعتراف عصبة الأمم به في

باهظ بين أيدي فريق عمل كفؤ ومتفانٍ تجاه المصلحة العامة⁽¹⁶⁾. ونجد عند برنارد لويس كلاماً شبيهاً في وصف توجهات أتاتورك، مع الفرق أنّ الأخير لم يكن ضابطاً متمرداً راديكالياً، بل جزءاً من النخبة العثمانية الإصلاحية التنظيماتية في القرن التاسع عشر حاملاً إرثها⁽¹⁷⁾. فلا وجه للمقارنة بين المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والمجتمع التركي الذي لم يُستعمر أبداً، ونخبهما.

المشكلة التي تبرز عربياً، ولا بد لأي بحث في الجيش والسياسة من معالجتها، أنّ الجيوش في بعض الحالات تعكس وحدة قائمة على تمييز بين مكونات وعناصر اجتماعية، لأن سلسلة القيادة فيها قد تقوم على ولاءات تنتج عصبية⁽¹⁸⁾. في هذه الحالة يصبح فرض الجيش الوحدة الوطنية على المجتمع، فرضاً لحكم عصبية بعينها، بحيث تعني الوحدة الخضوع لها. وثمة أمثلة مهمة على ذلك في جيوش عربية كثيرة من العراق وسورية واليمن وحتى موريتانيا⁽¹⁹⁾.

ارتبط الانقلاب الأول في تاريخ العسكرية العربية الجديدة بعد انهيار الدولة العثمانية، ونشوء نظام الدول المستقلة (سياسياً بموجب معاهدات) أو الواقعة تحت الحماية والانتداب في المنطقة، بالعسكرية العراقية. إنّه انقلاب الفريق بكر صدقي (1936) الذي تلقى دعم جماعة انتلجنسوية عراقية يسارية فابية هي جماعة (الأهالي)⁽²⁰⁾، ودعمته حتى صحيفة الانقلاب التي رأس تحريرها الشاعر محمد مهدي الجواهري وهيمن عليها الشيوعيون. وسبق أن جرى تسييس الجيش تحت قيادة بكر صدقي الذي قام

16 خالد نزار، الجيش الجزائري في مواجهة التضييق: محاكمات باريس، ترجمة خليل أحمد خليل وأبير فرحات (الجزائر/ بيروت: أنيب/ الفارابي، 2003)، ص 40.

17 Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 3rd ed. (Oxford & NY: Oxford Univ. Press, 2003), pp. 290 - 291.

18 في رأي الكاتب، يؤدي البحث عن ولاءات جهوية وعشائرية إلى إنتاج العصبية وليس العكس. وهو عكس ما قال به ابن خلدون ويصح في مرحلته. حيث تطوع العصبية إلى الغلبة والاستيلاء على الحكم، لتصبح هي الدولة. في الدول العربية الحديثة توقظ السلطة عبر بحثها عن ولاءات مباشرة عصبية، وتربطها بالحكم، إنّها تعيد إنتاجها.

19 تشتهر قضايا الولاءات الجهوية (التي تحولت إلى طائفية في سورية والعراق في ظل حكم البعث) التي أصبحت طائفية صريحة في العراق بعد الاحتلال، وكذلك الولاءات القبيلة وتقاطعها مع الولاءات في الجيش اليمني، ولكن حتى في دولة مثل موريتانيا مرّ الجيش بصراع اتخذ طابعاً عربياً زنجياً في إحدى المراحل، انظر: السيد ولد أباه وآخرون، موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 127 - 128.

20 بقيادة جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي في حينه. وشكك الشيوعيون في الانقلاب الذي يبدو أنّ محرّكه إضافة إلى بكر صدقي كان حكمت سليمان المعارض لرئيس الحكومة ياسين الهاشمي في مرحلة من عدم الاستقرار سادت في العراق بعد وفاة الملك فيصل الأول وتغير فيها أكثر من عشر حكومات في ثلاث سنوات. لكن كامل الجادرجي الذي أمل في الديمقراطية وتسليم السلطة للمدنيين، خاب أمهه ولذلك لم يلبّ طلب عبد الكريم قاسم أن يدعمه بعد الانقلاب، واتخذ موقفاً ريبياً من الانقلابات العسكرية.

21 نظر إليها لاحقاً بوصفها ثورات شيعية، مع أنها كانت في الحقيقة انتفاضات عشائرية. وكانت هذه العشائر تدين بالمذهب الشيعي.

22 إريك دافيس، مذكرات دولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة حاتم عبد الهادي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)، ص 104.

الأربعة الذين أطلق عليهم "المربع الذهبي". وحدثت هذه الحركة بفعل تداعيات الحرب العالمية الثانية، ونشوء إمكانية الدخول في تحالف دولي ضد بريطانيا.

”

استغلّ التفكير الانقلابي عيوب النسق الليبرالي
الهش لإسقاط النظم وليس لتطبيق الديمقراطية
أو العمل من أجلها

”

في هذه المرحلة، طُمس الحدّ بين الانقلاب والثورة في الثقافة السياسية للفئات الوسطى عمومًا وللمثقفين المسيبيين أو المنخرطين في أحزاب أو قريبين منها ولحركات الشباب والطلاب. أصبحت الثقافة السياسية النقدية انقلابية شعبية أكثر منها ديمقراطية، وانجر إليها اليسار لاحقًا. واستغلّ التفكير الانقلابي عيوب النسق الليبرالي الهش لإسقاط النظم وليس لتطبيق الديمقراطية أو العمل من أجلها. أخذت هذه الاتجاهات في التبلور منذ ثلاثينيات القرن الماضي التي كانت مرحلة جَزُر عام لجغرافيا الديمقراطية في العالم، وذلك بتأثير صعود النزعات الوطنية والقومية الاشتراكية الفاشية والنازية. وفي المنطقة العربية انتشرت حركات الشباب ذات القمصان الملونة وتأثرت في ذلك حتى الأحزاب الليبرالية الكبيرة مثل "الوفد" (القمصان الزرق) و"الكتلة الوطنية" في سورية (القمصان الحديدية). ولم يكن "الإخوان المسلمون" بعيدين عن تأثر هذه الأجواء فشكّلوا "فرق الجواله". ومنها أيضًا "عصبة العمل القومي"، و"السوري القومي الاجتماعي"، و"مصر الفتاة" (الحزب الاشتراكي). ولاستيعاب النزعة العسكرية للشباب، أدرجت الحكومات في برامجها التعليمية في المدارس مادة الفتوة ونظامها، وهي مادة شبه عسكرية.

وجرى لاحقًا المزج بين الانقلابية والثورية أو تفسير الانقلابية كثورية. وأصبح ينظر إلى الانقلاب بوصفه مقدمة لعملية تغيير اجتماعية - اقتصادية (ثورة). جرى ذلك مع انقلاب يوليو في مصر أولًا ثم مع انقلابات البعث في سورية والعراق وإلى حدٍ كبير في انقلاب 14 تموز الذي سمي نفسه ثورة منذ البداية.

ولا يمكن فهم العلاقة بين العسكرية الجديدة بعد النكبة والانقلابات بمعزل عن فهم العيوب البنيوية في النسق الليبرالي النخبوي العربي الهش الذي أخذ يفتح نسبيًا أمام ممثلي القوى الاجتماعية الجديدة

عام 1932 الوعود البريطانية السابقة لهم، وتجنّدوا قبل انضمام العراق إلى عصبة الأمم في الجيش الإنكليزي، وحظوا بوحدات خاصة شكّلت قوامًا أساسيًا في ما عُرِف بالليفي أو وحدات الشرق، وكان لها شبيه في القوات الفرنسية في سورية ولبنان تحت اسم اللوفان (Levant)، قد أثر كثيرًا في بنية الدولة العراقية وتوجهاتها. واستخدم البريطانيون وحدة كبيرة من وحدات الشرق، "مجندي العراق"، لحماية منشآتهم العسكرية ولقمع الأكراد⁽²³⁾. ومهد قمع بكر صدقي الآشوريين الطريق له لأوّل انقلاب عسكري في العالم العربي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936.

اتبعت حكومة حكمت سليمان الذي دعم الانقلاب، مواقف مناقضة لمواقف الحكومة السابقة برئاسة ياسين الهاشمي. أمّا جماعة الأهالي اليسارية فقد خاب أملها لأنّ حكومة الانقلاب لم تحقق الإصلاحات الاجتماعية اللازمة، ولم تنظم انتخابات ديمقراطية كما وعدت. وتكررت الخيبة لاحقًا بعد توقعات الحزب الشيوعي من انقلاب 14 تموز، على الرغم من وقوفه معه حتى النهاية. وفي عام 1958 لم يكرّر كامل الجادرجي خطأ الانضمام إلى حكومة الانقلاب 1936، إذ اشترط حزبه الوطني الديمقراطي الانضمام إلى عبد الكريم قاسم بإجراء انتخابات، وقد عجز الأخير عن تلبية هذا الشرط.

نجد في هذا الانقلاب بعض نويات ما أصبح لاحقًا أممًا مكررة في الانقلابات العربية، ومن ضمنها الانقلاب بحجة فشل النظام في الحفاظ على الاستقرار، ومكافحة فساد الأحزاب والسياسيين، والوعد بانتخابات حرة وحكومة مدنية ثم إقامة نظام عسكري قمعي. ثم ستظهر العلاقة بين العسكرية العراقية ذات المضامين القومية العربية خلال حركة رشيد عالي الكيلاني المدعومة من الحركة العربية السرية التي تألفت من نخب قومية عربية تعمل بصورة متشابكة⁽²⁴⁾. واعتمدت على ضباط في الجيش، العقلاء

23 كان لهم دور في قمع ثورة العشرين. كما رفض وضعهم الجديد بوصفهم مواطنين عراقيين بعد الحرب، وبعد أن أصبحت عودتهم إلى تركية مستحيلة. تاريخيًا استقر المجتمع الآشوري في شرقي تركيا وشمال غرب إيران وشمال العراق. لقد توخّد العرب والأكراد في نظرتهم إلى الآشوريين على أنّهم محمية بريطانية غير خاضعة لسيطرة الدولة، كما أنّ روايتهم في الجيش البريطاني كانت ضعف روايتهم في الجيش العربي، انظر:

Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: a Case Study of Iraq to 1941* (London: Keagan Paul, 1982).

24 ومنها نادي المثني (بقيادة فريد زين الدين وصديق شنشل وناجي معروف وصلاح الدين الصباغ)، ومنظمة العمل القومي (يونس السبعواوي، وسعيد الحاج ثابت، ودرويش المقدادي)، ومعهم الحاج أمين الحسيني وعدد من الشخصيات القومية التي غادرت لبنان وسورية وتوجهت إلى العراق نتيجة للأوضاع السائدة هناك في تلك الفترة، انظر: عزيز العظمة، *قسطنطين زريق: عربي للقرن العشرين* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 55.

على تسريع عملية انتقال المجتمع نحو الحداثة من دون الدخول في حالة من الفوضى قد تحدثها الديمقراطية المبكرة في مجتمعات غير جاهزة لها. ونلاحظ عودة إلى هذا النمط من التفكير بعد الثورات العربية عام 2011.

وبعد ثورات 2011 برز أمر آخر هو خوف الطبقات الوسطى ليس من عدم الاستقرار، بل خوفها على نمط حياتها من سيطرة الإسلاميين. ودفعها هذا الخوف بحد ذاته للمراهنة على النظام القديم والجيش، مع أنها الطبقة التي يفترض أن يراهن عليها بوصفها قاعدة لعملية الانتقال الديمقراطي.

وارتبطت انقلابات الضباط الصغار الراديكاليين المتأثرين بالأيدولوجيات التي افتتحتها ثورة 23 تموز/ يوليو 1952 بأزمة المرحلة الليبرالية وهشاشتها، وعدم تمكّن النظام التعددي الحزبي من الاتفاق على السقف الوطني المتعلق بطبيعة البلد ونظام الحكم، لكي تدار التعددية في إطار الاتفاق الدستوري، والعجز عن حل المسألة الزراعية وقضية الفلاحين، والفشل في مواجهة الاستيطان الصهيوني في فلسطين الذي تجلّى في هزيمة عام 1948. والمشكلة أنه حتى في حالة الإخلاص فعلاً لقضية بناء الدولة الوطنية والتحديث كما في حالي عبد الناصر وهواري بومدين، يصعب جسر الفرق بين الطموح والواقع، وبين حجم الأهداف غير المحدود، ومستوى القائد وكفاءته والقدرات المحدودة لأي إنسان، بين شعبيته الحقيقية وتمثيله للعموم وضيقة بأي منافس، بين الواحدية المزعومة والنزوات والنزعات الفردية مثل الميل للشعبوية وحب الظهور وتقديس الشخصية والترتيب والشك في رفاق الدرب، وحفظ الضغينة لفترات طويلة عندهم جميعاً⁽²⁶⁾.

يصعب التوصل إلى نظرية وقانون يضبطان علاقة الجيش بالحكم وتصرفه فيه؛ فالجيوش تختلف باختلاف المراحل التاريخية، ودرجة تطور المجتمعات، والعقائد السائدة، وبنية الجيش الاجتماعية وغيرها. وعلى الرغم من إعجاب أمثال بكر صدقي وحسني الزعيم وحتى عبد الناصر وعبد الكريم قاسم، وقبله وإن كان بدرجة أقل أديب الشيشكلي، بنموذج أتاتورك وتقليده في بعض الأمور، فالفرق

من الطبقة الوسطى الصاعدة. لكن عوامل أخرى حسمت مصيره في النهاية؛ منها سيطرة أبناء الأرسطراطية عليه، والتضارب بين واجبات أعضاء البرلمانات ومصالحهم الاقتصادية - الاجتماعية لا سيما كبار الملاك منهم، وتزوير الانتخابات والتلاعب بنتائجها، وعدم الالتزام بالأغلبية الانتخابية في تشكيل الحكومات المصرية، (وسابقة تعديل الدستور للسماح لشكري القوتلي بولاية ثانية زوّرت فيها الانتخابات النيابية تزويراً فاضحاً، يستثنى نسبياً انتخابات عام 1954 في حالة سورية)، والأخطر منها عجز البرلمانات والنسق الليبرالي عن حل المشكلة الاجتماعية الموضوعية والحقيقية، وهي مشكلة الفلاحين مع حضور المشكلة حضوراً ثقیلاً على جدول أعمالها كلها بما فيه برلمان مصر ما قبل يوليو، وأخيراً العجز في مواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين.

ما عجزت النخب الليبرالية عن حله على مستوى مشكلة الفلاحين حلّه الضباط بقرارات "ثورية" فورية، وحدث التحول التاريخي في إدماج الفلاحين والعامّة في حركة التاريخ والتحوّلات الاجتماعية الكبرى في مجتمعات يمثّل الفلاحون معظم سكانها، كما تمثّل الزراعة مصدر دخلها الأساسي. ومع تدفق أبناء الفلاحين والطبقات الوسطى إلى الجيش حصل تغيير كبير في توازن القوى الاجتماعي، وتغيّرت بالتدريج طبيعة القوى الحاكمة.

تعاطفت الأحزاب الليبرالية مع حركات الجيش ضد النظامين الملكييين في مصر والعراق، وتأملت منها خيراً في البداية، ثم تبدّدت آمالها بسرعة. وفي سورية تورط جميع القوى السياسية بما فيها الليبرالية، والمحافل الماسونية الشامية في الانقلابات الأولى بانية الآمال على دور الضباط التحديثي. ومن ذلك نموذج حزب الشعب والانقلاب الثاني في سورية أي انقلاب اللواء سامي الحناوي⁽²⁵⁾. لقد توقعت القوى الليبرالية والتنويرية والحديثة المتأثرة بالثقافة الغربية أن يقوم الجيش بدور تحديثي سريع يحرق المراحل في التغلب على قوى التخلف والرجعية. لكنّه فعل ذلك بطريقته، بما فيها صراعات الضباط على السلطة، وانقلب على القوى التي عوّلت على دوره.

وأعتقد أنّ نموذج أتاتورك كان مائلاً لناحية الثقة بقدرة الجيش على قيادة مجتمع متخلف تسود فيه ثقافة تقليدية، وتؤدي فيه الحرية من دون تقاليد حديثة إلى الفوضى. فالجيش في نظر هذه القوى قادر

26 كتب خالد نزار أيضاً: "إن الرئيس بومدين الذي كان رجل دولة من مستوى مماثل لأعظم رجال الدولة في عصره لم يستطع أبداً أن يرتفع فوق الحسابات الأنانية، والكراهيات الصغيرة التي جرها معه هواري... إن الأحقاد العميقة وعدم الثقة والشك المرضيين سوف تلقي بظلالها القائمة على خصاله الشخصية النبيلة... إن هواري كان يدفع بومدين دوماً للنظر إلى خصم ظرفي كعدو يجب التخلص منه، وهو سوف يدفعه لكي يطحن بدون رحمة أولئك الذين تجرأوا على الوقوف بوجهه، واحداً بعد الآخر"، نزار، ص 45. وبومدين ليس أسوأ الأمثلة بالتأكيد، وسنذكر لاحقاً خصومات شخصية أعاققت التطور، ومثّلت محرّكاً أساسياً في عملية صنع القرار.

25 وكان قادة المحافل الماسونية فاعلين في انقلاب حسني الزعيم 1949. وزير خارجيته (عادل أرسلان) كان منهم. وعرف انقلاب الحناوي فاعلية أكبر للماسونية. هذا غير مدروس في التاريخ السوري الحديث، وبينته دراسات زميلنا في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات جمال باروت في ضوء تحليل المؤشرات الوثائقية والتاريخية للمحافل السورية وللشخصيات التي حاولت توطيد الانقلاب الثاني، وتسويقه سياسياً في وسط النخب المتنورة.

تسرب إليها أبناء الفلاحين بواسطة التعليم أو غيره. فالتعليم لم يكن متاحًا. وقد انفتح مجال الخدمة العسكرية وصولاً إلى سلك الضباط في مرحلة الاستعمار، أو الانتداب، فأصبح أداة الترقى الاجتماعي التي يمكن لأبناء الفقراء والطبقات المتوسطة استخدامها بالانضمام إليه، والترقى فيه، ولا سيما بعدما فتحت الأكاديميات العسكرية الوطنية أبوابها لاستيعاب أبناء هذه الفئات؛ فمثلاً في عام 1936، استخدم النحاس باشا الالتزامات العسكرية التي فُرضت على مصر، بموجب المعاهدة المصرية - البريطانية، مبرراً لفتح أبواب الكلية العسكرية للضباط الصغار من مواطني الطبقة الوسطى، في حين كانت الدراسة تقتصر فيها على أبناء أصحاب الأملاك وأرستقراطية مصر الزراعية، إذ كان سلك الضباط محصوراً فيهم⁽²⁷⁾. ومنها تخرّج عبد الناصر وأبناء جيله الذين تنظموا لاحقاً في تنظيم سري هو الضباط الأحرار لغرض القيام بانقلابهم الذي سمي في حينه بـ "حركة الجيش". ومع تطور بنية الدولة ومعها جهاز الموظفين في المدن الكبرى والمتوسطة وتطور جهاز الخدمات والتعليم، توسعت الطبقة الوسطى. وارتفع عدد الشبان من أبناء الطبقة الوسطى الذين التحقوا بالكلية الحربية في مصر، فازدادت نسبتهم بين الضباط⁽²⁸⁾. وحصل ذلك في غالبية الدول العربية في أزمنة متفاوتة.

وبعد أن عيّن أديب الشيشكلي أكرم الحوراني الاشتراكي الشعبوي المنحاز إلى الفلاحين الذي تميز حزبه بحمل قضيتهم، وزيراً للدفاع، قام الحوراني بفتح أبواب الكلية العسكرية لأبناء الفلاحين بخاصة. وفيها تخرّج ضباط مثل حافظ الأسد. بل يمكن القول إنّ الضباط السوريين الانقلابيين عمومًا للمرحلة التي تبدأ من منتصف الخمسينيات كانوا من خريجي دورات 1950 - 1952. هذا هو الجيل من أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة المتأثرين بالأيديولوجيات القومية أو اليسارية أو الإسلامية الذين قاموا بالانقلابات العسكرية في الخمسينيات والستينيات وحتى عام 1970. والحقيقة أنّهم نتاج مرحلة الغليان السياسي والاجتماعي والأيديولوجي تلك. وهي ظواهر توقفت في ظل حكمهم الذي لم ينشأ فيه جيل يشبههم. ويمكن القول إنّ بعضهم كان مثقفاً أو نوعاً من انتلجنسيا بثوب الضباط، مثل نمط

شاسع بين قيادات جيش تقود حملة عسكرية ضد الاحتلال وتؤسس جمهورية حديثة قوامها نخب حديثة صاعدة داخل النظام نفسه كما في حالة أتاتورك، وأخرى مؤلفة من ضباطٍ راديكاليين من الرتب الوسطى والدنيا في انقلابها على النظام الملكي، ثم في سلسلة منازعاتهم وتنافسهم على القيادة والرئاسة.

ولكن ثمة سمات مشتركة لا أعتقد أنّها تصل إلى درجة القانون، أو النظرية الكاملة الأركان سنتطرق إليها فيما يلي:

1. الجيش بوصفه وسيلة للترقى الاجتماعي الاقتصادي في مجتمعات فلاحية

الجيش مؤسسة حديثة لناحية تأسيسها لغرض، وعقلانية العلاقة بين الوسيلة والهدف، وإدارة منظومات معقدة، ووضع الإستراتيجيات والتسلح، والتزام الانضباط والتراتبية وغيرها. كما أنها تقوم رسمياً بدور يفترض أنه وطني بحكم تعريفه، وهو الدفاع عن الوطن. وفي ظروف دول العالم الثالث، أو في مراحل ما بعد الاستعمار غالباً ما يبرز الجيش بصفته جهاز الدولة الأكبر والأقوى والأكثر انضباطاً من بين جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، وهو أيضاً الأحدث لناحية علاقته بمفهومى الوطن والدولة. وسبق أن استخدمتُ عبارة "تجسيد الدولة من خارج المجتمع" في دول لا تقوم فيها وحدة الدولة على العلاقة بين المجتمع والمؤسسات الحديثة. كما أنه في حالة الدول المتشكّلة هويّة يحظى بمكانة لأنه يخاطب المشاعر الوطنية، فهو يمثل السيادة، وبزيه الرسمي وطقوسه يمثّل عزة الوطن وكبرياءه. وتتفاوت مصادره التاريخية بين بقايا جيش الانتداب في حالة سورية، وبقايا الجيش العثماني وجيش الانتداب وضباط الثورة العربية في حالي العراق والأردن، وبين أدوار وطنية في حالات التمرد على الإملاءات الإنكليزية في حالة مصر، وجيش تحرير تحول إلى جيش وطني في حالة الجزائر، فيبدو وكأنه هو الذي أقام الدولة، خلافاً للبلدان أعلاه التي أقامت فيها الدولة جيشاً. وفي الحالات كافة كان الجيش المؤسسة الأكثر قدرة على التحرك المنظم في حالات الصراعات الاجتماعية والأزمات وحتى الكوارث الطبيعية.

وإضافةً إلى ذلك، أصبحت العسكرية في الدول النامية والمستقلة حديثاً المسار الرئيس لتقدم أبناء الفلاحين وأصحاب المهن صعوداً على السلم الاجتماعي، وذلك بعد أن كانت البنى التقليدية وثقافتها تحدد مسار حياتهم، وتقرر مصائرهم سلفاً، وتمنعهم من تغيير مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية. كما أنّ فاعلية بنى الدولة الحديثة اقتصرت عملياً على المدينة، وسيطرت عليها الطبقات القديمة من أبناء الأعيان وأبناء البرجوازية التجارية والطبقات الوسطى الجديدة التي قلّما

27 أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش (1952-1973)، ط 2 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005)، ص 57. صدرت الترجمة العربية الأولى للكتاب في عام 1974؛ انظر أيضاً كتاب: عزمي بشارة، ثورة مصر، مج 1، من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 24.

28 أحمد عبد الله، "القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر"، في: أحمد عبد الله (محرر)، الجيش والديمقراطية في مصر (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 10؛ انظر أيضاً: بشارة، ثورة مصر، ص 25 - 26.

(الكردي الأصل) تسنين الجيش وتعريبه وتفكيك النفوذ الكردي فيه، غير أنّ إجراءاته الفعلية كانت جزئية وشملت المسيحيين أكثر من غيرهم. كما تعارضت مع نزعة أكرم الحوراني ابن حماة لفتح الجيش لأبناء الفلاحين ومنهم الكثير من العلويين. وبسبب قصر فترة حكم الشيشكلي لم يستطع مواصلة هذه السياسة. ودخل الجيش السوري مع الانقلاب الأول في مرحلة التسييس والخروج من الثكنات من دون العودة إليها⁽³²⁾.

وفي العراق كان الضباط الأربعة عشر الذين قاموا بثورة 14 تموز/ يوليو 1958 برتبة عقيد أو مقدم، باستثناء محمد السبع⁽³³⁾ الذي كان رائداً في سلاح الجو، وكان أعلاهم رتبة عبد الكريم قاسم الذي كان برتبة زعيم. انتمى جميع الضباط الأحرار باستثناء ناجي طالب إلى عائلات فقيرة، أي إنّ الوحيد من بينهم الذي كان ابن مالك للأرض وعضو المجلس النيابي هو تحديداً ناجي طالب الشيعي. وتلقى جميعهم تعليمهم في المدرسة الثانوية أو مدرسة عسكرية داخل العراق أو خارجه. وكان العديد من الضباط في المنظمات الفرعية للضباط الأحرار والمشاركين في خلاياها من المنتمين إلى المذهب الشيعي، وقد انتموا أيضاً بدوافع وطنية⁽³⁴⁾. تأثر الضباط الأحرار بحدثين كبيرين هما نكبة 1948 وما رواه ضباط الجيش العراقي عن مجريات الحرب وفشل الأنظمة العربية والثورة المصرية عام 1952 التي قام بها ضباط مثلهم. ومن المفيد النظر في وصف المؤرخ مجيد خدوري لتجربة عبد الكريم قاسم في الكلية العسكرية لأنه يصور العسكرية صورة من صور التقدم الاجتماعي لأبناء الفئات الفقيرة. فقد كانت الشجاعة والانضباط معياراً للانضباط والتقدير وليس المنزلة الاجتماعية، أو أصل الطالب وفصله. ففيها تحرر قاسم من الاتكال على أب فقير يعيله، لأنّ الكلية العسكرية تقدم للطلبة ما يحتاجون إليه من مأكّل وملبس. "وكان معظم طلاب الكلية من العائلات الفقيرة نسبياً، لأنّ أبناء العائلات الميسورة يؤثرون طلب العلم في الخارج، أو الالتحاق بكلية الحقوق أو كلية الطب في بغداد"⁽³⁵⁾. ويمكن متابعة هذه السيرة وصولاً إلى تجربته في حرب عام 1948، وأثرها في تكوينه السياسي وموقفه من النظام القائم، وينطبق ذلك على عبد الناصر وغيره.

الضابط الانقلابي الأشهر في تاريخ العسكرية السورية الجديدة، منذ عام 1949 وحتى عام 1969، محمد عمران قائد اللجنة العسكرية البعثية فيما بعد.

ربما ما زال عدد من الشبان، حتى زمننا هذا، يدخل الجيوش العربية لأغراض الترقّي الاجتماعي الاقتصادي، ولكن عدد المجالات غير العسكرية المفتوحة ازداد. أمّا الدوافع الأيديولوجية فخفت إلى حد بعيد، إضافةً إلى أنّ الدول كافة أصبحت تحرص على انتقاء عناصر منحازة إلى النظام، أو على الأقل غير مسببة، لسلك الضباط.

في سورية لم ينشأ جيش سورية المستقلة من فراغ، بل ورثت الدولة الوطنية بعد الجلاء (17 نيسان/ أبريل 1946) جيش الشرق المؤلف من الجنود والضباط والرتباء السوريين في الجيش الفرنسي في سورية ولبنان. وبلغت حصة سورية من الوحدات المسلحة نحو 17 ألف رجل، بينما كانت حصة لبنان سبعة آلاف رجل⁽²⁹⁾ غير أنّ وزارة الدفاع السورية قلّصت عدد الجيش في منتصف عام 1948 إلى ما يقارب سبعة آلاف رجل فحسب⁽³⁰⁾، بدعوى تفكيك "التكتلات العنصرية" فيه⁽³¹⁾. وأدّت عملية وراثة الدولة الوطنية جيش الشرق إلى ظهور تمييز بين ضباط الجيش السوري وضباط الجيش الفرنسي (والمقصود هو الضباط السوريون الذين كانوا أصلاً في الجيش الذي تسلّمته الحكومة السورية من الفرنسيين). وبدأ تخريج ضباط الجيش السوري مع الدورة الأولى لخريجي مدرسة حمص العسكرية في عام 1945 الذين انتشرت في أوساطهم الأفكار السياسية والأيديولوجيات الجديدة، مثل اليسار والقومية العربية. وازدادت قابليتهم للأدلجة مع تجربة معظمهم المحبطة في حرب فلسطين، وولادة أولى حركات الانقلابات العسكرية. وهي حال قادة الانقلابات في مصر والعراق أيضاً. ولم يكن "ضباط الجيش الفرنسي" كتلة متجانسة، بل كان بعضهم قريباً من الضباط الجدد، وكان أبرزهم أديب الشيشكلي المتحالف حتى عام 1952 مع أكرم الحوراني، زعيم حزب الشباب، ولاحقاً أحد القادة الثلاثة التاريخيين لحزب البعث العربي الاشتراكي. وولد في مرحلة التحالف أول تنظيم عسكري عقائدي سري في داخل الجيش، وهو بهذا المعنى سلف اللجنة العسكرية البعثية التي قامت في فترة الوحدة السورية - المصرية، والتي يتحدر بعض أعضائها من تنظيم الشيشكلي - الحوراني السابق. وحاول الشيشكلي

32 سبق أن تناول المؤلف هذا الموضوع بتوسع، والفقرات أعلاه واردة في كتاب للمؤلف من عام 2013، انظر: عزمي بشارة، سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 279 - 283.

33 وهو الذي بدأ بقتل العائلة المالكة ليلة الانقلاب، وذلك على الرغم من رغبتها في التفاهم والاستسلام، مع أنّ أكثرية الضباط الأحرار كانت ضدّ قتلهم.

34 مجيد خدوري، العراق الجمهوري (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974)، ص 33.

35 المرجع نفسه، ص 108.

29 نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، 1920 - 1950 (دمشق: دار طلاس، 1997)، ص 195.

30 عارف العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947 - 1952، ج 2 (صيدا: المكتبة العصرية، 1956)، ص 349، 358.

31 أحمد الشرباتي (وزير الدفاع)، الجلسة الثانية في 28 آب/ أغسطس 1948، في: الجريدة الرسمية (دمشق) (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948).

الجيش المملوكي. وتتحول هذه الرابطة إلى نوع من الولاء الشخصي للجماعة أو رفاق السلاح فيما هو جماعة أبناء الدورة. ويسهل ذلك تجنيدهم في التخطيط لتحرك أو انقلاب. تسود هذه العلاقات في الميليشيات المسلحة والحركات السرية والكيليات العسكرية، وتضعف لاحقًا في الجيوش النظامية، إذ من المفترض أن تتجاوزها الهيكلية التنظيمية وتفككها التراتبية. لكنها تبقى قائمة، ولا سيما في الوحدات القتالية، إذ يمر الجنود والضباط بتجارب مكثفة مشتركة، من نوع التدريب الشاق والمناورات، وحتى المعارك ذاتها. في هذه الأجواء يجري اختصار أسماء الضباط وإطلاق الألقاب الحميمة عليهم.

لهذه الروابط أثر كبير في دوافع المقاتلين، لأنّ الانتماء يعزز الاستعداد للتضحية؛ فالجندي غالبًا ليس مستعدًا للموت من أجل مفهوم مجرد للوطن، وهو مستعد للموت دون رفيقه الجالس إلى جانبه في العربة العسكرية أو الطائرة، أو الراقد بالقرب منه في الخندق. كما تهمة صورته التي ترتسم في أذهان رفاقه، ورأيهم فيه. ولكن هذه الرابطة نفسها غالبًا ما تدفع العسكريين للتستر على جرائم يرتكبها أفراد منهم أو تشارك مجموعة في ارتكابها. وهذه قد تتكتم على مجازر وأعمال قتل واغتصاب حتى عند التحقيق فيها، فتبقى مجهولة إلى أن يستيقظ ضمير أحدهم.

وخلال الانقلابات نفسها وفي التحضير لها تتشكل أيضًا أخوية، أو زمرة، أو "شلة" بالتعبير الدارج. فالانقلاب العسكري تجربة دراماتيكية مشتركة حقيقية تنكشف فيها نقاط الضعف والقوة لكل شخص. وسرعان ما تتحول الشلة أو الزمرة إلى منغص حقيقي بالنسبة إلى أي قيادة، لأنّ الجماعة الحميمية تؤسس شعورًا من الزمالة، وتمكّن من حرية التعبير بصراحة داخلها، وتدفع لرفض فكرة الزعيم المطلق. فالأول فيها هو الأول بين متساوين. ولذا كانت المجالس العسكرية هي المجالس الثورية التنظيمية الوحيدة التي يحترم فيها التصويت، لكن حاملًا تقوم تراتبية ما بعد الانقلاب، تنخر في الجماعة مشاعر غيرة وتحاسد تصل حد الكراهية والشكوك المتبادلة. فلاحتمال وارد أن يطمح كل منهم إلى الزعامة.

ولا يكاد يخلو نظام واحد حكمه الضباط الانقلابيون ذوو الرتب المتوسطة أو الدنيا من صراع شخصي على النفوذ، أو مرارات وحزازات ناجمة عن عدم تولي المنصب أو عدم نيل الاحترام الذي يشعر الشخص أنه من حقه. وغالبًا ما فُسرّت هذه على أنّها صراعات يسار ويمين، وقومي وإسلامي وغيرها. ولم تخلُ الساحة منها. ولكن الصراعات دارت في الغالب على السلطة والرئاسة، والنفوذ، والجاه والمنصب، وأحيانًا على النهج وأسلوب العمل، وإن غلفت بادعاءات

إنّ الوعي السياسي للضباط الذين قاموا بالانقلابات العسكرية الأولى هو نتاج سنوات الغليان السياسي والفكري والوطني تلك، في مرحلة سادت فيها تعددية نسبية في ظل الانتداب وتصدّر نخب ليبرالية محافظة أو محافظة من أبناء الأعيان للمشهد السياسي؛ وكذلك التعرض لتأثير هزيمة الدول العربية في الحرب عام 1948 في هذه الأجواء. فتشخيص هؤلاء الضباط أسباب هذه الهزيمة وردة فعلهم عليها تقاطعا مع موقفهم من الوضع السياسي - الاجتماعي القائم. وقلّمًا صدرت مذكرات ضباط هذا الجيل الناقمين المتمردون على الأوضاع العربية أو سيّهم في حينه من دون ذكر تأثير صدمة 1948 فيهم، سواء أشاركوا في ساحات القتال نفسها في فلسطين، أم لم يشاركوا.

وارتبط التطور اللاحق بعوامل كثيرة منها قدرات من برز من هذا الجيل وانعقدت له الرئاسة أو الزعامة، على طرح مشروع سياسي حقيقي، وتمكّنه من حسم الصراع على النفوذ من زملائه من الضباط، فالذي سيطر وحسم الأمر في النهاية أقام نظامًا معاديًا للتعددية، ومقيّدًا لحرية التعبير والتنظيم وغيرها. فخُنقت الحياة السياسية التي أنتجت جيولهم من السياسيين والمتقنين والعسكريين.

إنّ خنق الحياة السياسية العامة التي توقفت عن إنجاب الضباط المؤدلين والمسيبين هو من أهم أسباب عدم وقوع انقلابات من نوع انقلابات ما قبل السبعينيات. هذا من بين أسباب كثيرة أخرى منها استقرار بنية النظام بعد حسم الصراع على السلطة، وبناء الجيش النظامي الكبير نسبيًا، وتأسيس المخابرات العسكرية التي تتجسس على الضباط ووحدات الجيش⁽³⁶⁾، وإقامة الجيوش الخاصة (مثل الحرس الجمهوري، وسرايا الدفاع) وغيرها من العوامل، ومنها دور ثورة أسعار النفط في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي في بناء الجيوش الكبيرة التي يصعب تحريكها في انقلاب، وكذلك في تحقيق الاستقرار في الجمهوريات. وهكذا توقفت ظاهرة الانقلابات العسكرية منذ بداية السبعينيات.

2. أخوية رفاق السلام الرجولية

تنشأ بين الضباط عمومًا، ولا سيما في الوحدات القتالية، وبين خريجي الكليات العسكرية من الدفعة ذاتها، رابطة رفاقية تشبه أخويات الطلبة في الكليات الجامعية في الماضي أو رابطة الخشداشية في

36 وهي تمثل حالة بارزة في سورية، وترفع تقاريرها إلى الرئيس مباشرة وليس إلى هيئة الأركان. وفي الجزائر ازدادت قوتها كثيرًا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها في عام 1967 قائد الجيش العقيد الطاهر الزبيري (لم يوجد منصب لواء في الجيش الجزائري في عهد بومدين)، ومنذ تلك المرحلة أصبح الرئيس يعتمد بقوة جهاز الأمن العسكري. ولاحقًا اشتهر قائد محمد مدين (توفيق) الذي أحاله عبد العزيز بوتفليقة على المعاش في عام 2015.

عربي ونزعة تحديثية تعتمد على تدخل الدولة في الاقتصاد، عدت اشتراكية. وقد خاض الجيل الراديكالي من الضباط صراعاً ذا طابع مبدئي في حالات عديدة، ولكن ظاهرة العسكر في السياسة انتهت عمومًا إلى تبني موقف براغماتي موجّه للحفاظ على الحكم في ظل التوازنات الاجتماعية الداخلية والإقليمية والدولية.

هذا التوجه البراغماتي هو ما ساد فعلاً مع "المرونة" اللازمة للحفاظ على الحكم، وصولاً إلى تغيير المواقف والتحالفات الدولية. وفي حالات نادرة فقط لم يبدِ الضباط الذين حكموا فترة طويلة مرونة كافية للتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية. وتكفي مراجعة التغيرات في سياسات صدام حسين بعد غزو الكويت، والتغيرات في مواقف حافظ الأسد وتوجهاته، والقذافي، وعمر البشير، ليتضح أنّ العامل الرئيس كان الحفاظ على الحكم.

ولم تكن السلوكيات التي بدت متشددة وغير مرنة وغير قابلة للتكيف مع العصر نابعةً من تشدد أيديولوجي، بل من صفات القائد الشخصية، أو من تقديراته الواقعية والبراغماتية أنّ سياسته هذه التي تبدو متصلة هي الطريق الأفضل للحفاظ على النظام، وأنّ المرونة وما يبدو إصلاحات في الخارج سوف تبدأ تفاعلات من شأنها أن تقود إلى خسارة السلطة. ليس هذا موقفًا نابغًا من أيديولوجية مختلفة، بل من تشخيص مختلف لطبيعة النظام والمجتمع وحسابات براغماتية مختلفة. أحيانًا يعتقد المثقف الإصلاحي أنّ الحاكم ضيق الأفق في تصلبيه، وأنّ هذا يؤثر سلبياً في استمرارية نظامه، بينما يرى الحاكم أنّ المثقف الإصلاحي قليل الخبرة، وساذج، وأنه لو عمل بنصيحته فسوف يفتح مجالاً لتدهور لا يمكن ضبطه، فبعض الأنظمة لا يحتمل ولو مقداراً قليلاً من المرونة. هذا نقاش براغماتي في جوهره.

”

ما عدا حالة البعث، همش الضباط الأيديولوجيات الحزبية، بما في ذلك التي دعمتهم، وانتهت ظاهرة العسكر في السياسة إلى تبني موقف براغماتي موجّه للحفاظ على الحكم

”

في حالة ضباط انقلاب 1958 في العراق، يمكن القول إنهم جميعاً اتفقوا بدرجات متفاوتة على الدعوة إلى القومية العربية. وكان عبد السلام عارف أكثرهم حماساً للوحدة، أما عبد الكريم قاسم ومحبي الدين عبد الحميد فمالا إلى قومية أكثر ليبرالية وتأکید

أيديولوجية من أعضائها اليمينية واليسارية. كما أنّها غالباً ما أدت بضباط إلى التحالف مع دول جارة خصم، مثل مصر وليبيا في حالة السودان، والعراق وسورية في حالات صراعات الضباط في البلدين. كان هذا الصراع بين الطموحين من الضباط الانقلابيين شاغلاً أساسياً لأنظمة الحكم العسكرية. خذ مثلاً صراع عبد الكريم قاسم وعبد الوهاب الشواف وعبد السلام عارف؛ وصراع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وأنور السادات وعلي صبري؛ وحافظ الأسد وصلاح جديد ومحمد عمران، بل صراعات اللجنة العسكرية البعثية طيلة سنوات 1963 - 1970. وخذ أيضاً شكوك بومدين ورييته وإبعاد زملائه الضباط عن الحكم، واعتماده بصفة خاصة على ما سمي ضباط الجيش الفرنسي، والمقصود هم الذين غادروا الجيش الفرنسي وضمهم إلى جيش الحدود غرب الجزائر، بعد أن رفضت ألوية الثورة الأخرى استقبالهم.

هذه الصراعات من أهم عوامل عدم الاستقرار، وقد تنتهي بإبعاد الخصم أو تعيينه سفيراً خارج البلاد، أو التهميش في وظيفة حكومية، كما قد تنتهي بالسجن المؤبد والإعدام. وفي حالات كثيرة دفعت هذه الصراعات المتأذي إلى تحالفات غير وطنية مع قوى أجنبية لأغراض الانتقام. لقد كان لهذه الصراعات داخل زمرة الضباط، وعدم القدرة على مأسستها، باستمرارها غير الرسمي على الرغم من قيام المؤسسات، دور رئيس في حالة عدم الاستقرار التي رافقت المراحل الأولى من الانقلابات العسكرية.

3. الصراعات الحزبية والأيديولوجية

في مراحل تسييس المجتمعات العربية، ولا سيما المرحلة الليبرالية الأولى بعد الاستعمار التي عجت بالأحزاب الأيديولوجية والتيارات السياسية المحلية وتلك المتأثرة بالأفكار التي راجت عالمياً وصراعاتها: الشيوعية، والقومية، والفاشية وغيرها، نجد أنّ الضباط توزعوا بين هذه التيارات، مثلما انقسمت النخب عمومًا. ولكن انقساماتهم تفاوتت في الدرجة؛ ففي سورية والعراق كانت الصراعات أكثر حدة من مصر. فبعد تخلص عبد الناصر من اليسار (يوسف صديق أولاً، ثمّ خالد محيي الدين)، وحسم الصراع مع التيار الإسلامي، بقي الضباط غير الملتزمين بأيديولوجية محددة، سوى الوطنية المصرية التي اتخذت أيديولوجيا طابعاً قومياً عربياً واشتراكياً وعالمياً - ثالثياً في إطار تصور الوحدات الثلاث في فلسفة الثورة يدعم تدخل الدولة في الاقتصاد. ويمكن القول إنه ما عدا في حالة البعث، همش الضباط الأيديولوجيات الحزبية، وحتى الأحزاب التي دعمتهم (الحزب الشيوعي في حالتي عبد الكريم قاسم وجعفر النميري، واليسار والإسلاميون في حالة عبد الناصر) وتبنت موقفًا وطنياً ببعيد قومي

الفاعلين فيها)، يضاف إليهما الجناح العسكري للحزب السوري القومي الاجتماعي بقيادة العقيد غسان جديد، ومجموعة الضباط المتأثرين بالحزب الشيوعي السوري. ونشأت كتلة ثالثة كبيرة أقرب إلى المهنية العسكرية من غيرها هي كتلة "الضباط الشوام" التي التفت حول العقيد عدنان المالكي، واستقطبت بعض الضباط المستقلين والمحافظين. وبعد اغتيال عدنان المالكي، حصل الاستقطاب باتجاه الكتلتين الكبيرتين: الاشتراكية والتحريرية (ضباط الشيشكلي). وفي تلك المرحلة ساد أيضًا صراع بين النخب المؤيدة لمصر والسعودية وتلك المؤيدة للعراق. وكان لهذا الانقسام شأن في الصراعات بين العسكر طيلة الفترة حتى حكم البعث.

”

بعد الحرب العالمية الأولى، ولا سيما في مرحلة احتدام الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي، غدت الجيوش مسيسة، فخرجت من ثكناتها بدعوى تحرير فلسطين والتغيير

“

لقد مثلت الوحدة بين سورية ومصر في عام 1958 مخرجًا من هذا التفكك الذي أصاب النخب السورية. وقبلت هذه الكتل مؤقتًا مبدأ عبد الناصر في عزل الجيش عن الحزبية والعمل السياسي. لكن ما إن شرع عبد الناصر في تفكيك تلك الكتل وإحالة رموزها إلى مواقع مدنية، أو إلى مواقع أخرى في الجيش الثاني في مصر، حتى تكتلت من جديد ضده. وظلت كتلة "الضباط الشوام" موحدة بسبب مهنتها وبعدها عن التحزب، فاعتمد عليها عبد الناصر. لكن من هذه الكتلة بالضبط خرجت مجموعة الضباط التي قامت بحركة الانفصال في 28 أيلول/سبتمبر 1961. ولم تتمكن هذه المجموعة من حل تنظيم الضباط البعثيين الذين كانوا أبرز المتكتلين في مصر "اللجنة العسكرية" السرية في عهد الوحدة، والتي تحدت معظم مؤسسيها من الطائفتين العلوية والإسماعيلية. ونشر إلى هذه الحقيقة مع أن العوامل الطائفية في هذه الفترة لم يكن لها أي شأن فاعل ملموس في قيام هذه الكتل، بل كان الانقسام يجري على قضايا السلطة والسياسة في مرحلة الحرب الباردة. ولكن سيكون لهذا الأمر شأن في مستقبل سورية مع اعتماد الضباط على الولاءات الجهوية في التجنيد خدمة للصراعات على النفوذ داخل الجيش، وليس لدوافع طائفية خاصة. فالتنافس دفع الضباط إلى تحشيد الولاء الشخصي

الوطنية العراقية. وكانت قومية عبد الوهاب الشواف مشوبة بصبغة ماركسية بحسب مجيد خدوري⁽³⁷⁾. وكان الضباط الأربعة عشر من السنة باستثناء ناجي طالب ومحسن حسين الحبيب الشيعيين، وكانت أم عبد الكريم قاسم شيعية، "إلا أنه لم تبدر منه أي بادرة في حياته العامة تشير إلى تحيزه للشيعية"⁽³⁸⁾. فلم يؤد العامل الطائفي دورًا في موافقه، مع أن تحالفه مع الحزب الشيوعي في الحكم أسس له قاعدة اجتماعية شيعية، كما أن القومية العربية ذات الصبغة الإسلامية عند عبد السلام عارف كان لها دور في تصوير الأمر بصورة مختلفة لاحقًا. وقد بدأت عملية بعثنة الجيش بعد انقلاب البعث على حكم عبد الرحمن عارف عام 1968. ويبدو من مذكرات عبد الوهاب الأمين تحديدًا أن مجموعة 14 هموز كانت تؤمن فعلاً بحكم ديمقراطي برلماني، وبال حاجة إلى الانتقال إليه بعد القضاء على النظام الملكي وإقامة حكومة مدنية مؤقتة⁽³⁹⁾. كما أيدوا سياسة عدم الانحياز خارجيًا، وفي الواقع تشابهوا إلى حد ما مع الضباط الأحرار في مصر سواء في إيمانهم (أو للدقة في ادعائهم الإيمان) بالديمقراطية، أو في تنكهم لها لاحقًا. لم يكن للضباط أيديولوجيا محددة؛ فبعضهم كان متأثرًا بفكر الحزب الوطني الديمقراطي الليبرالي التوجهات، كما في حالة عبد الكريم قاسم ومحبي الدين عبد الحميد، وبعضهم بالفكر القومي العربي المشرب بالإسلام مثل عبد السلام عارف وناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري (كان شخصية مركزية في تأسيس تجمعات الضباط الأحرار، ومعارضًا للتأثيرات الشيوعية في قاسم)⁽⁴⁰⁾، وكان وصفي طاهر وإسماعيل علي⁽⁴¹⁾ قريبين من الشيعيين، ووسيطين بينهم وبين عبد الكريم قاسم، أما صالح مهدي عمّاش فكان متأثرًا بفكر البعث⁽⁴²⁾. وكما في حالة الضباط الأحرار المصريين كان الصراع الرئيس بينهم صراعًا على الزعامة، كما بين عبد الكريم قاسم وعبد الوهاب الشواف، وبين الأول وعبد السلام عارف.

أما في سورية، فمنذ انقلاب أديب الشيشكلي وحتى بعثنة الجيش انقسم الضباط الذين شكلوا تحالف الشيشكلي - الحوراني إلى كتلتين كبيرتين: الكتلة التحريرية (نسبة إلى حركة التحرير العربي التي أسسها الشيشكلي) والكتلة الاشتراكية (التي كان الحوراني أبرز

37 خدوري، ص 31.

38 المرجع نفسه، ص 32.

39 المرجع نفسه، ص 41-45.

40 حول دوره المركزي مع رجب عبد المجيد في تأسيس الضباط الأحرار انظر: حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، ط 2 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999)، ص 80.

41 المقدم وصفي الطاهر معاون الميدان لنوري السعيد. الزعيم الركن اسماعيل علي أمر مدفعية الفرقة الأولى كان مقربا من الحزب الشيوعي وتنظيمه العسكري "اتحاد الجنود والضباط"، وهو غير المقدم الركن اسماعيل العارف سكرتير رئيس الأركان، المرجع نفسه، ص 103 - 104.

42 المرجع نفسه، ص 45 - 46. لتفاصيل أوفى يمكن مراجعة: المرجع نفسه، ص 88 - 93.

العلاقة بين العسكرية الجديدة المنحدرة من أبناء الفلاحين والفئات الوسطى ومخرجات نظام التعليم المتوسع والفكر السياسي من خلال إعادة تعريف مفهوم الأمة، وتبني نظرية التلازم العضوي بين النضال القومي (الوحدوي) والنضال الطبقي الاشتراكي⁽⁴³⁾.

ولا شك في أن هذه التوجهات أثرت في جميع الأحزاب ذات المنحى القومي واليساري. وحصل تنافس فيما بينها على إقامة تنظيمات داخل الجيوش العربية، إدراكاً منها لأهمية الجيش وقدرته على إحداث التغيير السياسي وتسريع التحول.

ولا يجوز الخلط بين هذه التوجهات وموقف الجيل الأول من القوميين العرب الذين تعاونوا مع أنظمة ملكية، ولكنهم رحبوا أيضاً بحماسة الضباط الانقلابيين، وتعاونوا مع أي نظام يمكن أن يخدم الفكرة القومية والاتحاد العربي، أو التأثير فيه بهذا الاتجاه. هذا هو سلوك قسطنطين زريق الذي كان مستعداً لأن يكون سفيراً لسورية في واشنطن، قبل أن يعينه حسني الزعيم رئيساً لجامعة دمشق. وهو موقف القوميين العرب من الحكم الفيصلي وغيره. كما هو نسبياً موقف محمد كرد علي الذي كان من أبرز من هلّل للانقلاب الأول في سورية بقيادة الزعيم، نكايه بالكتلة الوطنية السابقة. من المفضل التمييز بين القومية العربية الحزبية البعثية والناصرية ومنظريها، والجيل الأول غير الحزبي من القوميين العرب الذي إذا تحدث عن انقلاب قصد به انقلاباً فكرياً يحوّل الشعوب إلى أمة، وتحديثاً يهيئ المجتمعات والدول العربية لاستيعاب العلوم الحديثة في الاقتصاد والعقلانية في إدارة الدولة، وعلمانياً بعيداً عن الطائفية. ولكن أبناء هذا الجيل أنفسهم رحبوا بحماس الضباط الذين قاموا بانقلابات وتوسموا فيهم الخير. وكان يلزم جيل ثالث من القوميين العرب لكي يتجاوز هذا وذاك.

4. الرهانات الدولية على الجيش في السياسة

كتب الكثير من الأبحاث حول هذا الموضوع في سياق أميركا اللاتينية تحديداً، وذلك منذ بداية القرن العشرين، ولاحقاً في قضايا بلدان مثل تايلند وكوريا الجنوبية. ولكن الموضوع مهم في السياق العربي أيضاً.

45 أعيد نشر هذه الأفكار في مقالات وفصول من كتاب بعض قضايا الثورة العربية الذي كتبه في ستينيات القرن الماضي. وفي تقييمه ثورة يوليو، بين أنها ثورة وليست انقلاباً، لأنها فتحت الباب لتغييرات عميقة في النظام السياسي والبنية الاجتماعية الاقتصادية لمصر، لكنه ميز بوضوح بين ثورة من أعلى كما عدّ انقلاب يوليو وثورة شعبية من القاعدة، ورأى أن عبد الناصر لم ينجح في تحويلها إلى ثورة شعبية، فلم ينظم العمال والفلاحين ولم يشركهم في عملية صنع القرار وحكم البلاد، ما يعيدنا إلى السؤال المتعلق بالديمقراطية. وأعتقد أن ياسين الحافظ كان طليعياً بين أبناء جيله من القوميين في طرح هذه القضايا، وفي طرح العلاقة بين القومية والديمقراطية. ياسين الحافظ، الأعمال الكاملة لياسين الحافظ، حول بعض قضايا الثورة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 110 - 204.

لهم بأي طريقة. وانتهى هذا النهج إلى انقسامات طائفية بين الحاكمين والمحكومين في سورية بعد وصول ضباط البعث إلى السلطة في سورية، وذلك بعد سلسلة تصفيات فيما بينهم⁽⁴³⁾.

بعد الحرب العالمية الأولى، ولا سيما في مرحلة احتدام الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي، غدت الجيوش مسيّسة، فخرجت من ثكناتها بدعوى تحرير فلسطين والتغيير، مع الوعد بالعودة إليها بعد إرساء "ديمقراطية سليمة"؛ لكنها لم تعد إلى الثكنات بل أعادت صراعات المؤسسات العسكرية السياسية إنتاج انقلاباتها الداخلية، واتهمت السياسيين التقليديين بالمسؤولية عن النكبة وعن الفساد السياسي والاجتماعي الداخلي. وكان للأحزاب كافة تنظيمات عسكرية في الجيش بعد رواج نموذج الضباط الأحرار ونجاحه وتحولاته بما فيها الأحزاب الشيوعية، والبعث، وقبله العربي الاشتراكي، والإخوان المسلمون في مصر، وحركة الشباب القومي العربي (حركة القوميين العرب لاحقاً)، والسوري القومي الاجتماعي. ومن لم يكن عنده تنظيمات عسكرية كان له ضباط مقربون، مثل حزب الشعب والحزب الوطني في سورية، والاستقلال في العراق، والحزب الوطني الديمقراطي، ثمّة نوع من العلاقة لكن ليست عضوية بين بعض ضباط الانفصال والإخوان.

وتأسست أجنحة عسكرية للأحزاب الأيديولوجية تعمل داخل الجيش، ومن أهمها تنظيم البعث بعد انقلاب 14 تموز 1958 بخاصة⁽⁴⁴⁾؛ أمّا اللجنة العسكرية للبعث السوري، فأقامها عام 1960 عسكريون سوريون أوفدوا للخدمة في الإقليم الجنوبي (مصر، وفي سيناء تحديداً). وعرفت داخلياً بتنظيم سيناء. وأصبحت هذه اللجنة القوة الإستراتيجية في تقرير مستقبل سورية السياسي.

عمت تنظيمات الضباط الأحرار الوطنية التركيب الجيوش العربية في المشرق العربي ووصلت إلى اليمن، وحملت سمات أيديولوجية سيطورها البعثيون والشيوعيون إلى سمات عقائدية. بالنسبة إلى البعث، طوّر منظروه وتحديداً ياسين الحافظ بعد حركة / انقلاب 8 آذار / مارس 1963 مفهوم الانقلابية إلى الثورية، والانقلاب العسكري إلى ثورة، والجيش المحترف التقليدي إلى جيش عقائدي. وضع الحافظ النويات التي عبّر عنها الشيشكلي في أوائل الخمسينيات: ضباط عقائديون انقلابيون يحاولون التحالف مع حركات العمال والفلاحين والمثقفين. وتتلخص صيغة الحافظ المنظومية في الجيش العقائدي وقوى العمال والفلاحين وصغار الكسبة والمثقفين الثوريين. واعتنق حزب البعث رسمياً أفكار الحافظ من خلال تبني نص "بعض المنطلقات النظرية". جاءت تحولات

43 انظر: بشارة، سورية: درب الألام نحو الحرية، ص 283 - 284.

44 وربما عمل صالح مهدي عماش أصلاً بصفة حزبية منظمة داخل جماعة الضباط الأحرار قبل الانقلاب، ولكن اللجنة العسكرية أقيمت بعده.

وزارة الخارجية برقية إلى السفارة في القاهرة تُعلم القيادة الجديدة أن أميركا مستعدة لدعم الإصلاح الزراعي. ووجد باحثون شواهد على موقف أميركي ضد دعوة محمد نجيب للديمقراطية التعددية (على الرغم من دوافعه الانتهازية بعد فشله في التفرد بالسلطة)، لأنها تتضمن مخاطر غير محسوبة، فالتعامل مع مجموعة منظمة من الضباط أسهل⁽⁴⁸⁾ من التعامل مع برلمانات منتخبة.

وكانت قد نشأت علاقات بين بعض الضباط وكيرمت روزفلت، مبعوث الاستخبارات الأميركية إلى المنطقة العربية، ومنها إيران وسورية ومصر. وبدأ روزفلت عقد لقاءات بالضباط الأحرار قبل حدوث الانقلاب، ووضع برنامجًا لتدريب خمسين ضابطًا مصريًا، شارك ستة منهم في تدبير الانقلاب⁽⁴⁹⁾. أمّا مسألة علم السفارة الأميركية بموعود الانقلاب فقد نشر حوله ما يكفي.

وفي خضم الحرب الباردة أصبح السوفييات الراضون في تراثهم الأيديولوجي الانقلابات العسكرية يؤيدونها، إذا جاءت بأنظمة تتحالف معهم. وأصبحت هذه الأنظمة تسمى تقدمية أو سائرة في طريق التطور للارأسمالي بتبني دور رئيس للدولة في الاقتصاد

48 Kandil, p. 26;

انظر أيضًا الموقف الأميركي من تكليف السنهوري بتشكيل الوزارة، وقبول الضباط الأحرار بهذا الموقف؛ بشارة، ثورة مصر، ج 1، ص 44.

49 Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amoral of Power Politics* (New York: Simon and Schuster, 1970), pp. 51 - 53;

لا يقدم أحد دليلًا على أنّ عبد الناصر شارك في أي من هذه الاجتماعات قبل الثورة؛ كتب أحمد حمروش عن نشاط كيرمت روزفلت مع الملك فاروق، واستند إلى كتاب كوبلاند أعلاه في عرضه نشاطه في مصر. وعلى الرغم من أنّ روزفلت لم ينكر اتصاله بالضباط الأحرار، فإنه أكد عدم وجود دليل على حدوث اتصال مباشر مع عبد الناصر شخصيًا: "ولكنه لا يوجد دليل واحد على أنّ جمال عبد الناصر قد اتصل شخصيًا بكيرمت روزفلت قبل الحركة، ولو أنّ اتصالات بعض زملائه بالأميركيين قد جعلته يطلب من خالد محيي الدين عدم استخدام عبارة الاستعمار الأنجلو - أمريكي في منشورات الضباط الأحرار، والاكتفاء بذكر الاستعمار البريطاني وكان ذلك في شهر مارس [آذار] 1952، وذلك للتأييد الذي لمسه هؤلاء الزملاء من المسؤولين الأميركيين في المنطقة". انظر: أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977)، ص 187؛ ما كنا نعتمد على كتاب كوبلاند وحده، لولا أنّ أحد المشاركين في الاجتماعات أكده في مذكراته، انظر أيضًا: حسين محمد أحمد حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والأخوان المسلمون، ط 2 (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1985)، ص 88 - 89، يقول حسين أحمد حمودة، الضابط الإخواني الذي شارك في لقاءات في بيت الملحقي العسكري الأميركي مع عبد الناصر في الفترة الواقعة بين عامي 1950 و1952، إنها كانت في شأن علاقات الجيش المصري بالولايات المتحدة والخطر الشيوعي على الشرق الأوسط ومساندة الولايات المتحدة أيّ نهضة في مصر، لأنّ بقاء الوضع فيها على حاله ينذر بانتشار الشيوعية. وكان للضباط في رأيه مصلحة في منح الولايات المتحدة حدوث تدخل إنكليزي ضد حركتهم، وأنّ الولايات المتحدة ساندت الثورة وفتحت أبواب معاهدها العسكرية لتدريب ضباط الجيش المصري بالمئات فور قيام الثورة. واستكمل الضابط حمودة نفسه الدراسة في كلية الحرب العليا في الولايات المتحدة (المراجع نفسه، ص 90). كما يذكر أنّ عبد الناصر ناهض فكرة التحالف الإسلامي ضد الاتحاد السوفياتي (المراجع نفسه، ص 91)؛ كما روى أنور السادات أنّ السفير الأميركي عدّ إعلامه بموعود التحرك "لفتة طيبة منا"، و"بالفعل كان اتصالنا به بداية علاقة طيبة بيننا وبينه"، "وحتى عندما كان الإنجليز يبذلون كل جهدهم لمعرفة من هم رجال الثورة كان السفير الأميركي قد دعانا إلى العشاء في بيته في السفارة لطيننا جميعًا ودوته.. أعضاء مجلس الثورة جميعًا".

مع تمدد الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية والانتصار على النازية، وجاذبية نموذجه التنموي، وبعد الثورة الصينية، ساد في الدوائر الغربية ولا سيما الأميركية خوف من التمدد الشيوعي في العالم الثالث والدول النامية والمستقلة حديثًا. في هذه المرحلة تحديداً، ضعفت القوى التقليدية التي تعتمد عليها فرنسا وبريطانيا في العالم الثالث، وفي الوطن العربي، ونشأت في الدول المستقلة حديثاً قوى جديّة راهنت عليها السياسة الأميركية. وبرزت من بينها الجيوش قوة منظمة في الوقت ذاته. وهذه يمكنها أن تمسك بالحكم، كما يمكن استغلال ثقافات المجتمعات المحلية في التعبئة ضد الشيوعية. والضباط في أفضل الحالات مؤهلون لحل المسألة الزراعية، ما يجهض احتمالات أن تتوسع الشيوعية باسم مظالم الفلاحين، أو الانزلاق إلى الثورات الاجتماعية وقيام تحالفات مع القوى الشيوعية بسبب التخلف والفقر وعدم حل المسألة الزراعية.

وكانت الإدارة الأميركية في تلك المرحلة تميل إلى تأييد إصلاح زراعي. وطمحت إلى قيام أنظمة تحديثية معادية للشيوعية، ولا بأس أن تكون مستقلة أيضاً عن الإنكليز والفرنسيين. وظل العائق المركزي لتحالف أنظمة الضباط من الشيشكلي وحتى عبد الناصر مع الولايات المتحدة هو تحالفاتها الأخرى إبان الحرب الباردة ضد السوفييات (نموذج حلف بغداد)، وموقف إسرائيل السلبي من دعم أنظمة مثل نظام عبد الناصر في جهده التحديثي وأيضاً في تسلحه، وموقف الولايات المتحدة والدول الغربية من القضية الفلسطينية في تلك المرحلة.

كانت الولايات المتحدة مهتمة بتحديث مصر في مواجهة خطر نشوء الشيوعية في الشرق، بسبب تخلف العلاقات الزراعية فيها ونقمة الفلاحين، كما جرى في الصين وبلدان آسيوية أخرى. وآمنت بقدرة الجيش على القيام بدور يجهض تكرار ما جرى في الصين. لذلك، اهتمت الإدارة الأميركية بمسألة الإصلاح الزراعي اهتماماً أكيداً، وأعدت مسودات مخططات لهذا الإصلاح الزراعي، منها كراس صدر عن الخارجية الأميركية في شباط/ فبراير 1952 بعنوان الإصلاح الزراعي: تحد عالمي⁽⁴⁶⁾. (كان الشيشكلي أول من حاول أن يطبق برنامجاً للإصلاح الزراعي في أوائل عام 1952 قبل عبد الناصر، ولكن بصفة جزئية وبنجاح محدود). ويبدو أنّ خبراء وزارة الخارجية درسوا أيضاً التجربة التركية، إذ جرى فيها إصلاح زراعي مبكر عام 1945 من دون خطوات باتجاه الشيوعية⁽⁴⁷⁾. وفي آب/ أغسطس 1952، أرسلت

46 Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London/ Brooklyn, NY: Verso, 2012), p. 25.

47 Lewis, p. 474.

تتكرر هذه الإشكالية في حالة القوى التي لا تحكم بوصفها أحزاباً تملك برامج نابعة من فكر معيّن، في مقابل أحزاب أخرى لها برامج مختلفة. فمن يحكم باسم حركات التحرر حتى بعد أن انتهى دورها في تحرير البلاد من المستعمر، ومن يحكم باسم الجيش، أو باسم الدين، غالباً ما يميل إلى نشر فهم لأي اختلاف معه على أنه موقف يتجاوز الاختلاف مع سياسته ومواقفه إلى خصومة مع الوطن أو الدين. وفي هذا يلتقي التخوين والتكفير.

”

غالبًا ما لا يؤدي خلع الحكام الثياب العسكرية عند تولّي الحكم إلى تمديد العسكر، بل إلى عسكرة السياسة

“

وغالبًا ما لا يؤدي خلع الحكام الثياب العسكرية عند تولّي الحكم إلى تمديد العسكر، بل إلى عسكرة السياسة. إذا أخذنا مثلاً حالة قام فيها الحزب بانقلاب عسكري كما في حالة البعث السوري، نجد أنّ الحزب نفسه تعسكر تدريجياً. وجرى ذلك في البداية عبر "الحرس القومي"، ثمّ عبر إخضاع الترفيع في مراتب العضوية من نصير إلى عضو عامل لشرط الخضوع لدورة عسكرية سُمّيت دورات العمل الفدائي، ثمّ دورة ممارسة قتالية على الجبهة. وتوقفت هذه العسكرة خلال السبعينيات، ثمّ عادت في عام 1980 من خلال تشكيل الفصائل المسلّحة في المنظمات الشعبية والحزب، وعسكرة منظمة الشبيبة وفقاً لمنهج فاشي. وأدى ذلك إلى تحكّم نخب اجتماعية سياسية تعدّ الجيش وسيلتها الرئيسة للحراك الاجتماعي، بمعنى الصعود في السلم الاجتماعي. وكانت هذه حال الأطراف المهمشة والفقيرة والأقليات الدينية، وكان الجيش هو المسار الذي يمكن أن يسلكه شاب من أسرة في هوامش البلاد لتأمين وظيفة وللتقدم اجتماعياً من حيث المنزلة. وكان الجيش في مرحلة الانتداب فتح أبوابه لهذه الفئات. ولا ينبغي أن ننسى أنّ التمثيل النسبي المرتفع للمتحدّرين من هذه الفئات لم يغيّر حقيقة أنّ الجيش هو التنظيم الأقوى والأكثر حداثة في دولة ما بعد الاستقلال. لكنّ استئثار حزب البعث بالحكم وتقييد الحريات، بما في ذلك حرية التعبير والتنظيم السياسي وغيرها، أدّى في النهاية إلى اعتماد الحزب على الأمن وبيئته الاجتماعية التي تؤمّن له القوى البشرية، وتقلص قدرة الفئات الاجتماعية والسياسية الأخرى

والتحالف مع المعسكر الاشتراكي. وبعد نجاح انقلاب الضباط الأحرار عام 1952 في تغيير النظام في مصر، ولو بتضاد مع الشيوعيين، أصبح هؤلاء يؤيدون النهج الانقلابي، وأيدوا انقلاب 14 تموز في العراق، وبمعنى ما شكلوا حزبه السياسي⁽⁵⁰⁾. وقد استخدموه أيضاً في إدارة صراعهم مع القوميين داخل العراق وإقليمياً ضد النفوذ الناصري.

5. لا يقوم الضباط بانقلاب من أجل أن يحكم آخرون

وقعت قوى سياسية واجتماعية في البلدان العربية عدة مرات ضحية توهمها أنّ الضباط يقومون بانقلاب في خدمتها. وقد اتضح أنّ الضباط لا يقومون بالتخلي عن الحكم لمصلحة حزب سياسي إلا نادراً.

وما يجري غالباً هو خلع الضباط الزي العسكري وارتداء ثياب مدنية، بحيث يتقلدون مناصب حكومية بوصفهم مدنيين. هذا ما فعله أتاتورك، إذ حرص على ألا يبدو تحركه تمرداً عسكرياً على أوامر السلطة، فبعد أن طلب منه وزير الحرب أن يعود إلى إسطنبول عام 1919، إذ تبين أنه يقوم بعكس تكليفه عند تعيينه مفتشاً عاماً للجيش التاسع، فقام بتنظيم ميليشيات المقاومة المسلحة بدلاً من حلها. خلع مصطفى كمال الزي العسكري خلال التحرك لكيلا يعصي الأوامر بصفته عسكرياً، وطلب من زملائه فعل ذلك، ثمّ قام ببناء جيش جديد⁽⁵¹⁾. وهذا أمر مختلف تماماً عما فعله حافظ الأسد ورفاقه، وجمال عبد الناصر ورفاقه بعد الوصول إلى الحكم، مع أنّ النتيجة تبدو واحدة، وهي اللباس المدني لعسكريين.

لا تحوّل الثياب المدنية الحكم إلى مدني فعلاً. فهو يحكم غالباً بلغة الأوامر التي تصيح قوانين، كما لا يقبل وجود أي معارضة، إذ يعدّ أي اعتراض عليه موقفاً من الوطن والدولة. وهذا أصل تخوين المعارضات هذا النوع من الأنظمة. فهي بموجب العقلية العسكرية ليست معارضة حزب خارج السلطة لحزب آخر في السلطة، فالعسكر ليسوا حزباً من الأحزاب، ولذلك تعدّ معارضتهم موقفاً عدائياً ضد الدولة والوطن. هذا إدراك العسكر الذاتي حتى بعد أن يرتدي لباساً مدنياً.

50 إلى درجة أنّ الشيوعيين تبنوا لقب "الزعيم الأوحد" في وصف قاسم، ونشروه على أوسع نطاق بحسب حنا بطاطو. ولا شك في أنهم بذلك رفعوا قاسم في مقابل عارف وعبد الناصر، انظر: بطاطو، ص 119.

البرتغال نفسه؟ من الواضح في البرتغال أنّ الجيش بدأ الثورة وتبعه الشعب، أمّا في مصر فقد خرج الشعب إلى الشارع، وتحركّ الجيش بأمر من رئيس الجمهورية. وثمة تقديرات مختلفة لدوافع تحييده نفسه في مرحلة ما (بعد ما سمي "موقعة الجمل") بين النظام والشعب. وبلا شك مرت لحظات أدرك فيها الجيش قوة المطلب الديمقراطي، ولاحق له فكرة التخلص من مبارك وعملية التوريث لابنه. ولكن حتى في هذه اللحظات كان جل ما أرادته إنقاذ امتيازاته التي رسختها الصفقة التاريخية في عهد مبارك. ولكنّ قدرة الجيش على فرض إرادته كانت متعلقة بحركة الشارع مصدر الشرعية في تلك الأيام، أي بالمجتمع المدني المصري ومدى إصراره على البرنامج الديمقراطي، وتحقيق الوحدة على أسسه الديمقراطية، والاختلاف على غيرها تحت سقفها.

”

حين تسنح الفرصة، يعود الجيش فيستغل عدم قدرة القوى السياسية على الاختلاف تحت سقف مؤسسات منتخبة ديمقراطياً، ومحاولات عدد منها كسبه لصفّها ضد أخرى

”

وحين سنحت الفرصة، عاد الجيش واستغل عدم قدرة القوى السياسية على الاختلاف تحت سقف مؤسسات منتخبة ديمقراطياً، ومحاولات عدد منها كسبه لصفّها ضد أخرى. وفي الحقيقة استغلها جميعاً ليغدو المؤسسة المجمع عليها من القوى السياسية غير المتفككة على أي شيء آخر. في تلك الأيام العصبية التي مرت بها مصر بعد انتخاب رئيسٍ للجمهورية عام 2012 بدا الجيش الثابت الوحيد بين قوى سياسية، متغيرة وغير قادرة على الاتفاق، وجميعها تلجأ إليه ليكون إلى جانبها. وقام بخطوته بعد أن حرّك الجماهير كي تطالبه بذلك.

وفي رأيي فإنّ الانقلاب المصري "يوليو 2013" الذي كان نقطة تحول في تاريخ الثورة العربية من أجل الديمقراطية، يشبه انقلاب أوغستو بينوشيه، أي انقلاب جيش النظام على العملية السياسية، أكثر مما يشبه الانقلابات الراديكالية. جاء انقلاب بينوشيه على زعيم منتخب هو سلفادور أليندي الذي عيّنه الأخير عام 1973 قائداً عاماً للقوات المسلحة بعد أن كان رئيساً للأركان منذ 1972. وقد عيّنه

على التأثير سياسياً. وأسهم ذلك في زيادة قوة الولاءات الاجتماعية التي يعتمد عليها الأمن، ومنها الروابط الطائفية العلوية في حالة سورية. لكنّ الأثر الأهم كان سيطرة الضباط على حزب البعث، ثمّ على السلطة عامة بعد معارك مفصلية حُسمت في داخل الجيش وفي داخل الحزب⁽⁵²⁾.

ثمة حالات استثنائية لتخلي الضباط عن السلطة لمصلحة قوى مدنية بعد انقلاب؛ ومنها انقلاب البرتغال 25 أبريل/ نيسان 1974 ضد نظام استادو نوفو الفاشي وديكتاتورية سيليزار التي باشرت في عهد كريتنو إصلاحات سياسية منذ عام 1969 تخلّت عنها عام 1973. وترافق الانقلاب العسكري الذي قامت به "حركة القوات المسلحة" بثورة شعبية. ومن الجدير بالذكر أنّ قيادة الجيش تحركت بفعل ضغط حركة صغار الضباط الثوريين. وشهدت صراعات بين اليمين واليسار، وداخل اليسار بين شيوعيين واشتراكيين، حتى انتهى الأمر إلى انتخابات بحسب دستور جديد وتسليم السلطة لنظام ديمقراطي منتخب عام 1976. ولم يحقق الضباط الذين خاضوا الانتخابات نتائج مرضية في الانتخابات.

كان العامل الحاسم في هذه الحالة تطلّع المجتمع المدني والسياسي في البرتغال والأحزاب والنقابات، وقسم كبير من الجيش، إلى نظام ديمقراطي في بيئة البرتغال الأوروبية. ولدينا من المنطقة العربية انقلاب الفريق عبد الرحمن سوار الذهب بعد انتفاضة أبريل 1985. وتبين أنّ انقلابه جرى بالتنسيق مع قادة الانتفاضة والأحزاب. كما سبقه أيضاً ضغط من ضباط أكثر تسييساً برتب أدنى تفاعلوا مع الاحتجاج الشعبي. وتخلّى عن الحكم لمصلحة السياسيين المنتخبين رئيس الوزراء الصادق المهدي، وأحمد الميرغني رئيس مجلس السيادة، وذلك بعد أن رقى نفسه إلى رتبة مشير. واحتفي به في الرأي العام العربي لهذا السبب. ما لبث أن انقلب التيار الإسلامي على العملية الديمقراطية، مستعيناً بضباط من الجيش، معتقداً أنهم ينقلبون لمصلحته حتى تبين له أنّ الجيش لن يتخلى عن السلطة لأحد، وأنّ عمر البشير سوف يحكم بزي عسكري أو من دونه. ودفع التيار الإسلامي ثمن هذا الأمر. هذا الانقلاب الأخير هو القاعدة؛ فبعد تجاوز استثناء سوار الذهب كأنه زلة عابرة من زلات التاريخ، عاد الانقلاب إلى قاعدته سالمًا.

ومؤخرًا في عام 2011، بدا تحرك وزير الدفاع المشير طنطاوي ورئيس أركانه حافظ عنان والمجلس الأعلى للقوات المسلحة وضغطهم على مبارك للاستقالة انقلاباً من هذا النوع. فقد مكث المجلس العسكري في الحكم إلى حين تسليمه لسلطة منتخبة. فهل كان من غط انقلاب

الجيش مؤسسة تعمل على وفق مصالحها. وهي تميل إلى تصوير مصالحها في مراحل الانتقال كأنها مصالح وطنية عامة، كما لا تعمل هذه المؤسسة بموجب نظام أفكار. إنها مؤسسة منظمة أعلى من حزب أو حركة تحمل أفكارًا، فهل يجب عدّها في مرحلة التحول الديمقراطي قوة داخلية؟ أم سيقى النظر إليها مؤسسة تدافع عن حدود الوطن؟ على دروس الانتقال الديمقراطي أن تتعظ بالانقلاب العسكري الأخير في مصر.

من ناحية أخرى، ثبت في تركيا كما في مصر أن الانقلاب يحتاج إلى التحالف مع قوى مدنية وسياسية لكي يتمكن من فرض نفسه على المجتمع. فهو يفشل من دونها، وهذا ما وقع في تركيا إذ فشل الانقلاب، لا سيما أن انقسامًا وقع بين مؤيدي الديمقراطية ومؤيدي الانقلاب. فلم يجد الانقلاب التركي قوى مدنية حليفة. أما في مصر، فحين انقسم المجتمع بين مؤيدي حزب سياسي بعينه (مثل الإخوان المسلمين) ومعارضيه (وليس بين الديمقراطية ومؤيديها) فقد نجح العسكر، وبموجب هذا الفرز وجد الانقلابيون حلفاء كثيرين يساندونهم من منطلقات ودوافع مختلفة، ضد الإخوان أو أي حركة سياسية أخرى تقسم المجتمع "إما معي وإما ضدي".

المراجع

العربية

إينالجيك، خليل. تاريخ الدولة العثمانية: من النشوء إلى الانحدار. ترجمة د. محمد م. الأرنؤوط. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002.

بشارة، عزمي. ثورة مصر، مج 1، من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير. بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

_____ . سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن. بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بطاطو، حنا. العراق، الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. ترجمة عفيف الرزاز. ط 2، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999.

جمهورية أفلاطون. ترجمة فؤاد زكريا. القاهرة: المؤسسة العربية للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، د.ت.

الحافظ، ياسين. الأعمال الكاملة لياسين الحافظ، حول بعض قضايا الثورة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

يوم 23 آب/ أغسطس وانقلب عليه يوم 11 أيلول/ سبتمبر⁽⁵³⁾. ومن الواضح أن الانقلاب على حكومة الاتحاد الاشتراكي الشعبي ما كان لينجح لولا دعم الإدارة الأميركية ومخابراتها، ولم يكن ليصمد في الحكم من دون هذا الدعم. وقد نفذ بينوشيه سياسات نيوليبرالية، ورفع الحماية عن الإنتاج المحلي، ومنع النقابات وأوقف الدعم على السلع، وخفض مصروفات الحكومة بخصخصة الخدمات الاجتماعية. وخلال التسعينيات كانت تشيلي بحسب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أفضل اقتصاد في أميركا اللاتينية، أو ما عُرف بمعجزة تشيلي (ونحن لا نرى وجهًا للشبه بين الاقتصاد المصري ومشاكله البنوية واقتصاد تشيلي، ولا نتوقع معجزة اقتصادية من عبد الفتاح السيسي).

إنه انقلاب النظام القديم على العملية السياسية التي تتجه نحو تغييره، في محاولة للحفاظ على امتيازاته من جهة، وعلى النظام الحاكم الذي صمد بعد أن قُطع رأسه من جهة أخرى. ليس هذا تحرك ضباط صغار يسعون إلى الحكم ويجرون تجارب على نظام الحكم الأفضل، وينتقلون من اليسار إلى اليمين، ومن اليمين إلى اليسار وينفذون إصلاحًا زراعيًا وعموم التعليم، بل هو انقلاب قيادات الجيش العليا ومؤسسة الجيش. إنه انقلاب بالمعنى الضيق للمصطلح، انقلاب من داخل النظام للحفاظ على النظام ممن يراه الجيش تهديدًا له، وليس من نوع الانقلابات التي تتحول إلى إقامة نظام جديد، فتطلق على نفسها غالبًا تسمية ثورة: ثورة 23 يوليو، وثورة 14 تموز... إلخ.

يتميز هذا النوع من الانقلابات بالاستقرار للأسف. فلا مجموعة أو شلة، أو أخوية ضباط هنا، بل الجيش النظامي ذاته؛ ولا تدور بعد الانقلاب صراعات الضباط، فالهرمية التراتبية واضحة تمامًا، وقائد الجيش يصبح رئيسًا. وجل ما يمكنه أن يحققه إجراءات اقتصادية اجتماعية لا تجرؤ حكومة منتخبة على القيام بها وعيناها على الرأي العام ونتائج الاستفتاءات والشعبية. ولذلك حققت تشيلي في مرحلة بينوشيه استقرارًا ملحوظًا، وعمًا اقتصاديًا، واستمر الحكم لفترة زمنية طويلة نسبيًا وانتهى بانفتاح بالتدريج وإتاحة المجال للأحزاب والنقابات للعمل، واستفتاءات قادت إلى تحول ديمقراطي. وقد لا يكون هذا ممكنًا في مصر. فقد لا يتسم انقلاب السيسي بصراعات الضباط الداخلية، ولكنه لا يبدو قادرًا على تحقيق استقرار اقتصادي اجتماعي.

53 في السابقة السورية وقع الأمر نفسه، إذ عين شكري القوتلي حسني الزعيم قائدًا للجيش بعد أن كان مديرًا للشرطة لينقلب عليه الزعيم بعد عدة شهور.

نزار، خالد. الجيش الجزائري في مواجهة التضليل: محاكمات باريس. ترجمة د. خليل أحمد خليل وأبير فرحات. الجزائر/ بيروت: أنيب/ الفارابي، 2003.

ولد أباه، السيد وآخرون. موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

الأجنبية

Churchill, Winston. *A History of English Speaking Peoples*. Dodd, Mead & Company, 1956.

Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amoralism of Power Politics*. New York: Simon and Schuster, 1970.

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, with a New Introduction by Jay Stanley. New Brunswick, NJ: Transaction, 2002.

Huntington, Samuel. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale Univ. Press, 2006.

Janowitz, Morris. *The Military in the Political Development of New Nations*. Chicago: Univ. of Chicago Press, 1964.

Kandil, Hazem. *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt*. London/ Brooklyn, NY: Verso, 2012.

Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. 3rd ed. Oxford & NY: Oxford Univ. Press 2003.

Tarbush, Mohammad A. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*. London: Keagan Paul, 1982.

الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية. بيروت: دار العلم للملايين، 1960.

حمروش، أحمد. قصة ثورة 23 يوليو. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977.

خُدوري، مجيد. العراق الجمهوري. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974.

دافيس، أريك. مذكرات دولة: السياسة الجماعية والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث. ترجمة حاتم عبد الهادي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

الشرباتي، أحمد (وزير الدفاع). الجلسة الثانية في 28 آب/ أغسطس 1948، في: الجريدة الرسمية (دمشق) (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948).

العارف، عارف. النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947 - 1952. ج 2. صيدا: المكتبة العصرية، 1956.

عبد الله، أحمد (محرر). الجيش والديمقراطية في مصر. القاهرة: سينا للنشر، 1990.

عبد الملك، أنور. المجتمع المصري والجيش (1952-1973). ط 2. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005.

العظمة، عزيز. قسطنطين زريق: عربي للقرن العشرين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

الكيالي، نزار. دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، 1920 - 1950. دمشق: دار طلاس، 1997.

عبد الجليل زيد المرهون | Abduljaleel Al-Marhoon*

اتجاهات الردع في الخليج

Trends of Deterrence in the Gulf

تري هذه الورقة أن الخليج العربي لا يزال يفتقر إلى أي هيكل إقليمي للأمن؛ فبيئته الأمنية لم تدخل مرحلة إعادة تعريف إستراتيجي، منذ حرب الخليج الثانية التي عزلت القوة العراقية وحيدتها. منذ ذلك الوقت، يركز نظام الأمن في الخليج إلى "موازن خارجي"، يمثله الوجود العسكري الأميركي الذي يستهدف موازنة القوة الإيرانية، والتي كان العراق يوازنها على نحو مجمل. وعلى الرغم من ذلك، شهد إقليم الخليج محاولات جديدة لبناء نظام محلي (إقليمي) لتوازنات القوى، أدت إلى تنشيط اتجاهات التسلح في دوله؛ ما قاد إلى بناء قدرات دفاعية جديدة في عموم الإقليم. غير أن هذه القدرات ليست متماثلة نوعياً. ولأن دول إقليم الخليج معنية ببناء إطار من للأمن الإقليمي، يجنبها مزيداً من التوترات، تقدّم الورقة رؤية محددة في هذا الاتجاه.

كلمات مفتاحية: أمن الخليج، العراق، إيران، التسلح والإنفاق العسكري، توازن القوى، النظام الإقليمي الخليجي.

This paper argues that the Arabian Gulf States still lack a comprehensive and cohesive regional security structure. Moreover, its security environment has not been strategically redefined since the second Gulf war that neutralized Iraq. As a result, the Gulf security system relied mainly on the US military presence in the region. However, during the last decade or so, the Gulf States focused on improving its defenses by obtaining advanced weapons. However, these advanced weapons are not quite compatible. Along the line of the Gulf States' efforts to create a flexible framework for its regional security and for subduing tensions, this paper attempts to outline a defined vision into that direction.

Keywords: Gulf Security, Iraq, Iran, Armament and Military Spending, Balance of Power, Gulf Regional Order.

* باحث بحريني، متخصص في قضايا الأمن في منطقة الخليج.

* Bahraini Researcher, Specialized in Regional Security Issues.

مقدمة

والطاقة النفطية، وقضايا التسلّح⁽¹⁾. ولقد فرضت البنية الجغرافية لمنطقة المحيط الهندي نفسها بشدة على مقارنة أمن الملاحة البحرية فيه، من هرمز إلى ملقا، فهي بنية تتسم بنوع من التعقيد، أو لنقل؛ بتداخل مكوناتها الشديد⁽²⁾.

كذلك، يتداخل أمن الخليج في أمن الطاقة الدولية على مستوى منابع النفط والغاز، والممرات الإستراتيجية، والبيئة الجيوسياسية العامة.

وتقتضي دراسة البيئة الجيوسياسية للطاقة تحليلاً ثلاثي الطبقات، تتكون طبقتها الأولى من المعطيات الداخلية للدول الحاضنة لمنابع الطاقة، ودول أخرى واقعة على تخومها، أو ضمن ممراتها الإستراتيجية. وتتشكل الطبقة الثانية من طبيعة التفاعلات السائدة ضمن الوحدات الإقليمية (الفرعية) المختلفة، أو ما يمكن أن نسميه اصطلاحاً بـ "النسق الإقليمي للتفاعلات". أما الطبقة الثالثة، فترتبط بالمعطى الملاحي للطاقة، أي بالوضع السائد في المضائق والممرات البحرية التي تسلكها القوافل بين الدول المصدرة والدول المستهلكة.

وعلى نحو عامّ وكلي، يُمكن تأكيد أن أمن الخليج هو اليوم أمن كوني الطابع والامتداد. وهو يُعد أحد مؤشرات الأمن الدولي بالمعنى القياسي. ومن هنا تأتي ضرورة بلورة رؤية متماسكة لهذا الأمن، تضمن حفظه واستقراره.

”

تتجلى إحدى مفردات النظام الإقليمي الخليجي في زيادة وتيرة التسلّم، بحثاً عن التوازن، ثم الردع الذي يحول دون اندلاع حرب جديدة في الإقليم

“

أما جيوبولوتيكياً، فإن أمن الخليج لا يُمكن إنجازه إلا بضبط إيقاع علاقاته البينية، من خلال نظام توافقي للأمن الإقليمي، قادر على احتواء منظومة التوترات، الكامنة أو الظاهرة، ومنع خروجها من نطاق السيطرة، أو تحولها إلى صراع مدمر.

وقبل عقود مضت، كانت هناك رؤية لأمن الخليج تركز على توازن محلي للقوى، بيد أن هذه الرؤية انتهت بحربين مدمرتين، في غضون

تهدف هذه الورقة إلى استشراف اتجاهات الردع في منطقة الخليج العربي، وعلاقتها ببيئة التوازنات، وخيارات التسلّح. وتدور إشكالية الدراسة حول معضلة التناظر في خيارات الردع، بالمنظور الدفاعي الذي يعكس بالضرورة بُعداً إستراتيجياً، وربما مدلولاً جيوبولوتيكياً أوسع نطاقاً. وتفترض الورقة أن اتجاهات الردع في المنطقة غير متناظرة، وتستند بنيوياً إلى توازن غير مستقر. وهي تواجه بذلك تحدياً وظيفياً، يواجه أصل فلسفتها. وقد ارتكزت هذه الورقة على أدوات التحليل الكمي، بمفهومها المطور، في محاولتها استشراف ميزان القوى واتجاهات الردع. واعتمدت الورقة منهجياً على نظرية تحليل النظم الإقليمية، وبخاصة اتجاهات تحليل تفاعلات قوى المركز تمييزاً من الأطراف، ولا سيما الأفكار التي جاءت بها مدرسة السبعينيات الإقليمية.

ولأنه لم يكن هناك مجال للتوسع في المعالجات النظرية - ولا سيما المتعلقة بمفاهيم الأمن الإقليمي - فقد أحالت الورقة على المراجع الكلاسيكية والعامة ذات الصلة. وجرى الرجوع إلى هذه المراجع في حدود الضرورة، لتوضيح الجوانب التي لم يتسع لها المقام.

واستناداً إلى الأهداف التي سعت الدراسة للوصول إليها، فقد تم تقسيمها إلى أربعة محاور، هي: محور استهلاكي عام، وآخر إحصائي إعدادي، ومحوران وظيفيان. وقد جاء المحور الأول تحت عنوان رؤية استهلاكية، في حين تناول الثاني مؤشرات الإنفاق العسكري، وبحث الثالث في قضية توازن القوى في سياق سياسي وإستراتيجي مدمج، وحلّل الرابع خيارات الردع واتجاهاته وخصائصه. بعد ذلك، قدمت الورقة رؤيتها في خيارات الأمن في الخليج، وما يُمكن دوله أن تعتمد في سبيل تحقيق حد أدنى من الاستقرار الإقليمي الذي تجري في إطاره السيطرة على التوترات الكامنة والظاهرة، ويغيب فيه شبح الحروب المدمرة.

أولاً: رؤية استهلاكية

يُمكن النظر إلى أمن الخليج بوصفه أمناً إقليمياً، أي مرتبطاً ومتضمناً تفاعلات الدول المشاطئة له، على المستويات الوطنية، وفيما بينها. بيد أن هذا التوصيف يبقى توصيفاً دراسياً؛ إذ إن أمن الخليج أصبح أمناً دولياً بفعل الطاقة النفطية، والممرات البحرية التي تتحكم بعقد التجارة العالمية.

وبين بعده الإقليمي (المحلي الخليجي) وبعده الدولي، ثمة دائرة في المنتصف، يُمثلها إقليم المحيط الهندي، ويرتبط بها أمن الخليج على صعيد التداخل الجغرافي، والموروث التاريخي، والتبادل التجاري،

1 Australian Foreign Ministry, "Australia Driving Cooperation Between Indian Ocean Countries," November 13, 2011, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ctrS1b>

2 Justin Hastings, "Geographies of State Failure and Sophistication in Maritime Piracy Hijackings," *Political Geography*, vol. 28, no. 4 (May 2009), pp. 213 - 223.

وارتكارًا على هذا المؤشر، بلغت قيمة المشتريات العسكرية الأساسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست 14444 مليون دولار، خلال الفترة بين 2011-2014⁽⁴⁾، وبلغت في العراق 2052 مليون دولار⁽⁵⁾. ولا تتوافر بيانات كاملة عن اتجاه هذا المؤشر في إيران، علمًا أن إيران تستند في جزء كبير من تسليحها إلى صناعات محلية⁽⁶⁾.

كذلك المؤشرات الخاصة بدولة قطر لا تبدو مكتملة هي الأخرى، غير أننا قمنا بحسابها في المجموع الكلي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن هنا، يجب التنبيه إلى أن الرقم الذي خرجنا به هو رقم تقريبي وحسب. وفي إطار دول المجلس، لم يطرأ تغيير جوهري على المشتريات العسكرية السعودية، في حين استمر بروز نظيرتها الإماراتية. وكان اللافق أيضًا هو حجم الإنفاق العسكري المسجل في سلطنة عُمان، وارتفاع مشترياتها الدفاعية وتوسعها⁽⁷⁾.

إذا كانت الولايات المتحدة حاضرة باستمرار في سوق الدفاع الخليجي عامة، فإن حضورها في العراق بدأ أشد وضوحًا. ويدخل ذلك في إطار اتفاقية التعاون الإستراتيجي الموقعة بين البلدين عام 2008. كما يُعبر عن الالتزام الذي تعهدت به الإدارات الأميركية حيال بغداد. وفي الوقت الراهن، هناك نحو 200 عنصر من القوات الخاصة الأميركية داخل العراق، يقدمون خبراتهم للجيش العراقي⁽⁸⁾.

وفي العشرين من كانون الثاني/ يناير 2016، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية عن موافقتها على بيع العراق صواريخ من طراز (AIM-9M Sidewinder) و (AGM-65D Maverick)، وقنابل ليزر موجهة لاستخدامها في مقاتلات (F16)، وأسلحة أخرى، في صفقة تصل قيمتها إلى 1.95 مليار دولار. وشملت الصفقة أيضًا دعمًا فنيًا وعمليات بالقواعد، وأعمال صيانة، وقوة عاملة، ستتطلب إقامة قريب من 400 من العاملين الأميركيين في العراق حتى العام 2020.

4 "TIV of Arms Exports to GCC Countries, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

5 "TIV of Arms Exports to Iraq, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

6 "TIV of Arms Exports to Iran, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

7 "TIV of Arms Exports to Oman, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

8 Phil Stewart, "Special U.S. Targeting Force 'Now in Place' in Iraq - U.S.," Reuters, 13/1/2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/zziS16>

عقد من الزمن، هما الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، إذ أذنت هذه الحرب بانهايار التوازن الإستراتيجي الهش.

ومنذ ذلك الحين، لم يشهد النظام الإقليمي الخليجي أي ترتيب محدد للأمن، وهو ما ضاعف التحديات الماثلة.

في الوقت الراهن، تتجلى إحدى مفردات النظام الإقليمي الخليجي في زيادة وتيرة التسلح، بحثًا عن التوازن، ثم الردع الذي يحول دون اندلاع حرب جديدة في الإقليم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن نتائج الوتيرة المتسارعة للتسلح، ومحاولات بناء الردع، لم تصل إلى غاياتها؛ فالتوازن الإستراتيجي لا يزال غير مستقر، والردع غير واضح في تقابله وتناظره. وهنا تكمن الإشكالية بالمعيار العسكري والإستراتيجي الكلي.

ثانيًا: المؤشرات الكلية للإنفاق العسكري

من حيث الإنفاق العسكري، ووتيرة التسلح في الخليج؛ هناك مؤشرات مرتفعة نسبيًا، في العراق وأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات المتاحة ليست كافية لرسم صورة كاملة.

وينظر إلى الإنفاق العسكري بوصفه ما تخصصه الدول من ناتجها القومي الإجمالي لمجال الدفاع والأمن، سواء أكان لاستيراد الأسلحة من الخارج، أم كان لتصنيعها محليًا، أم كان لأغراض التطوير والبحث العلمي من أجل الارتقاء بالتكنولوجيا العسكرية، وكذا مصاريف الجنود والهيئات الإدارية والقيدية، ومؤسسات التعليم والتدريب العسكري، والبنية العسكرية العامة.

ولقد استمر الإنفاق العسكري في الخليج في مستوياته المتقدمة خلال الفترة بين 2011 - 2014، إما على نحو مطلق، أو بالنسبة إلى بقية دول الشرق الأوسط، والكثير من الدول الأخرى⁽³⁾.

وهناك مؤشر جزئي على تطور الإنفاق العسكري، يتمثل بكمية مشتريات الدفاع. وقد يكون هذا المؤشر هو الأكثر وضوحًا وموثوقية.

3 Sam Perlo-freeman et al, "Trends in World Military Expenditures, 2014," SIPRI Fact Sheet, April 2015, accessed on 12/10/2016, at: <http://books.sipri.org/files/FS/SIPRIFS1504.pdf>; "Despite Falling Oil Revenues, Middle East Defense Procurement Continues to Boom," Defense World Net, 27/2/2015, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/DE4GuU>

واردات العراق من الأسلحة في الفترة بين 2004 - 2014 بحسب التوزيع القطاعي

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الصف
1318	296	168	191	179	114	10	159	96	68	35	2	الطائرات الحربية
93	91	2										أنظمة الدفاع الجوي
2074	30	79	177	344	320	299	221	167	235	154	50	الآليات المدرعة
99	8	14	15	47	8	8						المدفعية
14			3		7	2			2			المحركات
254	180	34	32	8	0	1						الصواريخ
64	22	31				12						المجسات وأجهزة الاستشعار
198		17	59	28	6	70					20	السفن الحربية
4115	627	344	476	605	453	402	380	263	305	189	72	المجموع

المصدر:

"TIV of Arms Exports to Iraq, 2004-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/2016/10/, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

وتطويرها، على نحو يفضي إلى معضلة الأمن Security Dilemma، بحيث لا يكون أي منها قادرًا على تحديد مستوى التسلح اللازم لردع القوى الأخرى⁽¹¹⁾.

ويرى ريتشاردسون أن سباق التسلح يتأثر بعاملين: الأول؛ مستوى تسلح الخصم، وهو عامل دافع نحو زيادة معدل التسلح لدى الطرف المعني. والثاني؛ ارتفاع مستوى التسلح لدى الطرفين في لحظة معينة، والذي يقود إلى التقليل من معدل التسلح بفعل عوامل التكلفة.

وإذا تفوق العامل الأول على الثاني، سيكون هناك سباق إلى التسلح، وإذا زادت الأعباء المالية للتسلح على الاعتبارات الأمنية؛ اتجه الطرفان إلى خفض السلاح.

في الحالة الأولى، قد يكون سباق التسلح مدمرًا، ويتجه سريعًا إلى أن يقود إلى الحرب، أو إلى نقطة يتحقق فيها توازن مستقر ويتوقف عندها. وإذا تحول عن هذه النقطة لسبب خارجي، فإن التوازن

وفي الثالث من شباط/ فبراير 2016، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن تسلّم العراق دفعة ثانية من مقاتلات (F16)؛ ما يرفع عدد هذه المقاتلات في سلاح الجو العراقي إلى ست مقاتلات. وكان العراق قد تسلّم الدفعة الأولى، وهي أربع مقاتلات، في تموز/ يوليو 2015⁽⁹⁾.

وكانت واشنطن قد أعلنت، بعيد سحب قواتها أواخر 2011، أنها ماضية في خطط تسليح الجيش العراقي وتدريبه، بتكلفة إجمالية تفوق العشرة مليارات دولار⁽¹⁰⁾.

وفي التأصيل الأوسع مدى لقضية التسلح على المستويات الدولية والإقليمية، يمكن القول إنه نظرًا إلى الشك وانعدام الثقة بين الدول ذات المصالح المتصارعة؛ تتجه كل منها إلى زيادة قوتها العسكرية

9 Yeganeh Torbati, "Second Batch of U.S. F-16 Jets Arrives in Iraq," *Reuters*, 3/2/2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/dlprgP>; "Iraqi Gov Submits Request for \$1.95B in FMS," *Defense Industry Daily*, 22/1/2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/6W9hKZ>

10 Michael S. Schmidt & Eric Schmitt, "Weapons Sales to Iraq Move Ahead Despite U.S. Worries," *The New York Times*, 28/12/2011, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/GhNBMC>

11 James E. Dougherty & Robert L. Pfaltzgraf, JR., *Contending Theories of International Relations* (New York: Longman, 2001), pp. 344-397; Edward Rhodes, "Conventional Deterrence," *Comparative Strategy* (July-September 2000), pp. 221 - 254.

• والاتجاه الثاني، يمثله فريدريك شومان، ويرى أنه بدلاً من أن يؤدي تطبيق نظام توازن القوى إلى استبعاد احتمال وقوع الحرب، فإنها تصبح أدواته الأخيرة في الحفاظ على وضع التوازن. وقد سمي هذا النوع من الحروب بالحروب الوقائية.

• أما الاتجاه الثالث، فيمثله أورغانسكي الذي يعتقد أن فترات التوازن في العلاقات الدولية هي بعينها فترات الحرب، في حين أن فترات التفوق الذي أمكن بعض أطراف النظام الدولي تحقيقه على حساب غيرها هي فترات السلم والاستقرار؛ فالتعادل يرفع من إمكان وقوع الحرب بزيادة الإغراء الذي يتعرض له كل طرف في هذا الوضع باحتمال الانتصار على الخصم، أما مع التفوق؛ فإن الأطراف الضعيفة لا تمتلك المقدرة على المقامرة بإطلاق الحرب، في حين لا تكون الأطراف القوية بحاجة إلى ذلك لقدرتها على حسم المواقف بالكيفية التي تعزز مصالحها وأهدافها⁽¹⁴⁾.

كانت هناك محاولة لإدانة الوضع القائم في إقليم الخليج؛ استناداً إلى توازن محلي للقوى، لم يمتلك في الأصل مقومات الاستقرار، ولم تنتج منه معادلة ردع واضحة.

وقد جاء توازن القوى، في تجربته التاريخية في الخليج، نتاجاً من حرب باردة إقليمية، وأصبح محفزاً لها في الوقت ذاته.

يمكن عدّ العام 1975 بداية المرحلة الأكثر تبلوراً للحرب الباردة الخليجية، وتوازن القوى الهش الذي ارتكزت عليه، ففي هذا العام وُقِّعت اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران؛ لتدفع باتجاه إعادة رسم جزئي لبيئة التفاعلات في النظام الإقليمي الخليجي، فقد هدأت الحرب الإعلامية والنفسية بين العراقيين والإيرانيين، وفسحت الطريق أمام العراق لترتكز جهوده نحو الداخل الخليجي، في حين وجدت دول الداخل نفسها أمام نمط متزايد وجديد من الضغوط. ولذا؛ لم تكن اتفاقية الجزائر في خلاصاتها سوى إعادة تدوير لمخرجات التقاطب في الإقليم، تحركت فيه مواقع الأطراف المختلفة.

أخيراً، انتهى عقد السبعينيات من القرن العشرين من دون أن تكون هناك ملامح خيار أمني محدد على مستوى النظام الإقليمي الخليجي. وفي الوقت نفسه لم تكن هناك مقاربة واضحة لهذا الأمن على صعيد قمة النظام الدولي، أو لنقل على صعيد السياسة الأمريكية في المنطقة.

سيؤدي دور الطارد، ويدفع بالمتغيرات إلى مزيد من البعد منه. ويختلف هذا عن حالة التوازن المستقر التي يؤدي فيها التوازن دور الجاذب، إذا كان مستوى التسلح عند نقطة غير نقطة التوازن⁽¹²⁾.

”

قد يكون سباق التسلح مدمراً، وينتجه سريعاً إلى أن ينفذ إلى الحرب، أو إلى نقطة يتحقق فيها توازن مستقر ويتوقف عندها

”

والسؤال الجوهرى الآن، هو: هل يشهد إقليم الخليج سباقاً جديداً إلى التسلح؟ يبدو الأمر هكذا، نظراً إلى كمية المشتريات العسكرية ونوعيتها وإيقاعها الزمني. وهل هذا السباق جزء من السعي لبناء توازن قوى عسكري في الإقليم؟ أيضاً، يمكن الباحث أن يستنتج هذا. وما صلة كل ذلك بفلسفة الردع وخياراته في المنطقة الخليجية؟ هذا ما تسعى هذه الورقة لمقارنته بشيء من الحذر. وقبل ذلك، تقتضي الأصول العلمية فحص قضية توازن القوى ذاته، وما إذا كان خياراً يُمكن التعويل عليه في هذه المنطقة.

ثالثاً: توازن القوى وإمكاناته

حدد منظرو الواقعية الكلاسيكية، عنصرين أساسيين يرتكز عليهما توازن القوى: الأول، مادي ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوي حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية ذات الصلة. والثاني؛ إدراكي خاص بتوافر إدراك هذه القوى أهمية وجود ذلك التعادل، بوصفه الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن. وإذا ما توافر العنصر المادي من دون الإدراكي صعب الحفاظ على الأمن⁽¹³⁾.

وقد انقسم دارسو العلاقات الدولية، حول مدى صلاحية توازن القوى كترتيب أمني، على ثلاثة اتجاهات أساسية:

• الاتجاه الأول، يؤمن بفاعليته في منع وقوع الحروب؛ فالحرب - وفقاً لهذا المنطق - تقع عندما تختل علاقات القوة جذرياً لمصلحة أحد الأطراف؛ ما يحفزها على تغيير الوضع القائم.

14 I. William Zartman & Victor A. Kremenyuk, *Cooperative Security: Reducing Third World Wars* (New York: Syracuse University Press, 1995), pp. 3-24; Gereth Evans, "Cooperative Security and Intrastate Conflict," *Foreign Policy*, no. 96 (Fall 1994), pp. 3 - 20.

12 Dougherty & Pfaltzgraff, pp. 344 - 397.

13 Ibid., pp. 63-98; Charles Glaser & Chaim Kaufmann, "What is the Offense-Defense Balance and How Can We Measure It?" *International Security*, vol. 22, no. 4 (Spring 1998), pp. 44 - 82.

فإن هذه الورقة لا ترى رجحاناً في الأخذ بمبدأ توازن القوى، كسبيل لتحقيق الأمن في الخليج، وذلك لعدة أسباب، أبرزها اختلال التوزيع النسبي للقوة بين دول الإقليم؛ الأمر الذي يفرض بالضرورة إلى توازن غير حقيقي أو غير مستقر.

هناك ثلاثة أبعاد لهذه المعضلة: الأول؛ مادي، يرتبط بطبيعة المقومات المادية، الجغرافية والبشرية والاقتصادية. والثاني؛ معنوي، يتعلق بمستوى القدرات والخبرات، وبخاصة الخبرة القتالية، والتصنيع العسكري، والبحوث الأمنية والعلوم العسكرية عامة. والثالث؛ سياسي، يتجلى في منظومة التحالفات الخارجية التي تركز عليها الدولة، أو مجموعة مؤتلفة من الدول؛ بحيث تسخر هذه التحالفات (التي لا تتضمن، بالضرورة، بعداً دفاعياً) في تعزيز ثقلها الجيوبوليتيكي.

”

على صعيد المقومات المادية، يبرز التوزيع النسبي لحجم الكتلة السكانية بين دول النظام الإقليمي الخليجي، بوصفه بعداً جوهرياً، لتأصيلياً أو تأسيسياً، لمعضلة توازن القوى في هذا النظام

”

على صعيد المقومات المادية، يبرز التوزيع النسبي لحجم الكتلة السكانية بين دول النظام الإقليمي الخليجي، بوصفه بعداً جوهرياً، لتأصيلياً أو تأسيسياً، لمعضلة توازن القوى في هذا النظام.

ونتيجة من القلة النسبية لعدد مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إجمالي سكانها، بات من الصعب عليها تكوين الجيوش التي تطمح إليها، وبخاصة مع عدم توجهها إلى تعبئة السكان للانخراط في الخدمة العسكرية.

وفي ما يرتبط بالخبرات القتالية والتصنيع العسكري، ضمن دول الإقليم؛ نجد أن المعطيات تميل تاريخياً إلى مصلحة العراق وإيران. وهذا أمر مفهوم ما دمنا نتحدث عن دولتين خاضتا حرباً استمرت ثماني سنين.

على صعيد المقوم السياسي، يمكن القول إن هذا المقوم يرتكز على منظومة التحالفات الخاصة بالدولة، اعتماداً على كل من: المكانة الجيوستراتيجية. والخيار الأيديولوجي (جاذبية الخيار). والقوة الاقتصادية، حيث يُسئل رأس المال إلى نفوذ سياسي.

إن التحالفات الخارجية، المتينة والمتماسكة، للدولة تشكل عنصراً أصيلاً في وزنها الجيوبوليتيكي العام؛ الأمر الذي يُعزز ثقلها النسبي في معادلة التوازن الإقليمي.

بيد أن الأمور لم تقف عند هذا الحد وحسب، بل كانت نهاية العقد عاصفة بالمعايير كافة. ففي طهران سقط الشاه، وسقطت بذلك أحلامه الكبرى، ليس في قيادة الخليج وحسب، بل في آسيا برمتها.

وهنا، فهم سقوط الشاه في بغداد أنه تهديد وجود، فاق كل التحديات التي مر بها نظام البعث في العراق منذ عودته الثانية للسلطة عام 1968. ودفعت هذه الهواجس المتضخمة النظام العراقي إلى إلغاء اتفاقية الجزائر لعام 1975⁽¹⁵⁾، وهنا تجاوزت بغداد قوانين اللعبة بدل أن تعمل على تطويعها. وقد زامن هذا رفع النظام العراقي شعارات "تحرير" المنطقة العربية في إيران، وجعل من "الجبهة الشعبية لتحرير عربستان" واجهةً صوريةً له. وهكذا، دفعت بغداد جيشها باتجاه إيران، ليصل في وقت قياسي إلى الداخل الإيراني، حيث لم يكن الإيرانيون قد أعادوا بعد بناء قدراتهم العسكرية التي تفككت مع انهيار نظام الشاه⁽¹⁶⁾. وفي غضون ذلك، جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمحاولة لتطويق المخاطر الأمنية التي بدت ماثلة.

لقد قادت الحرب العراقية الإيرانية - مع أمور عديدة - إلى خروج العراق قوة متضخمة عسكرياً، ولكنها خاوية في قدراتها الاقتصادية، وكانت، إذًا، معرضة لاحتمالات الانفجار الداخلي. وهنا كانت الكويت هي الوجهة التي اختارها النظام العراقي للتنفيس عن احتقانه وأزمته الداخلية، فأعيد توجيه الجيش العراقي ليعبر الحدود ثانية، ولكن جنوباً هذه المرة. وهنا كان غزو الكويت نتاجاً قاسياً من الحرب العراقية الإيرانية نفسها. وبذلك استكمل النظام الإقليمي الخليجي تفاعلاته الصراعية، لكن ببعدٍ دولي أكثر وضوحاً، فجاءت "عاصفة الصحراء" لتطيح بالتوازن الإستراتيجي الهش في المنطقة.

وبعد 12 عاماً، جاء الغزو الأميركي للعراق؛ ليمثل أحد النتائج الكبرى من عاصفة الصحراء ذاتها. وبذلك دخل النظام الإقليمي الخليجي مرحلة جديدة في تفاعلاته الأمنية والسياسية. مرحلة تحركت فيها مواقع الفاعلين الرئيسيين في الإقليم، وتزايدت التفاعلات الصراعية فيه، وتعاظمت هواجس الفرقاء المحليين، كلٌ وفق منظوره وحساباته الخاصة.

ومهما تكن السياقات التي يُمكن استخلاصها الآن من تجربة الاستقطاب الإقليمي، ومحاولات بناء التوازن الذي تزامن معها،

15 Majid Khadduri, *The Gulf War: The Origins and Implications of Iraq-Iran Conflict* (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 42 - 56.

16 Sharam Chubin, "Iran and the War: from Stalemate to Ceasefire," in Miron Rezun (ed.), *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade* (San Francisco: West View Press, 1990), pp. 131 - 145.

للخصم، على توافر القدرة على الثأر في حال محاولته إثارة الحرب⁽¹⁹⁾، ويتطلب إعمال هذا المفهوم أن يكون لدى كل طرف في الصراع القدرة على إقناع الطرف الآخر بارتفاع تكلفة المبادأة بالهجوم. وقد أكد الجنرال أندريه بوفر هذا المعنى حين أوضح أن الهدف من الردع هو عدم تمكين أي قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية⁽²⁰⁾.

ويقاس نجاح الردع بعدم الحاجة للجوء إلى الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، للحفاظ على وضع التوازن القائم في النظام، ومفهوم المخالفة ينهار الردع بعدم فهم المردود على نحو قطعي الأعمال التي يجب أن يمتنع عن فعلها، والحدود التي يجب ألا يتخطاها⁽²¹⁾.

ولأنه من الممكن أن يكون هناك توازن قوى مستقر، وآخر غير مستقر، ومما كان الردع مرتبطاً بتوازن القوى، فقد يكون هو الآخر ذا طبيعة مستقرة، كما هو في حالة الردع المتبادل، أو يفتقد تلك الطبيعة. وقد يفقد الردع استقراره نتيجة خطأ في التقدير أو نتيجة وقوع حوادث عارضة غير مقصودة.

في التجربة الخليجية، ليس ثمة استقرار في معادلة الردع، وليس ثمة وضوح لها أصلاً. وفي الحد الأدنى، هناك تفاوت في آليات الردع، جعلته أقل استقراراً، أو، على الأصح، أكثر غموضاً. وهنا، تحديداً، مكن التحدي الذي يواجهه دول الخليج.

خيارات الردع متفاوتة: غير متماثلة، وغير متوازنة، وغير متساوية، من حيث الأثر المحتمل الذي يمكن أن تتركه. ولا وجود لمبدأ "لكل فعل ردة فعل تساويه في القوة وتعاكسه في الاتجاه" في معادلة الردع على المستوى الإقليمي الخليجي.

وإذا أردنا أن نوضح أكثر؛ فمكننا القول إن معادلة الردع في الخليج تنهض على خيارات عسكرية متفاوتة، مختلفة الاتجاهات، يصعب القول إن أيًا منها يمثل قوة موازية للآخر.

في دول الداخل الخليجي، وبخاصة السعودية، ثمة بناء عسكري يعتمد أكثر ما يعتمد على القوة الجوية. وفي العراق، ثمة إعادة بناء للقوة العسكرية، تتجه رويداً إلى الاعتماد على القوة البرية، وتحديداً سلاح المدرعات. وفي إيران، هناك عملية بناء مضطربة للقوة الصاروخية، تفوق أضعافاً كثيرة القدرات العسكرية كافة لدى الدولة الإيرانية.

هذه، باختصار، سياقات الردع الراهنة في معادلة أمن الخليج، وما يمكن عدّه معادلة القوة والتوازن في داخله.

وعلى الرغم من ذلك، فإن منظومة التحالفات قد تكون عنصر ضعف للدولة، إن لم يتم نسجها وفق تصور مدرك يأخذ في حسابه، على نحو مسبق، طبيعة التفاعلات المترتبة عليها وحدودها، من قبل الأطراف والوحدات الفاعلة الأخرى، داخل النظام الإقليمي، ومستوى الهامش الذي يُمكن هذا النظام التحرك فيه، وأين تقف تحالفاته، وضمن أية معطيات، وبأي ثمن.

على مستوى النظام الإقليمي الخليجي، بدأ المقوم السياسي ثغرة كبيرة في جدار القوة الإيرانية منذ العام 1979، والقوة العراقية بدءاً من العام 1990، كحد أدنى. وإذا كان العراق قد خرج اليوم من واقع العزلة الدولية، فإنه لم يستطع بعدُ بناء ما يمكن وصفه بمنظومة تحالفات متماسكة، على الرغم من الرعاية الأميركية الكبيرة والمباشرة.

وفي ما يرتبط بالقوة الإيرانية، يُمكن القول الآن إن منتصف الشهر الأول من العام 2016، قد مثل بداية تحوّل في مناخ علاقات إيران الدبلوماسية، وموقعها في المجتمع الدولي؛ فقد رفعت العقوبات الدولية التي فرضت بسبب برنامجها النووي، على نحو دفع دول العالم المختلفة إلى بناء مقاربة جديدة للعلاقة معها، سياسياً واقتصادياً⁽¹⁷⁾. وكان من نتيجة ذلك؛ منح إيران قوة دفع جديدة، وتعزيز دورها في الساحة الدولية، وبالضرورة في بيئتها الإقليمية المباشرة.

ومع هذا المنعطف التاريخي، ساد اعتقاد أن الأمن الإقليمي بات أفضل حالاً بانتهاز أزمة الملف النووي الإيراني، وتوابعها الضاغطة طويلة المدى⁽¹⁸⁾.

والخلاصة؛ أن نظام توازن القوى لا يبدو راجحاً في معادلة النظام الإقليمي الخليجي، ولا يبدو جديراً بدول المنطقة اعتماده كأساس لأمنها، أو كدليل على علاقاتها البينية.

رابعاً: خيارات الردع واتجاهاته الراهنة

على المستوى المفاهيمي، كما العملي؛ يرتبط سباق التسليح والردع بمفهوم توازن القوى. وينظر إلى الردع بوصفه مفهوماً متفرعاً عن توازن القوى. ويعني هذا المفهوم تقديم أدلة مقنعة لا غموض فيها

19 Dougherty & Pfaltzgraff, pp. 344 - 397.

20 Ibid.; Andre Beaufre, *Deterrence and Strategy* (London: Faber and Faber Limited, 1965).

21 Dougherty & Pfaltzgraff, pp. 344 - 397.

17 "Iran, China Vow Tighter Ties as Xi Visits," France 24, 23/1/2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/aCIhLF>

18 Ehud Eiran, "the Threat from Iran Has Been Greatly Reduced," *The New York Times*, 21/1/2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/dfVIqC>

وعلى الرغم من ذلك، لم يُقدر لدول المنطقة التعاقد على مقاتلة الجيل الخامس (F35)، وذلك بسبب حظر خاص، ذي صلة بتوازنات القوى في الشرق الأوسط، وتحديدًا أمن إسرائيل⁽²⁸⁾. ولو حصلت دول المنطقة على مقاتلات هذا الجيل فإن تحولًا كبيرًا كان سوف يطرأ على البيئة الإستراتيجية لهذا الشرق.

وباستثناء الولايات المتحدة التي دخلت فعليًا عصر الجيل الخامس من الطائرات الحربية، وروسيا والصين اللتين بدأتا تجاربهما في هذا الاتجاه، ليس ثمة قوة رابعة تمكنت من ولوج أبواب هذا العصر العسكري.

وعلى سبيل المثال، لم يصل التصنيع الأوروبي المشترك، على الرغم من كل تطوره، حتى الآن إلى مقاتلات الجيل الخامس، وذلك بعد ما نجح في إنتاج المقاتلتين (JAS 39 Gripen) السويدية و(Rafale) الفرنسية اللتين تنتميان إلى الجيل الرابع دبل بلس (+4) من الطائرات الحربية.

وبموازاة ما يُمكن تسجيله على صعيد التسلح الجوي في دول مجلس التعاون، كان هناك تركيز، في السنوات العشر الماضية، على أنظمة الدفاع الجوي، على نحو لم تشهد له المنطقة من قبل مثيلًا. وشهد العام 2015 استمرارًا في هذا المنحى، وجرى تسجيل عدد من الصفقات الكبيرة في هذا الاتجاه.

وفي مسار متباين عن ذلك السائد في الداخل الخليجي، اتجه العراق إلى التركيز على سلاح البر، وتحديدًا المدرعات⁽²⁹⁾.

والتسلح الأهم في هذا المجال هو ذلك المرتبط بدبابات أبرامز (M-1A1 Abrams) التي تنتمي إلى الجيل الثالث من دبابات القتال الرئيسية⁽³⁰⁾. كذلك، اشترى العراق 72 دبابة من طراز (T81) و77 دبابة من طراز (T72). وكان قد جرى التعاقد على هذه الدبابات الروسية الصنع منذ العام 1989، في عهد الرئيس صدام حسين.

28 "US Not To Sell F-35 Fighters to Gulf States," Defense World Net, 15/5/2015, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/pyq7xk>

29 "Transfers of Major Conventional Weapons: Sorted by Recipient. Deals with Deliveries or Orders Made for Year Range 2008 to 2013," SIPRI Arms Transfers Database, 30/1/2015, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/LzNSz2>

30 "M1 Abrams Tanks for Iraq," Defense Industry Daily, 16/7/2014, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/WsKjvT>; "Baby Come Back: Iraq is Buying, Fielding Russian Weapons Again," Defense Industry Daily, 3/11/2014, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/74mlZH>

في المسارات المتفاوتة، من حيث بناء القدرات العسكرية في المنطقة؛ حصلت أقطار مجلس التعاون، في الأعوام الثلاثة الماضية، على عدد كبير من أسلحة ومعدات ذات صلة بسلاح الجو، وعقدت في العام 2015 بعض أبرز صفقات التسلح الجوي في تاريخ المنطقة.

وفي المؤشرات العامة، اشترت المملكة العربية السعودية طائرات ومعدات دفاع جوي بقيمة 3320 مليون دولار، خلال الفترة بين 2011 - 2014⁽²²⁾. وبلغت قيمة المشتريات الإماراتية في الفترة ذاتها 2637 مليون دولار⁽²³⁾، وبلغ إجمالي مشتريات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست 7577 مليون دولار⁽²⁴⁾.

تصنف السعودية في المرتبة 28 عالميًا على صعيد إجمالي القوة العسكرية. ويبلغ تعداد القوات السعودية العاملة 233.5 ألف شخص. وعلى صعيد القدرات الجوية، تمتلك السعودية 675 طائرة عسكرية، بينها 155 مقاتلة حربية، و236 طائرة هجومية ثابتة الجناح، و187 طائرة نقل عسكري، و182 مروحية عسكرية، وذلك وفقًا لمؤشرات العام 2015⁽²⁵⁾.

ووفقًا لمؤشرات العام ذاته، تصنف السعودية في المرتبة 17 عالميًا على صعيد إجمالي الطائرات العسكرية، وتأتي الإمارات في المرتبة 22 بواقع 497 طائرة. ويبلغ إجمالي عدد الطائرات والمروحيات العسكرية لأقطار مجلس التعاون 1558 طائرة ومروحية⁽²⁶⁾.

ووفقًا لما سبق بيانه؛ يعد العام 2015 الأكثر أهمية في الأعوام الأربعة الماضية؛ إذ بلغت فيه الصفقات والتعاقدات الخليجية ذات الصلة بسلاح الجو والدفاع الجوي قريبًا من ثلاثين مليار دولار، وفي هذا العام كذلك جرت بعض أهم الصفقات في شراء سلاح الجو⁽²⁷⁾.

22 "TIV of Arms Exports to Saudi Arabia, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

23 "TIV of Arms Exports to UAE, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

24 "TIV of Arms Exports to GCC, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

25 "Saudi Arabia Military Strength," GFP Strenth in Numbers, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/UwnQHU>

26 "Total Aircraft Inventory Strength by Country," GFP Strenth in Numbers, accessed on 12/10/2016, at: <http://www.globalfirepower.com/aircraft-total.asp>

27 "Qatar Buys 24 Rafale Fighter, Missiles from France for \$7 Billion," Defense World.Net, 4 May 2015, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/cPPxKK>

وقد أجرت إيران آخر تجاربها الصاروخية في تشرين الأول/ أكتوبر 2015؛ إذ اختبرت الصاروخ الباليستي (عماد)، الذي يبلغ مداه 1700 كلم⁽³⁵⁾.

وخطت إيران خطوة جديدة باتجاه تعزيز دفاعاتها الجوية، الموازية بمفهوم الردع لقوتها الصاروخية، وذلك بحصولها على منظومة صواريخ (S-300PMU1) الروسية متوسطة المدى للدفاع الجوي.

وكانت إيران قد وقعت مع روسيا في نهاية العام 2005 اتفاقية تقضي بالحصول على 29 وحدة من منظومات (Tor M-1) للدفاع الجوي قريب المدى، مقابل مبلغ يقارب 700 مليون دولار أمريكي. وقد أعلن الروس في كانون الثاني/ يناير 2007 عن الانتهاء من تسليم هذا النظام لإيران. وتنتمي هذه المنظومة إلى الجيل الخامس من الأسلحة الصاروخية المضادة للطائرات، ويمكنها مواجهة الطائرات والصواريخ الجوالة والباليستية على حد سواء. ويصل صاروخ (Tor M-1) إلى الأهداف المطلوب تدميرها (الطائرات والمروحيات على اختلاف أنواعها بما فيها الطائرات بلا طيار وكذلك الصواريخ) على ارتفاع يصل إلى عشرة كلم، ويستطيع اكتشاف ما يصل إلى 48 هدفاً في الوقت نفسه، وضرب هدفين في آن واحد. كما يحتوي نظام (Tor M-1) على أجهزة متطورة للحماية من التشويش⁽³⁶⁾. ومستقبلاً سوف يعتمد نظام الدفاع الجوي الإيراني على صواريخ (S-300PMU1 Favorit) متوسطة المدى، ويستعين بصواريخ (Tor M-1) في حماية أنظمة (S-300PMU1) من الصواريخ المضادة للرادار. وهذه الأخيرة مضادة للطائرات الإستراتيجية والتكتيكية والصواريخ الجوّالة والباليستية، وتستطيع ضرب 24 إلى 36 هدفاً في آن واحد، على بعد يصل إلى 200 كلم، وعلى ارتفاع يتراوح بين 10 أمتار و30 كلم⁽³⁷⁾.

هذه هي السياقات المتفاوتة وغير المتناظرة لبناء القدرات العسكرية في الخليج، وبناء الردع فيه وتحديد اتجاهاته. وهنا تحديداً تكمن الإشكالية بالمعيارين الدفاعي والإستراتيجي في المنطقة عامة.

ويعتزم الجيش العراقي تسليح 60 فوجاً مدرعاً. وهذا يشير مبدئياً إلى نحو 2100 دبابة⁽³¹⁾.

وإذا ما مضت برامج التسليح العراقية وفق المخططات الراهنة، فهذا يعني أن العراق بصدد بناء سلاح مدرعات حديث ومتقدم. بل إن بعضاً مما سيحصل عليه يُعد الأحدث من نوعه في الشرق الأوسط.

وكان العراق قد خرج من الحرب العراقية الإيرانية وهو يمتلك ما يزيد على مليون عسكري، منظمين في 57 فرقة، بين مدرعة وآلية، ومشاة اعتياديين، وقوات خاصة. وكان عدد دبابات القتال الرئيسية لديه 5100 دبابة، إضافة إلى 2300 قطعة من مركبات المشاة المدرعة، و6800 من مركبات القتال، وكانت لديه قوة صاروخية يصل مداها إلى 650 كلم، وأكثر من ذلك⁽³²⁾.

”

إذا ما مضت برامج التسليح العراقية وفق المخططات الراهنة، فهذا يعني أن العراق بصدد بناء سلاح مدرعات حديث ومتقدم.

“

وفي مقابل العودة العراقية إلى تفعيل سلاح البر ليغدو قوة ضاربة، والتعزيز وتأييد الخطى للسلاح الجوي في دول مجلس التعاون؛ سارت إيران باتجاه بناء قوة ردع صاروخي، استندت إلى الاستيراد والتصنيع المحلي. وبات لديها اليوم إحدى أكبر الترسانات الصاروخية، بالمعيارين الإقليمي والدولي، كما تشير المراجع المختصة⁽³³⁾.

وأبرز الصواريخ الإيرانية من حيث المواصفات التقنية هو الصاروخ (سفير 2)، الذي أطلقته إيران في شباط فبراير من العام 2009 لوضع القمر الصناعي (أوميد) في المدار، إذ يُمكن استخدام هذا الصاروخ لاختبار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية بعيدة المدى⁽³⁴⁾، وتُعدّ صواريخ (شهاب 3) الأبرز لدى إيران من حيث طول المدى.

31 Ibid.

32 David Segal, "The Iran-Iraq War: A Military Analysis," *Foreign Affairs*, vol. 66, no. 5 (Summer 1988), pp. 946 - 963.

33 "Missiles of Iran," *Missilethreat*, accessed on 12/10/2016, at: <http://missilethreat.csis.org/iran/>

34 Steven A. Hildreth, "Iran's Ballistic Missile and Space Launch Programs," CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, December 6, 2012, accessed on 12/10/2016, at: <http://www.fas.org/sgp/crs/nuke/R42849.pdf>

35 Sam Wilkin, "Iran Tests New Precision-Guided Ballistic Missile," *Reuters*, 11/10/2015, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/9RD9C4>

36 Nasser Karimi, "Iran Receives Russian Defense Missiles," *Washington post*, 24/1/2007, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/21q5Nn>; "Tor M1 9M330 Air Defense System," *Defense Update*, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/7CNICb>

37 "S-300PMU," *Deagel.com*, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/U5nEPM>

يمكن دول المنطقة أن تتجه إلى تبني نظام أمني ذي سقف سياسي محدود، لكنه واقعي وفاعل، مثل نظام الأمن المنسق (Coordinated Security) الذي يجري في إطاره تنسيق السياسات الأمنية والدفاعية بين الدول الأعضاء؛ لتحقيق أهداف متفق عليها، تتجه أساساً إلى بناء الثقة، ووضع تصورات مشتركة للأخطار الفعلية والمحتملة التي تواجه الأمن الإقليمي، وكيفية مقاربة الحلول المثلى لها⁽⁴¹⁾.

ولا يشترط هذا النظام الأمني المحدود وجود معاهدات أمنية أو دفاعية مشتركة بين الدول الداخلة فيه، وقد تكون هناك تفاهات أو اتفاقات، ذات طبيعة فنية أو قطاعية، تتصل بقضايا أمنية محددة، تجري معالجتها بصورة مشتركة، بهدف زيادة فرص السيطرة على الأخطار وتطويقها.

وكخطوة تمهيدية، يمكن النخبة غير الرسمية في المنطقة أن تتحرك لوضع تصورات فنية، وبلورتها تدريجياً، لتكون مقبولة لدى الجهات المعنية كافة، ورفعها بعد ذلك إلى أصحاب القرار.

كما يمكن دول الإقليم أن تخلق إطاراً غير رسمي للتعاون والتنسيق على مستوى الأمن الإقليمي. وهذا نظام معمول به في بعض مناطق العالم، ويطلق عليه "الأمن التعاوني" (Cooperative Security)؛ إذ يجري وضع مبادئ ومعايير للسلوك، ويتم تأكيدها من خلال منتدى منتظم للحوار. وهذه، أيضاً، مهمة النخبة غير الرسمية، في البداية على الأقل، أو، لنقل، في مستهل الطريق.

الخلاصة

هناك ثلاثة معالم تحكم البيئة الأمنية الراهنة للخليج العربي، هي:

- ارتفاع وتيرة التسلح والإنفاق العسكري.
- واستمرار غياب التوازن المحلي للقوى، مع إعادة رسم جزئي للميزان الإستراتيجي الكلي.
- وبروز اتجاهات ردع غير متناظرة.

وعلى الرغم من تماسك هذه البيئة الأمنية ظاهرياً؛ فإنها لا تمتلك مقومات التماسك بعيد المدى، القادر على السيطرة على التوترات الكامنة أو العابرة. ومرد ذلك جزئياً إلى غياب توافق على نظام للأمن

وما يمكن قوله الآن إنه في ظل بيئة تتسم بتوازن غير مستقر للقوى، يرافقه غموض في الردع، فإن الحاجة تتبدى جلية، وعلى نحو متزايد، إلى البحث عن نظام للأمن الإقليمي، يصون الإقليم من خطر الانجرار إلى حرب جديدة. ولن يبلغ هذا الإقليم يوماً استقراره المنشود ما لم يشهد حدّاً أدنى من التوافق على بنية أمنيته واتجاهه.

وبالطبع، ليس هناك من رؤى محددة المعالم في دول الإقليم ماهية الخيار الذي يفترض أن يرسو عليه الأمن الإقليمي، كما أن أصل الفكرة القائلة بالذهاب نحو هذا الأمن ليست موضع إجماع بين الفرقاء. ويعود هذا في بعض الأمر إلى تباين أولويات الأمن لدى دول المنطقة، وتفاوت رؤيتها لمصادر التهديد.

إن هواجس جميع الأطراف مشروعة. بيد أن ذلك يجب أن يصبح محفزاً للبحث عن حلول خلاقة، لا سبباً في استمرار الجمود؛ إذ إن الفراغ الأمني، أو غياب التوافق الإقليمي حول الأمن، لا يخدم أيّاً من الأطراف الإقليمية، بل ولا حتى الدولية ذات الصلة بأوضاع هذه المنطقة، كالولايات المتحدة الأميركية.

وهناك فناعة مفادها أن الأقاليم التي عانت من صراعات مروعة يمكن دفعها بروح "لا لتكرار ما مضى" إلى أشكال جديدة من التنظيم متعدد الأطراف، كذلك الذي حدث بين شرق أوروبا وغربها بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك، تشكلت عديد من الأقاليم التي تكاملت على نحو ناجح في أوضاع تنوع عرقي وديني، وكانت مدفوعة جزئياً بالرغبة في منع النزاع بسبب هذه الفروق⁽³⁸⁾.

وحتى في الحالات الضعيفة والمهترئة للتجمعات الإقليمية، يصعب القول إن الأمن الإقليمي يتضرر بالوجود الاسمي لهذه التجمعات، ذلك أن "الإقليمية الخطابية" تُعد بحد ذاتها اعترافاً بأن الجهات الفاعلة الأخرى في العالم تنظر إلى التعاون بوصفه أمراً قيماً ومرجعاً⁽³⁹⁾.

وبطبيعة الحال، لا تقود الرؤية الواقعية للأمر إلى دعوة دول المنطقة إلى تبني نظام للأمن الإقليمي من قبيل الأمن الشامل، أو الأمن الجماعي⁽⁴⁰⁾ الذي بُنيت فلسفته في الأصل ليعمل على أساس عالمي أكثر منه إقليمياً.

38 R. Allison, "Regionalism, Regional Structures and Security Management in Central Asia," *International Affairs*, vol. 80, no. 3 (May 2004), pp. 469 - 473.

39 Ibid.

40 Charles A. Kupchan and Clifford A. Kupchan, "The Promise of Collective Security," *International Security*, vol. 20, no. 1 (Summer 1995), pp. 52-53; Inis Claude, Shildon Simon & Douglas Stuart, "Collective Security In Europe and Asia," Strategic Studies Institute U.S Army War College, February 1992, pp 7 - 8.

41 Paul Collier, "Regional Coordination for Reduced Military Spending: Potential and Design, Department of Economics," Oxford University, June 2007, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/CWlrmg>; Raimo Vayryan, "Regionalism: Old and New," *International Studies Review*, vol. 5 (2003), pp. 25 - 51.

Harkavy, Robert E. "Triangular or Indirect Deterrence/ Compellence: Something New in Deterrence Theory?" *Comparative Strategy* (January-March 1998).

Hildreth, Steven A. "Iran's Ballistic Missile and Space Launch Programs." CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, 6 December 2012, at: <http://www.fas.org/sgp/crs/nuke/R42849.pdf>

Jervis, Robert. "Deterrence and Perception." *International Security*. vol. VII, no. 3 (Winter 1982-1983).

Jervis, Robert et al. *A New Concept of Cooperative Security*. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1992.

Khadduri, Majid. *The Gulf War: The Origins and Implications of Iraq-Iran Conflict*. New York: Oxford University Press, 1988.

Kupchan, Charles A. & Clifford A. Kupchan. "The Promise of Collective Security." *International Security*. vol. 20, no. 1 (Summer 1995).

Perlo-freeman, Sam et al. "Trends in World Military Expenditure, 2014." SIPRI Fact Sheet, April 2015, at: <http://books.sipri.org/files/FS/SIPRIFS1504.pdf>

Rezun, Miron (ed.). *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade*. San Francisco: West View Press, 1990.

Rhodes, Edward. "Conventional Deterrence." *Comparative Strategy* (July-September 2000).

Segal, David. "The Iran-Iraq War: A Military Analysis." *Foreign Affairs*. vol. 66, no. 5 (Summer 1988).

Vayryan, Raimo. "Regionalism: Old and New." *International Studies Review*. vol. 5 (2003).

Zartman, I. William & Victor A. Kremenyuk. *Cooperative Security: Reducing Third World Wars*. New York: Syracuse University Press. 1995.

الإقليمي، يتصف بالمرونة، ويُمكنه العمل في ظل مناخات سياسية متقلبة، ولا يتعارض مع الخيارات المحلية أو الخارجية للدول الأعضاء. وعلى دول الخليج أن تسعى من الآن لبلورة حد أدنى من التفاهمات، على المستويين القريب والمتوسط؛ لتضمن السيطرة على خلافاتها، وإبعاد شبح الصراعات المسلحة. وتعبّر هذه التفاهمات، متى وجدت، عن جوهر الدبلوماسية الوقائية التي قالت بها المدرسة الإقليمية للأمن، وجرى تطبيقها في مناطق عدة من العالم.

المراجع

Allison, R. "Regionalism, Regional Structures and Security Management in Central Asia." *International Affairs*. vol. 80, no. 3 (May 2004).

Beaufre, Andre. *Deterrence and Strategy*. London: Faber and Faber Limited, 1965.

Claude, Inis, Shildon Simon & Douglas Stuart. "Collective Security in Europe and Asia." Strategic Studies Institute U.S Army War College, February 1992.

Collier, Paul. "Regional Coordination for Reduced Military Spending: Potential and Design, Department of Economics." Oxford University. June 2007.

Dougherty, James E. & Robert L. Pfaltzgraff. *Contending Theories of International Relations*. New York: Longman, 2001.

Evans, Gereth. "Cooperative Security and Intrastate Conflict." *Foreign Policy*. No. 96 (Fall 1994).

Glaser, Charles & Chaim Kaufmann. "What is the Offense-Defense Balance and How Can we Measure It?" *International Security*. vol. 22, no. 4 (Spring 1998).

Hastings, Justin. "Geographies of State Failure and Sophistication in Maritime Piracy Hijackings." *Political Geography*. vol. 28, no. 4 (May 2009).



صدر حديثاً

روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات

يبيّن كاظم هاشم نعمة دراسته روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة – فرص وتحديات، الصادرة كتاباً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (في 176 صفحة بالقطع الصغير)، على افتراضات عدة في معالجته العلاقات الروسية الشرق أوسطية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومنها أنّ النفعية الواقعية الهجومية الدفاعية، لا المثالية الغربية الليبرالية أو الأيديولوجيا السوفياتية – الروسية، هي الدافع الرئيس لحركة – مجال السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، وأنّ التحولات الجذرية في الوطن العربي – الشرق الأوسط أفضت إلى واقع بنيوي لما بعد الحرب الباردة، يؤثر في صوغ سياسة خارجية روسية تبقى رهينة العلاقات الروسية – الأميركية وقدرات القوة الشاملة الروسية القومية، خصوصاً الاقتصادية.

محمد كولفرنّي | Mohamed Goulferni*

الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب: قراءة من منظور الفاعلين

The Arab Spring and Constitutional Reform in Morocco: Political Actors Perspective

شهد العالم العربي قبل سنوات ثورات شعبية غير مسبوقة، عرفت بالربيع العربي. انعكست هذه الثورات على الشارع المغربي في صورة مظاهرات سلمية تحت مظلة "حركة 20 فبراير" التي طالبت بالتغيير. تميزت النسخة المغربية للربيع العربي، إلى حد كبير، بحصرها الفاعلين في إطار الإصلاح الدستوري. غير أن فريقاً آخر من الفاعلين دعا إلى نزع المشروعية عن عملية الإصلاح الدستوري. وتعود هذا التأثيرات إلى تحول بنية الإمكانات السياسية، بسبب حراك الربيع العربي الذي انعكس على سجلات عمل الفاعلين، ما أتاح لهم إمكانات جديدة. تحاول هذه الورقة رصد حراك الإصلاح الدستوري من خلال الوقوف على تصورات الفاعلين السياسيين لمنهجية الإصلاح ومضمونه من داخل عملية إنتاج دستور 2011.

كلمات مفتاحية: الربيع العربي، الإصلاح الدستوري، المغرب، الملكية البرلمانية.

The unprecedented political uprisings known as the Arab Spring were echoed in the Moroccan context in a form of peaceful demonstrations under the umbrella of February 20th Movement that demanded change. While the Moroccan version of the Arab Spring is primarily characterized by pushing for reform, we find that some political actors advocated stripping that process off legitimacy. These contrasted strategies seem to have been a result of emerging political potentialities that became available during the course of action orchestrated by those who opposed reform. This paper attempts to examine the constitutional reform process through analyzing the perceptions of the political actors regarding the methodology and the content of the 2011 Constitution.

Keywords: Arab Spring, Constitutional Reforms, Morocco, Parlimantary Monarchy.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.

* Professor of Political Science, Ibn Zahr University, Agadir, Morocco..

مقدمة

جهة، وقمع هذه الاحتجاجات من طرف النظام السياسي من جهة أخرى. فقد لجأت الملكية إلى الإصلاح الدستوري كإستراتيجية دفاعية⁽⁵⁾ لسحب البساط من تحت أقدام "حركة 20 فبراير"، وهو ما تمكنت منه باستيعاب الزمن الاحتجاجي⁽⁶⁾. لهذا، يستدعي رصد الإصلاح الدستوري - إضافة إلى دلالاته العلمية⁽⁷⁾ - الوقوف على دلالاته العملية من خلال تمثلات⁽⁸⁾ الفاعلين. ولا يمكن فهم تمثلات الفاعلين إلا في هذا السياق غير المسبوق للربيع العربي الذي أثر في إستراتيجيات الفاعلين، وسجلات عملهم، وطبيعة الموارد المعبئة من طرفهم.

وإذا كانت أهمية الموضوع لا تحتاج إلى التأكيد؛ فإن تناوله من الناحية المنهجية ما زال صعبًا، لعدّة اعتبارات:

أولها: أنه على الرغم من تزايد الاهتمام بالظاهرة الثورية مع الربيع العربي، فإن هذا الاهتمام يعاني المشكلات المنهجية التي تعانيها، بدورها، سوسيولوجيا الثورة⁽⁹⁾. وتتمثل هذه المشكلات بالتركيز على الأسباب وتغيب دور الفاعلين⁽¹⁰⁾. كما تعاني مقاربات الربيع العربي هيمنة شبكات التحليل الماركسية والبارديغم البنيوي، ونظريات الحرمان النسبي والمقاربات الثقافية⁽¹¹⁾.

وثانيها: أن الربيع العربي لم يرق فقط بإسقاط بعض الأنظمة السياسية، بل قام أيضًا بإسقاط مجموعة من البارديغيمات المهمة. من هذه البارديغيمات الاستثناء العربي، وقدرة التسليطة

5 يحيل مفهوم الإستراتيجية الدفاعية عند ميشال كروزيه على سعي الفاعل للتخلص من ضغوط بقية الفاعلين، بالاحتفاء داخل التنظيم والعمل على توسعة هامش حركته. انظر: Michel Crozier & Erhard Friedberg, *L'acteur et le système: les contraintes de l'action collective* (Paris: Points, 1977), p. 79.

6 Ibid.

7 يحيل مفهوم الإصلاح الدستوري على تغيير مهم في النسق الدستوري لدولة ما، ويهدف هذا التغيير إلى إحداث تحسينات لتطويره بالحد من اختلالاته وفق مقتضياته، انظر: Olivier Duhamel & Yves Mény (dir.), *Dictionnaire Constitutionnel* (Paris: PUF, 1996), p. 1044.

8 يحيل مفهوم التمثلات لدى موسكوفيتشي على مجموعة من الأفكار والصور والمعلومات والآراء والمواقف والقيم المترابطة في نسق معرفي. يبقى هذا النسق رهين الموضوع الاجتماعي من جهة، والأشخاص الذين يعبرون عنه ويقومون ببنائه من جهة أخرى. وتضم التمثلات ثلاثة أبعاد، مجموعة من المعلومات (معرف) عن الموضوع، وموقفًا عامًا يتمثل بمواقف مساندة أو مناوئة للفرد أو الجماعة تجاه موضوع التمثل، وحقل التمثل؛ أي بنية تنظيم وترتيب وترتب هذه العناصر. انظر:

Christine Bonardi & Nicolas Roussiau, *Représentations Sociales* (Paris: DUNOD, 1999), pp. 20-23.

9 Mounia Bennani-chraïbi & Olivier Fillieule, "Pour une sociologie des situation révolutionnaires, retour sur les révoltes arabes," *Revue Française de Science Politique*, vol. 5-6, no. 62 (2012), p. 769.

10 Ibid.

11 Ibid., p. 771.

عرف العالم العربي ربيعًا ديمقراطيًا غير مسبق، أفضى إلى تحرك الشارع المغربي الذي أخذ شكل مظاهرات سلمية طالبت بالتغيير. تحوّل الحراك الإقليمي في نسخته المغربية إلى دينامية إصلاحية، في سياق انقلاب الأوضاع الإقليمية، على إيقاع الثورة⁽¹⁾ التونسية والمصرية⁽²⁾. فالملكية التي تفاعلت مع "حركة 20 فبراير"⁽³⁾ لم تجب عنها بطريقة الدول المجاورة. وقد دفعها هذا الأمر إلى الإعلان عن خريطة طريق إصلاح الدستور في "خطاب 9 مارس"⁽⁴⁾.

كانت الدينامية الإصلاحية التي عرفها المغرب نتاجًا لتبادل الضربات إثر أوضاع الربيع العربي. لهذا، فالمسألة الدستورية مركزية لفهم مسلسل الاحتجاج الذي أشعلت شرارته "حركة 20 فبراير" من

1 يحيل مفهوم الثورة عند صامويل هانتغتون على: "تغيير داخلي سريع وأساسي وعنيف في الوقت نفسه، في القيم والأساطير المهيمنة في مجتمع، وفي بنيتة الاجتماعية وقيادته، وكذا في ممارسات حكومته وسياساتها". انظر:

Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Heaven: Yale University Press, 1968), p. 264, cite par: François Chazaël, "Les ruptures révolutionnaires," in Madeline Grawitz & Jean Leca (eds.), *Traité des Science Solitique* (Paris: PUF, 1985), vol. 2, p. 641.

2 تتميز تشكل الثورتين بغياب زعامة سياسية وأيديولوجية، ولهذا تساءلت الباحثة سارة بن نفيسة: هل نحن بصدد ثورة حقيقية؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فما طبيعتها؟ Sara Ben Nefissa, "mobilisations et révolutions dans les pays de la mediterranne arabe à l'heure de l'hybridation du politique: Egypte, Libon, Maroc, Tunisie," *Revue Tiers Monde*, no. 5 (2011), p. 21.

ورأى ميشيل كامو أن التعبئة في تونس ومصر أفضت إلى إسقاط نظامي زين العابدين ومبارك. فتح هذا الإسقاط فتحًا جديدًا في هذه البلدان، يجعل الثورة التي مفهومها تغيير النظام هي الرهان. انظر:

Michel Camau, "La disgrace du chef. Mobilisations populaires arabes et rise de leadership," *Revue Mouvements*, no. 66 (2011), p. 26.

3 سميت الحركة باسم اليوم الذي تحركت فيه للاحتجاج، وأعلن عنها في الفيسبوك، كما جرى في عدة دول عربية، وكان اليوم هو 20 شباط/ فبراير 2011. لم يكن هذا التاريخ هو ما اقترحه الشباب في البداية، بل كان في الأصل 27 شباط/ فبراير، لكن هذا الاقتراح تعرض لانتقادات حادة وجهتها إليه الصحافة؛ إذ اتهمت الحركة بالعمالة للجزائر، بسبب موافقة التاريخ لذكرى البوليساريو، ولهذا تغيّر التاريخ إلى 20 فبراير. انظر:

Mounia Bennani-chraïbi & Mohamed Jeggllaly, "La dynamique protestataire du mouvement du 20 Fevrier a casablanca," *Revue Française de Science Politique*, vol. 5, no. 62 (2012), p. 877.

وبحسب الإحصائيات الرسمية، لم تقم تعبئة "حركة 20 فبراير" بتجميع أكثر من 4000 شخص في الرباط، و2000 شخص في الدار البيضاء، أما في عموم البلاد، فلم يلبّ نداء الحركة أكثر من 37000 شخص، في 53 مدينة، لكن الحركة، في المقابل، تقول إن عدد المحتجين وصل إلى 220000 شخص، انظر:

Abdellah Tourabi & Lamia Zaki, "Maroc: une revolution royale?" *Revue Mouvements*, no. 66 (2011), p. 99.

4 Jean-Noel Ferrié & Baudouin Dupret, "La nouvelle architecture constitutionnelle et les trois désamorçages de la vie politique marocaine," *Confluences Méditerranée*, no. 78 (2011), p. 25.

وفيه يرى الباحثان أن "خطاب 9 مارس 2011" قام بنزع فتيل مزدوج؛ إذ قام بنزع فتيل "حركة 20 فبراير" مع توظيفها لنزع فتيل القوى المحافظة المعارضة للانتقال السياسي.

1. الربيع العربي وفواعل الإصلاح الدستوري

أثر الربيع العربي في فواعل الإصلاح الدستوري، ومن مظاهر هذا التأثير؛ أن الملكية، الفاعل المركزي في مسألة الإصلاح، والتي لجأت كثيراً⁽¹⁷⁾ إلى الإصلاح الدستوري كمورد سياسي لتدبير الأزمات⁽¹⁸⁾، من خلال الديوان الملكي⁽¹⁹⁾ المعضد بعضوية خبراء فرنسيين، في عهد الحسن الثاني؛ ظلت تتفادى تسجيله في أجندتها في عهد محمد السادس⁽²⁰⁾.

يتماهى تمثيل الملك للحكم مع ملكية حاكمية يسود فيها ويحكم، وجعله هذا التصور يستبعد الإصلاح الدستوري، ويقترح بدلاً منه الإصلاح المؤسساتي. وقد ارتكز هذا البديل على ثلاثي: الإصلاح القضائي، واللاتركيز، والجهوية الموسعة. على أن الملك سيضطر إلى الإعلان عن الإصلاح الدستوري في "خطاب 9 مارس" متأثراً برياح التغيير التي هبت على المغرب في سياق الربيع العربي، والتي أفضت، إضافة إلى الفاعل المركزي (المؤسسة الملكية)، إلى ظهور فاعل جديد كإفراز مباشر للربيع العربي، هو "حركة 20 فبراير". والسؤال الذي يطرح نفسه بخصوص الحركة هو: إلى أي حد تعدد "حركة 20 فبراير" حركةً اجتماعية غير مسبوقة⁽²¹⁾؟ إن الحركة تشكل، من دون أدنى شك، لحظة تجديد في سجل الاحتجاج في المغرب. ولكنها أيضاً لحظة "موروثة"؛ لأن أهم مكوناتها هم، في الغالب، مناضلون أو أبناء مناضلين من جهة، كما أن سجلات عملها حافلة باحتجاجات محلية ووطنية من جهة أخرى⁽²²⁾.

تميّزت تركيبة "حركة 20 فبراير" بقدر كبير من التنوع وعدم الانسجام. فعلى الرغم من التسويق الإعلامي للحركة بكونها حركة شبيبية من دون انتماء سياسي، يتواصل أعضاؤها عبر الإنترنت والهواتف النقالة⁽²³⁾، فقد تميزت بازدواجية بنوية بين الشباب من

على مواجهة الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁽¹²⁾. أفضى الربيع الديمقراطي إلى نهاية لازمة "الاستثناء العربي"⁽¹³⁾ لتحل محلها لازمة "الربيع العربي"⁽¹⁴⁾.

وثالثها: متعلق بالإصلاح الدستوري لـ 2011، ويستفاد من الجرد البسيط للأعمال المتوافرة عن هذا الموضوع أن هناك توجهاً لا يتجاوز التحليل الشكلاني الذي يبدأ في النص الدستوري وينتهي فيه، بسبب هيمنة المقاربة الوضعانية. ولهذا، لا يكاد يتكرس التحليل السوسولوجي للإصلاح إلا في حالة من الاحتشام. في حين أن دراسة الإصلاح الدستوري لـ 2011 تستلزم مقارنته في إطار الدينامية الإصلاحية التي أنتجته، والتي تفاعل فيها المتغير الخارجي مع الداخلي، والدستوري مع السياسي والسوسولوجي.

لذا، فمن المشروع دراسة تأثير الربيع العربي في الإصلاح الدستوري، عن طريق الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الربيع العربي في الإصلاح الدستوري بالمغرب؟ هذا ما سنجيب عنه في في المبحث الأول من الورقة.

تأثير الربيع العربي في الإصلاح الدستوري بالمغرب

تستدعي الإجابة عن هذه الإشكالية، من ناحية منهجية، الذهاب إلى ما وراء النص الدستوري، وذلك باعتماد الفردانية المنهجية؛ ذاك أن اعتماد هذه الطريقة سيسمح لنا، من منظور الفاعلين، بإعادة تشكيل النسخة المغربية من الربيع العربي⁽¹⁵⁾؛ لتحديد مستويات تأثيره في سجلات فواعل الإصلاح الدستوري والموارد المعبئة من طرفهم أولاً، ومنهجية الإصلاح ومضمونه من خلال تمثيلات الفاعلين وإستراتيجياتهم ثانياً.

أفضى الربيع العربي في نسخته المغربية إلى فتح باب الإصلاح الدستوري الذي ظل موصداً⁽¹⁶⁾، وآل إلى تحول على مستوى الفاعلين، وطبيعة الموارد المعبئة من طرفهم في صراع المشروعات.

17 لجأ الحسن الثاني إلى التعديل سبع مرات، منذ دخول المغرب عالم الدستورية في سنة 1962، كان أول هذه التعديلات في تموز/ يوليو 1970، تلاه تعديل 10 آذار/ مارس 1972، و 23 و 30 أيار/ مايو 1980، وأيلول/ سبتمبر 1992، و 13 أيلول/ سبتمبر 1996. وصنف ميشل روسي هذه التعديلات إلى تعديل ذي نفس سلطوي في 1970، وذي نفس برلماني في 1972 و1992 و1996، وتعديلات تقنية هي تعديلات 1980 و1995. انظر:

Michel Rousset, "La revision constitutionnelle," in Driss Basri, Michel Rousset & Georges Vedel (dir.), *Trente années de vie constitutionnelle au Maroc* (Paris: LGD), 1993, p. 301.

18 Madani, "Constitutionnalisme sans démocratie," p. 58.

19 Tourabi & Zaki, p. 101.

20 Madani, "Constitutionnalisme sans démocratie," p. 40.

21 Desrues, pp. 367, 370.

22 Geisser, p. 20.

23 Desrues, p. 380.

12 Vincent Geisser, "Les protestations populaires à l'assaut des régimes autoritaires: une 'révolution' pour les sciences sociales?" *L'Année du Maghreb*, vol. VIII (2012), p. 8.

13 Ben Nefissa, pp. 5-24.

14 Camau, p. 22.

15 Therry Desrues, "Le mouvement du 20 février et le régime marocain: contestation, revision constitutionnelle et élections," *L'Année du Maghreb*, vol. VIII (2012), p. 367.

16 Mohamed Madani, "Constitutionnalisme sans démocratie: La fabrication et la mise en œuvre de la constitution marocaine de 2011," in Omar Bendourou, Rkia El Mossadeq & Mohamed Madani (coord.), *La nouvelle Constitution marocaine à l'épreuve de la pratique: Acte du colloque organisé les 18 et 19 avril 2013*, deuxième édition (Casablanca: Edition La Croisée des Chemins, 2015), p. 55.

على المستوى التنظيمي، استدعت تحديات النضال المشترك الذي طرح على "حركة 20 فبراير" بنيةً تنظيميةً متعددة⁽³³⁾. لهذا كانت رهانات نجاح الحركة تستدعي، من الناحية التنظيمية، التمحوّر حول الفدرالية، وتغييب الهويات الخاصة، وتفادي هيمنة مكون سياسي على الحركة⁽³⁴⁾، وتثبيط كل محاولة للزعامة الشخصية أو الجماعية. لهذا، كانت الهيئة التقريرية الرسمية الوحيدة للحركة هي الجمعية العامة. وإضافةً إلى الجمعية العامة ضمت الحركة أربع لجان، هي: لجنة السوقيات/ اللوجستيك، ولجنة الشعارات، ولجنة التعبئة، ولجنة التواصل⁽³⁵⁾.

يستدعي رصد "حركة 20 فبراير"، كفاعل غير مسبوق في الإصلاح الدستوري في المغرب، دراستها في إطار بنيتها التنظيمية التعددية، وديناميتها الاحتجاجية والسياسية.

”

لم تعد مسألة الإصلاح ما بعد الربيع العربي تقتصر على أحزاب الحركة الوطنية ولا المجتمع السياسي فقط بل دخل المجتمع المدني فاعلاً أساسياً فيها.

“

وإضافة إلى هذين الفاعلين المركزيين (الملك و"حركة 20 فبراير") هناك فاعل ثالث هو لجنة الإصلاح. وقد تم تطوير هذا الفاعل مقارنةً بلجان الإصلاح الدستوري السابقة. ويمكن إبداء هاتين الملاحظتين على لجنة المراجعة:

- مقارنةً بلجان الإصلاح الدستوري السابقة التي كانت فيها شخصيات أجنبية مقربة من القصر، مثل مورييس ديفرجي، وجاك رويبر، وجورج فيديل، وروني جون ديببي⁽³⁶⁾، ومدعومة بأحد مستشاري الملك؛ فإن اللجنة الحالية تمت مغربتها، وهو ما عبّر عنه الملك في "خطاب 17 يونيو" بقوله: "حرصنا لأول مرة في تاريخ بلادنا على أن يكون الدستور من صنع المغاربة"، فلجنة

جهة، والتنظيمات والشخصيات التي انضمت إليها من جهة أخرى⁽²⁴⁾. جمعت الحركة، في الحقيقة، بين فاعلين جدد وفاعلين جمعيين، ومنتمين إلى أحزاب حكومية، وأخرى منتمية إلى المعارضة البرلمانية، ومناضلين ينتمون إلى منظمات غير شرعية⁽²⁵⁾. هكذا نجد في الحركة مجموعة أولى مكونة من شباب غير منتم، ومناضلين جمعيين ينتمون إلى حركة "أتاك"، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والحركات الأمازيغية، ومناضلين سياسيين ينتمون إلى اليسار غير الحكومي، كاليسار الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة، والنهج الديمقراطي، ثم شبيبة الحركات الإسلامية المنتمين إلى العدل والإحسان، والبديل الحضاري، والحركة من أجل الأمة، والعدالة والتنمية⁽²⁶⁾.

أفضت "حركة 20 فبراير" إلى تحالف تجاوز الحدود السياسية والاجتماعية القائمة قبل الربيع العربي⁽²⁷⁾. يحيل حقل التحالف والتعارض على شبكات تفاعل تتميز بالتبادل، والاعتراف المبني على تقاسم القيم والقضايا والخصوم والموارد⁽²⁸⁾. أرجع تمثل المكونات غير المنسجمة للحركة النضالية في سياق الربيع العربي، نجاح الثورة التونسية والمصرية إلى العوامل التالية: وضع الشباب غير الميسس في الواجهة، وغياب الزعامات والمركزية والتراتبية التنظيمية، وأهمية التلقائية والتجديد، وخصوصاً تذويب الهويات السياسية والأيدولوجية⁽²⁹⁾ والتنظيمية⁽³⁰⁾. وجعل تأثير نجاح الثورتين التونسية والمصرية الفاعلين يتجاوزون الإكراهات التي كانت تحول دون النضال، في إطار تحالف موسع يتجاوز تناقضات الحقل السياسي الرسمي وغير الرسمي، وتناقضات الحقل السياسي والحقل المدني، وتجاذبات الحقل السياسي وحقل الاحتجاج⁽³¹⁾. كان النضال المشترك يستدعي إزالة التخوف وعدم الثقة السائدتين بين اليسار والإسلاميين، وبين المناضلين "المنتمين" و"المستقلين"، وبين المندمجين في الحقل السياسي الرسمي وغير الرسمي⁽³²⁾.

24 Ibid.

25 Bennani-chraïbi & Jekhllaly, p. 872.

26 Desrues, p. 381.

27 Bennani-chraïbi & Jekhllaly, p. 880.

28 Ibid., p. 888.

29 على خلاف الثورات الكلاسيكية التي كان لها دور أساسي؛ تساهم منظومة قيم بديلة - بحسب شارلمز جونسون - في بروز وضعية ثورية. على أن هذا الدور لا تقوم به الأيدولوجيا إلا في حالة الاختلال، والتوتر الناتج منه؛ فالأيدولوجيا تمنح الحركات الثورية القيم الجديدة التي تحتاجها؛ لكي تتسخ، ولكي تتطور قدراتها التعبوية، انظر:

Chalmers Johnson, *Revolutionary Change* (1966), cité par: François Chazel, "Les ruptures révolutionnaires," in Madeleine Grawitz et Jean Leca, *Traite des Sciences Politiques* (Paris: PUF, 1984), p. 662.

30 Bennani-chraïbi & Jekhllaly, p. 877.

31 Ibid.

32 Ibid., p. 873.

33 Ibid., p. 888.

34 Ibid., p. 882.

35 Ibid.

36 Mohamed Madani, "le champ politique au prisme de la reforme constitutionnelle (1999- 2011): de la non- inscription de la constitution dans l'agenda royal au texte du 29 juillet," *Revue Marocaine des Sciences Politiques et Sociales*, no. 3 (2012), p. 127.

2. تمثيلات منهجية الإصلاح

بين صراع المشروعات والعمل الجماعي

يستدعي تحديد تمثيلات الفاعلين حول منهجية الإصلاح رصدًا من داخل دينامية الحقل السياسي، على إيقاع الربيع العربي. فإذا كان الفاعلون ينتجون تمثيلات من الطبيعة نفسها فإنها لا تكون - بالضرورة - متماثلة. كما أنها تدخل في إستراتيجياتهم، وتتأثر بالسياق، والموارد المعبّنة لإنتاج المعروضات السياسية وتوزيعها وتلقّيها.

إن منهجية الإصلاح الدستوري، الذي أعلن عنه الملك في "خطاب 9 مارس"، براغماتية سلكت أسلوب التواصل والشراكة المباشرة بدل سلوك المذكرات الكتابية⁽³⁹⁾ في تسعينيات القرن الماضي⁽⁴⁰⁾.

وقد أكد "خطاب 9 مارس" استمرار تقليد استنثار المؤسسة الملكية بالسلطة التأسيسية⁽⁴¹⁾ الأصلية والفرعية، فاعتمد الملك في تعيين اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور على مقتضيات الباب الثاني عشر الخاص بمراجعة الدستور، وتحديدًا الفقرة الثانية من الفصل 103 الذي ينص على أن: "للملك أن يستفتي شعبه مباشرة في شأن المشروع الذي يستهدف به مراجعة الدستور"⁽⁴²⁾. وإذا كان اعتماد هذا النص قد أفضى في تسعينيات القرن الماضي، وخصوصًا في تعديل 1996، إلى دخول المطالبة بجمعية تأسيسية في متحف التاريخ الدستوري المغربي على حد تعبير محمد معتصم⁽⁴³⁾؛ فإن اعتمادها في 2011 أنتج،

39 محمد المريني، الكتلة والإصلاح الدستوري (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1999)، ص 104.

40 مذكرة الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 1991، ومذكرة حزب التقدم والاشتراكية في 1992، ثم مذكرتا الكتلة الديمقراطية بتاريخ 19 حزيران/يونيو 1992، و23 نيسان/أبريل 1996.

41 هي السلطة المختصة بوضع الدستور. وتتميز السلطة التأسيسية الأصلية عن الفرعية في أن الأولى تنشئ دستورًا جديدًا، وتتدخل في انقطاع للشرعية، أي في حل لاستمرار من نظام آخر، إما لعدم وجود دستور، وإما لأن الدستور القديم لم يعد معمولًا به، بسبب انقلاب أو ثورة. في المقابل، ترجع الاستمرارية الدستورية إما إلى تعديل الدستور الجاري به العمل، وإما عن طريق مراجعة إجمالية، ولكن وفقًا للإجراء الذي ينص عليه الدستور تعود هذه المراجعة إلى التأسيسية الفرعية أي إلى المؤسسات الدستورية المؤهلة. انظر:

Duhamel & Mény, p. 723.

42 انظر: "الظهير الشريف رقم 1.96.157 الصادر في 23 جمادى الأولى 1417 (7 تشرين الأول/أكتوبر 1996)"، الجريدة الرسمية، العدد 4420، 26 جمادى الأولى 1417 الموافق لـ 10 تشرين الأول/أكتوبر 1996.

43 مجازًا فقط، وكوصف لدعوة أهم فصائل الحركة الوطنية للتصويت بنعم على التعديل المقترح، وخصوصًا من طرف حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من خلال البلاغ المشترك للجنة التنفيذية والمكتب السياسي لـ 5 أيلول/سبتمبر 1996، إضافة إلى حزب التقدم والاشتراكية، على الرغم من أن حزب التقدم والاشتراكية سبق له أن دعا إلى التصويت بنعم على تعديل 1992. على أن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، العضو المؤسس للكتلة الديمقراطية، ستقاطع الاستفتاء إضافة إلى أحزاب اليسار كالتليعة والنهج الديمقراطي والحركة من أجل الديمقراطية والديمقراطيون المستقلون. انظر: عبد الرحيم العماري، نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر: خطاب الكتلة الديمقراطية من الميثاق إلى التناوب، 17 ماي 1992 - 14 مارس 1998 (الدار البيضاء: مطبعة دار القرويين، 2005)، ص 284.

إصلاح دستور 2011 ترأسها شخصية مستقلة، ولا تضم أحد مستشاري الملك، على الرغم من أن محمد معتصم (المستشار الملكي) هو منسق الآلية السياسية لتبادل الرأي ومتابعته في شأن مراجعة الدستور⁽³⁷⁾.

- من خلال ملامح أعضاء اللجنة، لوحظ استثمار للمشروع العلمية والحقوقية لبعض أعضائها⁽³⁸⁾ كبديل من غياب المشروعية الديمقراطية الناتج من "تعيين" أعضائها.

أما الفاعل الرابع في إصلاح 2011 فهو الأحزاب السياسية، والجديد في سياق الربيع العربي أن مسألة الإصلاح لم تعد تهم أحزاب الحركة الوطنية فقط، فقد توسعت دائرة المقترحات التي وصلت إلى 185 مذكرة؛ لتشمل جل الأحزاب المغربية، بحيث وصل عدد المذكرات التي تقدمت بها إلى 33 مذكرة. كما أن بعض الأحزاب السياسية لم تقدم مقترحاتها إلى اللجنة الاستشارية للإصلاح، بل طرحتها في المجال العمومي، وفرضت هذه المذكرات نفسها على لجنة الإصلاح، ونخص بالذكر منها مذكرة الحزب الاشتراكي الموحد. كما أن المسألة الدستورية، مع إصلاح 2011، لم تعد حكرًا على المجتمع السياسي؛ إذ قدم المجتمع المدني 147 مذكرة من مجموع 185، منها ما قدّمه بعض مكونات "حركة 20 فبراير".

37 هذه الآلية الموازية تهدف إلى التنسيق بين لجنة المراجعة، والأحزاب السياسية، والنقابات، وجمعيات المجتمع المدني. على أن هناك ضبابية في تحديد مجال الآلية ولجنة المراجعة. وقد عقدت الآلية السياسية للمتابعة والتشاور وتبادل الرأي في شأن المراجعة الدستورية ثلاثة اجتماعات. عقد الأول منها في الديوان الملكي بتاريخ 21 آذار/مارس 2011، بمشاركة رؤساء الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية، وخصص لوضع خريطة طريق عمل الآلية. وعقد اللقاء الثاني في 7 حزيران/يونيو بالديوان الملكي، وخصص لإطلاع أعضاء الآلية على الخطوط العريضة لمشروع الدستور، من خلال عرض شفوي لرئيس لجنة المراجعة السيد عبد اللطيف المنوني. وقد أفضت هذه المنهجية إلى انسحاب نائب الكاتب الوطني لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي عبد الرحمان بنعمرو، بسبب منهجية إدارة إعداد الدستور، وعدم تمكين الأعضاء من الخطوط العريضة مكتوبة، كما انسحب كل من ممثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل علال بلعربي عضو مكتبها التنفيذي، والأمين العام للمؤتمر الوطني الاتحادي السيد عبد السلام عزيز. أما الاجتماع الثالث والأخير فخصص لتسليم وإطلاع أعضائها على النص الكامل لمسودة المراجعة في 17 حزيران/يونيو 2011. انظر: سعيد جادلي، "مشروع الدستور بين أيدي الأحزاب والنقابات قريبًا، المنسحبون من جلسة الثلاثاء 6 يخصصوا في الحضور أو الغياب"، جريدة الأحداث المغربية، 2011/6/9.

38 وهم عبد اللطيف المنوني رئيس لجنة المراجعة عضو اللجنة الأوربية للديمقراطية بالقانون، وعبد الله ساعف رئيس الجمعية المغربية للعلوم السياسية ومدير مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ومحمد الطوزي الباحث في المختبر المتوسطي للعلوم السياسية بالمختص بالحركات الإسلامية. ومن نماذج هذا الاستثمار ما كتبه العديد من المنابر، منها جريدة الاتحاد الاشتراكي التي قالت عن رئيس اللجنة السيد عبد اللطيف المنوني: "إن الرجل له رأسمال مهم، هو نزاهته الأخلاقية والسلوكية، وأيضًا كونه حجة في مجال تخصصه ككفقيه دستوري [...] وهو ابن أصيل لمدرسة فقهاء دستورين مغاربة من حجم عبد الرحمان القادري. بالتالي فهو ضمانة أكيدة على أن الأمور جد في جد، وأنها لحظة تؤسس لتطور تاريخي في بلادنا". انظر: لحسن العبيسي، "9 مارس 2011، سيورخ له في الأدبيات السياسية لمغرب الملكية البرلمانية: مشروع مجتمع، مشروع حكم"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 2011/3/11، ورد في: محمد الساسي، "الأحزاب المغربية ومسلسل المراجعة الدستورية لـ 2011"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 3 (حزيران/يونيو 2012)، ص 29.

وقد رفضت هذه المجموعة منهجية الإصلاح؛ إذ رأتها جماعة العدل والإحسان منهجية غير تشاورية، وإقصائية وتمويهية. كما رأت أن منطقتها مبنية على الاستفراد والاستحواذ⁽⁴⁸⁾. رأى الحزب الاشتراكي الموحد، من جهته، أن منهجية الإصلاح لا تنتمي إلى فلسفة الانتقال الديمقراطي، وقد ارتكز الحزب في موقفه على كون جهة واحدة تحكمت في مسلسل الإصلاح، وعلى أن تركيبة اللجنة ذات لون واحد، وتعاني منهجية الإصلاح، في نظر الحزب الاشتراكي الموحد، غموض العلاقة بين لجنة الإصلاح والآلية السياسية⁽⁴⁹⁾. أما حزب النهج الديمقراطي فقد انتقد منهجية الإصلاح؛ إذ صرح الأمين العام للحزب عبد الله الحريف بأن: "المنهجية التي اعتمدت في إعداد المشروع لم تبارح منطوق الدستور الممنوح، حيث تم تأليف لجنة معينة من فوق، ومن طرف واحد، وعلى المقاس، وتكوين آلية سياسية من أحزاب أغليبتها الساحقة موالية للمخزن"⁽⁵⁰⁾. أما "حركة 20 فبراير" فقد قاطعت اللجنة الاستشارية، وقامت بتنظيم مسيرات تنتقد منهجية الإصلاح ابتداء من 30 آذار/ مارس.

حوّلت الدينامية السياسية للإصلاح بعض الفعاليات من المجموعة الأولى إلى المجموعة الثانية، وبهذا انسحب كل من حزب الطليعة، والمؤتمر الاتحادي، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من الآلية السياسية في اللقاء الثاني الذي عقد بتاريخ 7 حزيران/ يونيو 2011⁽⁵¹⁾. ويعود هذا الانسحاب إلى منهجية اشتغال الآلية، في لقاءها المخصص لاطلاع الأعضاء، بالخطوط العريضة للمشروع، من خلال عرض شفوي لرئيس لجنة المراجعة السيد عبد اللطيف المنوني⁽⁵²⁾.

بدأت تمثلات الفاعلين حول منهجية الإصلاح الدستوري مرتبطة بإستراتيجيات البعض لشرعنة الإصلاح، وإستراتيجية آخرين لنزع المشروعية منه. كما أنها كانت رهينة الوسائل المعبّنة في صراع المشروعات الذي تأجج حول المسألة الدستورية.

فتح تعيين الملك اللجنة الاستشارية لإصلاح الدستور باب صراع المشروعات بين الفاعلين، وقد سلكت الأطراف إستراتيجيات تخدم أهدافها، ووظفت الوسائل المتوافرة لتحقيقها. على أن الملكية لم توظف المشروعية الدينية للنظام السياسي في هذا الصراع الذي كان في العمق صراع مشروعات، بل ووظفت المشروعية العلمية

بحكم الربيع العربي، عدة تمثلات حول منهجية الإصلاح. في هذا الإطار أكد الملك في "خطاب 17 يونيو": "حرصنا لأول مرة في تاريخ بلادنا على أن يكون الدستور من صنع المغاربة ولأجل كل المغاربة". لهذا، قام الملك محمد السادس بتنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور برئاسة عبد اللطيف المنوني.

إن ميزة هذا الدستور هو اعتماده على الخبرة المحلية⁽⁴⁴⁾ مقارنة بالدساتير السابقة، كما أن الإصلاح اعتمد على منهجية تشاركية؛ بحسب الملك الذي قال في هذا الخصوص في نفس الخطاب: "تمكّنا بعد ثلاثة أشهر من إطلاق مسار المراجعة الدستورية، من بلورة ميثاق دستوري ديمقراطي جديد، يرتكز على الإطار المرجعي المتقدم لخطابنا التاريخي لـ 9 مارس الذي حظي بالإجماع الوطني، وللمقترحات الوجيهة للهيئات السياسية والنقابية والجمعوية والشبابية، وكذا الاجتهاد الخلاق للجنة الاستشارية والعمل البناء للآلية السياسية"⁽⁴⁵⁾. وقد تفاعلت الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على نحو مختلف مع هذه المنهجية بحسب تموقعاتها في الحقل السياسي. يُستشف هذا التفاعل من تمثلاتهم التي يمكن تمييزها في إطار مجموعتين:

- المجموعة الأولى: ضمت جل الأحزاب السياسية المغربية، وتفاعلت إيجابياً مع منهجية الإصلاح. وقد ارتكزت مكونات هذه المجموعة، لتبرير موقفها، على كون منهجية الإصلاح جديدة وغير مسبوق، وأنها تشاركية وتعددية. وتجلّى هذا الأمر في انفتاح الإصلاح على عدد كبير من الحساسيات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية والشبابية⁽⁴⁶⁾. كما بررت هذه الأحزاب موقفها بكون المنهجية لم تكن ستاتيكية بل تفاعلية وتواصلية. في هذا الإطار أكد صلاح الدين مزور (الأمين العام لحزب التجمع الوطني للأحرار)، أن: "الدستور الجديد يجب أن ينظر إليه كدستور للجميع، لأنه وضع بطريقة تشاركية وتشاورية مع جميع الهيئات السياسية والنقابية والمجتمع المدني"⁽⁴⁷⁾.

- المجموعة الثانية: ضمت كلاً من "حركة 20 فبراير"، والنهج الديمقراطي، والحزب الاشتراكي الموحد، وجماعة العدل والإحسان.

44 Madani, "le champ politique au prisme de la reforme constitutionnelle," p. 127.

45 "نص الخطاب الملكي 17 يونيو 2011".

46 الساسي، ص 28.

47 حوار مع صلاح الدين مزور رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار في: جريدة الصحراء المغربية، العدد 7911، 2011/6/28، ص 3. ورد في: الساسي، ص 56.

48 الساسي، ص 31.

49 المرجع نفسه، ص 30.

50 المرجع نفسه.

51 Desrués, p. 363.

52 Ibid.

يحيل مطلب الجمعية التأسيسية الذي ليس جديداً في المغرب⁽⁵⁷⁾، على المشروعية الشعبية⁽⁵⁸⁾، وتسعى، من خلاله، فصائل من داخل "حركة 20 فبراير"، وخصوصاً العدل والإحسان والنهج الديمقراطي⁽⁵⁹⁾، لنزع المشروعية عن مبادرة الإصلاح. لهذا، ركزت في إستراتيجيتها على مصدر السلطة، ونعتت الدستور المرتقب بـ "الممنوح"⁽⁶⁰⁾.

ستطرح "حركة 20 فبراير"، بعد أن سلكت إستراتيجية خطابية هادفة إلى نزع المشروعية عن مشروع الإصلاح⁽⁶¹⁾ ووصفته بالدستور الممنوح، بديلها من هذا المشروع الفاقد للمشروعية. يجسد هذا البديل مطلب: "انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي شعبي" (الوثيقة الرابعة). ويجسد هذا المطلب تصورها عن الإصلاح الحقيقي الذي لا يمكن التمييز، من داخله، بين المنهج والمضمون.

وإذا كانت هذه المطالب الدستورية ليست حديثة في المغرب فإن "بنية الإمكانيات السياسية"⁽⁶²⁾ هي التي عرفت تحولاً كبيراً على إيقاع الربيع العربي. كانت الوسائل المعبّنة في مسألة الإصلاح، في ما مضى، تتمثل بتوزيع المنشورات والجرائد وتنظيم أيام دراسية

والحقوقية لأعضاء لجنة الإصلاح. وتسمح قراءة سوسيو-مهنية لملاح⁽⁵³⁾ أعضاء اللجنة بالقول، على مستوى التكوين، بهيمنة ذوي التكوين القانوني والسياسي بـ 15 من 19 عضواً. أما على المستوى المهني فهناك هيمنة الأساتذة الجامعيين بـ 12 من 19 عضواً. سيطر من داخل هذه الفئة أساتذة القانون الدستوري بـ 6 من 12؛ ثلاثة منهم مختصون بالعلوم السياسية، واثنان بالقانون الخاص، وواحد بعلم الاجتماع. أما ذوو التكوين القانوني فهناك قاض، وقاضية، ومحام واحد. وفي سجل آخر، وعلى مستوى النضال المدني، هناك ستة حقوقيين؛ منهم حقوقيان "خالصان"⁽⁵⁴⁾، إضافة إلى عدة أساتذة ناضلوا في المجال الحقوقي، إضافة إلى 5 نساء من 19 عضواً، وفي ذلك استثمار لملاحهن لإعطاء صورة تقديمية وحداثية عن اللجنة، من خلال إشراك المرأة فيها. إن الاعتماد على المشروعية العلمية والحقوقية للجنة الإصلاح؛ من مظاهر تأثير الربيع العربي في نظام المشروعية الذي يرتكز عليه مشروع الإصلاح. لقد تساكّن التسويق لشرعنة الإصلاح مع إستراتيجية اللجنة، في العمل وفق فرضية كون الملك مستعداً لقبول بعض الإصلاحات التي تتجاوز خريطة الطريق الواردة في "خطاب 9 مارس"، ولكن مع عدم إظهار أنه قبل بمطالب تحت ضغط الشارع⁽⁵⁵⁾.

وفي المقابل، طالبت بعض الفعاليات السياسية، وخصوصاً "حركة 20 فبراير"، بالجمعية التأسيسية⁽⁵⁶⁾. تكمن قوة هذا المطلب في أن الإصلاح لم يعد نخبياً بل أصبح مجتمعياً. ويجد هذا المطلب حجاجه، بحسب الحركة، في فقدان لجنة الإصلاح للاستقلالية، بحكم التعيين، كتجسيد للسيادة الملكية التي تركز على المصدر الديني للسلطة. لهذا، تفتقر اللجنة الاستشارية للإصلاح، كما يوحي بذلك اسمها، إلى سلطة القرار السياسي غير المفوض من طرف السلطة المعنية؛ لتقتصر مهمتها على الجانب التقني في مسألة الإصلاح الدستوري.

57 رفع شعار الجمعية التأسيسية في المجلس الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية لـ 4 نيسان/ إبريل 1960، في سياق الحملة ضد حكومة عبد الله إبراهيم التي انتهت بإقالتها في 26 أيار/ مايو 1960. وإذا كان تمثل هذا المطلب عند الاتحاد هو انتخاب جمعية وطنية لوضع دستور للبلاد في إطار الملكية الدستورية، فإن التصور السائد في تلك المرحلة أن الدستور الذي سيقره المجلس التأسيسي سيحظى قبل ذلك بموافقة محمد الخامس. وعلى التوظيف والتوظيف المضاد لهذا المطلب: روج - على حد تعبير الجابري - زعماء "القوة الثالثة"، ومن ورائهم الإرث الاستعماري، معنى آخر لـ "المجلس التأسيسي"، ذلك أنهم ربطوه بدلالته على تجربة الثورة الفرنسية في عام 1789، حيث اقترنت الثورة بإلغاء الملكية في ذلك الوقت. انظر: محمد عابد الجابري، "مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 2000/12/7.

58 ورد في الوثيقة التأسيسية الرابعة للحركة: "وضع دستور شعبي وديمقراطي جديد ينص على سلطة الشعب"، انظر: سعيد بن جبلي، "حركة 20 فبراير من الملكية البرلمانية إلى الجمهورية"، هسبريس، 2011/6/15، شوهد في 2016/8/24، في: <http://www.hespress.com/opinions/32976.html>

59 تأثر حزب النهج الديمقراطي في الحركة بتجلى على مستوى المطالب؛ إذ إن الوثيقة الثالثة المسماة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير" اقتبست صفحة كاملة من أدبيات النهج الديمقراطي المتعلقة بتصورهم عن الدستور، أما على المستوى التنظيمي فيهيمن الحزب على الحركة، من خلال الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي يسيطر عليها الحزب بصفة مطلقة، برئاسة خديجة الرياضي. انظر: المرجع نفسه.

60 تعود هذه العبارة إلى محمد حسن الوزاني في ستينيات القرن الماضي؛ إذ نعت دستور 1962 بالممنوح في صحيفة الدستور بتاريخ 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962. على أن مطلب دستور ديمقراطي ليس جديداً في فكر الوزاني؛ إذ رافقه منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال في 1946، وقام بتحويله إلى حزب الدستور الديمقراطي في كانون الثاني/ يناير 1960؛ لتأكيد أولوية هذا المطلب الذي أنشأ لترويجه صحيفة الدستور. انظر: محمد ضريف، الأحزاب المغربية (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1988)، ص 124-125.

61 محمد كولفري، "دينامية معارضة حركة 20 فبراير في المغرب لدستور 2011"، مجلة سياسات عربية، العدد 17 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)، ص 87.

62 يمكن مفهوم بنية الإمكانيات السياسية من تحليل تطور الحركات الاجتماعية في بيئتها وسياقها السياسي، وليس دراسة مختلف الموارد التي توظفها الحركات الاجتماعية وتحديدها بحسب براديجم تعبئة الموارد. انظر:

53 انظر بخصوص ملاح أعضاء اللجنة: مجلة عدالة، العدد 10 (نيسان/ أبريل 2011)، ص 16 - 17.

54 هما إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأمين العام للفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان وعضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة، وأمينه بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أما الأساتذة الجامعيون المناضلون في المجال الحقوقي فهم عمر عزيمان، المستشار الملكي حالياً، العضو المؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ووزير حقوق الإنسان السابق والرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأحمد حرزي الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وألبير ساسون، العضو السالف بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومحمد البردوي، العضو السابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة. انظر: المرجع نفسه، ص 16-17.

55 Desrues, p. 364.

56 ورد هذا المطلب لأول مرة في الأرضية التأسيسية للحركة الصادرة بتاريخ 30 كانون الثاني/ يناير 2011، كما يلي: "إلغاء دستور 1996 ونهية الظروف لانتخاب هيئة تأسيسية من طرف الشعب تناط بها مهام إعداد دستور يعرض على الاستفتاء". انظر:

Tourabi & Zaki, p. 102.

المسيرات في 22 و29 أيار/ مايو. يعود هذا التحول إلى قرار "حركة 20 فبراير"، في اجتماع الجمعية العامة لـ 13 أيار/ مايو، تحويل المسيرات إلى الأحياء الشعبية⁽⁷²⁾. وتعود إعادة التوجيه التكتيكي من طرف الحركة، إلى التفاوت بين الاستباقيات والواقع؛ ما أفضى إلى التكييفات الإستراتيجية⁽⁷³⁾. وسيفضي هذا التحول الإستراتيجي إلى تغيير السلطات إستراتيجيتها تجاه الحركة⁽⁷⁴⁾. هذا ما يفسر استعمال السلطات الأمنية للعنف في أيار/ مايو ضد المسيرات في الأحياء الشعبية؛ إذ استعملته في فض الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات.

يعكس عنف السلطة تجاه الاحتجاجات السلمية التي تعد جزءاً من سجلات عمل التعبئة الاحتجاجية في المغرب، خوف النظام السياسي من إعادة إنتاج احتلال ميدان التحرير في العاصمة المصرية القاهرة⁽⁷⁵⁾. لهذا، سعت السلطات العمومية لتفادي حصول "حركة 20 فبراير" على مكان يمنحها قيمة رمزية⁽⁷⁶⁾. يعكس سعي النظام السياسي لإخراج النقاش من الشارع وإدخاله في الفضاء السياسي المؤسساتي بعنف، رفضه خلق مجال عمومي مضاد للمجال العمومي الرسمي المتحكم فيه⁽⁷⁷⁾.

يحيينا تأثير القمع في إعادة التوجيه التكتيكي على تأثير القمع في تغيير أنماط الفعل الاحتجاجي، ولكن بالطريقة التي تتأقلم بها سجلات العمل القمعي⁽⁷⁸⁾. مع هذا، لا بد من استحضار أن فضاء الاحتجاج لم يكن ديكوراً، وإنما مثل رهاناً للفعل الاحتجاجي، وهو ليس فضاءً للتعبير عن العلاقات الاجتماعية، بل ينتج، في المقابل، الفعل الاحتجاجي ويؤثر فيه⁽⁷⁹⁾. تفسر أهمية فضاء الاحتجاج الصراع من أجل مراقبته

وندوات، لكن ظهرت بعد ذلك، في التسعينيات من القرن الماضي، وسيلة جديدة، هي تقديم مذكرات إلى الديوان الملكي⁽⁶³⁾. إن ميزة هذه الوسائل، على الرغم من اختلافها، هي أنها وسائل منخفضة الضغط. لكن ما يميز المسألة الدستورية في 2011، على إيقاع الربيع العربي، هو توظيف "حركة 20 فبراير" وسائل تأثير عالية الضغط، كالمسيرات الكبرى في المدن⁽⁶⁴⁾، ونخص بالذكر "مسيرة 20 مارس"⁽⁶⁵⁾، و"مسيرة 24 إبريل"⁽⁶⁶⁾. وإضافة إلى هذه الوسائل المعبئة تم توظيف وسائل الاتصال الحديثة، المتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر⁽⁶⁷⁾. وفي مقابل تعبئة "حركة 20 فبراير"، قامت الدولة بتعبئة مضادة، تمثلت، منذ نشأت هذه الحركة، باتهامها، في الإنترنت والإعلام المسخّر، بالعمالة لـ "أعداء الأمة". كما تم تشكيل عدة شبكات في الفيسبوك لدعم "خطاب 9 مارس"، وتم تنظيم عدة مسيرات مساندة للمشروع الملكي للإصلاح الدستوري⁽⁶⁸⁾. أما سجل عمل قوات الأمن، فقد كانت هذه القوات، في البداية، تقوم بتأطير خفي للاحتجاج. وكان الهدف من ذلك هو تأكيد الاستثناء المغربي⁽⁶⁹⁾ بتفادي إراقة الدماء كما وقع في دول الربيع العربي. وقد سعى النظام السياسي لتأكيد صورة بلد ديمقراطي اعتاد على المظاهرات وتدابير الممارسات الاحتجاجية⁽⁷⁰⁾. بعد ذلك استعملت السلطات العنف "غير الدموي"⁽⁷¹⁾ ضد المتظاهرين. وقد بلغ هذا العنف أوجّه ضد

63 Madani, "le champ politique au prisme de la reforme constitutionnelle," p. 129.

64 Ibid.

65 شارك في هذه المسيرة عدد أكبر بكثير من مسيرة 13 آذار/ مارس، فبحسب المنظمين، شارك في هذه المسيرة 50 ألف شخص في الدار البيضاء. انظر:

Tourabi & Zaki, p. 103.

66 Bennani-chraïbi & Jekhllaly, p. 885.

67 Yves Gonzales-Quinano, "Les origines culturelles numeriques des révolutions arabes," *SciencesPo* (mars, 2011), accessed on 24/8/2016, at: <https://goo.gl/mFqanu>

68 Tourabi & Zaki, p. 103.

69 Charles Saint-Prot & Frédéric Rouvillois (dir.), *L'Exception Marocaine* (Paris: Ellipses, 2013), p. 11.

70 Khadija Mohsen-Finan, "changement de cap et transition politique au Maroc et en Tunisie," *Revue Pouvoirs*, no. 145 (avril 2013), p. 119.

71 "غير الدموي": أي أنه لم يفض إلى قتل المتظاهرين، هذا إذا ما استثنينا الأحداث التي وقعت في نهاية اليوم الأول لخروج الحركة في مدينة الحسيمة؛ إذ عُثر على 6 جثث متفحمة، في وكالة بنكية بعد إخماد حريق بها، بحسب تصريح وزير الداخلية. انظر: Bennani-chraïbi & Jekhllaly, p. 867.

وقد شككت الحركة في الرواية الرسمية وتبنت 5 ضحايا، وهم: القاضي عماد (18 سنة)، وبنقدور جواد (25 سنة)، والسالمي جمال (24 سنة)، والبوغزاوي سمير (17 سنة)، وجعفر نبيل (19 سنة). يضاف إلى هؤلاء كمال عماري المنتمي إلى جماعة العدل والإحسان التي خيمت على التظاهرات التي نظمت الحركة بعد 5 حزيران/ يونيو 2011. انظر: الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان: حركة 20 فبراير، محاولة للتوثيق (الرباط: مطبعة البيضاوي، 2015)، ص 25، 35.

72 Bennani-chraïbi & Jekhllaly, p. 889.

هذا التحول الذي اتخذ من طرف الجمعية العامة للحركة في 13 أيار/ مايو، وقد ارتكز القرار على أن المسيرات الأسبوعية في وسط المدينة أصبحت عادية ومؤلفة لذلك لا بد من القيام بمسيرات في الأحياء الشعبية لتعريف جماهيرها بمطالب "حركة 20 فبراير". من الناحية السياسية، يميل التوازن داخل الحركة لصالح حركة العدل والإحسان. كما أن العديد من المحللين قرؤوا هذا القرار كاستفزاز للدولة من طرف حركة العدل والإحسان واليسار الراديكالي. انظر بخصوص كرونولوجيا هذا التحول: الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ص 29.

73 Helene Combes & Olivier Fillieule, "De la repression considérée dans ses rapports à l'activité protestataire: Modeles structuraux et interactions strategiques," *Revue Française Science Politique*, vol. 6, no. 61 (2011), p. 1066.

74 Ibid.

75 Desrués, p. 374.

76 Ibid.

77 Jan Spurk, "Contestations, soulèvement et sciences sociales," préface de: *La révolution improbable, Etude des dynamiques protestataires et révolutionnaires dans le Monde arabe* (Rabat: Imprimerie el Jadida, 2015), p. 13.

78 Combes & Fillieule, p. 1064.

79 Helene Combes, "Observer les mobilisations: retour sur les ficelles du metier de sociologue des mouvements sociaux," *Politix*, no. 93 (2011), p. 13.

التحول الذي حملت "حركة 20 فبراير" لواءه، اصطدم بالإكراهات البنوية للعمل الجماعي. يفسر هذا التحول اقتصار المشاركين على 37 ألف شخص فقط، في مسيرات 20 شباط/ فبراير التي انطلقت في أكثر من 53 مدينة⁽⁸⁷⁾. كما أن الحملة الاستثنائية التي كانت ما بين 21 و30 حزيران/ يونيو لم تستقطب أكثر من ثلاثة ملايين و402 ألف مشارك⁽⁸⁸⁾.

جاءت تمثلات الفاعلين لمنهجية الإصلاح الدستوري على إيقاع انقلاب الأوضاع الإقليمية في سياق الربيع العربي وتحركات الشارع المغربي. وقد انعكس هذا السياق على فواعل الإصلاح الدستوري، وعلى الموارد المعبّنة، وسجلات عملهم. كما أثر هذا السياق الاستثنائي في المعروضات الدستورية للفاعلين التي كانت تعبيراً عن تمثلاتهم لمضمون الإصلاح.

الربيع العربي وتمثلات مضمون الإصلاح الدستوري

أثر الربيع العربي في خطاب الفاعلين في المغرب⁽⁸⁹⁾، وانعكس هذا التأثير على تمثلاتهم للإصلاح الدستوري المستشَق من معروضاتهم الدستورية. وبحكم أن هذه التمثلات جاءت في سياق الارتجاج الكبير الذي عرفه الحقل السياسي المغربي، متأثراً برياح التغيير العربي؛ فإن هذه التمثلات المتنافسة كانت متنوعة، على الرغم من أنها من الطبيعة نفسها. ويعود هذا التنوع إلى تعدد الفاعلين واختلاف تموقعاتهم وإستراتيجياتهم ومصالحهم. وإذا كان الدستور وثيقة تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم، وإذا كان الدستور محددًا في شكله وفي اشتغاله بموازنين القوى السياسية⁽⁹⁰⁾؛ فإن إصلاحه لا بد أن يعكس موازين القوى الجديدة. لهذا، تحددت ملامح تمثلات الفاعلين للإصلاح الدستوري من داخل جدلية مجال الإصلاح الدستوري ومضمونه لـ 2011.

من طرف فواعل الاحتجاج وقوات الأمن⁽⁸⁰⁾. كما أن تحول السياق الاحتجاجي، كما وقع مع الربيع العربي، أثر في الدلالة الرمزية لفضاء الاحتجاج والصيغ الاحتجاجية. لهذا، كان النظام السياسي متسامحاً مع المسيرات الشعبية في وسط المدينة، لكنه قام بتأطيرها ورفضها وقمعها في الأحياء الشعبية. أما الاعتصامات والوقفات الاحتجاجية فقد رُفضت رفضاً قاطعاً؛ منعاً لخلق "ميدان تحرير" مغربي، كمجال عمومي مضاد.

تثير جدلية المسألة الدستورية والعمل الجماعي عدة ملاحظات:

أن استمرارية المطالب الدستورية في المغرب، منذ الاستقلال، لا تعني أن الإشكالية طُرحت بالطريقة نفسها منذ دخول البلاد عالم الدستورية، فالإشكال تتم إعادة تعريفه وتكييفه مع كل مرحلة.

يتموقع بناء هذا العمل الذي يفرض منطقته الخاص، ما بين البنية "الموضوعية"⁽⁸¹⁾ للإشكال الدستوري، وحلوله في العمل الجماعي.

يؤكد هذا الدخول الذي ظلت المؤسسة الملكية تستبعده، منذ اعتلاء محمد السادس العرش في 1999، أنه لا يكفي تغيير الأهداف لتغيير نتائج العمل الجماعي؛ فالوسائل أكثر أهمية من الأهداف⁽⁸²⁾.

أفرزت لنا إعادة طرح المسألة الدستورية من طرف العمل الجماعي في 2011 نمطين⁽⁸³⁾؛ نمطاً مسانداً لمشروع الدستور، خضع فيه المشاركون، بدرجات مختلفة، لأهداف الدولة، وكانت مرجعيته هي "خطاب 9 مارس"، ونمطاً مناهضاً ذا طابع تعاقدي، وصل فيه الأطراف إلى التعاون بالتفاوض الضمني أو الصريح، ولقد انعكس هذا التوافق على نمط إنتاج الشعارات، بتفادي التجر الأيديولوجي⁽⁸⁴⁾. يفسر هذا النمط الثاني من العمل الجماعي غير المسبوق الصعوبات التي واجهت الدولة في التعامل مع "حركة 20 فبراير"⁽⁸⁵⁾.

أفضت التعبئة الاستثنائية التي وقعت بمناسبة الإصلاح الدستوري لـ 2011، وكذلك الاختلاف النوعي في وسائل التعبئة، إلى تحويل المسألة الدستورية من مطلب نخبوي حزبي إلى مطلب شعبي⁽⁸⁶⁾. غير أن هذا

87 في المقابل، صرح المنظمون أن العدد وصل إلى 220000 مشارك. انظر:

Tourabi & Zaki, p. 99.

88 الساسي، ص 66. وقد استقطبت منها الفعاليات المنادية بالتصويت الإيجابي ثلاثة ملايين و386 ألف مشارك بنحو 4392 نشاطاً، أما الهيئات المنادية بالمقاطعة فنظمت 168 نشاطاً، استقطب 16 ألف مشارك.

89 Cédric Bayloq & Jacopo Grranci, "20 fevrier. Discours et portraits d un mouvement de revolte au Maroc," *L Année du Magreb*, vol. VIII (2012), pp. 239 - 258.

90 Dominique Rousseau, "La contitution ou la politique autrement," *Le Debat* (mars-avril 1991).

80 Ibid., p. 14.

81 Crozier & Friedberg, p. 25.

82 Ibid.

83 انظر بخصوص هذه الأهماط:

Ibid., p. 22

84 Madani, "le champ politique au prisme de la reforme constitutionnelle," p. 145.

85 Ibid.

86 Geisser, p. 24.

توظيفه على نحو مكثف لممارسة اختصاصات مؤسسات دستورية أخرى، وخصوصاً مؤسسة البرلمان. في هذا الإطار تم توظيف الفصل 19 في مجال القانون المحدد في الفصل 46؛ لخلق مجموعة من المؤسسات، كالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والهيئة العليا للاتصال، وهيئة الإنصاف والمصالحة، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وديوان المظالم، والمجلس الاستشاري لإصلاح قانون الأسرة.

الجانب الأيديولوجي؛ إذ ركز الفقهاء الدستوريون، ومنهم بعض أعضاء لجنة مراجعة الدستور⁽⁹⁷⁾، على الفصل 19 لوضع سياج دوغمائي دستوري، من خلال سلسلة بناء الدولة الحديثة⁽⁹⁸⁾، ومجموعة من الأطروحات الجامعية⁽⁹⁹⁾. أكد هؤلاء الفقهاء مجموعة من الوثوقيات غير المطروحة للنقاش، تتمثل بعدم إمكان فصل السلطات⁽¹⁰⁰⁾، وسمو الدستور⁽¹⁰¹⁾، وانعدام الوساطة بين الملك والشعب، وما يترتب على ذلك من تراتبية بين التمثيلية الأعلى (الملك) والتمثيلية الأدنى

97 وهم عبد اللطيف المنوني ومحمد الطوزي، إضافة إلى محمد معصم منسق الآلية السياسية للمتابعة والتشاور وتبادل الرأي في شأن مراجعة الدستور.

98 قامت هذه السلسلة بإنتاج عدة كتب جماعية ما بين منتصف الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين؛ إذ استقطبت الدولة، من خلال وزير الداخلية السابق إدريس البصري، عدة مثقفين، خصوصاً من كانوا في صفوف المعارضة، ومزجتهم بمثقفين موالين، إضافة إلى باحثين فرنسيين. وقد أنتجت هذه السلسلة، مما يتعلق بموضوع بحثنا، الكتب الجماعية التالية:

Driss Basri et al, *Edification d un Etat Moderne: le Maroc de Hassan II* (1986); Driss Basri, Michel Rousset & Georges Vedel, *Revision de La constitution marocaine 1992: analyses et commentaires* (1992); Driss Basri, Michel Rousset & Georges Vedel, *Trente années de vie constitutionnelle au Maroc* (1993).

99 نخص بالذكر أطروحة المستشار الملكي محمد معصم، "التطور التقليدي للقانون الدستوري المغربي"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء - 1988. انظر:

Mustapha Sehim, "La notion de constitution au Maroc: Thèse d Etat en droit public," PhD. Dissertation, université Mohamed V, Rabat, 1984; Mohammed Tozy, "champ et contre champ politico- religieux. Thèse d Etat," PhD. Dissertation, L université Aix - Marseille III, Aix-en-provence, 1984.

100 يرجع المنوني ذلك إلى أن وحدة السلطة هي مفتاح النظام السياسي الدستوري المغربي. انظر:

Abdelatif Menouni, "constitution et separation des pouvoirs," in Basri, Rousset & Vedel, *Trente années*, p. 180.

يمكن إيجاد معالم نظرية فصل السلطات منذ نهاية القرن السابع عشر عند جون لوك، غير أن هذه النظرية ارتبطت عضواً بمونتسكيو ومؤلفه روح الشرائع الذي ظهر في سنة 1748، وتحديداً في الفصل العاشر بعنوان "في دستور إنكلترا". وسوف يتحول فصل السلطات إلى شرط الديمقراطية إلى درجة أن إعلان حقوق الإنسان في عام 1789 أكد في نقطته السادسة عشرة أن "أي مجتمع لم يتحدد فيه فصل السلطات ليس له دستور إطلاقاً". لذلك كان للمبدأ وجود كبير في التطور الدستوري الحديث، على أن قراءة نقدية لمونتسكيو تبين أنه نسب إليه أكثر مما جاء فيه، وأن الأسطورة تتجاوز الحقيقة الواردة في كتاب مونتسكيو، انظر:

Duhamel & Mény, pp. 829- 830; Louis Althusser, *Montesquieu la politique et l'histoire* (Paris: PUF, 1959), p. 120.

101 Michel Guibal, "La suprématie contitutionnelle au Maroc," *RJPIC*, no. 3 (juillet-Sep 1976), p. 886; Michel Guibal, "les sources modernes de la constitution," in Basri, Rousset & Vedel, *Trente années*, pp. 55 - 71.

1. تمثيلات مجال الإصلاح ومنطق الفعل ورد الفعل

ستتشكل تمثيلات مجال الإصلاح الدستوري من داخل منطق الفعل وردة الفعل، المحدد لمقترحات الفواعل السياسية. لهذا، فإن هذا المجال سيتحدد بموازين القوى، وبالصرع بين الأطراف وتموقعاتهم السياسية.

وهكذا، حدد الملك، وقد أخذ زمام المبادرة في "خطاب 9 مارس" الذي يُعدُّ اعترافاً بـ "حركة 20 فبراير" ومحاولة لسحب البساط منها⁽⁹¹⁾، مجال الإصلاح، بإعلانه عن الثوابت التي ستبقى خارجة، والمتمثلة بالإسلام والنظام الملكي وإمارة المؤمنين والخيار الديمقراطي. وإذا كان الثابتان الأولان منصوصاً عليهما في الفصل 106 من دستور 1996⁽⁹²⁾؛ فإن الجديد، في هذا الإطار، هو إضافة ثابتي الخيار الديمقراطي وإمارة المؤمنين.

يحلينا الإعلان عن إمارة المؤمنين، كثابت في الصرح الدستوري، على الفصل 19 الذي يتضمن المفهوم كما يلي: "الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضمن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساخر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة"⁽⁹³⁾. يثير هذا النص عدة ملاحظات:

أن النص غني، على المستوى الاصطلاحي، مقارنة بفصول أخرى من الدستور⁽⁹⁴⁾. فالفصل 19 يضم مفاهيم ذات قوة وكثافة رمزية كـ "أمير المؤمنين" و"رمز" و"حامي" و"ضمن" و"ممثل أسمى". كما أنه يتموقع في قلب الهندسة الدستورية، وله امتدادات في بنية الدستور ككل، ويمنح للملك مهمات، لا سلطات أو اختصاصات⁽⁹⁵⁾.

التطبيق السياسي لهذا النص؛ إذ لا بد، على هذا المستوى، من التمييز بين عهد الحسن الثاني وعهد محمد السادس، ففي عهد الأول تم توظيف الفصل 19 كنص احتياطي لمواجهة المستجدات السياسية غير المتوقعة من طرف الدستور⁽⁹⁶⁾، أما في عهد محمد السادس فتم

91 Bennani-chraïbi & Jekhllaly, p. 883.

92 يرى ميشيل روسي أن مجال تعديل الدستور في 1992 يكمن في ما هو خارج الثوابت المتمثلة بالإسلام والنظام الملكي، في حين أن المجال المستبعد يتجاوز هذين الثابتين، ويشمل المجال الملكي، وليس الطبيعة الملكية للنظام السياسي فقط. انظر: Rousset, pp. 302 - 303.

93 "الظاهر الشريف رقم 1.96.157".

94 محمد معصم، النظام السياسي الدستوري المغربي (الدار البيضاء: إيزيس للنشر، 1992)، ص 74.

95 المرجع نفسه، ص 78.

96 Abdelatif Menouni, "Le recours à l'article 19: une nouvelle lecture de la Constitution?" *Revue Juridique, Politique et Economique du Maroc*, no. 15, 1er semestre (1984), p. 42.

من الفصل 19، ومن تمثلاتها لمجال الإصلاح الذي يمكن التمييز من داخله بين ثلاث مجموعات⁽¹⁰⁴⁾:

- المجموعة الأولى: دعت إلى الإبقاء على الفصل 19، لكن الوجه الآخر لهذا الموقف؛ أنها لم تطرح أي مقترح يخص المؤسسة الملكية. قبلت هذه المجموعة بمجال الإصلاح كما هو محدد في الخطاب الملكي. وتضم هذه المجموعة كلاً من حزب الاستقلال، والحركة الشعبية التي استغربت من مطالب إلغاء الفصل، ثم حزب الاتحاد الدستوري⁽¹⁰⁵⁾.

- المجموعة الثانية: دعت إلى إعادة كتابة الفصل 19، وتسعى هذه الدعوة لإعادة تحديد موازين القوى بين الملك الدستوري وأمير المؤمنين. وتضم هذه المجموعة مجموعتين: الأولى تسعى، من خلال إعادة كتابة الفصل، لجعل مجال الإصلاح يشمل الملك لا مجال أمير المؤمنين، وتقتصر تحديدًا دقيقًا لمجال تطبيقه. يدخل في هذه المجموعة، الاتحاد الاشتراكي الذي دعا إلى قسمة الفصل إلى جزأين؛ أحدهما يتعلق بالملك والآخر بأمر المؤمنين، كما يدخل في هذه المجموعة حزب العدالة والتنمية⁽¹⁰⁶⁾ الذي أعاد كتابة النص نفسه، ولكن بوضع لقب "أمير المؤمنين" في آخره. ويعني هذا المقترح إيلاء الملك الدستوري الأولوية على أمير المؤمنين وتقليص مجاله.

- المجموعة الثانية: ضمت كلاً من التجمع الوطني للأحرار الذي أعاد كتابة الفصل في مقترحه، بعبارة ذاتها، وتراتبيتها عينها. ويرجع هذا التوجه فرضية كون اقتراحه، في هذا السجل، يدخل في إطار المزايدة السياسية. ويمكن أن ندخل في هذا الإطار، أيضًا، حزب الأصالة والمعاصرة الذي يقترح تعديل الفصل، من دون تدقيق، لتقوية الخيار الديمقراطي، ويدعو إلى الحد من امتداداته، بحذف قداسة الملك التي ينص عليها الفصل 23 من دستور 1996⁽¹⁰⁷⁾.

- المجموعة الثالثة: دعت إلى إلغاء الفصل 19، وضمت هذه المجموعة الحزب الاشتراكي الموحد⁽¹⁰⁸⁾ وحزب الطليعة⁽¹⁰⁹⁾ اللذين

104 اعتمدنا على عينة من مقترحات الأحزاب، وهي الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال، والتقدم والاشتراكية، والحركة الشعبية، والاشتراكي الموحد، والتجمع الوطني للأحرار، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، والعدالة والتنمية، والأصالة والمعاصرة، إضافة إلى موقف النهج الديمقراطي، وحركة العدل والإحسان. انظر: مجلة عدالة، العدد 10 (نيسان/ أبريل 2011)، ص 54 - 98.

105 المرجع نفسه، ص 58 - 70.

106 المرجع نفسه، ص 54 - 89.

107 المرجع نفسه، ص 92.

108 مقترحات الحزب الاشتراكي الموحد تم نشرها في الإنترنت والجرائد، ولم تقدم إلى لجنة المراجعة، كما أن الحزب لم يشارك في الآلية السياسية للمتابعة والتشاور وتبادل الرأي بشأن مشروع مراجعة الدستور، انظر نص المذكرة في: المرجع نفسه، ص 72 - 73.

109 المرجع نفسه، ص 78 - 82.

(البرلمان). على أن "خطاب 9 مارس" سيقوم بهدم بعض أعمدة هذا السياق، بتأكيد، في المرتكز الثالث، سمو الدستور، وكذلك فصل السلطات وتوازنها في المرتكز الرابع⁽¹⁰²⁾.

”

"حركة 20 فبراير" هي تحالف موسَّع، تمفصل فيه حقل الاحتجاج، والحقلان السياسيان الرسمي وغير الرسمي. ولذا، فقد تساكُن، داخل الحركة، المنطقان الإصلاحية والثوري.

”

تسبب تأكيد "خطاب 9 مارس" إمارة المؤمنين، في أن يكون محدّدًا من محدّدات مجال الإصلاح؛ إذ به غدا المجال الملكي في دائرة اللامفكر فيه، وتبقى المؤسسات الدستورية (الحكومة والبرلمان والقضاء) مجالًا مصرّحًا به للإصلاح من خلال المرتكزين الثالث والرابع. تبنى الخطاب الملكي إستراتيجية الكتلة الديمقراطية، من خلال مذكراتها، لإصلاح الدستور في تسعينيات القرن الماضي⁽¹⁰³⁾؛ إلا أنه أنهى عدم إمكان فصل السلطات، وسمو الدستور، والوساطة.

ستجعل تمثلات المؤسسة الملكية لمجال الإصلاح، مقترحات الأحزاب تتفاعل مع العرض الملكي من موقع رد الفعل، من خلال موقفها

102 انظر: "نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي وجهه إلى الأمة بتاريخ 9 مارس 2011"، موقع محكمة النقض بالملكة المغربية، شوهده في 2016/8/25، في:

http://www.courdecassation.ma/ar/Intervention_Roi.aspx

103 مذكرة الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال بتاريخ 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، ومذكرة حزب التقدم والاشتراكية في 1992، ثم مذكرتا الكتلة الديمقراطية بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 1992، و23 نيسان/ إبريل 1996. أكد عبد الرحمان اليوسفي الأمين العام السابق للاتحاد الاشتراكي بخصوص المذكرة الأخيرة أنه: "لا يوجد اقتراح واحد من اقتراحتنا يرمي إلى التقليل أو التعديل من اختصاصات جلالته الملك. كل ما نريده هو تقوية المؤسسات الموجودة؛ أي البرلمان والحكومة. إن سلطات جلالته الملك غير قابلة للمساس بها"، انظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي، 1996/6/7. وهذه الإستراتيجية هي التي أنتجت تعديل 1992. انظر بخصوصه:

Abdeltif Menouni, "lectures dans le projet de constitution révisée," in Driss Basri, Michel Rousset & Goerges Vedel, *Révision de la constitution marocaine 1992: analyses et commentarie* (Rabat: Imprimerie Royale, 1992).

والإستراتيجية نفسها ستعتمد في تعديل 1996. إن تعديلات التسعينيات لم تشمل النواة الصلبة للنظام السياسي، فعلى الرغم من أن الدستور ينص على اقتسام السلطة لمستوى أساليب ممارستها وطرقها، فإن سلطة الدولة لا يمكن تفويضها أو التنازل عنها ولو رغب الملك في ذلك؛ لأن الدين الإسلامي يمنعه منغلًا مطلقًا. انظر للاستزادة: أحمد بوجداد، الملكية والتناوب: مقاربة إستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2000)، ص 76.

الفصل 41⁽¹¹⁵⁾، والفصل 42⁽¹¹⁶⁾؛ تناول الأول مهمات أمير المؤمنين، وتناول الثاني الملك الدستوري.

تعكس تمثلات الأحزاب السياسية، من خلال هذه المجموعات، مواقع هذه البنى وتموقعاتها، وقد تشكلت هذه التمثلات في حقل سياسي اخترقته في مرحلة المخاض التي مرت بها تمثلات محافظّة، سعت للإبقاء على جوهر النظام السياسي، وتمثلات إصلاحية سعت للسلطة، وثالثة راديكالية سعت لنزع السلطة من المؤسسة الملكية. ستعكس هذه المواقف التي يجسدها الموقف من الفصل 19 على تمثلات هذه الأحزاب تجاه الملكية البرلمانية.

2. الربيع العربي: تمثلات الإصلاح الدستوري وأنماط الملكية البرلمانية

تمحورت تمثلات الإصلاح الدستوري في سياق الربيع العربي حول نمط الملكية البرلمانية⁽¹¹⁷⁾، ويستدعي رصد هذه التمثلات تتبّعها من داخل

115 نص الفصل 41: "الملك أمير المؤمنين وحمي حمى الملة والدين، والمؤمن على وحدة المذهب السني المالكي للمملكة، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية. يرأس الملك أمير المؤمنين المجلس العلمي الأعلى الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه. ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى بشأن المسائل المحالة إليه، استناداً إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف ومقاصده السمحة. تحدد اختصاصات المجلس وتأليفه وكيفية سيره بظهير. يمارس الملك الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين، والمخولة له حصرياً بمقتضى هذا الفصل، بواسطة ظهائر". انظر: "مشروع الدستور"، الجريدة الرسمية، العدد 5952 مكرر، 14 رجب 1432 الموافق 17 حزيران/ يونيو 2011.

116 ينص الفصل 42 على أن: "الملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحرّيات المواطنين والمواطنات، والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة. يمارس الملك هذه المهام بمقتضى ظهائر، من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور. توقع الظهائر بالعطف من قبل رئيس الحكومة، ما عدا تلك المنصوص عليها في الفصول 46 و53 و59 و61 و132 و174". انظر: المرجع نفسه.

117 يحيل مفهوم الملكية البرلمانية على النظام البرلماني الذي يكون فيه استخلاف رئيس الدولة بالوراثة. وإذا كان الحديث عن هذا النظام بالمفرد، كما هو الحال في المشهد السياسي المغربي، فله، من الناحية العلمية والتاريخية، عدة أمثاط؛ فالملكية البرلمانية كمفهوم، والتي تسمى أيضاً بالملكية التمثيلية، تضم الملكية ما قبل البرلمانية والملكية البرلمانية الثنائية التي يحافظ فيها الملك على سلطة التوجيه السياسي، ويكون فيها الوزير الأول مسؤولاً أمامه وأمام البرلمان، ثم الملكية البرلمانية الأحادية التي تكون فيها الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ولا يحتفظ فيها الملك بوظيفة سوى التحكيم. انظر:

Philippe Lauvaux, "les monarchies: inventaire des types," *Revue Pouvoirs*, no. 78 (septembre 1996), pp. 35 - 36.

وبخصوص الملكية انظر:

Les Monarchies, *Revue Pouvoirs*, no. 78 (septembre 1996), p. 208.

أما النظام البرلماني فهو نمط من الأنظمة السياسية الذي تكون فيه السلطة التنفيذية على قسمين؛ أحدهما مسؤول سياسياً (رئيس الوزراء)، والآخر غير مسؤول (رئيس الدولة). ويتسم هذا النظام بالتفاعل والتوازن بين السلطات؛ بحيث يكون للسلطة التنفيذية الحق في حل البرلمان الذي يستطيع إسقاطها بسحب الثقة عنها. انظر:

Colliard Jean-Claude, *les régimes parlementaires contemporains* (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1978).

دَعَا، مع ذلك، إلى الحفاظ على "إمارة المؤمنين"⁽¹¹⁰⁾. ويمكن أن نضيف إلى هذه المجموعة حزب النهج الديمقراطي الذي على الرغم من أنه لم يقدم اقتراحاً؛ فإنه أشار، في موقف أدل به في المجال العمومي، إلى عدم تصوّره أن يتضمن الدستور فصلاً على شاكلة الفصل 19⁽¹¹¹⁾، وكذلك العدل والإحسان الذي دعا إلى دولة مدنية⁽¹¹²⁾. كما أن "حركة 20 فبراير" طالبت في مسيرة 20 آذار/ مارس بإلغاء الفصل 19⁽¹¹³⁾. جعلت هذه المجموعة مجال الإصلاح يتجاوز ما هو محدّد في "خطاب 9 مارس"؛ بحيث يسرى حتى على إمارة المؤمنين.

”

تمحورت تمثلات الإصلاح الدستوري في سياق الربيع العربي حول نمط الملكية البرلمانية ويستدعي رصد هذه التمثلات تتبّعها من داخل الدينامية التي خلقها الربيع العربي في الحقل السياسي المغربي.

“

ويعود تقارب حزبي الاشتراكي الموحد والطليعة، مع حزبي النهج الديمقراطي والعدل والإحسان، إلى تموقعهما السياسي، وإلى أن "حركة 20 فبراير" هي تحالف موسّع، تمفصل فيه حقل الاحتجاج، والحقلان السياسيان الرسمي وغير الرسمي. ولذا، فقد تسآكن، داخل الحركة، المنطقان الإصلاحي والثوري. ومن هنا، جرى اختلاف بين معارضة راديكالية - ولكن من داخل الحقل السياسي الرسمي - ومعارضة من خارجها، ذات اقتناع جمهوري غير مصرّح بها.

تبنت لجنة الإصلاح، من خلال مقترح التعديل الدستوري⁽¹¹⁴⁾، رأي المجموعة الثانية؛ إذ قامت بتجزئ الفصل 19 إلى فصلين، هما:

110 أكد محمد الطوزي عضو لجنة مراجعة الدستور أن النقاش كان منحصرًا، منذ صدور أول دستور في 1962، في وضعية المؤسسة الملكية في مقابل المؤسسات الدستورية الأخرى، أما شخص الملك فعليه إجماع تام. انظر:

Mohammed Tozy, "Le commandeur des croyants," in Driss Basri et al, *L'Edification d'un Etat Moderne, Le Maroc de Hassan II* (Paris: Albin Michel, 1986), p. 55.

111 "حزب النهج الديمقراطي: لا للاستبداد المخزني والحكم الفردي، نعم لدستور ديمقراطي"، مجلة عدالة، العدد 10 (نيسان/ أبريل 2011)، ص 96.

112 "رسالة الدولة المدنية العصرية"، مجلة عدالة، العدد 10 (نيسان/ أبريل 2011)، ص 98.

113 Tourabi & Zaki, p. 103.

114 تم الإعلان عن المشروع في الخطاب الملكي لـ 17 حزيران/ يونيو 2011. انظر نص الخطاب في: جريدة الأحداث المغربية، العدد 4382، 18-19/6/2011، ص 8.

في "خطاب 17 يونيو" ليستعمل مفهوم الملكية المواطنة. على أن منسق "خطاب 9 مارس" ومشروع الدستور يسمحان بالقول إن التمثيل الملكي للإصلاح يدخل في إطار الملكية البرلمانية الثنائية⁽¹²⁵⁾. ولا بد لرصد التمثيل الملكي للإصلاح الدستوري من أن يؤخذ - من داخل حزمة التدابير المتخذة⁽¹²⁶⁾، في إطار الإستراتيجية الملكية، لاحتواء حركة 20 فبراير ونزع فتيلها⁽¹²⁷⁾ - كامل دلالاته المتمثلة بكونه موردًا وسلاحًا في يد السلطة، وأداةً للقمع الرمزي لحركة 20 فبراير⁽¹²⁸⁾. وقد زكى هذا الأمر الاستفتاء الدستوري بتاريخ 1 تموز/ يوليو 2012 الذي وافق عليه الشعب المغربي⁽¹²⁹⁾. لقد مثل هذا الاستفتاء دعمًا لمشروعية الإصلاح، ثم للملكية، بالارتكاز على معادلة صوت الشعب ضد صوت الشارع⁽¹³⁰⁾. ووجد هنا الاستفتاء

125 وهو ما أكدّه "خطاب 17 يونيو" الذي أعلن عن مشروع الدستور الذي ينص على تعيين الملك لرئيس الوزراء من الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب. كما أن الملك أصبح ملزمًا باستشارة رئيس الوزراء لإقالة الوزراء، وفي المقابل، أصبح بإمكان رئيس الوزراء إقالتهم بعد طلب يقدمه للملك. أما مجلس الوزراء فيبقى الملك هو رئيسه، على أن رئيس الوزراء يمكنه أن يطلب من الملك عقد اجتماع المجلس، كما يمكن للملك أن يفوض للأول رئاسة المجلس الوزاري. أما الاختصاصات فقد أصبح يقود وينسق العمل الحكومي، ويشرف على الإدارة العمومية، كما تم تخويله صلاحية التعيين بمرسوم في المناصب المدنية. كما يمكنه أن يقترح على الملك التعيين في بعض الوظائف العمومية العليا، كالولاة والعمال والسفراء والمسؤولين عن الإدارات العمومية الداخلية. كما يخول المشروع رئيس الحكومة حل مجلس النواب مقابل إمكان إسقاط الحكومة بملتمس الرقابة. انظر: "مشروع الدستور".

126 كولفري، ص. 90. ففي بداية كانون الثاني/يناير قامت الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية لاحتواء الغضب الشعبي؛ لتفادي عدوى الثورة التونسية. انظر: Bennani-chraïbi & Jeggllaly, p. 880.

وفي يوم 12 من الشهر نفسه، قامت باستيراد الحبوب، ثم في 15 شباط/فبراير قامت بزيادة الإعانات الموجهة لدعم المواد الغذائية الأساسية التي وصلت إلى 14000 مليون يورو، كما تم توظيف العاطلين حاملي الشهادات. انظر:

Desrués, p. 387.

كما تمت إعادة فتح الحوار الاجتماعي مع النقابات الذي أسفر عن زيادة غير مسبوقه في أجور الموظفين، انظر:

Fouad Abdelmoumni, "Le Maroc et le printemps arabe," *Revue Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 130.

أما مؤسساتيًا فقد تم تعيين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 21 شباط/فبراير، كما تم تحويل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان. انظر:

Desrués, p. 387.

127 Ferrié & Dupret, p. 30.

128 Geisser, p. 24.

129 وصلت فيه نسبة المشاركة إلى 73% بحسب الإحصاءات الرسمية، أما نسبة المصوتين بـ "نعم" فوصلت إلى 98.5%، وكانت نسبة المصوتين بـ "لا" 50%. ولم تستقطب الحملة الاستفتاءية التي جرت بين 21 و30 حزيران/يونيو أكثر من ثلاثة ملايين و402 ألف مشارك. حصلت منها الفعاليات المنادية بالتصويت الإيجابي على ثلاثة ملايين و386 ألف مشارك بحوالي 4392 نشاطًا. أما الهيئات المنادية بالمقاطعة فنظمت 168 نشاطًا استقطب 16 ألف مشارك. انظر: "قرار للمجلس الدستوري رقم 815.2011 صادر في 12 من شعبان 1432 (14 يوليو 2011) الملغل عن نتائج الاستفتاء في شأن مشروع الدستور الذي أجري يوم الجمعة 28 من رجب 1432 (فاتح يوليو 2011)"، *الجريدة الرسمية*، عدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432، الموافق 30 تموز/ يوليو 2011.

130 Myriam Catusse, "au-dela de "l'opposition à sa majesté": Mobilisations, contestations et conflits politiques au Maroc," *Revue Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 10.

الدينامية التي خلقها الربيع العربي في الحقل السياسي المغربي. لهذا، فستكون الانطلاقة من "خطاب 9 مارس"، ومن ردود الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية.

تجسد الركيزة الرابعة من "خطاب 9 مارس" التمثيل الملكي للإصلاح. وتؤكد هذه الركيزة توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها، وقد نصّ الخطاب المشار إليه في تفاصيله على مجموعة من المقصيات تتعلق بمؤسستي البرلمان والحكومة. أما البرلمان - والذي هو المؤسسة الدستورية الأكثر استفادة من الإصلاح بحسب البعض⁽¹¹⁸⁾ - فقد نص على انبثاقه من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيها مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، كقيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية⁽¹¹⁹⁾. أما مؤسسة الحكومة⁽¹²⁰⁾ فقد نص الخطاب على أنها ستكون منتخبة بانبثاقها من الإرادة الشعبية، وتحظى بثقة مجلس النواب⁽¹²¹⁾. كما نص على تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، مع تقوية مكانته، وسيكون الوزير الأول رئيسًا لسلطة تنفيذية فعلية، فيتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة البرنامج الحكومي وتنفيذه. كما نص الخطاب على دسترة مؤسسة مجلس الحكومة وتحديد اختصاصاته⁽¹²²⁾. ويلاحظ أن روح هذه الركيزة - من حيث كونها تتعلق بهوية المؤسسات وتوزيع السلطة - هو الملكية البرلمانية؛ غير أن الخطاب لم يستعمل هذا المفهوم، وذلك لتفادي ظهوره كدفة فعل عن مطلب حزب الاتحاد الاشتراكي منذ 1978⁽¹²³⁾، و"حركة 20 فبراير" مع الربيع العربي⁽¹²⁴⁾. ليعود الملك بعد ذلك

118 Najib Ba Mohammed, "Le parlement dans la constitution de 2011," in Ahmed Bouachik, Michel Degoffe & Charles Saint-Prot (dir.), *La constitution marocaine de 2011: lectures croisées*, *Revue REMALD*, collection Themes actuels, no. 77 (2012), p. 97.

119 "نص الخطاب الملكي 9 مارس 2011".

120 Mohammed Amine Benabdallah, "L'institution gouvernementale dans la constitution marocaine de 2011," *Revue REMALD*, no. 112 - 113 (septembre-décembre, 2013).

121 "نص الخطاب الملكي 9 مارس 2011".

122 المرجع نفسه.

123 في مؤتمره الثالث الذي عُقد في 8 و9 و10 كانون الأول/ديسمبر 1978.

124 أكدت جميع الوثائق التأسيسية لـ "حركة 20 فبراير" مطلب الملكية البرلمانية، ومن تلك الوثائق الوثيقة الثالثة للحركة، والمسماة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير"، فقد جاء فيها: "[...] ونطالب بتعديل دستوري، وجعل الملكية برلمانية مثل الملكيات الحديثة، ونطالب بالديمقراطية التامة في بلادنا". كما نصت الوثيقة الرابعة التي تحمل اسم "مطالب الشعب المغربي - النقاط الـ 20 الملخصة" والمنشورة بتاريخ 6 شباط/فبراير 2011، على: "تغيير مخط الحكم من ملكية دستورية إلى ملكية برلمانية، حيث كل السلطة والسيادة للشعب"، انظر: بن جبلي.

- المجموعة الأولى: تضم كلاً من حزب الاستقلال⁽¹⁴¹⁾، والاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية⁽¹⁴²⁾، والتجمع الوطني للأحرار⁽¹⁴³⁾. وقد جاءت مقترحات هذه الأحزاب أدنى من السقف الذي وضعه الخطاب الملكي. وتتميز مقترحاتها بالطابع الانتقائي؛ إذ تمزج بين الملكية ما قبل البرلمانية، والبرلمانية الثنائية.
- المجموعة الثانية: تضم كلاً من حزب الاتحاد الاشتراكي⁽¹⁴⁴⁾، وحزب العدالة والتنمية⁽¹⁴⁵⁾، وحزب الأصالة والمعاصرة⁽¹⁴⁶⁾، وحزب التقدم والاشتراكية⁽¹⁴⁷⁾. ويمكن تصنيف هذه المجموعة، على الرغم من الاختلافات الجزئية، ضمن إطار الملكية البرلمانية الثنائية.
- المجموعة الثالثة: تضم حزبيّ الطليعة⁽¹⁴⁸⁾، والاشتراكي الموحد⁽¹⁴⁹⁾. وينسجم مطلب هذه المجموعة ومقترحاتها مع الملكية البرلمانية. على أن هذا الانسجام ليس نتاج صفاء فكري وأيديولوجي، بل خضع لحسابات سياسية، ناتجة من تموقع الحزبين في المعارضة الراديكالية. ويمكن تصنيف هذه المجموعة - مع إضافة "حركة 20 فبراير" إليها - ضمن بعض المكونات التي دعت إلى ملكية برلمانية، أي ملكية يسود فيها الملك ولا يحكم⁽¹⁵⁰⁾. أما المكونات الأخرى، ولا سيّما جماعة العدل والإحسان والنهج الديمقراطي، فقد رفضت شعار الملكية البرلمانية، ورفعت بدلاً منه شعار الدستور الديمقراطي، تعبيراً عن اقتناعها الجمهورية. وعلى الرغم من أنه لم يكن أحد يرى أن المغرب يمر بمرحلة ثورية يمكن

الدستوري دلالاته التقليدية، كتجديد البيعة، ودعم الشعب للنظام السياسي الذي زعزعه "حركة 20 فبراير"⁽¹³¹⁾. ذاك أن الأيديولوجيا التقليدية إنما تتجسد في الدستور نفسه كتجديد للبيعة⁽¹³²⁾. لقد كانت خفية في بداية مسلسل الإصلاح، لأنها لو لم تكن كذلك لبدأ رجعيًا، غير أنها عادت للظهور مع الاستفتاء. ولا تختزل هذه الدلالة استفتاء فاتح يوليوز؛ لأن من دلالاته أنه عنف رمزي موجه ضد "حركة 20 فبراير".

أما تمثلات الأحزاب السياسية فقد اختلفت بحسب موقعها في الحقل السياسي، وتموقعها إزاء مطالب "حركة 20 فبراير"⁽¹³³⁾. على أن رصد تمثلات الأحزاب حول الملكية البرلمانية⁽¹³⁴⁾ يستدعي التمييز بين الاسم من جهة، وبين المقترحات العملية من جهة أخرى:

- على المستوى الأول (مستوى الاسم) فالقاموس السياسي للملكية البرلمانية كثيف؛ لأنه خضع للإستراتيجيات وللمصالح السياسية لكل حزب. كما خضع للتموقع إزاء المطلب التقليدي لحزب الاتحاد الاشتراكي الذي تبنته "حركة 20 فبراير"⁽¹³⁵⁾. دعا حزب التقدم والاشتراكية، في هذا الإطار، إلى مفهوم مغربي للملكية البرلمانية⁽¹³⁶⁾، ودعا العدالة والتنمية إلى ملكية ديمقراطية قائمة على إمارة المؤمنين⁽¹³⁷⁾، وحزب التجمع الوطني للأحرار إلى ملكية ديمقراطية اجتماعية وحدائية⁽¹³⁸⁾، وحزب الأصالة والمعاصرة إلى ملكية دستورية وبرلمانية⁽¹³⁹⁾، والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة إلى ملكية برلمانية⁽¹⁴⁰⁾.

- أما المستوى الثاني، ومن خلال قراءة مقترحات الإصلاح الدستوري للأحزاب، فيمكن تصنيف تلك المقترحات إلى ثلاث مجموعات:

141 "مذكرة حزب الاستقلال"، ص 58 - 62.

142 "مذكرة الحركة الشعبية"، ص 68 - 70.

143 "مذكرة التجمع الوطني للأحرار"، ص 74 - 76.

144 "مذكرة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، ص 54 - 57.

145 "مذكرة حزب العدالة والتنمية"، ص 84 - 89.

146 "مذكرة حزب الأصالة والمعاصرة"، ص 90 - 94.

147 "مذكرة حزب التقدم والاشتراكية"، ص 64 - 67.

148 "مذكرة حزب الطليعة"، ص 78 - 82.

149 "مذكرة الحزب الاشتراكي الموحد"، ص 72 - 73.

150 ورد في الوثيقة الثالثة للحركة المسماة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير": "جعل الملكية برلمانية مثل الملكيات الحديثة، ونطالب بالديمقراطية التامة في بلادنا". كما نصت الوثيقة الرابعة التي تحمل اسم "مطالب الشعب المغربي - النقاط الـ 20 الملحة" والمنشورة بتاريخ 6 شباط/فبراير 2011: "تغيير نمط الحكم من ملكية دستورية إلى ملكية برلمانية حيث كل السلطة والسيادة للشعب". وقد ورد في الوثيقة الأخيرة ما يؤكد أن التمثلات الدستورية لـ "حركة 20 فبراير" تدخل في إطار الملكية البرلمانية الأحادية؛ إذ نص المطلب الرابع على: "دستور ينص على انتخاب رئيس الوزراء من طرف الشعب انطلاقاً من أغلبية برلمانية مسؤولة أمام البرلمان لرئيس الوزراء، حكومة تدبير الشأن السياسي العام، ويمكن إقالتها بشكل جماعي، مع احتفاظ الملكية برمزيتها التاريخية، مع إلغاء توصيفها بإمارة المؤمنين وسحب القداسة عنها ونزع كل سلطة سياسية منها". انظر: بن جيلي.

131 Madani, "constitutionnalisme sans démocratie," p. 77.

132 Sehim.

133 للمزيد عن الحركة، انظر: الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

134 بخصوص علي كرمي، فإن جوهر مذكرات أحزاب الكتلة الديمقراطية هو إقامة نظام ملكية دستورية برلمانية. انظر: المريني، ص 23.

135 وهو ما ذهب إليه مشروع الدستور في الفصل الأول الذي نص على أن: "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية برلمانية واجتماعية". انظر: "مشروع الدستور". وقد أكد الخطاب الملكي الذي أعلن عن هذا المشروع في الدعامة الثانية عن: "تكريس الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي"، في حين عاد في معرض حديثه عن كون الدستور المقترح يمثل تعاقفاً جديداً بين العرش والشعب على الملكية المواطنة في المحور الأول. انظر: "نص الخطاب الملكي 17 يونيو 2011".

136 "مذكرة حزب التقدم والاشتراكية"، ص 65.

137 "مذكرة حزب العدالة والتنمية"، ص 86.

138 "مذكرة حزب التجمع الوطني للأحرار"، ص 73.

139 "مذكرة حزب الأصالة والمعاصرة"، ص 92.

140 "مذكرة الحزب الاشتراكي الموحد"، ص 73؛ "مذكرة حزب الطليعة"، ص 79.

المراجع

العربية

الساقي، محمد. "الأحزاب المغربية ومسلسل المراجعة الدستورية ل 2011". *المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية*. العدد 3 (حزيران/ يونيو 2012).

العماري، عبد الرحيم. *نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر: خطاب الكتلة الديمقراطية من الميثاق إلى التناوب، خطاب الكتلة الديمقراطية 17 ماي 1992 - 14 مارس 1998*. الدار البيضاء: مطبعة دار القرويين، 2005.

كولفرني، محمد. "دينامية معارضة حركة 20 فبراير في المغرب لدستور 2011". *مجلة سياسات عربية*. العدد 17 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2015).

مجموعة مؤلفين. *الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان: حركة 20 فبراير، محاولة في التوثيق*. الرباط: مطبعة البيضاء، 2015.

المريني، محمد. *الكتلة والإصلاح الدستوري*. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1999.

معتصم، محمد. *التطور التقليدي للقانون الدستوري المغربي. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام*. جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1988.

_____ . *النظام السياسي الدستوري المغربي*. الدار البيضاء: إيزيس للنشر، 1992.

الأجنبية

Abdelmoumni, Fouad. "Le Maroc et le printemps arabe." *Revue Pouvoirs*. no. 145 (2013).

Basri, Driss et al. *L'Edification d'un Etat Moderne. Le Maroc de Hassan II*. Paris: Albin Michel, 1986.

Basri, Driss, Michel Rousset & Georges Vedel (dir.). *Trente années de vie constitutionnelle au Maroc*. Paris: LGDJ, 1993.

_____. *Révision de la constitution marocaine 1992: analyses et commentarie*. Rabat: Imprimerie Royale, 1992.

Baylocq, Cédric & Jacopo Grranci. "'20 fevrier'. Discours et portraits d un mouvement de revolte au Maroc." *L Année du Magreb*. vol. VIII (2012).

أن تطيح بالملكية؛ فإن هذه الفصائل رفضت الانضمام إلى شعار الملكية البرلمانية؛ لأنها عدت ذلك تنازلاً مجانياً للملكية⁽¹⁵¹⁾.

خاتمة

أثر الربيع العربي في تمثلات الإصلاح الدستوري في المغرب. وقد خضعت هذه التمثلات لموازن قوى الفواعل السياسية والاجتماعية الجديدة، تحت ضغط الشارع المغربي. وقد تجلى هذا التأثير في منهجية الإصلاح ومضمونه، كما أن هذه التمثلات كانت مرتبطة بإستراتيجية فريق لإضفاء المشروعية على الإصلاح الدستوري ونزع المشروعية عنه عند فريق آخر.

يعود هذا التأثير إلى تحول بنية الإمكانات السياسية، ثم إلى سجلات عمل الفاعلين، والموارد المعبئة من طرفهم. لقد منح الإصلاح الدستوري الذي عرفه المغرب في سنة 2011 البلاداً دستوراً جديداً، تتضارب الآراء في شأنه بين الأيديولوجيا الدستورية المشرعة⁽¹⁵²⁾، والأيديولوجيا الدستورية المضادة⁽¹⁵³⁾ التي لا تراه إلا استمراراً للذات السابقة للمملكة⁽¹⁵⁴⁾، في حين تراه الأولى دستوراً يؤسس ملكية برلمانية ثنائية réinventé⁽¹⁵⁵⁾.

إن ما هو مرجو اليوم، كيفما كان الاختلاف في تقييم الدستور، هو أن يؤثر فعلاً في قواعد اللعبة السياسية وممارسة الحكم في النظام السياسي المغربي.

151 Abdelmoumni, p. 136.

152 من الأعمال الجماعية التي تدخل في هذا السجل: Ahmed Michel Degoffe & Charles Saint-Prot (dir.), *La constitution marocaine de 2011: lectures croisées*, *Revue REMALD*, collection Themes actuels, no. 77 (2012); *La constitution marocaine de 2011: Analyses et commentaires*, Ouvrage collectif sous la direction du Centre d'études internationales (Paris: L.G.D.J Lextenso éditions, 2012); Charles Saint-Prot et Frédéric Rouvillois (dir.), *L'Exception Marocaine* (Paris: Ellipses, 2013).

153 من الأعمال التي تدخل في هذا الإطار: Mohamed Madani, "le système politique et la problematique de la reforme constitutionnelle au maroc," *Revue Marocaine des Sciences Politiques et Sociales*, no. 3 (juin 2012); Omar Bendourou, Rkia El Mossadeq & Mohamed Madani (coord.), *La nouvelle Constitution marocaine à l'épreuve de la pratique: Acte du colloque organisé les 18 et 19 avril 2013*, deuxième édition (Casablanca: Edition La Croisée des Chemins, 2015).

154 Omar Bendourou, "La consécration de la monarchie gouvernante," *L'Année du Maghreb*, vol. VIII (2012), pp. 391 - 404.

155 David Mellouni, "La constitution marocaine de 2011: une mutation des ordres politiques et juridiques marocains," *Revue Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 11.

- Combes, Helene. "Observer les mobilisations: retour sur les ficelles du métier de sociologue des mouvements sociaux." *Politix*. no. 93 (2011).
- Crozier, Michel & Erhard Friedberg. *L'acteur et le système: les contraintes de l'action collective*. Paris: Points, 1977.
- Desrues, Therry. "Le mouvement du 20 février et le régime marocain: contestation, révision constitutionnelle et élections." *L'Année du Magreb*. vol. VIII (2012).
- Duhamel, Olivier & Yves Mény (dir.). *Dictionnaire constitutionnel*. Paris: PUF, 1996.
- Ferrié, Jean-Noel & Baudouin Dupret. "La nouvelle architecture constitutionnelle et les trois désamorçages de la vie politique marocaine." *Confluences Méditerranée*. no. 78 (2011).
- Geisser, Vincent. "Les protestations populaires à l'assaut des régimes autoritaires: une 'révolution' pour les sciences sociales?" *L'Année du Maghreb*. vol. VIII (2012).
- Gonzales-Quinjano, Yves. "Les origines culturelles numériques des révolutions arabes." *SciencesPo* (mars 2011), at: <https://goo.gl/mFqanu>
- Grawitz, Madeleine & Jean Leca. *Traite des sciences politiques*. Paris: PUF, 1984.
- Guibal, Michel. "La suprématie constitutionnelle au Maroc." *RJPIC*. no. 3 (juillet-Septembre 1976).
- Jean-Claude, Colliard. *Les régimes parlementaires contemporains*. Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1978.
- La constitution marocaine de 2011: Analyses et commentaires*. Ouvrage collectif sous la direction du Centre d'études internationales. Paris: L.G.D.J Lextenso éditions, 2012.
- Lauvaux, Philippe. "les monarchies: inventaire des types." *Revue Pouvoirs*. no. 78 (septembre 1996).
- Ben Nefissa, Sara. "mobilisations et révolutions dans les pays de la méditerranée arabe à l'heure de l'hybridation du politique: Egypte, Liban, Maroc, Tunisie." *Revue Tiers Monde*, no. 5 (2011).
- Benabdallah, Mohammed Amine. "L'institution gouvernementale dans la constitution marocaine de 2011." *Revue REMALD*. no. 112 - 113 (septembre-décembre 2013).
- Bendourou, Omar. "La consécration de la monarchie gouvernante." *L'Année du Maghreb*. vol. VIII (2012).
- Bendourou, Omar, Rkia El Mossadeq & Mohamed Madani (coord.). *La nouvelle Constitution marocaine à l'épreuve de la pratique: Acte du colloque organisé les 18 et 19 avril 2013*. deuxième édition. Casablanca: Edition La Croisée des Chemins, 2015.
- Bennani-chraïbi, Mounia & Mohamed Jekhllaly. "La dynamique protestataire du mouvement du 20 Février à Casablanca." *Revue française de science politique*. no. 62, vol. 5 (2012).
- Bennani-chraïbi, Mounia & Olivier Fillieule. "Pour une sociologie des situations révolutionnaires, retour sur les révoltes arabes." *Revue française de science politique*. vol. 56-, no. 62 (2012).
- Bonardi, Christine & Nicolas Roussiau. *Représentations sociales*. Paris: DUNOD, 1999.
- Bouachik, Ahmed, Michel Degoffe & Charles Saint-Prot (dir.). "La constitution marocaine de 2011: lectures croisées." *Revue REMALD*. Collection Themes actuels. no. 77 (2012).
- Camau, Michel. "La disgrâce du chef. Mobilisations populaires arabes et crise de leadership." *Revue Mouvements*. no. 66 (2011).
- Catusse, Myriam. "au-delà de l'opposition à sa majesté: Mobilisations, contestations et conflits politiques au Maroc." *Revue Pouvoirs*, no. 145 (2013).

- Rousseau, Dominique. "La contitution ou la politique autrement." *Le Debat* (mars-avril 1991).
- Saint-Prot, Charles & Frédéric Rouvillois (dir.). *L'Exception Marocaine*. Paris: Ellipses, 2013.
- Sehimi, Mustapha. "La notion de constitution au Maroc: Thèse d Etat en droit public." PhD. Dissertation. Université Mohamed V. Rabat, 1984.
- Spurk, Jan. "Contestations, soulèvement et sciences sociales." préface de: *La révolution improbable, Etude des dynamiques protestataires et révolutionnaires dans le Monde arabe*. Rabat: Imprimerie el Jadida, 2015.
- Tourabi, Abdellah & lamia Zaki. "Maroc: une révolution royale?" *Revue Mouvements*. no. 66 (2011).
- Tozy, Mohamed. "Champ et contre champ politico-religieux, Thèse d Etat." PhD. Dissertation. L université Aix - Marseille III. Aix-en-provence, 1984.
- Vairel, Frederic. "L'ordre disputé du sit-in au Maroc." *Genése*. no. 59 (2005).
- Madani, Mohamed. "le champ politique au prisme de la reforme constitutionnelle (1999- 2011): de la non-inscription de la constitution dans l'agenda royal au texte du 29 juillet." *Revue marocaine des Sciences Politiques et Sociales*. no. 3 (2012).
- _____. "le système politique et la problematique de la reforme constitutionnelle au maroc." *Revue Marocaine des Sciences Politiques et Sociales*. no. 3 (juin 2012).
- Mellouni, David. "La constitution marocaine de 2011: une mutation des ordres politiques et juridiques marocains." *Revue Pouvoirs*. no. 145 (2013).
- Menouni, Abdelatif. "le recours à l'article 19 : une nouvelle lecture de la constitution." *Revue Juridique, Politique et Economique du Maroc*. no. 15 (1er Semestre 1984).
- Mohsen-Finan, Khadija. "changement de cap et transition politique au Maroc et en Tunisie." *Revue Pouvoirs*. no. 145 (avril 2013).

محمود محارب | Mahmoud Muhareb*

العلاقات الإسرائيلية - الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة

The Israeli-Chinese Relations in the Post-Cold War Era

تعالج هذه الدراسة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية التي تطورت بين الصين وإسرائيل، بعد انتهاء الحرب الباردة. وتلج الدراسة في خلفية تطور العلاقات السرية بين الدولتين، ثم تتابع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما في العقدين الأخيرين، وتقف على مستوى التبادل التجاري بينهما، ومستوى الاستثمارات الصينية في إسرائيل التي تعاضمت كثيراً في نصف العقد الأخير، وتعرض النقاش الداخلي الإسرائيلي المؤيد والمعارض لها. وتتابع الدراسة تطور العلاقات العسكرية بين الدولتين، وتقف على الصادرات العسكرية الإسرائيلية للصين والمشكلات والعوائق التي واجهتها من جزء الموقف الأميركي منها، وكيفية محاولات الدولتين التغلب عليها.

كلمات مفتاحية: الصين، إسرائيل، القضية الفلسطينية، الاستثمارات الصينية.

This paper studies the development of the political, economic, and military ties between Israel and China, following the end of the Cold War. The paper sheds light on the strengthening of the political, commercial, economic, and cultural ties between them during the last two decades and reveals the secret military relationship between the two countries since the end of the 1970s. The paper also focuses on the growing of Chinese investments in Israel during the last few years; analyzing the internal Israeli debate on the issue. Finally, the paper exposes the Israeli military exports to China and the attempts by the two countries to by-pass the American prohibition of exporting military technology to China.

Keywords: China, Israel, Question of Palestinian, Chinese Investments.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

بداية العلاقات العسكرية السرية بين الصين وإسرائيل

ساهمت مجموعة من العوامل في أواخر عقد السبعينيات في إقامة الصين علاقات عسكرية سرية مع إسرائيل. فبعد وفاة ماو تسي تونغ وتراجع الثورة الثقافية وصعود مكانة دينغ شياو بينغ في الصين، بذلت القيادة الصينية جهداً كبيراً لتحديث الصين في مختلف المجالات ولا سيما المجال العسكري. ففي ضوء توقف التعاون العسكري بين الصين والاتحاد السوفياتي، واستمرار عزلة الصين عن الدول الغربية، واستمرار الولايات المتحدة على سياستها الهادفة إلى منع وصول التكنولوجيا المتطورة إلى الصين - سواء كانت مدنية أو عسكرية - بذلت الصين جهداً حثيثاً للحصول على التقنية الحديثة، وخصوصاً العسكرية، من العديد من المصادر، كان من بينها إسرائيل. ومما حث القيادة الصينية على الحصول على التقنيات العسكرية الحديثة الاشتباكات العسكرية بينها وبين فيتنام في أواخر السبعينيات التي أظهرت حاجة الصين الملحة إلى تحديث جيشها.

أما إسرائيل، فقد كانت معنية جداً بإقامة علاقات مع الصين لأسباب إستراتيجية وسياسية. وترافقت هذه الحاجة مع بحث إسرائيل عن سوق بديلة من منتجاتها العسكرية التي كانت تعاني أزمة حادة، بعد خسارتها السوق الإيرانية في إثر الثورة الإيرانية، وسقوط نظام الشاه الذي كان يستورد في ذلك الوقت القسم الأكبر من منتجات الصناعات العسكرية الإسرائيلية. ومن الملاحظ أن الصين أيدت زيارة السادات لإسرائيل عام 1977، وأيدت كذلك اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل التي تلت هذه الزيارة بعد عامين، ولكنها في الوقت نفسه استمرت على تمسكها المناهض لإسرائيل وسياساتها العدوانية من ناحية، وعلى دعمها للنضال الفلسطيني من ناحية أخرى.

أدى رجل الأعمال اليهودي شاول آيزنبرغ دوراً مهماً في إقامة العلاقات العسكرية السرية بين إسرائيل والصين في أواخر عقد السبعينيات. فقد كان آيزنبرغ وكيلاً للصناعات العسكرية الإسرائيلية لتصدير منتجاتها لجنوب شرق آسيا، وذلك إلى جانب نشاطاته الاقتصادية الأخرى. وفي أواخر السبعينيات أقام آيزنبرغ علاقات تجارية مع الصين، ونقل في الوقت نفسه مركز نشاطه الاقتصادي الموجه إلى الصين من هونغ كونغ إلى بكين. وكان شاول آيزنبرغ يحظى بعلاقات حميمة مع العديد من القادة الصينيين، إلى جانب حظوته بعلاقات قوية مع قادة إسرائيل. وقد أجرى آيزنبرغ سلسلة من الاتصالات مع قادة الصين وإسرائيل؛ من أجل فتح السوق الصينية أمام الصناعات الإسرائيلية العسكرية، ولا سيما

مرّت العلاقات الإسرائيلية - الصينية بأربع مراحل رئيسية، هي: مرحلة محاولات إقامة العلاقات وبلورتها التي امتدت خلال الفترة 1950-1955، ومرحلة العداء التي امتدت في الفترة 1955-1980، ومرحلة التقارب والسعي لتطبيع العلاقات التي امتدت في الفترة 1980-1992، ومرحلة العلاقات السياسية الكاملة وفتح العلاقات بين الدولتين في مجالات مختلفة، وهي تمتد من عام 1992 حتى اليوم.

في منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين بلورت الصين موقفها المناهض للصهيونية ولسياسة إسرائيل التوسعية من ناحية، والمؤيد لحقوق الشعب الفلسطيني والحقوق العربية من ناحية أخرى، ولا سيما بعد مؤتمر باندونغ عام 1955. وفي عقب العدوان الثلاثي الإسرائيلي - البريطاني - الفرنسي على مصر عام 1956، واتضح ارتباط إسرائيل المتين بالدول الاستعمارية، بلورت الصين موقفها من إسرائيل وعمقته، وعدتها أداة في يد الدول الاستعمارية، ودولة عدوانية توسعية تتنكر للحقوق الفلسطينية والعربية.

ومنذ تلك الفترة وطوال عقدَي الستينيات والسبعينيات، اتخذت الصين موقفاً مناهضاً لإسرائيل ومؤيداً لحركات التحرر لشعوب العالم الثالث من ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية، ضد الدول الإمبريالية. وكانت الصين أولى الدول غير العربية التي اعترفت بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وأن نضال الشعب الفلسطيني هو جزء من نضال شعوب العالم الثالث ضد الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وعند زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية للصين عام 1965 والتقاءه الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، أكد ماو تسي تونغ مناصرة الصين لنضال الشعب الفلسطيني. وقال للوفد الفلسطيني "إن الإمبريالية تخشى من الصين والعرب. إن إسرائيل وفورموزا هما قاعدتا الإمبريالية في آسيا. إنكم تشكلون الخط الأمامي للقارة الكبيرة، ونحن نشكل الخط الخلفي. إنهم خلقوا إسرائيل عندكم وفورموزا عندنا"⁽¹⁾.

وقد انتقلت العلاقات الصينية - الإسرائيلية في العقود الماضية من حالة العداء والمقاطعة إلى حالة التقارب والتعاون؛ وذلك يعود إلى أسباب تتعلق بالتطورات التي حدثت في داخل الصين، وفي العالم، وفي الوطن العربي والشرق الأوسط.

1 أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة: المذكرات، مج 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 562؛ ويتسحاق شيحور، "الصين بين إسرائيل والعرب"، في: بنياهو نويبيرغر (محرر)، دبلوماسية في ظل مواجهة (عربي)، (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1984)، ص 519.

الإسرائيلية⁽⁶⁾. وفي العام نفسه، زار وفد صيني إسرائيل لبحث التعاون بين الدولتين في المجال الزراعي. وفي العام نفسه أيضًا، زار الصين وفدًا إسرائيلي شمل العالم الرئيس لوزارة الزراعة الإسرائيلية ورجال أعمال إسرائيليين. وفي عام 1986، خطت الصين وإسرائيل عدة خطى لتطوير علاقاتهما. فقد زار الصين وفد إسرائيلي برئاسة العالم الرئيس لوزارة الزراعة الإسرائيلية، ووقع عدة اتفاقيات لإقامة مشاريع زراعية مشتركة في الصين. وفي نيسان/ أبريل من العام نفسه، شارك نائب رئيس الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم في مؤتمر علمي في بكين، وطلب من وزير العلوم الصيني أن تسهل الصين مشاركة العلماء والأكاديميين الإسرائيليين في المؤتمرات العلمية التي تُعقد في الصين، واستجاب الوزير الصيني لهذا الطلب. وفي أيار/ مايو 1986، جرى ربط الخطوط الهاتفية بين الدولتين، وبات من الممكن إجراء اتصال مباشر بين الصين وإسرائيل. وفي العام نفسه، سمحت الصين لرجال الأعمال الإسرائيليين بزيارة الصين بجوازات سفرهم الإسرائيلية، وهو ما كانت قد سمحت به قبل عامٍ للعلماء والأكاديميين الإسرائيليين⁽⁷⁾.

”

أبلغ وزير الخارجية الصيني نظيره الإسرائيلي أن الصين لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مادامت إسرائيل تحتل المناطق الفلسطينية التي احتلتها عام 1967.

“

على المستوى السياسي، جرت عدة اجتماعات بين المسؤولين الصينيين والإسرائيليين، خلال الفترة 1986 - 1987، في هونغ كونغ وعدد من الدول الأخرى. وتوجت هذه اللقاءات باجتماع وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس مع نظيره الصيني في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/ سبتمبر 1987. وقد أبلغ وزير الخارجية الصيني في هذا الاجتماع نظيره الإسرائيلي أن الصين لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مادامت إسرائيل تحتل المناطق الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، وأن الصين تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط الذي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. أما بيرس، فقال إنه يجب إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل، قبل أن توافق إسرائيل على مشاركة الصين في المؤتمر الدولي⁽⁸⁾.

تلك المتطورة تكنولوجياً، وقد كُتِل جهده بالنجاح⁽²⁾. ففي نهاية شباط/ فبراير 1979، زار وفد إسرائيلي رفيع المستوى من وزارة الدفاع الإسرائيلية، شمل 30 مسؤولاً ورأسه المدير العام للصناعات الجوية الإسرائيلية غبرائيل غيدور، وشمل أيضًا رئيس قسم العلاقات الخارجية في جهاز الموساد دافيد كمي⁽³⁾. وقد أحاطت السرية التامة بزيارة هذا الوفد للصين؛ إذ وصل إلى الصين بطائرة آيزينبيرغ الخاصة، وحل ضيفًا على الحكومة الصينية، ومكث في عزلة تامة طوال فترة الزيارة في بيت الضيافة الرسمي لحكومة الصين. وتمحورت محادثات الوفد مع المسؤولين الصينيين حول تزويد الجيش الصيني بالتكنولوجيا العسكرية الحديثة، وتحديث العديد من أسلحة الجيش الصيني.

وعقدت الصين وإسرائيل في أواخر السبعينيات وفي عقد الثمانينيات العديد من الصفقات العسكرية الكبيرة. وقد شملت هذه الصفقات تأهيل أسلحة صينية سوفياتية الصنع وتطويرها ولا سيما سلاح الدبابات؛ ذلك أن الصين لم تستطع أن تحصل على قطع غيار للدبابات وتطويرها بسبب الخلاف الصيني - السوفياتي حينئذ. وشملت الصفقات، أيضًا، التعاون في إنتاج بعض الأسلحة؛ مثل مدفع 105 ملمترات الذي جرى تركيبه على دبابات صينية، وكذلك التعاون في صنع صواريخ بحر- بحر، وزوارق حربية صغيرة⁽⁴⁾. ولا تتوافر معلومات دقيقة عن نسبة هذه الصفقات، بيد أن مجلة جينز البريطانية ذكرت، عام 1984، أن ثمن هذه الصفقات بلغ نحو 3.5 مليارات دولار⁽⁵⁾.

بداية الاتصالات الرسمية بين الدولتين

يبدو أن القيادة الصينية اتخذت قرارًا، في منتصف عقد الثمانينيات، متمثلًا بتطوير علاقاتها بالتدريج وببطء مع إسرائيل. ففي نيسان/ أبريل 1985، التقى وزير العلوم الإسرائيلي يوفال نثمان نظيره الصيني في مؤتمر علمي في الولايات المتحدة. وأخبر الوزير الصيني نظيره الإسرائيلي أن الصين قررت إلغاء منع دخول العلماء والأكاديميين الإسرائيليين إلى الصين، وأنه بإمكانهم دخول الصين بجوازات سفرهم

2 للمزيد عن دور شاؤول آيزينبيرغ في تدشين العلاقات السرية العسكرية بين إسرائيل والصين، انظر: أهرون شاي، *الصين وإسرائيل (عبري)*، (تل أبيب: مسكال وبيديوت أحرنونوت، 2016)، ص 100 - 114.

3 المرجع نفسه، ص 108.

4 موشيه يغار، *الرحلة الطويلة إلى آسيا (عبري)*، (القدس: دار النشر التابعة لجامعة حيفا، 2004)، ص 265.

5 شاي، ص 110.

6 يغار، ص 268.

7 المرجع نفسه، ص 268 - 269.

8 المرجع نفسه، ص 269.

تطور العلاقات منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية عام 1992

في سياق سعيها لتعزيز علاقاتها مع الصين في مختلف المجالات، حاولت إسرائيل تطوير مفاهيم وفرضيات عديدة تخدم تطوير هذه العلاقات وتمتينها. ويأتي في مقدمة هذه الفرضيات أن إسرائيل دولة متطورة اقتصاديًا وصناعيًا، ولا سيما في التكنولوجيا المتطورة؛ سواء ما كان منها مرتبطًا بالصناعات السلمية أو الصناعات الأمنية - العسكرية، وأنها تحظى بعلاقات متينة و متميزة مع الولايات المتحدة، وأنها دولة مستقرة ولا تتعرض لثورات تهدد استقرارها، وأن لديها القوة الكامنة للمساهمة في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وأن أجهزتها الأمنية متطورة وتُلم بمجريات المنطقة وأجزاء واسعة من العالم، وأن لديها كثيرًا مما تقدمه للصين في المجالات المذكورة آنفًا.

”

منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل عام 1992، شهدت العلاقات بين الدولتين نموًا وتقاربًا في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأكاديمية

“

منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل عام 1992، شهدت العلاقات بين الدولتين نموًا وتقاربًا في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأكاديمية. وقد باتت الصين بفضل تطور هذه العلاقات تحتل مكانةً ثاني أكبر دولة في العلاقات التجارية مع إسرائيل، بعد الولايات المتحدة.

كان الميزان التجاري بين الدولتين عام 1992 متوازنًا جدًا؛ إذ بلغ نحو 50 مليون دولار فقط. وخلال عقد التسعينيات، ظل الميزان التجاري بين الصين وإسرائيل منخفضًا (من دون الصفقات العسكرية وتجارة الماس التي لا تنشر إسرائيل معلومات بشأن كل منهما)؛ إذ بلغ 860 مليون دولار فقط عام 2000. ولكن بدأ الميزان التجاري بين الدولتين يزداد باطراد عامًا بعد آخر، فبلغ في عام 2005 نحو 4.3 مليارات دولار⁽¹¹⁾.

وفي أواخر أيلول / سبتمبر 1988، اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي بيرس في مقر بعثة الصين في الأمم المتحدة مع نظيره الصيني، واتفق الطرفان في هذا الاجتماع على ترقية العلاقات بين الدولتين وفتح مكتب للأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم في بكين، وفتح مكتب لشركة السياحة الصينية في تل أبيب. وكان واضحًا بالنسبة إلى الطرفين أن هذين المكتبين يشكّلان قناة اتصال غير رسمية بين الدولتين. وقد جرى افتتاح مكتب شركة السياحة الصينية في تل أبيب في أيلول / سبتمبر 1989، في حين افتتحت الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم مكتبها في بكين في حزيران / يونيو 1990. وفي شباط / فبراير 1991 وافقت الصين على انضمام دبلوماسيٍّ إسرائيليٍّ إلى مكتب الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم في بكين مستشارًا سياسيًا⁽⁹⁾.

حرصت القيادة الصينية على إطلاع القيادة الفلسطينية على تطور علاقاتها مع إسرائيل. ففي أثناء زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات للصين في تشرين الأول / أكتوبر 1989، أطلعته الرئيس الصيني على تطور العلاقات الصينية - الإسرائيلية، وأخبره أن الصين تقيم علاقات عملية مع إسرائيل، وأنها قد تقيم علاقات دبلوماسية معها في حال تغيير إسرائيل مواقفها المتعنتة من حقوق الفلسطينيين، ومساهمتها في جهد إحلال السلام في المنطقة. وكان واضحًا من حديث رئيس الحكومة الصينية مع عرفات أن الصين لم تُعد تشتت انسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية المحتلة قبل إقامة علاقات دبلوماسية معها. ووضّح الرئيس الصيني لعرفات أن الصين تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وأنها تؤيد إيجاد حلٍّ للقضية الفلسطينية وللصراع العربي - الإسرائيلي بالوسائل السلمية، وعدم استخدام القوة، وأن على إسرائيل التوقف عن قمع الشعب الفلسطيني والانسحاب من المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة، إضافةً إلى إقامة دولة فلسطينية وفق حدود الرابع من حزيران / يونيو 1967.

وفي منتصف كانون الأول / ديسمبر 1991، أخبرت القيادة الصينية الرئيس عرفات أثناء زيارته للصين بقرب إقامة الصين علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وبعد زيارة عرفات للصين بيوم واحد، زار نائب وزير الخارجية الصيني إسرائيل، واجتمع مع وزير خارجية إسرائيل دافيد ليفي، ودعا إلى زيارة الصين من أجل توقيع إقامة العلاقات بين الدولتين في 24 كانون الثاني / يناير 1992. وفعلاً وقّع الطرفان إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في ذلك التاريخ، فتحول مكتب شركة السياحة الصيني في تل أبيب إلى سفارة الصين في إسرائيل، ومكتب الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم في بكين إلى سفارة إسرائيل في الصين⁽¹⁰⁾.

11 يورام عفرون، "اقتصاد وعلم وتكنولوجيا في علاقات إسرائيل - الصين" في: يونتان غولدمان وبيتسحاك شيجور (محرران)، الصين وإسرائيل من العداوة إلى التقارب (عبري)، القدس: ماغنس للنشر، الجامعة العبرية، 2016، ص 202.

9 المرجع نفسه، ص 272.

10 المرجع نفسه، ص 274 - 277.

وقّعت الحكومة الإسرائيلية عدة اتفاقيات مع العديد من المدن الصينية لإقامة مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الأبحاث والتطوير. وفي عام 2012، وقّعت الدولتان عدة اتفاقيات لدعم شركات صينية وإسرائيلية للقيام بمشاريع مشتركة في الدولتين⁽¹⁵⁾.

وخلال زيارتها لإسرائيل في أواخر آذار/ مارس 2016، بحثت نائبة رئيس الحكومة الصينية ليو ياندونغ مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو موضوع التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة بين الصين وإسرائيل في وقت قريب، لتسهيل العمليات التجارية بينهما وإزالة مختلف الحواجز البيروقراطية؛ وذلك من أجل مضاعفة التبادل التجاري بين الدولتين في فترة قصيرة⁽¹⁶⁾. ومن المتوقع أن توقع الدولتان اتفاقية التجارة الحرة بينهما في القريب العاجل. وقد وقّعت نائبة رئيس الحكومة الصينية أثناء هذه الزيارة مجموعة من الاتفاقيات بين الصين وإسرائيل لتعزيز التعاون بين الدولتين، خاصة في مجالات العلوم والأبحاث. وشملت هذه الاتفاقيات، ما يلي⁽¹⁷⁾:

- اتفاقية تُمكن مواطني الدولتين استصدار تأشيرة دخول إلى الدولة الأخرى لمدة عشر سنوات.
- اتفاقية بين معهد وايزمان والأكاديمية الصينية للعلوم الطبية لتطوير الأبحاث المشتركة بينهما.
- اتفاقية بين كل من معهد التخنيون والجامعة العبرية والمجلس الصيني للمنح الجامعية لتمكين طلاب الدكتوراه وما بعد الدكتوراه الصينيين من إجراء أبحاث في التخنيون والجامعة العبرية.
- اتفاقية لاستضافة إسرائيل بعثات صينية تضم شبابًا صينيين من القادة والدبلوماسيين.
- اتفاقية تعاون تكنولوجي بين الدولتين لتطوير الأبحاث في مجالات المياه والطاقة.
- اتفاقية لإقامة مركز ثقافي صيني في إسرائيل.
- اتفاقية لإقامة مزرعة في الصين لتطوير تكنولوجيا الزراعة.

15 عفرون، ص 213 - 214.

16 إيتمار آيخز، "إسرائيل والصين بدأتا التجارة الحرة بينهما"، واي نت، 2016/3/29، شوهد في: 2016/10/2، في:

<http://bit.ly/2cUA0UA>

17 دورون إيلا وعوديد عيران، "زيارة نائبة رئيس الحكومة الصينية في مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية"، معهد دراسات الأمن القومي، مباط عال، 2016/4/20، شوهد في: 2016/2/10، في:

<http://bit.ly/1VBW1Zs9>

وفي عام 2008، بلغ الميزان التجاري بين الدولتين 5.5 مليارات دولار، إذ بلغت الصادرات الصينية لإسرائيل 4.2 مليارات دولار، في حين بلغت الصادرات الإسرائيلية للصين 1.3 مليار دولار. وفي عام 2010، بلغ الميزان التجاري بين الدولتين 6.5 مليارات دولار، إذ بلغت صادرات الصين لإسرائيل 4.7 مليارات دولار، في حين بلغت صادرات إسرائيل للصين 1.8 مليار دولار⁽¹²⁾. وفي عام 2011، وصل التبادل التجاري بين الدولتين إلى 7 مليارات دولار. وارتفع الميزان التجاري في السنوات اللاحقة ووصل في عام 2014 إلى 8.52 مليارات دولار، إذ بلغت صادرات الصين لإسرائيل 5.95 مليارات دولار، في حين بلغت صادرات إسرائيل للصين 2.57 مليار دولار⁽¹³⁾. وفي عام 2015، وصل الميزان التجاري بين الدولتين إلى 10 مليارات دولار، إذ بلغت صادرات الصين لإسرائيل 6.9 مليارات دولار، في حين بلغت صادرات إسرائيل للصين 3.1 مليارات دولار⁽¹⁴⁾.

وفي سياق تعزيز علاقاتهما وترقيتها، وقّعت الدولتان عددًا كبيرًا من الاتفاقيات الرسمية بينهما. ففي عام 1992، وقّعت الدولتان اتفاقية التبادل التجاري التي حظيت كل من الدولتين بموجبها بمكانة الدولة المفضلة. وفي عام 1993، وقّعت الدولتان اتفاقية التعاون بينهما في مجالي الصحة والطب. وفي عام 1994، وقّعت الدولتان أربع اتفاقيات بينهما في مجالات الأوصاف والمقاييس، والملاحة، والطيران، والضرائب. وفي عام 1995، وقّعت الدولتان ثلاث اتفاقيات، هي: اتفاقية تشجيع الاستثمارات بينهما وضمانها، والبروتوكول المالي لتمويل مشاريع الشركات المشتركة في الدولتين، واتفاقية تطوير الأبحاث المشتركة بين الدولتين وإقامة صندوق مالي لدعم الأبحاث المشتركة بينهما. وفي عام 2000، وقّعت الدولتان اتفاقية التعاون بينهما في مجالات العلم لتعزيز التعاون بين وزارتي التربية والتعليم في الدولتين. وفي عام 2007، وقّعت الدولتان اتفاقية السياحة من أجل تعزيزها بين الدولتين، وعدت كل دولة من الدولتين أنّ الدولة الأخرى هي هدف سياحي لها. وفي عام 2008، وقّعت الحكومة الإسرائيلية اتفاقية التعاون في مجالات الأبحاث وتطويرها مع إقليم جيانغ سو في الصين، إضافة إلى تأسيس شركات إسرائيلية مشاريع مشتركة مع شركات صينية في هذه المنطقة. وفي عام 2010، وقّعت وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية مع وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية اتفاقية لترقية التعاون بين الدولتين في مجالات الأبحاث والتطوير والاختراعات. وفي عام 2011،

12 دوف بن مثير، السياسة الخارجية: تاريخ وأهداف ورسالة (عبري)، (تل أبيب: مسكال وبيديعوت أحرنونوت، 2011)، ص 637.

13 شاي، ص 154.

14 وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، تقرير عن تجارة إسرائيل الخارجية عام 2015، موقع وزارة الاقتصاد والصناعة، 2016/3/8، شوهد في: 2016/10/2، في:

<http://bit.ly/2dhnxb>

التكنولوجيا. فقد عارضت الولايات المتحدة تصدير إسرائيل أسلحةً متطورةً للصين تعتمد أساسًا على التكنولوجيا الأمريكية المتطورة ونقل التكنولوجيا المتطورة لها؛ لأسباب تتعلق بإستراتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين، وبأمن الولايات المتحدة القومي.

”
في عقد التسعينيات، عبّرت الولايات المتحدة عن معارضتها وسخطها بسبب نقل إسرائيل للتكنولوجيا العسكرية المتطورة التي تستند إلى التكنولوجيا العسكرية الأميركية وبيعها للصين

“

سعت إسرائيل في العقود الماضية لاستعمال تطورها التكنولوجي في المجالات العسكرية المبني على التطور التكنولوجي الأميركي، وعلى الدعم التكنولوجي والعسكري الكبير جدًا الذي تقدمه الولايات المتحدة لها؛ وذلك ببيع هذه التكنولوجيا العسكرية للعديد من الدول. وقد اتهمت الولايات المتحدة إسرائيل بنقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة إلى دول عديدة، من دون الحصول على الموافقة الأميركية. فمثلًا، اتهمت الولايات المتحدة إسرائيل، في عقد السبعينيات، بأنها نقلت إلى تايوان مركبات تكنولوجية صاروخ أرض - أرض من نوع "لانس" الذي باعته الولايات المتحدة لإسرائيل في تلك الفترة. وفي عقد التسعينيات، عبّرت الولايات المتحدة عن معارضتها وسخطها بسبب نقل إسرائيل للتكنولوجيا العسكرية المتطورة التي تستند إلى التكنولوجيا العسكرية الأميركية وبيعها للصين، ولا سيما في ما يخص تكنولوجيا صاروخ "باتريوت" المضاد للصواريخ، والطائرة الحربية "لفي" التي صممها إسرائيل وصنعت "نموذجًا" لها، استنادًا إلى التكنولوجيا العسكرية الأميركية، فضلًا عن تركيب إسرائيل منظومة إنذار مبكر من نوع "فالكون" شبيهة بمنظومة أوكس، على طائرة صينية روسية الصنع من نوع اليوشن 76 لبيعها للصين، إضافةً إلى بيع إسرائيل للصين طائرات عسكرية من دون طيار، من نوع "هارفي"، مستندة إلى التكنولوجيا العسكرية الأميركية⁽¹⁹⁾.

وفي منتصف عقد الثمانينيات، قررت إسرائيل صنع طائرة حربية حديثة متعددة الأهداف، وكلفت الصناعات الجوية الإسرائيلية تصنيعها، استنادًا إلى أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الإسرائيلية

- اتفاقية طويلة الأمد بين وزارتي الصحة في الدولتين لترقية التعاون بينهما في المجالات المختلفة.
- اتفاقية تبادل الطلاب الجامعيين بين الدولتين.
- اتفاقية للتعاون بين الجامعات الإسرائيلية والجامعات الصينية في مجالات البحث والتجديد والاختراع.

أمّا على المستوى السياسي، فقد تبادل قادة الدولتين الزيارات بينهما منذ عام 1992، إلى أن تعرضت العلاقات بين الدولتين لأزمة حادة، عام 2000، بوتيرة عالية. فقد زار الصين في هذه الفترة كل من رئيس إسرائيل حاييم هيرتسوغ وروساء الحكومات الإسرائيلية يتسحاق رابين وشمعون بيرس وبنيامين نتنياهو، إلى جانب عدد كبير من الوزراء والمسؤولين وأعضاء الكنيست الإسرائيليين. وزار عدد كبير من المسؤولين الصينيين الرفيعة المستوى إسرائيل في هذه الفترة، كان من بينهم رئيس الصين، ورئيس الحكومة، ورئيس البرلمان، ونائب رئيس الحكومة، ووزراء الخارجية والدفاع والمالية والتجارة الخارجية، ووزير العلوم، إلى جانب العديد من المسؤولين الآخرين الرفيعة المستوى؛ مثل المسؤول عن الصناعات الأمنية العسكرية الصينية⁽¹⁸⁾.

التعاون العسكري بين الدولتين ومشكلاته

أشرنا سابقًا إلى أنّ التعاون العسكري السري بين إسرائيل والصين بدأ في نهاية عقد السبعينيات. وقد أدّى التعاون العسكري بين الدولتين خلال عقد ونيف قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، ولا سيما تصدير إسرائيل للصين العديد من الأسلحة المتطورة، إلى جانب نقلها التكنولوجيا العسكرية المتطورة لها، دورًا مهمًا في تعزيز العلاقات بين الدولتين والدفع بها شيئًا فشيئًا نحو إقامة علاقات علنية بينهما.

لا توجد معلومات دقيقة عن عدد الأسلحة التي زودت إسرائيل بها الصين ونوعيتها منذ نهاية عقد السبعينيات. فإسرائيل دأبت دومًا في عدم نشر معلومات عن صادراتها من الأسلحة، ولا سيما تلك التي تصدرها للصين. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل؛ يأتي في مقدمتها معارضة الولايات المتحدة لتصدير إسرائيل الأسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة التي توجد فيها مكونات أساسية من

18 يورام عفرون، "علاقات إسرائيل - الصين في نظرة إلى الوراء: العقبات والنجاحات والاتجاهات الممكنة" (عبري)، في عيونهم بتكومات إسرائيل: دراسات في نهضة إسرائيل، مج 18 (2008)، ص 248.

19 يونتنان غولدشتاين، "منظومة علاقات رباعية: إسرائيل والصين وتايوان والولايات المتحدة" (عبري)، في: غوالدشتاين وشيهور، ص 240.

وعلى الرغم من المعارضة الأميركية، مضت إسرائيل قُدماً في الصفقة، معتقدةً أنّ بإمكانها التغلب على معارضة الولايات المتحدة لهذه الصفقة. وقد أخبر رئيسُ الحكومة الإسرائيلية رئيس الصين أثناء زيارته لإسرائيل، في نيسان/ أبريل 2000، بأنّ إسرائيل ستمضي في تنفيذ الصفقة مع الصين، على الرغم من الضجة الأميركية التي أثّرت حولها. وعاد رئيس الصين إلى بلاده وأخبر القيادة الصينية بأنّ إسرائيل ستلتزم بتنفيذ هذه الصفقة⁽²²⁾. بيد أنّ إسرائيل لم تلتزم ذلك من جراء ضغط الولايات المتحدة عليها. وفي تموز/ يوليو 2000 ألغتها؛ أي بعد ثلاثة أشهر فقط من تأكيد رئيس الحكومة الإسرائيلية براك لرئيس الصين أنّ إسرائيل ستلتزم بتنفيذ الصفقة.

وقد آثر إلغاء صفقة الفالكون سخط القيادة الصينية التي شعرت بالإهانة بسبب إلغاء الصفقة، والطريقة التي جرى بها إخبار القيادة الصينية عن إلغائها. ففي حين أبلغ رئيس الحكومة الإسرائيلية براك شخصياً رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون بقرار إلغاء الصفقة، فإنّ إسرائيل أبلغت الصين بقرار إلغائها تلك الصفقة من خلال رسالة سلّمها مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى الرئيس الصيني. وممّا زاد من حنق القيادة الصينية وشعورها بالإهانة، وفق ما ذهب إليه عدد من المحلّلين الإسرائيليين، أنّ إسرائيل تأخرت كثيراً في إيجاد حلّ لمشكلة إلغاء الصفقة. فبعد مرور نحو عام ونصف العام على إلغاء الصفقة، طلبت الصين من إسرائيل مبلغ مليار و200 مليون دولار تعويضاً لها من عدم التزام إسرائيل بتنفيذ الصفقة. وبعد هذا الطلب، زارت بعثة إسرائيلية الصين في شباط/ فبراير 2002، وتوصلت إلى اتفاق بين الدولتين دفعت إسرائيل بموجبه 350 مليون دولار إلى الصين التي كانت قد دفعت إلى إسرائيل 250 مليون دولار ثمّناً للصفقة، وأعادت إسرائيل طائرة اليوشن للصين، بعد أن فككت منها أنظمة الإنذار المبكر⁽²³⁾.

وبعد التوصل إلى حلّ لمشكلة "الفالكون"، حاولت الدولتان تجديد علاقاتهما العسكرية. ففي آذار/ مارس 2004، زارت بعثة من وزارة الدفاع الإسرائيلية الصين، واجتمعت مع وزير الدفاع الصيني لتحسين العلاقات العسكرية بين الدولتين بعد أزمة "الفالكون". وقد أرسلت الصين في العام نفسه إلى إسرائيل طائرات عسكرية صغيرة، من دون طيار من نوع "هارفي"، كانت قد اشترتها الصين من إسرائيل في التسعينيات، من أجل تحديثها وإدخال التكنولوجيا المتطورة عليها. ولكن ما إن علمت الولايات المتحدة بذلك حتى طلبت من إسرائيل، وقف عملية تحديث هذه الطائرات، وإبقائها كلّها في إسرائيل،

والأميركية. وقد صممت الصناعات الجوية الإسرائيلية هذه الطائرة وأطلقت عليها اسم "طائرة لفي" وأنتجت منها نموذجاً، بيد أنّ الحكومة الإسرائيلية ألغت إنتاج هذه الطائرة لأسباب لا يتسع المجال لذكرها في هذا السياق. وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والصين، حاولت الصناعات العسكرية الإسرائيلية إحياء إنتاج طائرة "لفي" وتصديرها للصين، مثلما باعت طائرات "كفير" الإسرائيلية الصنع لتايوان في الفترة 1991-1992. بيد أنّ هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب معارضة الولايات المتحدة. ولكنّ إسرائيل وجدت طريقة للتغلب على المعارضة الأميركية؛ من خلال التعاون مع الصين، والاتفاق معها على إنتاج طائرة صينية حديثة متعددة المهّمات، تستند إلى تكنولوجيا طائرة "لفي". وقد أنتجت المصانع الصينية هذه الطائرة عام 2000 وأطلقت عليها اسم "أف 10" F-10⁽²⁰⁾.

إلغاء صفقة الفالكون وتأثيرها في العلاقات بين الدولتين

في عام 1995، وقّعت الصناعات الجوية الإسرائيلية مع الصين اتفاقيةً لتحويل طائرة اليوشن 76 الروسية الصنع إلى طائرة للإنذار المبكر، على غرار طائرة أواكس، مزودة بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الدقيقة الإسرائيلية المستندة إلى التكنولوجيا الأميركية. وقد أثّرت هذه الصفقة معارضة الولايات المتحدة الأميركية الشديدة، ولا سيما أنّ العلاقات بين الولايات المتحدة والصين كانت متوترة. ففي عُقب إطلاق الجيش الصيني النار على المتظاهرين الصينيين في ساحة "تيان آن من"، ساءت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وفرضت أميركا حظراً على تصدير الأسلحة للصين. وقد تدهورت العلاقات بين الدولتين أكثر فأكثر في منتصف التسعينيات، على خلفية زيارة رئيس تايوان لواشنطن. وعند كشف النقاب عن صفقة الفالكون بين إسرائيل والصين، عارض البيت الأبيض والكونغرس هذه الصفقة. وقد عللت واشنطن معارضتها الشديدة للصفقة بأنّ منظومة الفالكون للإنذار المبكر تُخلّ بميزان القوى بين الصين وتايوان، وبوجود خطر لاندلاع مواجهة عسكرية بين الصين وتايوان ربما يؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة عسكرياً، وبأنّ هذه المنظومة قد تُستعمل ضد القوات العسكرية الأميركية في تايوان. كما أكدت الولايات المتحدة أنّ هذه المنظومة استندت إلى التكنولوجيا الأميركية، وأنّ تصدير إسرائيل لها لأيّ دولة في حاجة إلى موافقة أميركا عليها⁽²¹⁾.

22 المرجع نفسه.

23 المرجع نفسه، ص 253.

20 المرجع نفسه، ص 243.

21 عفرون، "علاقات إسرائيل - الصين في نظرة إلى الوراء"، ص 251.

ففي أيار/ مايو 2011، زار قائد الأسطول الحربي الصيني إسرائيل. وبعد شهر من هذه الزيارة، زار وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك الصين، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها وزير دفاع إسرائيلي للصين منذ عام 2000. وبعد زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي للصين بثلاثة أسابيع، شاركت عدة شركات إسرائيلية في عطاءات لإقامة مصنع لإنتاج "طائرات مديرين" في الصين⁽²⁶⁾. وفي آب/ أغسطس 2011، زار رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الصيني إسرائيل، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس الأركان العامة للجيش الصيني لإسرائيل، واجتمع خلالها مع نظيره الإسرائيلي ومع وزير الدفاع باراك ورئيس الحكومة نتيناهو⁽²⁷⁾. وأرجع العديد من المحللين الإسرائيليين تجدد التقارب العسكري والأمني بين الدولتين إلى رغبة الصين في طي مشكلات الماضي التي نجمت عن إلغاء صفقتي "الفالكون" و"هارفي"، وإلى سعيها لتحسين علاقاتها مع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، على الرغم من إدراكها للقيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الصادرات العسكرية الإسرائيلية للصين، والتي تدخل فيها التكنولوجيا الأميركية. فمع ازدياد التدخل الصيني في الشرق الأوسط، دأبت الصين في تحسين علاقاتها العسكرية والأمنية الاستخباراتية مع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وتطويرها. ومن ناحيتها، فإن إسرائيل مصلحة في تعزيز علاقاتها المختلفة مع الصين، ولا سيما العسكرية والأمنية، في ضوء ازدياد قوة الصين ومكانتها في الشرق الأوسط والعالم. وفي هذا السياق، قامت تشكيلة من السفن الحربية الصينية بزيارة ميناء حيفا، في آب/ أغسطس 2012، شملت مدمرة صينية تحمل صواريخ موجهة⁽²⁸⁾.

العلاقات الأكاديمية بين الدولتين

اهتمت الصين وإسرائيل كثيراً بتطوير علاقاتهما في مجالات التكنولوجيا والأبحاث والعلوم والاختراعات. وأقام الطرفان صناديق مشتركة لدعم المشاريع المشتركة بينهما في مجالات العلوم والأبحاث المختلفة، وخصص كلاهما ميزانيات بلغت مئات ملايين الدولارات. وقد شهد نصف العقد الأخير تسارعاً في تطوير العلاقات بين الجامعات الصينية والإسرائيلية. وفي عام 2012، جرى توقيع اتفاق تعاون بين الجمعية القومية للعلوم في إسرائيل والجمعية القومية للعلوم الطبيعية في الصين، وخصّصت الحكومتان، الصينية والإسرائيلية، بموجب هذا

وعدم إعادتها إلى الصين لوجود تكنولوجيا أميركية فيها. وقد أذنت إسرائيل لهذا الطلب.

وحتى لا يتكرر تصدير الأسلحة الإسرائيلية الحديثة التي تستند إلى تكنولوجيا أميركية للصين، وقّعت أميركا وإسرائيل وثيقة تفاهم بينهما. وفرضت هذه الاتفاقية قيوداً صارمة على إسرائيل، وألزمته عدم تصدير الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة التي تصلح للاستعمال المزدوج العسكري والمدني لدولة ثالثة، ولا سيما الصين، إلا بموافقة أميركية مسبقة. ووفق هذه الاتفاقية، أقامت الولايات المتحدة وإسرائيل جهاز تنسيق بينهما بشأن تصدير الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة التي تصلح للاستعمال المزدوج المدني والعسكري للدول التي تتحفظ منها الولايات المتحدة، وخصوصاً الصين⁽²⁴⁾. ولم تقلص هذه الاتفاقية الصادرات العسكرية الإسرائيلية للصين كثيراً فحسب، وإنما حدّت من الصادرات التي تصلح للاستعمال المزدوج المدني والعسكري أيضاً. وإلى جانب ذلك، دأبت الولايات المتحدة، وفق هذه الاتفاقية، في فحص جميع الصادرات الإسرائيلية للصين مرتين على الأقل قبل شحنها للصين⁽²⁵⁾.

عودة الدفء إلى العلاقات العسكرية بين الدولتين

على الرغم من الأزمة التي شهدتها العلاقات الصينية - الإسرائيلية من جراء إلغاء إسرائيل صفقتي "الفالكون" و"هارفي"، وتقليل الصادرات العسكرية للصين - إن لم يكن تلاشيها - في إثر القيود الصارمة التي فرضتها الولايات المتحدة على إسرائيل، فإن إسرائيل والصين حافظتا على علاقاتهما في المجالات المختلفة الأخرى، ودأبتا شيئاً فشيئاً في تطويرها، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والأكاديمية والعلوم والأبحاث والثقافة. وما إن حلّ عام 2010، حتى عاد الدفء إلى العلاقات السياسية والأمنية والعسكرية بين قادة الدولتين. فقد زار الصين عام 2010 كل من محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر، ووزير الشؤون الإستراتيجية موشيه يعلون، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية عاموس يادلين، ورئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي أمير إيشل ووزير المالية يوفال شطاينيتس.

وشهد عام 2011 تحسناً ملحوظاً وتطوراً مهماً في العلاقات العسكرية والإستراتيجية بين الدولتين، بعد تراجعها سنوات عديدة.

26 شاي، ص 161.

27 يورام عفرون، "زيارة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الصيني لإسرائيل: العلاقات العسكرية إلى أين؟"، مباط عال، 2011/8/17، شوهد في 2016/2/10، في: <http://bit.ly/2dhtxTM6>

28 شاي، ص 161.

24 شاي، ص 157؛ وانظر: عوزي عيلا، "مراقبة الصادرات الأمنية: صورة الواقع"، عدكان إستراتيجي، العدد 4 (آذار/ مارس 2007)، شوهد في 2016/2/10، في: <http://bit.ly/2emzMEC>

25 المرجع نفسه.

وقد تمكنت هذه الجمعية حتى عام 2014 من إدخال الدراسات الإسرائيلية في عشر جامعات صينية⁽³⁰⁾.

الاستثمارات الصينية في إسرائيل

منذ عام 2010، بدأت الصين تستثمر في إسرائيل وتشتري شركات إسرائيلية، ولا سيما تلك المختصة في مختلف مجالات التكنولوجيا المتطورة والمنتجات الكيماوية والزراعية والغذائية والطبية. وقد اشترت الصين في السنت سنوات الأخيرة شركات إسرائيلية تعمل في المجالات المذكورة آنفًا بـ 7 مليارات دولار. وباتت الصين في السنوات الأخيرة تنافس الولايات المتحدة في استثماراتها في الشركات الإسرائيلية التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة⁽³¹⁾.

ففي عام 2011، اشترت شركة صينية حكومية 60 في المئة من أسهم الشركة الإسرائيلية "مختشم أغان" المختصة في إنتاج المواد الكيماوية المعدة للزراعة الحديثة بـ 1.44 مليار دولار. واشترت شركة صينية حكومية أخرى شركة "آلما ليزرز" الإسرائيلية المختصة في العلاج الطبي وفي تطوير منظومات تعمل بأشعة الليزر بـ 240 مليون دولار. ثم اشترت الصين في الفترة 2014 - 2015 شركتي "ناطلي" و"شاحل" الإسرائيليتين اللتين تختصان في العلاج الطبي بـ 200 مليون دولار⁽³²⁾. وعام 2014، اشترت شركة حكومية صينية 56 في المئة من أسهم شركة "تنوفا" المختصة في صناعة منتجات الألبان بـ 1.4 مليار دولار⁽³³⁾.

إلى جانب ذلك، قامت العديد من الشركات الصينية بتنفيذ مشاريع كبيرة في البنى التحتية في إسرائيل. فخلال الفترة 2007-2009، شقت شركة صينية نفق الكرم تحت مدينة حيفا. وفي عام 2015، فازت

30 الوكالة اليهودية، معهد سياسات الشعب اليهودي، رامي طال وبثري جلطمان (محرران)، حالة الشعب اليهودي: تقرير لسنة 2014 - 2015 (القدس: 2015)، ص 97، شوهد في 2016/2/10، في:

<http://bit.ly/1SZn3Yj>

31 عنبال أورباز، "أيسبقون الأميركيين؟ الصينيون يحتلون الهايتك الإسرائيلي"، ذي ماركر، 2015/6/15، شوهد في 2016/2/10، في:

<http://www.themarket.com/technation/1.2659993>

وانظر: حجاجي عميت، "ذروة في الصفقات الاقتصادية بين إسرائيل والصين"، ذي ماركر، 2015/3/9، شوهد في 2016/2/10، في:

<http://www.themarket.com/news/1.2583842>

32 يورام غيبزون، "حملة المشتريات الصينية في إسرائيل مستمرة: شنغهاي جيوتسون تشتري شاحل مقابل 120 مليون دولار"، ذي ماركر، 2015/7/27، شوهد في 2016/2/10، في:

<http://www.themarket.com/markets/1.2692882>

33 للمزيد عن الاستثمارات الصينية في إسرائيل، انظر: عفرون، "اقتصاد وعلم وتكنولوجيا"، ص 216-218؛ وانظر: شاي، ص 162-165.

الاتفاق 80 مليون دولار لهما؛ لإجراء الأبحاث المشتركة بينهما في مجالات العلوم الطبيعية. ثم إن مجلس التعليم العالي في إسرائيل خصص، عام 2012، مئة منحة في السنة لطلاب ما بعد الدكتوراه من الصين والهند، وخصص كذلك 120 منحةً سنويةً لطلاب صينيين متميزين للدراسة في الجامعات الإسرائيلية للقب الأول والثاني، ولا سيما في العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة. كما قرّر مجلس التعليم العالي في إسرائيل، بعد مفاوضات مع مؤسسات ورجال أعمال صينيين، إقامة فرع أكاديمي لمعهد التخنون في الصين، وإقامة مركز أبحاث في الصين مشترك لجامعة تل أبيب وجامعة تشينغ خواه الصينية. وقد مؤل هذين المشروعين اللذين بلغت تكاليفهما مئات ملايين الدولارات رجال أعمال صينيون⁽²⁹⁾.

”

اهتمت الصين وإسرائيل كثيرًا بتطوير علاقاتهما في مجالات التكنولوجيا والأبحاث والعلوم والاختراعات. وأقام الطرفان صناديق مشتركة لدعم المشاريع المشتركة بينهما في مجالات العلوم والأبحاث المختلفة

”

واهتمت إسرائيل بإقامة علاقات مع النخب الصينية المختلفة، وحرصت على نشر رؤيتها ووجهة نظرها في الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية باللغة الصينية. فقد جرى ترجمة كتابين إلى اللغة الصينية ونُشرًا للجمهور العام. ويحمل هذان الكتابان وجهة نظر صهيونية متطرفة في تأييدها لإسرائيل، وهما كتاب السفير الإسرائيلي السابق دوري غولد النضال من أجل القدس، وهو كتاب يزر فيه ضم إسرائيل للقدس الشرقية المحتلة وسياسة التطهير العرقي التي ما انفكت تتبعها إسرائيل في حق سكانها الفلسطينيين؛ وكتاب شالوم فالد الصين والشعب اليهودي: حضارتان في مرحلة جديدة الذي يدعو فيه إلى التقارب بين الصين وإسرائيل.

إلى جانب ذلك، نشط ممثلو الجمعية الإسرائيلية الأكاديمية SIGNAL في جامعات صينية عديدة، بالتنسيق مع وزارة التعليم الصينية، من أجل إدخال موضوع الدراسات الإسرائيلية في الجامعات الصينية.

الصين على أهمّ الثروات الإسرائيلية (الهاي تك). وتزداد خطورة هذا الأمر في حال اتباع الصين في المستقبل سياسةً معاديةً لإسرائيل⁽³⁶⁾.

أما الذين يؤيدون الاستثمارات الصينية في إسرائيل وشراءها الشركات الإسرائيلية، فإنهم يعارضون هذه الادعاءات ويؤكدون أن دوافع الاستثمارات الصينية في إسرائيل هي دوافع اقتصادية محضة تستند إلى الربح والخسارة، وأنها لا تختلف عن استثمارات شركات الدول الأخرى. ويخفف هؤلاء من ادعاء مخاطر تسرب التكنولوجيا المتطورة من إسرائيل إلى الصين، بقولهم إنه بات من الصعب الحفاظ على التكنولوجيا المتطورة في حدود الدولة الواحدة. إلى جانب ذلك، يشير هؤلاء إلى أن الصين توشك أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم - وهي تستثمر في دول مختلفة من العالم بما في ذلك في أميركا وأوروبا - وإلى أن على إسرائيل أن تفتح أبوابها للاستثمارات الصينية، وإلا فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيخسر ويُعرق تطور⁽³⁷⁾.

يبدو أن متخذي القرار في إسرائيل، في الفترة الأخيرة، باتوا يحتاطون أكثر فأكثر في موقفهم من الاستثمارات الصينية في إسرائيل في ضوء هذا الجدل، وذلك بالنظر إلى أن العديد من الدول في العالم فرضت قيوداً على بعض الشركات الصينية للاستثمار فيها من جهة، وإلى استمرار المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، وهي منافسة من غير المتوقع أن تتوقف أو تتراجع، من جهة ثانية؛ فمادامت إسرائيل تعتمد إستراتيجياً على الولايات المتحدة، فإن عليها فحص نتائج تقربها من الصين ومدى تأثير ذلك في علاقاتها بالولايات المتحدة، وإلى أن طرقت عمل الشركات الصينية الكبرى مازالت غير معروفة بما فيه الكفاية من جهة ثالثة. يُضاف إلى ذلك أنه من غير الواضح معرفة مدى تأثير هذه الاستثمارات وشراء الشركات الإسرائيلية في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين، في حال إبقاء الشركات الصينية عملها في إسرائيل، أو في حال نقلها إليها إلى أماكن أخرى في وقت مناسب لها؛ بعد حصولها على التكنولوجيا الإسرائيلية⁽³⁸⁾. وقد فعلت هذه العوامل فعلها، ورفضت الحكومة الإسرائيلية بيع شركة التأمينات الكبرى الإسرائيلية للصين.

خاتمة

تسعى كل من إسرائيل والصين لترقية علاقاتهما الثنائية في مختلف المجالات إلى أعلى درجة ممكنة وذلك على أرضية مصالحهما المشتركة. وفي وقتٍ تدرك فيه الصين مدى ارتباط إسرائيل إستراتيجياً بالولايات

شركة صينية بعبء لشقّ الأنفاق تحت مدينة تل أبيب وضواحيها مقابل مبلغ 800 مليون دولار. وفي العام نفسه، فازت شركة تشاينا هاربر الصينية في عطاء لبناء ميناء جديد في أشدود بمبلغ مقداره مليار دولار. وفازت شركة صينية أخرى بعبء لتشغيل ميناء "هامفرايس" لمدة 25 عاماً، وهو ميناء يجري بناؤه في حيفا وسيبدأ العمل عام 2021، مقابل مبلغ 1.1 مليار دولار⁽³⁴⁾.

”

شراء الصين لشركات "الهاي تك" الإسرائيلية، والتعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية والصينية، يؤدّيان إلى حصول الصين على أهمّ الثروات الإسرائيلية. وتزداد خطورة هذا الأمر في حال اتباع الصين في المستقبل سياسةً معاديةً لإسرائيل

“

أثارت الاستثمارات الصينية الواسعة في إسرائيل وشراؤها الشركات الإسرائيلية وعملها في البنى التحتية الإسرائيلية، جدلاً في إسرائيل بين مؤيدين ومعارضين لها⁽³⁵⁾. ويستند الذين يعارضون توسع الاستثمارات الصينية في إسرائيل إلى أمرين أساسيين. فالأمر الأول متمثل بأن إستراتيجية الصين وسياساتها تجاه الشرق الأوسط لا تتلاءم تماماً مع المصالح الإسرائيلية، وعلى الأقلّ ثمة أجزاء منها لا تتماشى مع المصالح الإسرائيلية؛ ذلك أن الصين تعتمد على نفط الشرق الأوسط، ولا سيما السعودي، ثمّ الإيراني، وهي تدرك أن مصالحتها الاقتصادية تكمن في دول الشرق الأوسط، إذ يزيد تبادلها التجاري مع دوله على 240 مليار دولار في السنة. وقد تتخذ الصين سياسةً تتعارض مع المصالح الإسرائيلية. فالصين ساعدت إيران في تطوير مشروعها النووي وترسانة صواريخها، وساهمت في تخفيف العقوبات الدولية ضدها. كما أن الصين باعت للسعودية صواريخ بالستية متطورة قادرةً على حمل رؤوس نووية. أما الأمر الثاني، فهو متمثل بأن شراء الصين لشركات "الهاي تك" الإسرائيلية، والتعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية والصينية، يؤدّيان إلى حصول

36 يورام عفرون، "الاستثمارات الصينية في إسرائيل: فرصة أم خطر قومي؟"، معهد دراسات الأمن القومي، مباط عال، 2014/4/6، شوهد في 2016/2/10، في:

<http://bit.ly/2dXPUit>

37 المرجع نفسه.

38 المرجع نفسه.

34 آبي بار-إيلي، "الصينيون قادمون، سبنون ميناء في أشدود وسيشغلون ميناءً جديدًا في حيفا"، ذي ماركر، 2015/3/23، شوهد في 2016/2/10، في:

<http://www.themarket.com/dynamo/1.2597650>

35 انظر مثلاً: عوديد عيران، "الصين تستقر في موانئ إسرائيل"، عدكان إستراتيجي، مج 19، العدد 1 (نيسان/أبريل 2016)، شوهد في 2016/2/10، في:

<http://bit.ly/2dGACQz>

المتحدة، والقيود الصارمة التي تفرضها الولايات المتحدة على تصدير إسرائيل للصين أسلحةً حديثةً وتكنولوجياً متطورةً تصلح للاستعمال المزدوج العسكري والمدني، فإنها تسعى لتطوير علاقاتها بإسرائيل في مختلف المجالات، ولا سيما في مجالات التكنولوجيا الدقيقة المتطورة والأبحاث والأكاديميا والاختراعات.

أما إسرائيل، فهي تدرك أنّ مصالح الصين الاقتصادية والإستراتيجية في الشرق الأوسط تكمن في الدول العربية وإيران وتركيا. بيد أنّ إسرائيل في الوقت نفسه تقف على حاجة الصين إلى التكنولوجيا الإسرائيلية الدقيقة التي تستند، في أيّ حال، إلى تكنولوجيا أميركية ساهمت في تطويرها، إلى جانب مساهمة المساعدات الأميركية السخية لها في ذلك. وتوسعى إسرائيل من خلال علاقاتها المتشعبة بالصين، وخصوصاً في مجالات التكنولوجيا المتطورة والعلوم والأكاديميا والأبحاث، وتبادل الأساتذة والطلاب بين الدولتين واستقبالها على نحوٍ منهجي ومنظم قياداتٍ صينيةً شابةً ونخباً صينيةً من مشارب تخصصية مختلفة، للتأثير فيهم؛ وذلك من أجل تغيير مواقفهم وكسبهم من أجل تأييد سياساتها، ولا سيما في ما يخص القضية الفلسطينية والقضايا العربية.

الشقيري، أحمد. الأعمال الكاملة: المذكرات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

عيران، عوديد. "الصين تستقر في موانئ إسرائيل"، عدكان إستراتيجي. العدد 1 (نيسان/ أبريل 2016).

عيلام، عوزي. "مراقبة الصادرات الأمنية: صورة الواقع"، عدكان إستراتيجي. العدد 4 (مارس 2007).

عيونيم بتكومات إسرائيل: دراسات في نهضة إسرائيل. مج 18 (2008).

غولدشتاين، يونتان ويتسحاك شيحور (محرران). الصين وإسرائيل من العداء إلى التقارب (عربي). القدس: ماغنس للنشر، الجامعة العبرية، 2016.

نويبرغر، بنيامين (محرر). دبلوماسية في ظل مواجهة (عربي). تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1984.

وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية. تقرير عن تجارة إسرائيل الخارجية عام 2015 (2016/3/8)، في: <http://bit.ly/2dhxnhb>

الوكالة اليهودية، معهد سياسات الشعب اليهودي. رامي طال وبيري جلطمان (محرران). حالة الشعب اليهودي: تقرير لسنة 2014 - 2015 (القدس: 2015).

يغار، موشيه. الرحلة الطويلة إلى آسيا (عربي). القدس: دار النشر التابعة لجامعة حيفا، 2004.

المراجع

بن مئير، دوف. السياسة الخارجية: تاريخ وأهداف ورسالة (عربي). تل أبيب: مسكال وبيديعوت أحرونوت، 2011. شاي، أهرون. الصين وإسرائيل (عربي). تل أبيب: مسكال وبيديعوت أحرونوت، 2016.



صدر حديثاً

مقالة في الحرية

ألّف عزمي بشارة كتابه الفكري الجديد مقالة في الحرية، الصادر حديثاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (208 صفحات بالقطع الصغير) وفي نيته تناول قضية الحرية باعتبارها مسألة متعلقة بالأخلاق، منطلقاً من شرط المسؤولية الأخلاقية، ومعتبراً الحرية قيمة في حدّ ذاتها. فتقوم فرضية مقالته على أن الحرية كقيمة تعني الحرية بوصفها حريات، "أما الحرية الأنطولوجية والحرية المُطلقة والحرية المجرّدة فليست قيماً"، كما يقول.

هذا الكتاب نظري فلسفي بامتياز، ولكنه في مرحلة ما ينتقد المعالجات الفلسفية وينتقل إلى الفلسفة العملية. يصف بشارة الحرية بأنها موضوع خطر ومصيري للإنسان والمجتمع، "لا يقتصر الخوض فيه على تحديد الحريات كقيمة ومعيّار تقاس أخلاقية الفعل بموجبهما فحسب، بل يفترض أن يتجاوز ذلك ليتضمّن وعي الإنسان بالخيارات في مرحلة معينة، وضمن أوضاع تاريخية مُعطاة، ومدى دفع أيّ خيار منها المجتمع تجاه تحقيق الحريات وضمانها، والمخاطر الكامنة في الخيارات التي لا تُحسب عواقبها على نحو صحيح، ومنها الإضرار بقضية الحرية ذاتها" ..

حکمت العبد الرحمن | Hikmat Alabdulrahman*

إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا

The Strategy of the Chinese Presence in Africa

تسلط هذه الدراسة الضوء على إستراتيجية الصين الرامية إلى تعزيز وجودها في القارة الأفريقية الغنية بالثروات التي تحتاج إليها قوى متقدمة وصاعدة على حد سواء، كالقوة الصينية. وتعمل على متابعة التوجهات والأسس التي تنتهجها الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، إضافة إلى الأشكال التي يتخذها الوجود الصيني في القارة؛ كالوجود الديموغرافي الذي تنامي تنامياً مثيراً. تحاول الدراسة أيضاً أن تقف على تقييم الآثار والتأثيرات التي يمكن أن تتركها إستراتيجية الوجود الصيني في القارة الأفريقية. كما تحاول إلقاء نظرة مستقبلية على آفاق تطور إستراتيجية الصين الأفريقية وأبعادها.

كلمات مفتاحية: الصين، أفريقيا، تايوان.

This study highlights the strategy outlined by China for strengthening its presence in the African continent which is rich in resources that newly emerging powers, such as China are in need for. The paper attempts to track the Chinese strategic plans throughout Africa and the variety of forms through which the Chinese presence manifested itself in the continent, thus far. The paper also discusses the phenomenal proliferation of the Chinese workforce in Africa and the future demographic impact of this proliferation on it. Besides, the paper will also touch on the anticipated future developments of this strategy.

Keywords: China, Africa, Taiwan.

* أستاذ تاريخ الشرق الأقصى الحديث، جامعة دمشق.

* Professor of Modern History of the Far East, University of Damascus.

مقدمة

تيان آن مين في عام 1989 وتأثيراتها السلبية في علاقات الصين مع الغرب، والثانية انهيار الاتحاد السوفياتي الذي أظهر عدم ملاءمة النظام الشيوعي الصيني في عالم حر منتصر، والخوف من أن تحلّ الصين محل الاتحاد السوفياتي في دور العدو رقم واحد للعالم الغربي. وقد استغلت جمهورية الصين الشعبية القوة السياسية - العددية الأفريقية لمقاومة الضغوط الغربية؛ بحيث نرى بعد ذلك اكتساح القيادة الصينية القارة الأفريقية، وهي مزوّدة و متمتعة بصلات خاصة معها⁽²⁾. ويمثّل عام 1979 عامًا حاسمًا في ما يتعلق بسياسة الصين في المستوى الخارجي؛ بحيث مثّل ذلك بداية سياسة الإصلاح والانفتاح (الاقتصادي) الكامل للصين على العالم الخارجي.

وعلى الرغم من قدم العلاقة الصينية - الأفريقية، فهي لم تصل إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية؛ فعام 1990 مثّل إطلاق الصين سياستها الأفريقية من خلال إعادة تنشيط منتدى التعاون الصيني الأفريقي؛ فالاجتماع الأول في عام 2000 عُقد في بكين، والثاني بعد ثلاث سنوات في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر 2003، إذ حصلت 34 دولة أفريقية على وعد من رئيس الوزراء الصيني ون جياو باو بإلغاء الرسوم الجمركية على صادرات بلدانها إلى الصين. وعُقد الاجتماع الثالث في العاصمة الصينية بكين في عام 2006، حيث حضره زعماء وممثلون عن ثمانٍ وأربعين دولة من أصل ثلاث وخمسين دولة أفريقية. وقد استغلت السلطات الصينية هذا الاجتماع للإعلان عن مساعدات ضخمة للدول الأفريقية قُدّرت بثلاثة مليارات دولار على شكل قروض، إضافةً إلى ملياري دولار من القروض التفضيلية الشرائية للسنتين 2007 - 2009. وعُززت هذه المساعدة بعد ستة أشهر بـ 20 مليار دولار إضافية تعهدت الصين بتقديمها خلال السنوات الثلاث التالية؛ منها 7 مليارات دولار على هيئة استثمارات في مشاريع البنية التحتية⁽³⁾.

ويمكن الإشارة إلى أنّ عام 2006 يُعدّ أحد أهم التواريخ في تاريخ العلاقات الصينية الأفريقية؛ ففي الثاني عشر من كانون الثاني/يناير 2006، قام وزير الخارجية الصيني لي زهاو سينغ بجولة مكوكية في عدد من البلدان الأفريقية (ليبيا، ومالي، والسنغال، ونيجيريا، على سبيل المثال)، بحيث أخذت تلك العلاقات تتطور في خط تصاعدي واضح وقوي⁽⁴⁾. وقد أدرك القادة الصينيون أهمية

للحديث عن العلاقات الصينية الأفريقية، نجد من الصعوبة تحديد تاريخ واحد مهم ومفصلي لتأطير هذه العلاقة تاريخيًا، بل نجد أنفسنا أمام أكثر من تاريخ أو حدث تاريخي مهم؛ فالصين الشيوعية التي تأسست في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1949 بوصفها أول بلد شيوعي في آسيا، كانت تُسائر السياسة السوفياتية في إطار توازن القوة الأميركية، والأوضاع التي فرضتها الحرب الباردة، وبقيت علاقاتها الخارجية محدودة. وجاء مؤتمر باندونغ في إندونيسيا في عام 1955، ليُمثّل علامة فارقة في علاقات الصين الخارجية، لا سيما مع البلدان النامية، حيث بدأت إمبراطورية الوسط في رسم طريق خاص بها في علاقاتها الخارجية، وبخاصة الأفريقية. وقد ساعد الحشد الضخم للأصوات الأفريقية في الأمم المتحدة في عودة الصين إلى الهيئة الدولية في عام 1971⁽¹⁾. إلا أنّ العلاقات الصينية - الأفريقية تراجعت في الثمانينيات من القرن الماضي، بعد أن أهملت الصين تلك العلاقات، وأدارت وجهها نحو الغرب في عملية انفتاحها على العالم الخارجي، بهدف الاستفادة من التقدم التقني والتكنولوجي الذي حققه العالم الرأسمالي.

”

يُشير أستاذ العلوم السياسية في السوربون شونغ ليان جيانغ إلى حادثتين مهمتين أثّرتا في التقارب الصيني الأفريقي: الأولى هي مجزرة تيان آن مين في عام 1989 وتأثيراتها السلبية في علاقات الصين مع الغرب، والثانية انهيار الاتحاد السوفياتي

“

ويُشير أستاذ العلوم السياسية في السوربون شونغ ليان جيانغ إلى حادثتين مهمتين أثّرتا في التقارب الصيني الأفريقي: الأولى هي مجزرة

1 تمّتعت الصين بتأييد كبير وواسع من جانب الأفارقة لدعم دخولها إلى الأمم المتحدة، على الرغم من الفاعلية الدبلوماسية لجمهورية الصين الوطنية، تايوان، في أفريقيا في ذلك الوقت. ففي الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 1971، كان من بين الـ 76 صوتًا التي سُمح لها بالتصويت على القرار 2758 لإعادة مقعد الصين في الأمم المتحدة لجمهورية الصين الشعبية، 25 صوتًا من أفريقيا. وبفضل الدعم الكبير الذي حصلت عليه من الدول الأفريقية، نجحت الصين في إحباط المشاريع الخاصة بحقوق الإنسان الموجهة لها أساسًا ومحاولات تايوان العودة إلى الأمم المتحدة. هذا، ويُشار إلى تراجع نشاط الوجود الأفريقي وفاعليته في سنوات الثورة الثقافية التي عاشتها الصين في الفترة 1966 - 1976، انظر:

Barthélemy Courmont, *Chine, la grande séduction essai sur le soft power chinois* (Paris : Choiseul Éditions, 2009), pp. 87 - 88.

2 Jiang Chung-Lian, "les relations de la Chine avec l'Afrique: fondements, réalités et perspectives," *Monde Chinois*, no. 8 (été/automne 2006), pp. 7 - 26.

3 Jean-Pierre Cabestan, *La politique internationale de la Chine* (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2010), p. 377.

4 شهد العام نفسه قيام وفدٍ عالي المستوى ضم رئيس جمهورية الصين الشعبية هو جينتاو ورئيس مجلس وزرائه ون جيا باو وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وو غوان سينغ بجولة مكوكية زار فيها أربع عشرة دولة من دول القارة الأفريقية.

شهد هذا المصطلح تطوراً كبيراً؛ بحيث أصبح يُقصد به "التخطيط المستقبلي الراشد الذي يهدف إلى تحقيق غايات عليا وفق وسائل وأدوات إجرائية وعملية محددة"⁽⁷⁾. ويهدف هذا البحث إلى دراسة إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا وتحليلها، استناداً إلى أن أهداف الإستراتيجية هي سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية ودبلوماسية ونفسية، تسعى الإستراتيجية إلى تحقيقها. ولتحقيق أهدافها تستعمل الإستراتيجية وسائل وإجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية لا سيما مع التطور الكبير الذي شهده مفهوم الإستراتيجية، بحيث أصبح الحديث عن الإستراتيجية هو الحديث نفسه عن إستراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية.

وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى مواكبة الإستراتيجية الصينية في أفريقيا وتأثيراتها ومدى استجابة الدول الأفريقية وتعاملها مع هذه السياسة، في الوقت الذي يحتدم فيه الجدل حول تحديد شكل دور الصين، وطبيعة الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، إضافةً إلى تحديد الخيارات الإستراتيجية المطروحة أمام سياسة الصين الشعبية، وعلاقتها مع الدول المتعددة التي تُمثل القارة السمراء. ومن الأهداف التي تسعى لها الدراسة تشكيل قاعدة بيانات وبوصلة سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المهتمين بالعلاقات الصينية - الأفريقية أم بالنسبة إلى القائمين على السياسات العربية، للاستفادة من التجربة الصينية في تحقيق المصالح.

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي أهداف الإستراتيجية الصينية نحو أفريقيا ودوافعها وتوجهاتها الأساسية؟ وما هي الوسائل والسبل التي تتبعها القيادة الصينية في تطوير الوجود الصيني في القارة الأفريقية وتعزيزه؟ وما هي حقيقة الموقف الأمريكي من إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا؟ وما هي آفاق إستراتيجية الصين ومستقبلها وتأثيراتها في المشهد الأفريقي سلباً وإيجابياً؟

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في تحوّل العلاقات الصينية - الأفريقية إلى علاقات مؤسساتية منظمة ومبنية على توجهات وإستراتيجيات واضحة ومدروسة؛ فمنتهى التعاون الصيني الأفريقي أسس لعلاقات مؤسساتية تحكمها الاجتماعات والقمم والمنتديات الدورية التي سمحت - بصورة واسعة - بمناقشة القضايا المحورية للصين مع الفرقاء الأفارقة وتكوين رؤية واضحة لتطوير إستراتيجية مستقبلية للمصالح المتبادلة التي تربط بينهما.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، قسمنا هذا البحث إلى خمسة محاور أساسية تتمثل بمتابعة التوجهات الإستراتيجية للصين نحو القارة الأفريقية، والوسائل التي تستخدمها القيادة الصينية لتحقيق

تطوير علاقات التعاون والصداقة مع دول القارة وتعزيزها بوصفها تمثّل جزءاً مهماً من سياسة الصين الخارجية. ففي تعليقه على أهمية الأحداث التي شهدتها عام 2006، وتأثيرها في العلاقات الصينية الأفريقية، يُقدّم جيانغ شون ليان مخططاً لتلك الأحداث: فهذا العام يتزامن مع المناسبة الرمزية لليوبيل الذهبي لتأسيس العلاقات بين الصين ومصر (تأسست في عام 1956)، وهي العلاقة التي فتحت أبواب القارة الأفريقية أمام الصين. وطرحت الصين في هذا العام أيضاً وثيقة "سياسة الصين نحو أفريقيا" التي ضمنتها إقامة العلاقات بين الطرفين على أساس الشراكة الإستراتيجية، وهو أيضاً عام منتهى التعاون الصيني الأفريقي في العاصمة بكين الذي يُعرف أيضاً بمنتهى بكين فقد تم افتتاحه في عام 2000، ومثّل نموذجاً للحوار المتعدد الأطراف⁽⁵⁾.

”

تستهلك الصين ما نسبته 30% من نفط أفريقيا بحسب إحصاءات 2010. كما يمكن أن تُصبح أفريقيا مركز العالم الجديد على المستويات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية

“

وتُساعد الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية وتحديد المواقع الجغرافية - بوصفها نماذج للعلوم الاجتماعية - إضافةً إلى الدراسات الجيوسياسية ومتغيرات العلاقات على المستوى الدولي في القرن الحادي والعشرين والتحوّلات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي، في تشكيل إطار موضوعي ومنهجي للدراسة؛ فأفريقيا تُمثل خزاناً كبيراً للمواد الخام (النفط والغاز)، بحيث تستهلك الصين ما نسبته 30% من نفط أفريقيا بحسب إحصاءات 2010. كما يمكن أن تُصبح أفريقيا مركز العالم الجديد على المستويات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية⁽⁶⁾. فالصين تبحث عن تأثير شامل لقوتها انطلاقاً من أن مدى تأثير الدول لا يقتصر على محيطها الإقليمي فقط، بل يشمل الخارجي أيضاً.

ويعدّ مصطلح الإستراتيجية من المصطلحات القديمة المستمدة من الكلمة الإغريقية Strategos. ومعناه فنّ التخطيط للعمليات العسكرية قبل نشوب الحرب، وفن إدارة العمليات العسكرية بعد نشوبها. وقد

5 Jiang, pp. 8 - 9.

6 توفيق عبد الصادق، "مركزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، العدد 5 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)، ص 105-114.

7 أحمد أبو شوك، "الاستراتيجية العسكرية للإمام المهدي في السودان (1881 - 1885) المركزات والمتغيرات"، مجلة أسطور، العدد 2 (تموز/ يوليو 2015)، ص 120 - 138.

منذ عام 1949. وعلى مستوى العلاقات الصينية الأفريقية، نجد أن الاعتراف الأفريقي بتايوان استمر حتى عام 1971، وهو العام الذي بدأ فيه تطبيع العلاقات الصينية - الأميركية. فمنذ ذلك التاريخ، تغيّر وجه الصين العالمي؛ إذ إن الاعتراف الدولي، الأفريقي منه على وجه الخصوص، انتقل من تايوان الوطنية إلى الصين الشعبية التي أصبحت الممثل الشرعي للصين في الأمم المتحدة، وحظيت باعتراف أغلب الدول الأفريقية. فالدول الاثنتان والعشرون التي كانت تعترف بتايوان قبل عام 1971 انخفض عددها في نهاية العقد الأول من القرن العشرين إلى أربع دول فقط. وهو ما مثل انتصاراً سياسياً ودبلوماسياً لمطالبة الصين الدائمة بضرورة اعتراف كل الدول بصين واحدة.

في صراع الصين الإقليمي والدولي حول القضية التايوانية، تعتمد الإستراتيجية الصينية أساساً على بذل كل المساعي التي تساهم في تهميش تايوان سياسياً ودبلوماسياً في أي مكان وفي كل مناسبة. وتعمل الصين جاهدة على استغلال الساحة الأفريقية واستثمارها لتحقيق هذا الهدف. وفي الوقت نفسه، لا تُهمل جهودها في ما يتعلق بسياساتها مع تايوان نفسها، بحيث تعمل على تقديم الإغراءات والعروض والتنازلات السياسية والاقتصادية، بهدف إعادة ربطها بالبلد الأم، معتمدةً في ذلك على أهم سياساتها: سياسة النفس الطويل.

”

عندما جاءت الصين إلى أفريقيا، كانت تعلم بثقل علاقات تايوان وأهميتها بالنسبة إلى الأفارقة الفقراء، وتعلم أيضاً أن هذه القارة ستكون مسرحاً للمواجهة الصينية - الصينية

“

ويعدّ أحد أبرز التنازلات السياسية التي قدّمتها الصين لتأييده هو إمكانية التعايش الصيني مع مشاركة تايوان في بعض النشاطات الدولية والإقليمية، شريطة أن تؤيد الأخيرة المفهوم الصيني الذي طرحته لإعادة الوحدة الصينية؛ وهو دولة واحدة ونظامان⁽⁹⁾. لقد استطاعت الصين أن تُهمش الوجود التايواني في أفريقيا من خلال تعزيز وجودها على جميع المستويات، الأمر الذي أدى إلى تحوّل أغلب دول القارة الأفريقية نحو الصين الشعبية، مُغلبةً في ذلك مصالحها الاقتصادية الأهم والأكبر مع الصين على حساب تلك التي تربطها مع تايوان.

إستراتيجيتها تلك، إضافةً إلى المظاهر التي اعتمدها الصين في إستراتيجيتها لتعزيز وجودها الأفريقي، ومحاولة تفسير الموقف الأميركي من الوجود المتنامي للصين في القارة الأفريقية، ثم محاولة تقييم تأثيرات الوجود الصيني في دول القارة الأفريقية، وأخيراً لقاء نظرة مستقبلية استشرافية على آفاق إستراتيجية الصين في القارة الغنية بالمواد الأولية.

توجهات الإستراتيجية الصينية الأفريقية

تقوم سياسة الصين وإستراتيجيتها في علاقاتها مع الدول الأخرى على الاحترام المتبادل، وضرورة اعتراف الدول بسيادة الصين، ووحدة أراضيها في إشارة إلى أمرين أساسيين: يتمثل الأول بالترويج للصعود السلمي للصين وعدم تدخلها في الشأن السياسي للدول الأخرى، ويتعلق الثاني بالقضية التايوانية ومبدأ الاعتراف بصين واحدة.

ظاهرياً، يبدو التركيز الإستراتيجي للصين في القارة السمراء على الجوانب الاقتصادية، إلا أن البحث في الجوانب الأخرى والخطوات التي تعمل الصين على تحقيقها يُظهر جوانب وأهدافاً أكثر وأبعد تعمل الصين على الظفر بها. فالأهداف الإستراتيجية للوجود الصيني في دول القارة المتعددة تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى تحقيق أهداف غير معلنة تتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي.

1. قضية تايوان

يُشير التقرير الذي أصدره معهد سياسة الأمن والتنمية في ستوكهولم وأعدّه جورج تي يو حول الصين وأفريقيا إلى التوجّه الصيني نحو أفريقيا في السنوات الأولى من القرن الحالي، أو كما يصفه مغامرة السياسة الخارجية الجديدة للصين؛ فالصين لا تسعى سعياً حثيثاً للبحث عن موارد الطاقة ومصادرها وتأمينها فحسب، بل تسعى إلى السيطرة عليها. فالأولوية الإستراتيجية للصين وسياساتها مع الدول الأخرى - الأفريقية منها - تقومون على ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي الصينية⁽⁸⁾.

كانت تايوان ومازالت حاضرة في علاقات الصين وإستراتيجيتها؛ تاريخياً، كانت تايوان تحتل المقعد الدائم للصين في الأمم المتحدة

9 اتخذت هذه السياسة زخماً كبيراً عندما طرحها الرئيس الصيني جيانغ زيمين في عام 1995.

8 George T. Yu, "China, Africa, and Globalization: The 'China Alternative'," *Institute for Security and Development Policy* (June 2009), accessed on 26/9/2016, at: <http://bit.ly/2edIDZ0>

بفضل ما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية واستثمارية هائلة من خلال استخدام دبلوماسية الشبكات التي كانت حكرًا لوقت طويل على السلطات التايوانية⁽¹⁴⁾.

2. أفريقيا: سلام صيني لمواجهة الضغوط العالمية في الأمم المتحدة

تمثل أحد أهم أهداف إستراتيجية الصين الأفريقية بتشكيل أغلبية مناصرة للصين في هيئة الأمم المتحدة، بهدف سدّ الطريق أمام القرارات المناهضة للصين التي يقدمها الغرب، وبخاصة تلك القرارات التي تخص مجال حقوق الإنسان⁽¹⁵⁾. وقد عملت الصين على استغلال بعض القضايا الأفريقية لتعزيز وجودها على المسرح الدولي، واستغلت الفراغ الدولي الذي بدأت تعيشه القارة الأفريقية بعد تراجع النفوذ الفرنسي⁽¹⁶⁾ من جهة، وانهار القطبية الثنائية من جهة ثانية، لتطرح نفسها بديلاً من الغرب بوصفها قوة يمكن لها أن تُمثل حماية للدول الأفريقية⁽¹⁷⁾، وهي في الوقت عينه لا تتدخل في القضايا التي لها علاقة بالديمقراطية. إلا أنّ تلك السياسة ليست من دون مقابل؛ فالصين كانت تطلب دعم الأفارقة لسياستها الخارجية، ولمطالبها في تحديد المناطق الاقتصادية البحرية في بحر الصين الجنوبي⁽¹⁸⁾.

ويبقى البعد الأممي⁽¹⁹⁾ العامل الأكثر جوهرية وحيوية في علاقات الصين الأفريقية. إذ لا يتعلق الأمر فقط بعدد الأفارقة في المنظمة، بل بالفاعلية التي تتمتع بها الدول الأفريقية. فمع بداية القرن الحالي، مثلت قضية التصويت على قضايا حقوق الإنسان في الهيئة الدولية، بخاصة القرارات التي كانت تُقدّمها القوى الغربية ضد الصين، أهم القضايا التي تشغل بال الإدارة الصينية. ولم تقتصر الفاعلية الأممية لأفريقيا على هذا الموضوع فقط، بل ظهرت حقائق جديدة أكدت أهمية التصويت الأفريقي: كقضية إصلاح الأمم المتحدة، وإمكانية دخول اليابان إلى مجلس الأمن الدولي. وبذلك تكون القارة الأفريقية قد شهدت معركة دبلوماسية حقيقية بين بكين وطوكيو⁽²⁰⁾.

عندما جاءت الصين إلى أفريقيا، كانت تعلم بثقل علاقات تايوان وأهميتها بالنسبة إلى الأفارقة الفقراء، وتعلم أيضاً أنّ هذه القارة ستكون مسرحاً للمواجهة الصينية - الصينية. فبدأت الصين من خلال ذراعها الاقتصادية، وسلاح المساعدات في تقليص الدور التايواني من جهة⁽¹⁰⁾، والضغط على الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها من جهة ثانية. صحيح أنّ تلك السياسة كانت موجهة إلى عموم أفريقيا، إلا أنّ تركيزها كان موجهاً أساساً نحو الدول الأفريقية الأكثر أهمية وفاعلية إقليمياً ودولياً. ويشير سفير بوركينافاسو في نيس الفرنسية إلى هذه الحقيقة؛ إذ يوضح أنّ هذه الدول لا تحظى بأهمية كبيرة في مفهوم الحسابات الصينية، ذلك أنها ليست بلداً إستراتيجية، وهي في الوقت نفسه لا تمتلك مصادر المعادن الخام التي تهتم الصين وتبحث عنها⁽¹¹⁾.

نجح الضغط الصيني في أفريقيا ضد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع تايوان، وضد إعادتها إلى الأمم المتحدة أيضاً. وانتقل الحشد الأفريقي من الجزيرة التايوانية إلى القارة الصينية. ونجحت إستراتيجية الصين في تهميش دبلوماسية تايوان على الساحة الأفريقية، وفي باقي المناطق في العالم. وتبنت الدول الأفريقية في النهاية السياسة الواقعية التي فرضت عليها أن تقطع علاقاتها مع تايوان وتعززها مع الصين الشعبية. وانقطعت علاقات جنوب أفريقيا مع تايوان في نهاية عام 1997⁽¹²⁾، وتلاها الكثير من الدول مثل ليبيريا في 2003، والسنگال في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 التي استجابت للضغوط الصينية، وتماشت مع المعطيات الجيوسياسية الجديدة وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان. وبعد انضمام مالاي إلى قاطرة الدول الأفريقية في بداية عام 2008، لم يتبق من بين الـ 53 دولة أفريقية، سوى أربع دول فقط حافظت على علاقاتها مع تايوان (بوركينافاسو، وغامبيا، وساو تومي وبرنسيب، ومملكة سوازيلاند)⁽¹³⁾.

وتُشير فاليري نيكي إلى أنّ الصين يمكن أن تقوم بالدور الذي كانت تقوم به الصين الوطنية في فترة من الفترات، وعلى نحو أكثر فاعلية

14 Valérie Niquet, "La stratégie africaine de la Chine," *Politique étrangère*, 2^{ème} trimestre (été 2006), pp. 361-374.

15 Cabestan, p. 377.

16 أصبحت الصين منافساً جدياً لفرنسا، صاحبة النفوذ التقليدي في أفريقيا في مجال الاستثمارات، ولا سيما في قطاع البناء والتشييد، إذ حصلت على الكثير من المناقصات الكبيرة. Chloé Maurel, *la Chine et le monde constats et enjeux* (Paris: studyrama perspectives, 2008), p. 129.

17 يمكن الحديث في هذا الإطار عن موقف الصين من السودان وقضية النزاع في دارفور في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومعارضتها فرض عقوبات على السودان أو على المسؤولين فيها، وإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

18 Lafargue.

19 البعد المتعلق بالأمم المتحدة.

20 Lafargue.

10 François Lafargue, "la Chine, une puissance africaine," *Perspective chinoises*, no. 90 (Juillet-Aout 2005), accessed on 26/9/2016, at: <http://perspectiveschinoises.revues.org/900>

يمكن الإشارة إلى أنّ أهم مجالات التعاون بين تايوان وأفريقيا تتمثل بـ: المساعدات التكنولوجية، والزراعية والصحية، وتحسين مصادر المياه، وإنشاء الأبنية الرياضية، إضافة إلى تقديم المساعدات بهدف معالجة الأمراض المنتشرة في القارة.

11 Marc Aicardi de Saint-Paul, "les relations Taiwan-Afrique: entre continuité et rupture," *Géostratégiques*, no. 25 (2009), pp. 267 - 283.

12 تُعدّ جنوب أفريقيا من الدول الأقوى اقتصادياً وسياسياً في القارة الأفريقية، وهي أيضاً الشريك التجاري الأول للصين بتبادل قدره 10 مليارات دولار في عام 2006.

13 Saint-Paul, pp. 267 - 283.

وهي البلاد التي تعدها الصين ذات تأثير محدود وأقل أهمية على المستوى الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الصين المعروفة ببراعتها المفرطة، لم تسمح للخلاف السياسي أو لاستمرار اعتراف هذه الدول بتايوان بالحفاظ على علاقات تجارية معها وتطويرها.

بخلاف ذلك مصالح متباينة على نطاق واسع. وفي هذا المجال، فإنّ السياسة الأفريقية تتميز بضرورة تأكيد مبدأ احترام مصالح البلدان الأفريقية في مقاومة نموذج الاستعمار التقليدي. وقد أكد الكتاب الأبيض الصيني حول سياسة الصين الأفريقية الذي نُشر للمرة الأولى في العاصمة الصينية في كانون الثاني/ يناير 2006 أنّ الصين تعمل على إقامة نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية وتطويرها، وهي الشراكة التي تتسم بالمساواة والثقة المتبادلة في مجال السياسة والتعاون، اعتماداً على عقلية الربح المتبادل على المستوى الاقتصادي⁽²⁴⁾.

ويشمل هذا الموقف المبادئ العامة للتعايش السلمي الذي تؤكده بكين، وهو يعني بالنسبة إليها تطوير التبادل بكل أشكاله ومضاعفة الزيارات ذات المستوى الرفيع التي تؤكد أهمية أفريقيا، وزيادة المساعدات المقدمة إليها من دون شروط سياسية، مما يساعد في حثّ المجتمع الدولي على زيادة دعمه دور أفريقيا على الساحة الدولية والدفاع عنه⁽²⁵⁾. فالحكومات والأنظمة الأفريقية تفضّل نموذج المساعدات المالية والدبلوماسية الصينية؛ لأنه يعفيها من ثلاث قضايا جوهرية: تتمثل القضية الأولى بأنّ تلك المساعدات غير مشروطة سياسياً. وتكمن القضية الثانية في أنّها لا ترتبط بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية. وتتمثل القضية الثالثة بعدم مساءلة الحكومات الأفريقية عن طريقة صرف هذه المساعدات المالية أو توظيفها⁽²⁶⁾.

أما الجانب الآخر في مصالح الصين الإستراتيجية فهو أهمية القارة السمراء على رقعة شطرنج التوازنات العالمية مع الولايات المتحدة الأميركية والإقليمية مع كل من اليابان والهند. وهي ورقة تعمل الصين على استغلالها لتحقيق ذلك؛ فأفريقيا تتميز بموقعها الجغرافي الإستراتيجي في جنوب أوروبا وتمتلك ثروات اقتصادية كبيرة ومتنوعة، إضافةً إلى القوة العددية التي تمتلكها في المنظمات العالمية الرسمية. وتعدّ أفريقيا حقل تجارب للسلاح الصيني غير المسموح به من طرف الغرب من جهة، ومكاناً لاستعراض قوتها العسكرية من جهة ثانية. فالصين أنشأت مصنعاً للسلاح في كل من السودان ومالي وزيمبابوي، وأشرفت على تدريب 1500 جندي أفريقي بين عامي 2008 و2010، وهو ما مثّل في نظر الزعماء الصينيين هدفاً إستراتيجياً وعمقاً عسكرياً يهدفان إلى حماية الأمن القومي الصيني⁽²⁷⁾.

24 "La politique de la Chine à l'égard de l'Afrique," *Ambassade de la République populaire de Chine au Bénin*, 12/1/2006, accessed on 26/9/2016, at: <http://bit.ly/2ekUP9A>.

25 Niquet, pp. 361 - 374.

26 سمير قط، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط نموذجاً"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف عمر فرحاتي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2007 / 2008، ص 111.

27 عبد الصادق، ص 105 - 114.

بالمقابل، تقدّم بكين لشركائها الأفارقة حزمة دبلوماسية بإمكانيات لا يمكن أن تقدّمها اليابان أو تاوان. وتقوم الصين بدور مزدوج بوصفها من بين الدول النامية (دول الجنوب) وقوة عظمى لها وزنها وقادرة على التأثير في التوجهات الإستراتيجية العالمية الكبرى. وتظهر قضية دارفور في عام 2004 هنا مثلاً جيداً لإبراز هذه الصفة التي تتمتع بها الصين⁽²¹⁾.

وقد أكد أحد المسؤولين الأميركيين أهمية الدور الأفريقي في دعم السياسة الصينية الأمامية؛ ففي وثيقة نشرها موقع ويكيليكس عن مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأفريقية جوني كارسون أثناء لقاء جمعه بممثلين لشركات نفط في لاغوس العاصمة النيجيرية قوله: "إنّ أحد الأسباب وراء الوجود الصيني على الساحة الأفريقية هو ضمان أصوات الدول الأفريقية في الأمم المتحدة"⁽²²⁾.

ويقرّ تسانغ باو تسنغ الباحث في معهد غرب آسيا وأفريقيا في أكاديمية العلوم الاجتماعية في بكين بالدور الإيجابي للدول الأفريقية في تعطيل كلّ المشاريع الغربية المقدمّة للأمم المتحدة، والتي تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في الصين، بحيث يقول: "منذ تسعينيات القرن الماضي، قدّم بعض الدول الغربية ما يُسمى 'وضع حقوق الإنسان في الصين' على مدى سبع سنوات متتالية للأمم المتحدة لتتدخل في شؤون الصين الداخلية بذريعة مشكلة حقوق الإنسان، ولم تتمّ إجازة المشروع في أي مرة ويعود الفضل في ذلك إلى دعم الدول النامية، ومنها الدول الأفريقية"⁽²³⁾.

3. خلق نظام دولي متعدّد الأقطاب

يمكن النظر إلى سياسة الصين الأفريقية بوصفها جزءاً من إستراتيجية أوسع تهدف إلى تطوير القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأميركية، وتجاوزها أو إضعافها. وهي إستراتيجية تصفها بكين بأنها معقدة. وهو ما يتطلب فكّ الرموز والمصطلحات غير المواتية للمصالح الصينية. فالحوار بين بلدان الجنوب الذي تنادي به جمهورية الصين الشعبية يشير إلى العالم الثالث، المصطلح الذي كان سائداً في ستينيات القرن الماضي، وهو حوار أكثر فاعلية يعتمد على النخب الأفريقية. من خلال الرهان على هذا العامل، يمكن للصين القوة الصاعدة أن تحافظ على وضعها بوصفها المتحدث باسم البلدان النامية. إلا أنّ الفعاليات العالمية الأخرى في إطار منظمة التجارة العالمية، تُظهر

21 Niquet, pp. 361 - 374.

22 "ويكيليكس: الأميركيون يراقبون عن كثب الدور الصيني المتنامي في القارة الإفريقية"، بي بي سي عربي، 9 كانون الأول/ ديسمبر 2010، شوهد في 2016/9/26، في: <http://bbc.in/2dupkMw>

23 تسنغ تسانغ باو، "خمسون عاماً من الصداقة بين الصين وأفريقيا"، الصين اليوم، العدد 3 (آذار/ مارس 2004)، ص 6 - 9.

وسائل إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا

يهدف تعزيز إستراتيجيتها الأفريقية، اعتمدت السلطات الصينية على عدة وسائل أساسية أبرزها المبادلات التجارية والاستثمارات. وتتكون الصادرات الصينية الرئيسية من السلع الاستهلاكية، كالمنسوجات والملابس والدراجات النارية، وغيرها. وتستورد من أفريقيا النفط الأفريقي أساساً والمعادن المختلفة التي تحتويها الأرض الأفريقية، إضافةً إلى المنتجات الاستوائية.

1. المبادلات التجارية

استغل القادة الصينيون الزيارات المتكررة التي كانوا يقومون بها إلى الأراضي الأفريقية لتأكيد مدى الاهتمام الصيني بالقارة من جهة، وضرورة تعزيز هذه العلاقات المتميزة التي تربط بين الطرفين من جهة أخرى. ففي حين كان العالم مشغولاً بالأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام 2009، كانت القيادة الصينية تؤكد أهمية القارة بالنسبة إليها من خلال زيادة المساعدات الاقتصادية. ومناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي في مصر (الصين، و49 دولة، و20 رئيس دولة)، قدّم رئيس الوزراء الصيني وين جياو باو ورقة تضمنت أسس النهوض بالعلاقات الأفريقية - الصينية. وتركزت هذه الأسس على: دعم التعاون العلمي والتقني بين الطرفين، وتقديم الصين المساعدات في ما يتعلق بالتمويل، وقيام الصين بفتح أسواقها أمام المنتجات الأفريقية بصورة أوسع وأكبر من قبل، ودعم التعاون في المجالات الزراعية والصحية والطبية والثقافية وتوسيعه، وتنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم، والعمل على إلغاء التعريفات الجمركية تدريجياً على نسبة كبيرة (95%) من المنتجات الأفريقية الواردة إلى الصين⁽²⁸⁾.

في سياستها الأفريقية، تنتهج الصين سياسة مساعدات التنمية والاستثمار غير المشروط في القارة على الرغم من الانتقادات الدولية الموجهة لتلك الإستراتيجية. في المقابل، تتيح الأسواق الأفريقية فرصاً كبيرة للشركات الصينية في الوقت الذي تُساهم فيه الأنشطة الصينية في أفريقيا في إنعاش النشاط الاقتصادي في القارة، خاصة أن ليس هناك أيّ مصالح أجنبية حيوية أخرى في الوقت الراهن⁽²⁹⁾.

أما بالنسبة إلى التغلغل الاقتصادي الكبير للصين في أفريقيا، فقد ربط أحد المسؤولين في القارة الأفريقية بين النمو المستمر في الصين واستمرارية التطور في أفريقيا؛ ففي مقابلة مع وكالة الصحافة الصينية "شينخوا"، عبّر السفير الأوغندي السابق لدى الصين فيليب أدرو⁽³⁰⁾ عن الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية الأفريقية والاقتصاد الصيني. وأكد أنّ استمرارية النمو الاقتصادي في القارة السمراء تعتمد على النمو الاقتصادي الذي تشهده الصين الشعبية في إشارة منه إلى التكاملية التي تتميز بها العلاقات الاقتصادية بين الطرفين⁽³¹⁾.

تزايدت التجارة البينية بين أفريقيا والصين تزايداً كبيراً في الفترة الواقعة بين السنوات 2001 و2006، بحيث ارتفعت الصادرات الأفريقية إلى الصين والواردات منها بمعدل يزيد على 40% و35%، على التوالي، وهي نسبة تجاوزت معدل نمو التجارة العالمية بمقدار 14%.

الصادرات والواردات الصينية من أفريقيا وإليها (مليار دولار)

العام	2001	2005	2006
الصادرات	5 (صادرات + واردات)	14	55
الواردات	5 (صادرات + واردات)	20	55

المصدر: من إعداد الباحث.

مثّلت الصين ثالث أكبر شريك تجاري لأفريقيا بعد كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وكانت معدلات التبادل التجاري بين الطرفين لمصلحة أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أنّ سعر الصادرات الأفريقية قد تحسّن نسبياً من 80% إلى 90% في الفترة 2001 - 2006 مقابل الواردات. وكان ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية والمواد الخام، كما يعود هذا التحسّن في جزء منه إلى الطلب الصيني

30 فيليب أدرو سفير أوغندا في الصين حتى عام 2005. شارك في مشروع بحث عن الصين في أفريقيا أقامته مؤسسة روكفلر الأمريكية. ويهدف المشروع إلى تكوين فهم واضح للعلاقات التي تربط بين الصين وأفريقيا وطبيعتها، إضافةً إلى تقييمها من خلال دراسة الإيجابيات والسلبيات التي يمكن أن تنعكس على دول القارة.

31 "الانتقادات للتعاون بين الصين وإفريقيا لتسريع تنمية إفريقيا غير عادلة"، صحيفة الشعب اليومية أون لاين، 2010/9/16، شوهد في 2016/9/26، على:

http://bit.ly/2edllrx

28 عبد الكريم صالح المحسن، "العلاقات الصينية - الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب والعمولة البديلة"، الحوار المتمدن، العدد 3557 (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).

29 Michal Meidan, "La Chine à la conquête des marchés énergétiques mondiaux," *Hérodote*, no. 125 (2^{ème} trimestre 2007), pp. 77 - 94.

أن تحجز لها مكاناً مهماً بين شركاء القارة وتزايدت حصتها من السوق الأفريقية من 8.7% في عام 2003 إلى 11.2% في عام 2004⁽³⁴⁾.

عملت الصين على عقد اتفاقيات تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار مع أكثر من عشرين دولة أفريقية؛ فالمستثمرون الصينيون كانوا قد وجدوا في عام 2004 في أكثر من تسعة وأربعين بلداً أفريقياً بمبلغ قُدِّر بـ 1.2 مليار دولار، ما سمح لما يزيد على 800 شركة من أكبر الشركات الصينية بأن توجد أو أن تجد لها موطئ قدم على الأراضي الأفريقية. وتركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسة في المشاريع المشتركة: كالتعدين، والنفط، والزراعة، والتصنيع، والتجارة، والاتصالات، والإلكترونيات، والمنسوجات، والنقل، والبناء، والأشغال العامة. أما الدول التي ركزت فيها الصين استثماراتها، فهي: جنوب أفريقيا، والجزائر، والسودان، ونيجيريا، وزامبيا، وأنغولا⁽³⁵⁾.

”

تركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسة في المشاريع المشتركة: كالتعدين، والنفط، والزراعة، والتصنيع، والتجارة، والاتصالات، والإلكترونيات، والمنسوجات، والنقل، والبناء، والأشغال العامة

”

إلا أن الواقع الأفريقي يعكس المشكلات والعقبات التي يعانيها الاستثمار الأجنبي عامة، والصيني منه على وجه الخصوص. ويشير المدير السابق للقسم الأفريقي في صندوق النقد الدولي عبد الله بيو من خلال جدول تصنيفي، إلى واقع الاستثمارات في الدول الأفريقية، وإلى أن الدول الأفريقية تُعدّ من أصعب مناطق الاستثمار في العالم. فأفضل وجهة أفريقية بحسب الجدول هي موريشيوس في المرتبة 27 عالمياً، وبعدها مباشرة جنوب أفريقيا في المرتبة 35 عالمياً، بينما تحل أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة 136 عالمياً⁽³⁶⁾.

ويمكن أن نُجمل باختصار الجوانب المميزة للاستثمارات الصينية في أفريقيا كما يلي: يتمثل الجانب الأول بأن مصالح الصين في أفريقيا

المرتفع على المنتجات الأفريقية. وقد سجّلت أفريقيا في هذه الفترة فائضاً تجارياً بسيطاً مع الصين الشعبية مقداره مليارات دولار سنوياً⁽³²⁾.

ويلخص جون رفائيل الاقتصادي في الوكالة الفرنسية للتنمية واقع التجارة التبادلية بين الصين وأفريقيا؛ إذ يشرح أن المكانة التي تحتلها أفريقيا في التجارة الخارجية الصينية تزيد بمقدار ضعفين على مكانتها في التجارة العالمية (تمثل أفريقيا 3% من تجارة الصين الخارجية في عام 2005). ويشير إلى أن هذه التبادلات تتميز بالتناقض وعدم التماثل أو التناسق؛ فأفريقيا هي مزود وسوق متواضعة للصين، في حين أن الصين هي واحدة من أهم شركاء أفريقيا. وتُعدّ أنغولا أكبر مورد أفريقي للصين متقدمة على كل من جنوب أفريقيا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية، في الوقت الذي يمثل فيه كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا والسودان أعلى ثلاث أسواق للصادرات الصينية إلى القارة⁽³³⁾.

2. الاستثمارات الصينية

لم يرتبط الطرفان الصيني والأفريقي على اختلاف دوله بأي روابط جغرافية وثقافية. إلا أن الصين مع ذلك بدأت تهتم بالقارة السمراء انطلاقاً من عام 1955، لتصبح القارة إحدى أهم محطات إستراتيجية الصين بعد قرار دينغ سياو بينغ بالانفتاح الاقتصادي على العالم (في عام 1978)، وبدء الاستثمارات الصينية في الانتشار خارجياً. فالهدف الأساسي من الإصلاح هو منح الصين المقومات والإمكانات التي تساعدها على أن تقوم بدور عالمي.

كان الازدياد الكبير للاستثمارات المباشرة الصينية الخارجية والنمو السريع للاقتصاد الداخلي، دافعَيْن مهمَيْن للصين حتى تحجز لها مكاناً على المسرح العالمي. ومن هنا بدأت أفريقيا تحتل مكاناً إستراتيجياً لدى القادة الصينيين كما هي الحال عند الغرب. وقد تزايد حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا من 10 مليارات دولار في عام 2000 إلى 37 مليار دولار في عام 2005. وبفضل المساعدات الاقتصادية والاستثمارات التي ضختها في أفريقيا، تمكّنت الصين من

34 Valérie Paome, "L'influence de la Chine en Afrique une alternative au post colonialisme?" *AFRI*, vol. VIII (2007), accessed on 26/9/2016, at: <http://bit.ly/2dV7XUI>

35 Anthony Yaw Baah & Herbert Jauch, "Investissements chinois en Afrique: conditions de travail et relations professionnelles," *Alternatives sud*, vol. 18 (2011), pp. 63 - 84.

36 Wang, pp. 44 - 47.

32 Wang Jian-Ye & Bio-Tchané Abdoulaye, "Afrique-Chine: des liens comment tirer le meilleur parti de l'engagement économique croissant de la Chine en Afrique," *Finances et Développement* (2008), pp. 44 - 47.

33 Chaponnière Jean-Raphaël Chaponnière, "Les échanges entre la Chine et l'Afrique Situation actuelle, perspectives et sources pour l'analyse," *STATECO*, no. 100 (2006), pp. 149 - 162.

الاقتصادية والإصلاحات السياسية في إستراتيجية عدم الاهتمام بطبيعة الأنظمة الاستبدادية. ويظهر رفض التدخل المباشر والنمو السلمي كأنه شكل جديد من الاستعمار. وقد أثارت الكفاءة والفاعلية الصينية غير بعض النخب الأفريقية؛ فبكين تجهد للاستفادة من الافتقار إلى إرادة التحضر ثم الدخول في عصر الحضارة، أي الحضارة الصينية بدلاً من الهمجية، وهو جوهر لا يمكن تصوّره⁽³⁸⁾.

فوصف الصين على أنها قوة استعمارية جديدة تستعمل وسائلها الخاصة بهدف فرض هيمنتها على القارة الأفريقية هو مفهوم غربي أو مفهوم المتوجسين من القوة الصينية، وهو شكل من أشكال القوة الناعمة⁽³⁹⁾، إن لم يكن القوة الناعمة نفسها التي تستخدمها الصين وتوظفها ببراعة في أماكن كثيرة من العالم لتحقيق أهدافها الخاصة في أفريقيا، والتي يعبر عنها المسؤولون الصينيون بالصعود السلمي أو التنمية السلمية للصين. وقد عملت الصين على الردّ على ذلك باستخدام التاريخ الذي يشير إلى عدم وجود تاريخ استعماري للصين في أيّ مكان في العالم بخاصة في أفريقيا ولن يكون لها ذلك، وهو ما منح الصين إيجابية القبول من الآخر وعدم التوجس منها.

ويُعدّ منتدى التعاون الصيني - الأفريقي أداة دبلوماسية وآلية استشارية فعالة تجمع بين الصين و49 دولة أفريقية، فضلاً عن عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، وممثلي القطاع الخاص. ويهدف المنتدى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين، الأمر الذي يسمح للصين بتجذير صورتها بوصفها أكبر دولة في دول الجنوب النامية⁽⁴⁰⁾.

إنّ الإستراتيجية الصينية في أفريقيا معقّدة؛ إذ للصين إستراتيجيات وليس إستراتيجية واحدة؛ فهي تضمّ فاعلين مختلفين وتجنّد العديد من الوسائل، وذلك تبعاً للأهداف الموضوعية. فإستراتيجية مجموعة أو حزمة الصفقات: مشاريع البنية التحتية مقابل الحصول على الموارد الطبيعية كما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا، ليست سوى جانب من جوانب تلك الإستراتيجية. ويعمل قسم المساعدات الخارجية في وزارة التجارة ووزارة الشؤون الخارجية على تقديم المساعدات المالية والقروض من دون فائدة، واعتماد الميزانية على المساعدات الخارجية للصين يخفي وراءه هدفاً دبلوماسياً. وهذه الأدوات، إضافةً إلى تمويل العديد من المشاريع الإنشائية المدهشة، مثل مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، والخدمات

38 Niquet, pp. 361 - 374.

39 تُعرف القوة الناعمة على أنها القدرة على تحقيق الأهداف، والحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية وليس الإرغام. وقد روج جوزيف ناي عالم السياسة الأمريكي والبرفسور في جامعة هارفارد الأميركية لهذا المفهوم نقيضاً للقوة الصلبة التي استخدمتها الولايات المتحدة، لا سيما في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن.

40 Maurel, p. 130.

تعتمد بالدرجة الأولى على النفط والموارد الطبيعية، بهدف تنمية النمو الكبير الذي تشهده صناعتها وتغذيتها. وتؤكد جهة استثماراتها والمعاملات التجارية وطبيعتها ذلك. والجانب الثاني هو الروابط القوية بين أهداف السياسة الخارجية للحكومة الصينية والاستثمارات الصينية في أفريقيا؛ فالشركات التي تستثمر في القارة تعكس إلى حدٍ كبير مصالح الدولة الصينية؛ وهذه الشركات على عكس الشركات الغربية، فهي إما عامة أو أنها تعتمد في جزء كبير من تمويلها على الحكومة الصينية. ويتمثل الجانب الثالث للاستثمارات الصينية في أفريقيا بالوجود البشري المتزايد للصينيين، بحيث تقوم الشركات الصينية بتجنيد العمال الصينيين في شركاتها العاملة في القارة الأفريقية. أمّا الجانب الرابع الذي تتميز به الاستثمارات الصينية فيمكن في كيفية استخدام الاستثمارات الصينية للعمالة الأفريقية؛ فالشركات الصينية لا تراعي أسط الحقوق العمالية المتمثلة بعقود العمل المجحفة وانخفاض الأجور وأوضاع العمل السيئة⁽³⁷⁾.

أشكال الوجود الإستراتيجي الصيني في أفريقيا

إضافةً إلى الوسائل التي ذكرناها سابقاً والتي استخدمتها - بحيث بدت فعّالة إلى حدٍ كبير - بهدف تعزيز وجودها في أفريقيا، عملت الإستراتيجية الصينية أيضاً على تعزيز هذا الوجود من خلال فرض أشكال ومظاهر متعددة تمثّلت بفرض النموذج الصيني من التنمية، وتنمية وجودها الديموغرافي وتقويته في العديد من الدول الأفريقية. وفيما يلي، سنحاول أن نقدّم معلومات وأفكاراً تتعلق بمظاهر إستراتيجية الصين في القارة السمراء.

1. فرض النموذج الصيني: الوجه الآخر للقوة الناعمة الصينية

يرتكز النموذج الصيني الحقيقي على عدد من العناصر الأساسية، كما يلي: الاستثمارات والتمويل وعدم التدخل في الشأن السياسي والبراغماتية العالية المستوى. وهو النموذج الذي تحاول الصين فرضه في مقابل نماذج أخرى تقليدية غربية ويابانية في التعاون ومساعدة البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية، وهي نماذج وتقاليد مغروسة في القارة السمراء منذ فترات زمنية أسبق من الوجود الصيني. ويتيح النموذج الصيني الخاص في التنمية لجمهورية الصين الشعبية أن تحتل مكاناً في المقدمة على الأرض الأفريقية، وهو النموذج الذي يعتمد على الفصل بين التنمية

37 Yaw Baah, pp. 63 - 84.

بحسب تعبير جوزيف ناي، فإنها مع ذلك أسهمت في تحسين صورة المانح أي قوته الناعمة في النهاية⁽⁴³⁾.

ويُشير ميريدن فارال إلى أن المساعدات الصينية يمكن أن يُنظر لها على أنها أداة من أدوات القوة الناعمة إذا ما أسهمت في تصدير القيم والأفكار والنماذج الصينية، وإذا أفضت إلى شكل من خضوع المتلقي للإرادة الصينية. فالمساعدة الصينية لأفريقيا تعدّ في حالات متعددة وسيلة تأثير غير مباشرة من خلال مساهمتها في إرسال صورة إيجابية في البلاد المتلقية. وبناء على المساعدات الصينية فإن نحو 86% من الكينيين و76% من النيجيريين ينظرون إلى الصين نظرة إيجابية⁽⁴⁴⁾.

وتواجه القوة الناعمة الصينية في أفريقيا اليوم مصاعب وتحديات حقيقية على رأسها التأثير الغربي الذي لا يزال يتمتع بهيمنة واسعة في أفريقيا، لا سيما من خلال وسائل الإعلام وأسلوب الحياة المنتشر في المدن الأفريقية والقنوات الإعلامية مثل بي بي سي BBC⁽⁴⁵⁾. في المقابل، فإن العوامل الفاعلة الصينية على الساحة الأفريقية مثل المعاهد الكونفوشيوسية التي يُنظر لها على أنها مراكز ثقافية ولغوية منتشرة في العالم⁽⁴⁶⁾ والإعلام تواجه مصاعب حقيقية؛ بسبب علاقاتها مع السلطات الصينية في بكين. فتجربة المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة لم تكلل بالنجاح بعد⁽⁴⁷⁾.

يزداد تأثير الوجود الصيني على الساحة العالمية بوضوح في أفريقيا وأميركا اللاتينية. قام مركز "بو غلوبال بروجكت اتيتودز" Pew Global Project Attitudes بدراسة عنوانها "الشعور بتأثير الصين والولايات المتحدة في جميع أنحاء أفريقيا" هدفت إلى تقييم نفوذ كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا، ووجدت أن الأغلبية في معظم البلدان الأفريقية تقول: إن الصين تمارس قدرًا لا بأس به من التأثير في بلدانهم. إضافةً إلى ذلك، فإن أكثر الناس في هذه الدول ينظر إلى نفوذ الصين نظرة إيجابية أكثر من نفوذ الولايات المتحدة. ومن بين البلدان الأفريقية العشرة⁽⁴⁸⁾ الواقعة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية التي شملتها الدراسة، تقول ثمانية بلدان منها إن الصين والولايات المتحدة لديهما قدر كبير من التأثير والنفوذ في الطريقة التي تسير بها الأمور في بلدانهم؛

43 David Bénazéraf, "soft power chinois en Afrique renforcer les intérêts de la Chine au nom de l'amitié sino-africaine," *Asia versions* 71 (septembre 2014).

44 Ibid.

45 Ibid.

46 Cabestan Jean-Pierre, "la politique étrangère chinoise: une Chine sans ennemis n'est pas forcément une Chine rassurante," *Hérodote*, no. 125, 2^{ème} trimestre (Décembre, 2007), p. 16.

47 Bénazéraf.

48 الدول التي شملتها الدراسة هي: إثيوبيا، ومالي، وساحل العاج، وكينيا، والسنگال، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وغانا، وتنزانيا، وأوغندا.

الصحية والاجتماعية، من الوسائل التي تستخدمها القوة الناعمة. فالبنوك الحكومية (هما في ذلك بنك الاستيراد والتصدير) تشارك من خلال القروض الميسرة التي تدعمها الدولة، ولكن أيضًا دعم الشركات الصينية للحصول على عقود البناء؛ فعلى سبيل المثال، كانت البنوك تتيج ائتمانات التصدير منذ عام 1998 للشركات الصينية. ومنذ عام 2000 أخذت تؤمّن قروضًا بأسعار تفضيلية أو من دونها للدول الأفريقية، وذلك اعتمادًا على مستوى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها⁽⁴¹⁾.

وتقدّم الصين العروض أيضًا في ما يتعلق بالتبادل المدرسي ومساعدة الطلاب الأفارقة وتأهيلهم، بحيث يتزايد هذا العدد، ولا سيما الأطباء منهم⁽⁴²⁾.

ومما لا شك فيه أن الترويج للأعمال الاستثمارية والتجارية الصينية، وإقامة الصين العديد من مراكز الترويج على الأرض الأفريقية، وتشجيع رجال الأعمال الصينيين على القدوم للعمل والاستثمار في البلاد الأفريقية إضافةً إلى وجود عدد كبير من المواطنين الصينيين يعيش على الأراضي الأفريقية المتنوعة (130000 مواطن صيني في عام 2005)، أسهم كل ذلك في فرض النموذج الصيني.

إن نجاح النموذج الصيني في التطور والمناطق الاقتصادية الخاصة يُعدّ بمنزلة عامل جذب له في البلدان النامية، حيث يتمّ تطبيق القوة الناعمة الصينية. فالبرنامج الذي يتضمن تقديم مساعدات حكومية مع نقل النموذج الناجح للتنمية الصينية يمكن أن يُعدّ عن قصد وسيلة من وسائل القوة الناعمة. إذ تمثّل المناطق الاقتصادية الخاصة في نظر السلطات الصينية أداة اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه. ويلخص هي وين بينغ مدير معهد الدراسات الأفريقية في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية الموقف الرسمي الصيني من نموذجها في التنمية؛ لم تحاول الصين إطلاقًا فرض نموذجها الخاص أو بيعه؛ فلا يمكن لأي بلد أفريقي أن يقلّده، إلا أن الصين تُعدّ مرجعًا أو مثالًا، ففي الوقت الذي تؤكد فيه السلطات الصينية مبادئ التنمية والتطور السلمي وعدم التدخل، فإنها لا تسعى إلى فرض نموذجها ولكن تعمل على نشره من خلال عرض نموذج بديل للتطور الغربي؛ فالنموذج الصيني كان له أصداء انعكست في نجاح اقتصاد البلد. وتمّ نشر هذا النموذج في أفريقيا من خلال عدة جوانب؛ الوسائل الثقافية والتربوية أو الإعلامية التي تستحق الذكر. ففي البداية، إذا كانت المساعدات الاقتصادية تُمثّل عنصر قوة اقتصادية أي قوة صلبة

41 David Bénazéraf, "Chine-Afrique: un nouveau modèle de coopération," *sciences humaines*, no. 233 (janvier 2012).

42 Paome.

البشري الكبير تمّ إنشاء الروابط الجوية المباشرة بين بعض الدول الأفريقية (أنغولا، وزيمبابوي) من جهة، والصين من جهة ثانية. وقد ساهمت الزيارات المتكررة التي يقوم بها الزعماء الصينيون على أعلى المستويات في تشجيع هذه الظاهرة والدفع بها؛ كالزيارات التي قام بها الرئيس الصيني هو جينتاو للقارة الأفريقية⁽⁵¹⁾.

ويعمل المستثمرون الصينيون على توظيف العمالة الصينية في أفريقيا، ما يعزز الوجود الديموغرافي فيها. ففي غانا، عملت مجموعة شنغهاي للبناء المسؤولة عن بناء ملعب سيكوندي تاكورادي على توظيف 130 موظفًا صينيًا لكل 230 عاملاً أفريقيًا. ويمكن التأكيد أنّ عدد الصينيين الذين يعيشون في غانا قد ارتفع من 500 شخص في عام 2001 إلى 6000 في عام 2004. أما في أنغولا، فيقدّر عدد العمال الصينيين العاملين في مشاريع مختلفة على طول البلاد بـ 25000 عامل. ولا يختلف الوضع كثيرًا في كل من ناميبيا وسيراليون والسودان وبعض الدول الأفريقية الأخرى. ويُقلق هذا الواقع الأفارقة كثيرًا؛ ذلك أنّهم ينظرون إلى الاستثمارات الصينية على أنّها مجال لخلق فرص عمل لهم. وبناء عليه، فإنّ هذا الوجود الكبير للعمالة الصينية يمكن أن يوظف أو أن يفسر على نحو خاطئ⁽⁵²⁾.

ويترك الوجود السكاني الصيني أثره في كل مكان يوجد فيه؛ ففي الجزائر على سبيل المثال، يزداد الوجود الصيني مع ظهور البوادر الأولى للمدينة الصينية، بحيث بدأت الجزائر تشهد انتشار السلع الصينية والمطاعم والسلع التي تُباع بأسعار منخفضة. ومع أنّ ظاهرة المدن الأجنبية في البلاد العربية ظاهرة حديثة وغير معروفة، فقد بدأت تشهد حضورًا مكثفًا ربما يؤدي في النهاية إلى انتشار هذه الظاهرة انتشارًا واضحًا للعيان. ويترك الوجود والنشاط الصينيان تأثيرهما في كل مكان يوجد فيه العرق الصيني الأصفر، بحيث يؤديان إلى تغيير سريع في معالم هذا المكان وشكله. وتصف صحيفة الحياة اللندنية شارع حسيبة بن بوعلي في وسط العاصمة الجزائرية كأنه أحد شوارع بكين، إذ أصاب التغيير ملامحه ومطه تدريجيًا خلال السنوات القليلة السابقة. فالمتاجر الصينية تحتوي على كل شيء تقريبًا وهو جاهز للبيع. أما ملكية هذه المتاجر والمحالّ، فتعود للصينيين الذين وفدوا إلى الجزائر مع شركات البناء في مطلع القرن الحالي التي نفّذت العديد من المشاريع السكنية، منها 100 ألف

فالإثيوبيون - على وجه الخصوص - يجدون أنّ للبلدين تأثيرًا في بلادهم: 85% من الذين شملتهم الدراسة يقولون إنّ الصين لديها قدر كبير من النفوذ، في حين أنّ 88% منهم يقولون القول نفسه عن الولايات المتحدة. وفي مالي وساحل العاج والسنغال يظهر بصورة ملحوظة تفوّق النفوذ الصيني على الأمريكي. وتبرز أوغندا الدولة الأفريقية الوحيدة التي لا ترى الأغلبية فيها أنّ الصين تمارس نفوذًا محليًا فيها، في حين أنّ وجهة نظر نحو ثلثي أوغنديين (67%) ترى الولايات المتحدة الأمريكية مؤثرة إلى حد ما⁽⁴⁹⁾.

”

من رموز الحمى الصينية الجديدة وجود أعداد كبيرة من الصينيين في البلاد الأفريقية؛ فعلى الرغم من أنّ العلاقات الصينية مع القارة السمراء ليست جديدة، فالوجود الصيني الديموغرافي كثيف

”

وتشير إحصائية أخرى لمركز البحوث "بيو غلوبال" بعنوان "نفوذ الصين أكثر إيجابية من نفوذ أميركا" إلى تفوّق التأثير الصيني على الأمريكي في القارة الأفريقية، ووصفته بأنه أكثر إيجابية. وقد راوحت الفروقات في نسبة التفوق بين كل من الولايات المتحدة والصين لفائدة الأخيرة إلى ما بين 10% (ساحل العاج، وأوغندا) و42% (تنزانيا). بينما يتراجع التأثير الصيني أمام مثيله الأمريكي في كل من نيجيريا إلى 63% مقابل 64% لفائدة أميركا ما مثل فرقًا نسبته 1%، وغانا 59% لفائدة الصين و64% لفائدة أميركا (الفرق 5%)، بينما بلغت النسبة الأكبر التي نظرت إلى النفوذ الأمريكي بإيجابية أكثر من النفوذ الصيني مع أوغنديين؛ 59% لفائدة الولايات المتحدة و47% لفائدة الصين، والفرق هو 12%⁽⁵⁰⁾.

2. الوجود الديموغرافي

من رموز الحمى الصينية الجديدة وجود أعداد كبيرة من الصينيين في البلاد الأفريقية؛ فعلى الرغم من أنّ العلاقات الصينية مع القارة السمراء ليست جديدة، فالوجود الصيني الديموغرافي كثيف؛ إذ نجد أكثر من 130,000 صيني في أفريقيا، ولا سيما في زيمبابوي ونيجيريا وأنغولا وجمهورية غينيا. ولخدمة هذا التحرك والانتقال

51 Niquet, pp. 361 - 374.

52 Yaw Baah, pp. 63 - 84.

49 "Rising Environmental Concern in 47-Nation Survey," *The Pew Global Project Attitudes* (June 27, 2007), p. 44, accessed on 26/9/2016, at: <http://www.pewglobal.org/files/pdf/256.pdf>.

50 Ibid., p. 45.

المسؤول أن النشاطات التي تنظر لها على أنها مصادر تهديد لا تكمن في المجالات الاقتصادية، بل في النشاطات العسكرية والاستخباراتية⁽⁵⁵⁾.

”

تسعى الولايات المتحدة إلى إغواء أفريقيا، وتوجيه قوانينها نحو دراسة النمو في أفريقيا والاهتمام به بما سمح منذ عام 2000 لأربع وأربعين دولة أفريقية بالوصول إلى سوق الولايات المتحدة

”

إلا أن القضية التي تمثل محط تساؤل العالم واهتمامه هي صعود الصين، ورغبة الولايات المتحدة الأميركية في الحفاظ على مكانتها الدولية زعيمة للنظام العالمي. فالجهد الذي يبذله الطرفان يتركز أساساً على تأمين حاجتهما من موارد الطاقة التي قد تقود في السنوات المقبلة أو العقود التالية إلى مواجهة مباشرة بين القوتين الكبريتين. فهذه المسألة بالنسبة إلى الخبراء محصورة في مجال التكهنات والتوقعات، ومرتبطة بـ "إذا" و"متى"، مع أنهم يؤكدون أن القارة الأفريقية هي المجال المرشح لأن يكون ساحة لهذه المواجهة⁽⁵⁶⁾، هذا إذا لم تظهر قوى أخرى بنماذج اقتصادية وتطورية تنافس القوى الصاعدة وتفرض نفسها على ساحة الصراع. وهذه القوى المرشحة موجودة سواء في آسيا أو أميركا اللاتينية. وتسعى الولايات المتحدة إلى إغواء أفريقيا، وتوجيه قوانينها نحو دراسة النمو في أفريقيا والاهتمام به بما سمح منذ عام 2000 لأربع وأربعين دولة أفريقية بالوصول إلى سوق الولايات المتحدة، وهي تتمتع بامتيازات الإعفاء من الرسوم الجمركية حتى عام 2015⁽⁵⁷⁾.

نظرة تقييمية لإستراتيجية الصين في القارة الأفريقية وتأثيراتها

منذ أن بدأت الصين في انتهاج سياسة الإصلاح، آمنت الإستراتيجية التي تبنتها القيادة الصينية بضرورة البحث عن كل ما يمكن أن يمثل خدمة للاقتصاد الصيني في الداخل، ومصالح الصين على المستوى الخارجي؛ بتأمين مصادر الطاقة والمواد الأولية اللازمة للاقتصاد

منزل، قبل أن يتحولوا للعمل في الميدان التجاري. إضافةً إلى وجود أحياء يُطلق عليها أحياء "الشنوة"، وهي كلمة فرنسية تعني الصينيين⁽⁵³⁾.

موقف الإدارة الأميركية من إستراتيجية الصين في القارة الأفريقية

تمثلت أفريقيا على مدار عقود طويلة ولا سيما خلال الفترة الاستعمارية مصدرًا للمواد الأولية ولخدمة البلاد الغربية، في الوقت الذي تمثلت فيه الشعوب الأفريقية مصادر استهلاك مهمة للمنتجات الغربية.

ينقسم الخبراء في واشنطن بشأن وجود الصين وإستراتيجيتها ودورها المتنامي في القارة الأفريقية إلى قسمين: يضم القسم الأول أولئك الذين يطلق عليهم اسم "معانقو الباندا" *embrasseurs de panda* الذين لا يعتقدون بأن الصين يمكن أن تمثل تهديدًا للولايات المتحدة الأميركية أو خطرًا يهدد مصالحها. أما القسم الثاني فهو قسم "مهاجمو التنين" *pourfendeurs de dragon* الذين ينظرون إلى الصين على أنها الخطر الأول الذي يهدد بلادهم، وهم بذلك ينبئون بحرب عالمية ثالثة⁽⁵⁴⁾.

وتُبرز وثيقة نشرها موقع ويكيلكس حقيقة الموقف الأمريكي من الدور الصيني المتنامي على الساحة الأفريقية؛ فالبرقيات الأميركية الدبلوماسية السرية التي كشفها هذا الموقع، أظهرت المراقبة الدائمة والشديدة التي تقوم بها الإدارة الأميركية للدور الصيني السياسي والاقتصادي المتنامي في أفريقيا. إذ يقول مسؤول في السفارة الأميركية في نيجيريا في برقية وجهها: "إن الصين تتصرف بعدوانية وخبث في أفريقيا". لكن، أشار هذا المسؤول إلى أن الأميركيين مع ذلك لا ينظرون إلى الصين بوصفها تمثل تهديدًا عسكريًا أو أمنياً أو استخباراتياً. وهو الأمر الذي أكده مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية جوني كارسون الذي قال إنه على الرغم من المنافسة الاقتصادية الصينية، فإن الإدارة الأميركية لا تنظر إلى الصين على أنها تمثل تهديدًا أمنياً أو عسكريًا، إلا أنه مع ذلك أكد وجود خطوط حمراء لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأميركية للصين بتخطيها. ويؤكد هذا

53 يمكن الاطلاع على النص الكامل للمقالة بالعودة إلى: "الجزائر، تملل متزايد من العملة الصينية"، الحياة، 2009/8/5، شوهد في 2016/9/26، على:

<http://bit.ly/2dr19iz>

54 Michel Serge & Beuret Michel, *La Chine Afrique, Pékin à la conquête du continent noir* (Paris: Hachette, 2009), p. 285.

55 "ويكيلكس: الأميركيون يراقبون".

56 Michel, pp. 283 - 284.

57 Maurel, p. 135.

للدعاية الحكومية للانتخابات العامة لعام 2006، وقد أثرت هذه القضية في صورة الصين في أفريقيا والعالم، وكان لها تداعيات سلبية⁽⁶⁰⁾.

ويُنظر إلى الصين، ولا سيما لدى الغرب على أنها قوة استعمارية جديدة في أفريقيا، وهي مصدر قلق لها؛ فالصين وفقاً لهذه الرؤية تمثل عائقاً أمام الأمن والسلام في القارة الأفريقية، ومُثل في الوقت نفسه داعماً للأنظمة الاستبدادية ذات الصيت السيء في مجال حقوق الإنسان. كما تُتهم السلطات الصينية بالانتهازية في استغلال فساد الحكومات، وعدم كفاءتها لتحقيق مكاسبها التجارية. ومن الناحية البيئية، الصين متهمة بأنها ملوثة حقيقي وكبير للبيئة؛ لعدم احترامها معايير الحفاظ على البيئة وقوانينه⁽⁶¹⁾.

ومن السلبيات التي ترافقت مع الوجود الصيني في أفريقيا التصرفات السلبية لرجال الأعمال الصينيين؛ ففي هذا الشأن، وفي مقابلة مع صحيفة الرياض السعودية، يُشير الدكتور ستيفن تشان أستاذ الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن إلى أن عدداً من رجال الأعمال الصينيين يتصرف بطريقة عنصرية شديدة، ما يوّلد عند عدد من المواطنين الأفارقة العاديين الشعور بالاستلاب والحقن من الحضور الصيني. ما يؤكد ضرورة أن تأخذ الحكومة الصينية على عاتقها توعية رجال الأعمال الصينيين على نحو أفضل، وتنصحهم بضرورة تجنب التعامل بغطرسة وعجرفة⁽⁶²⁾.

ولا تكثرث الصين كثيراً للانتقادات التي تواجهها في أفريقيا في ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان التي يمكن أن تؤثر في واقع استثماراتها في القارة الأفريقية. وقد عبّرت هي وينغ بين، مديرة قسم الدراسات الأفريقية في الأكاديمية الصينية للدراسات الاجتماعية في بكين، عن موقف بلادها من هذه القضية، فقالت: "نحن في الصين لا نؤمن بأن حقوق الإنسان يجب أن تسمو على السيادة ... لنا رأينا المختلف في هذا الأمر وتشاطرنا الدول الأفريقية هذا"⁽⁶³⁾. ومع ذلك، فإن الانتقاد الأساسي يوجّه للدعم الصيني للأنظمة القمعية، فالاستثمار الصيني من خلال هذه الطريقة يمكن أن يقوّض الأنظمة الديمقراطية في القارة. ولعلّ المثال الأبرز في ذلك هو السودان وزيمبابوي، إضافة إلى تجارة الأسلحة بين نيجيريا والصين التي أثارت الكثير من الجدل⁽⁶⁴⁾.

60 Maurel, p. 134.

61 مارو.

62 "الوجود الصيني في إفريقيا: استثمار بتهمة استعمار"، الرياض، العدد 15698 (15 حزيران/ يونيو 2001).

63 أيان تايلور، "دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا"، سلسلة دراسات عالمية، العدد 63 (2007)؛ عبد الصادق.

64 Yaw Baah, pp. 63 - 84.

الصيني الناهض، إضافة إلى ضرورة الحصول على التكنولوجيا العالية، والاستثمارات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الصيني.

وتسعى الصين لتأمين جزء من احتياجاتها من النفط من الأسواق العالمية، والتي وصلت إلى 327 مليون طن في عام 2005 ما يُمثل نسبة 8.5% من الاستهلاك العالمي. فقد تمّ التخلي عن الأحلام الماوية في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبدأت بكين تخضع للواقع الجديد في الاعتماد على الموارد النفطية التي ترد من الخارج: 40% من الشرق الأوسط، و21% من أفريقيا⁽⁵⁸⁾.

وبصورة عامة، لا يمكن إنكار التأثير الكبير الذي تركه الوجود الصيني في أفريقيا. ويمكن القول إن هذا التأثير تجلّى في جانبين أحدهما إيجابي والآخر سلبي: فعلى الجانب الإيجابي، أسهم النمو المذهل الذي عاشته الصين في ارتفاع الطلب العالمي على المواد الخام الضرورية للصناعة التي تحتويها الأراضي الأفريقية، وارتفاع أسعارها ما انعكس إيجابياً على الدخل القومي والفردى للدول الأفريقية، وأسهم في تحسين البنى التحتية للدول الأفريقية من جهة، وتحسين مستوى معيشة الشعوب الأفريقية من جهة أخرى. وانعكس التأثير السلبي في المعاناة التي عاشتها الشركات الوطنية المتمثلة بمنافسة مثيلاتها الصينية بسبب تراجع الدول الأفريقية عن حماية الصناعات المحلية، واتفاقيات الحماية الجمركية التي خفضت الرسوم الجمركية. وقد مثلت أسواق الشركات الأفريقية المحلية والمواد المصدرة، بخاصة الغزل والنسيج، المجال الذي تجلّت فيه هذه المنافسة.

وتمثل أحد أبرز المظاهر الإيجابية للوجود الصيني في أفريقيا، بسرعة الصين في تلبية احتياجات القارة من الخدمات العامة والبنية التحتية (الطرق، والمباني، والجسور، والمدارس، والمستشفيات، والجامعات، والاتصالات)، إضافة إلى سرعة توزيع الخدمات التي تميزت بها الشركات الصينية العاملة على الأرض الأفريقية، الأمر الذي ولّد رغبة متزايدة لدى الأفارقة في التعامل مع تلك الشركات⁽⁵⁹⁾.

إلا أن التركيز غالباً ما يكون على الجوانب السلبية أكثر منه على الإيجابية؛ فمُنظمة "وتنيس العالمية غير الحكومية" ORG Global Witness كشفت أن جزءاً من مليارٍ دولارٍ منحتها الصين لأنغولا تمّ تحويله

58 Meidan, pp. 77 - 94.

59 مهاري مارو، العلاقات الصينية الإفريقية: الديمقراطية والتوزيع، ترجمة يعقوب بن أبو مدين، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 30 نيسان/ أبريل 2013، شوهد في: 2016/10/17.

عوامل استياء الجزائريين من قلة فرص العمل، وسوء التفاهم الثقافي بين السكان المحليين والصينيين... ونسبة البطالة العالية جداً في المناطق الفقيرة"⁽⁶⁸⁾.

وتنتشر في بعض الدول الأفريقية كالجائز - على سبيل المثال - مشاعر الكره أو عدم الارتياح للوجود الصيني على المستويين الشعبي والنقابي؛ فانتشار التجارة غير النظامية أو تجارة السوق السوداء في الجائز لدى التجار الصينيين، يُثير القلق كما يؤكد أحد مسؤولي الاتحاد الوطني لتجار الجائز وحرفييها، بحيث يقول: "التجارة غير النظامية ماضية في الانتشار وبعض التقديرات تُشير إلى أن هناك حوالي مليون تاجر من هذا النوع في البلاد... وسوف يتسبب ذلك في حالة الفوضى التي قد تؤثر في حظوظ الجائز في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية"⁽⁶⁹⁾.

ويطالب بعض المسؤولين (النقابين التجاريين على وجه الخصوص) بالمساواة في الشروط التجارية بين كل من الصين والدول الأفريقية؛ فجلب الاستثمارات وتشجيع الأجانب للعمل في البلاد لا يعني التضحية بحقوقهم التجارية، وهو ما عبّر عنه مصطفى بن جابر رئيس غرفة الساحل للتجارة، بحيث قال: "إنه أمر مهم تفادي إثارة مشاعر كره الأجانب، ولكن من العار أن الأمور ليست على ما يرام بين الجانبين. إنه من الصعب لمواطن جزائري أن يؤسس عملاً تجارياً في الصين اليوم"⁽⁷⁰⁾.

الخاتمة

مثل الإعلان عن تأسيس منتدى التعاون الصيني - الأفريقي انطلاقة جديدة و متميزة للعلاقات الصينية - الأفريقية التي تحولت إلى علاقات مؤسساتية تحكمها المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة؛ فالتعاون بين الجانبين تبلور بصورة أكثر وضوحاً واتخذ منحى جديداً بعد إنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي منذ عام 2000. ومثل الاجتماع الذي حضره 80 وزيراً لخارجية 45 دولة أفريقية نواة التعاون على جميع المستويات. وفي الاجتماع الثاني لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عُقد في عام 2003، تمّ تبني خطة عمل أديس أبابا التي نصّت على الخطوط الأساسية للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والاجتماعية. وبفضل هذين اللقاءين، والإستراتيجية التي تمّ تبنيها في الاجتماعات التي تضمّنتها لقاءات المسؤولين على أعلى المستويات، يمكن الحديث عن كيان عالمي جديد بدأ يتشكل

ومما لا شك فيه أن التزايد في وجود العمالة الصينية سيعطي نتائج عكسية سلبية اجتماعية وثقافية من خلال المواجهة مع مكونات المجتمع الأفريقي؛ فوجود العمالة الصينية بكثافة أدى إلى مزاحمة العمالة الأفريقية حتى في أبسط الأعمال. وقد عكست وسائل الإعلام الجزائرية التذمر والانعراج من الغزو العمالي الصيني الذي أجبر بدوره الحكومة الجزائرية على اتخاذ إجراءات؛ منها إعداد قانون لتنظيم العمالة الصينية ومنعها من العمل خارج الإطار الذي جاءت من أجله"⁽⁶⁵⁾.

بدأت العمالة الصينية تُمثل ضغطاً على القاعدة العمالية؛ ففي الجائز التي تُعاني مشاكل كبيرة على مستوى البطالة (من بين كل عشرة شبان جزائريين، يوجد سبعة يعانون البطالة)، والتي تُمثل ثالث أكبر اقتصاد في أفريقيا، يُقبل العمال الصينيون على العمل بأجور أقل من تلك التي يتقاضاها الجزائريون؛ ما يؤدي إلى تفاقم وضع فرص العمل السيء أساساً. وتعكس الاشتباكات التي اندلعت بين مجموعة من الجزائريين والصينيين في العاصمة الجزائرية موجة الغضب التي تجتاح الجزائريين ضد الوجود الصيني في بلادهم الذي يُقدّر بالآلاف. فبحسب شهود عيان ومشاركين في الاشتباكات، فإن الصينيين يتعاملون مع المواطنين تعاملًا فوقيًا وبتعالٍ، وبطريقة العصابات من دون مراعاة قوانين البلاد التي يقيمون فيها. وهذا ما حدث مع عبد الكريم سلودة أحد أصحاب المحال الجزائريين الذين تعرّضوا للضرب على أيدي الصينيين، إذ يروي: "قلت للصيني ألا يترك سيارته أمام محلي، إلا أنه أهانني، فوجهت له لكمة، واعتقدت أن الأمر انتهى بذلك، إلا أنه عاد بعد نصف ساعة ومعه 50 صينيًا على الأقل ليقتصوا مني"⁽⁶⁶⁾.

وتبرز تلك الأحداث الموقف المعادي لوجود الصينيين الذي بدأ يتشكل بوصفه نوعاً من الصراع الثقافي-الديني بين الطرفين. فالمهاجرون الصينيون لم يراعوا تقاليد البلاد التي وفدوا إليها. ويعكس موقف أحد أصحاب المحال، وشاهد على الأحداث تصرفات المهاجرين الصينيين وموقف الجزائريين منهم، بحيث يطالب الصينيين بالمغادرة إذ يصعب التعايش معهم، فهم يشربون الكحول، ولا يراعون التقاليد، ولا يحرصون على احترام الدين الإسلامي"⁽⁶⁷⁾.

ويُفسر ناصر الجابي أستاذ علم الاجتماع في جامعة الجائز لرويتز العوامل التي ولدت مظاهر الغضب والكره التي يعيشها الشعب الجزائري، وخاصة فئة الشباب منهم تجاه العمال الصينيين: "تضافر

65 سمير قط، ص 125.

66 "100 جزائري وصيني يشتبكون بالسلح الأبيض في الجائز"، بي بي سي عربي، 5 آب / أغسطس 2009، شوهدي في: 2016/9/26.

http://bbc.in/2e09V9L

67 "الجائز، تملل متزايد من العمالة الصينية".

68 المرجع نفسه.

69 نظيم فتحي، "معالم مدينة الصينيين تتشكل تدريجياً في العاصمة الجزائرية"، موقع مغاربية دوت كوم، 2006/9/22.

70 المرجع نفسه.

من أيّ حدث أو مطالبات سياسية داخلية يمكن أن تشهدها الساحات الأفريقية في ظل انتشار ما يسمى الثورات الشعبية المطالبة بالحرية السياسية وتحقيق الديمقراطية؟ وبحسب رأينا، يمكن تفسير هذا التساؤل بأمرين أساسيين: يتمثل الأول بأنّ التعاون بين البلدين هو تعاون اقتصادي وتجاري بالدرجة الأولى، وليس للطرفين أيّ نية للتدخل في شؤون بعضهما سياسياً، لا سيما أنّ الطرفين يمتلكان النظام السياسي ذا الطبيعة نفسها تقريباً، أما الأمر الثاني فهو حقيقة الموقف الشعبي، وليس الرسمي، من هذه العلاقات إذا ما وضعت على محكّ الثورات والمطالبات الشعبية.

ويكمن التحديّ الأكبر أمام إستراتيجية القادة الصينيين لتعزيز وجود بلادهم في أفريقيا في إمكانية فرض هذا الوجود، ليس على الأفرقة أنفسهم، بل على الوجود الآخر الأوروبي والأميري الذي يمتلك تاريخاً وثقافة متغلغلين في المجتمعات الأفريقية على تنوعها؛ وعلى الرغم من كل ما يقال عن ماهية هذا الوجود، فإنّه يحظى بقبول واهتمام كبيرين لدى الشعوب الأفريقية. إذًا، على الصينيين أن يتبنوا إستراتيجية أكثر فاعلية من تلك التي تمتلكها الدول الغربية، وأن يكون لهم نموذج أكثر تأثيراً من النموذج الغربي المتغلغل، الأميركي والفرنسي على وجه الخصوص.

مما لا شك فيه أنّ جمهورية الصين الشعبية تهدف من خلال وجودها في أفريقيا إلى تحقيق عدة أهداف؛ وعلى الرغم من طرح شعارات المنفعة المتبادلة والتبادل المشترك وتعزيز التعاون، فإنّ الصين تهدف إلى تحقيق إستراتيجية أمن الطاقة والأسواق وتعزيزها. كما تهدف إلى أن تكون أفريقيا المجال الذي يمكنها من تحقيق سياستها الإستراتيجية على المستوى العالمي. فهل تستطيع الصين مع كل ما تقدّمه وتقوم به في أفريقيا أن تكون اللاعب رقم واحد في أفريقيا والشعب الأكثر قبولاً فيها؟ في نظرنا، بإمكان الصين أن تكون فعلاً اللاعب رقم واحد اقتصادياً، إلا أنّ الأمر يبدو صعباً عند الحديث عن المستويات السياسية والعسكرية والثقافية.

مما لا شك فيه أنّ العلاقات بين الصين وأفريقيا تطورت تطوراً ملحوظاً وعميقاً خلال أكثر من نصف قرن، لتصبح خلال تلك الفترة شراكة إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف البلدين. إلا أنّ الأسئلة المطروحة لدى المهتمين وصناع القرار في الصين وأفريقيا على حدٍ سواء، هي: مدى تأثير الصين في القارة الأفريقية؟ وهل استطاعت الإستراتيجية الصينية أن تُحدث التأثير المطلوب أفريقياً على المستوى الثقافي والاقتصادي، ولا سيما من جهة التقليل من التأثير الآخر الأوروبي المتسخ تاريخياً واستعماريّاً؟ وهل استطاعت الصين أن تُحقق من خلال إستراتيجيتها أهدافها الداخلية، وتفرض نفسها قوةً فاعلة ومؤثرة على المسرح العالمي؟

إنّ الحديث عن وجود مكوّن إستراتيجي واحد ومتناسك عند القادة الصينيين يبدو مجافياً للواقع وللحقائق على الأرض. وربما يعود ذلك إلى عدم وجود فاعل واحد يمثل تلك الإستراتيجية من جهة، وتجزئة القرارات بحسب نوع النشاط من جهة ثانية. فالإستراتيجية الاقتصادية هي الأكثر وضوحاً من غيرها، ولا سيما السياسية منها والمحدّدة بضوابط ومتطلبات

ليأخذ مكانه ودوره على المستوى العالمي، وبدأت ظاهرة الصين - أفريقيا التي أثارت ومازالت تُثير نقاشات وجدلاً على المستويات الإقليمية والدولية، في التشكل.

ويُشير بارثيليمي كورمونت إلى الأهمية الدبلوماسية التي مثلها منتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عُقد في عام 2006، فهو أهم ظاهرة دبلوماسية شهدتها بكين، ووصفها هو جينتاو بأنّها ظاهرة تاريخية. وقد اختتم هذا المنتدى بتبني خطة عمل جديدة للفترة الواقعة بين 2007 و2009، ركزت على بناء نموذج جديد من التعاون الإستراتيجي بين الصين وأفريقيا على أساس المساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي والمنفعة المتبادلة والتبادل الثقافي⁽⁷¹⁾.

ويُدرِك الطرفان الأهمية الإستراتيجية للعلاقات بينهما وضرورة تطويرها؛ إذ تُعدّ أفريقيا بالنسبة إلى الصين المصدر الأهم والمستقبلي لحاجات تطور الصين الاقتصادي والمتنوّعة بمصادر الطاقة والموارد الطبيعية (البترول من الجزائر وليبيا والسودان ونيجيريا وأنغولا على سبيل المثال). وأفريقيا، من جانبها، في حاجة إلى الصين وتجربتها ومساعدتها الاقتصادية والمالية للنهوض ببلادها الفقيرة.

فالصرخة التي أطلقها الزعيم الشيوعي ماو تسي تونغ بأنّ عودة الصين الشعبية إلى أروقة الأمم المتحدة ممثلاً للشعب الصيني جاءت محمولة على الأعناق الأفريقية، تعبيراً صادق وواضح عن الدور الأفريقي في تحقيق ذلك، وما أشبه اليوم بالأمس، فالصين التي استطاعت أن توظف الأصوات الأفريقية قبل ما يزيد على أربعين عاماً لخدمة مصالحها السياسية عملت مع نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي على إعادة توظيف القارة الأفريقية، لخدمة مصالحها وتطورها الاقتصادي، وربما في وقت لاحق لتحقيق أهدافها الإستراتيجية (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية). فالدول الصاعدة حديثاً التي لا تمتلك تاريخاً استعماريّاً، الصين بخاصة، تجد في الدول التي عانت الاستعمار ومشكلاته ومازالت تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية ووطنية مزمنة، المجال الذي تستطيع من خلاله أن تستعرض قوتها من جهة، وتجعلها وسيلة تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها الجيوسياسية مستغلة التملل وانعدام الثقة بالدول الموجودة تقليدياً وتاريخياً على أرض القارة السمراء.

إلا أنّ السؤال الذي يبقى مطروحاً في رأينا، هو: إلى أيّ مدى يمكن أن يستمر الوجود الصيني على أراضي الدول الأفريقية؟ وما هو شكل التعاون الذي يمكن أن تأخذه العلاقات بين الطرفين في ظل ازدياد الحاجة الصينية إلى الثروات الأفريقية واستمراريتها، وتفاقم الحاجة الأفريقية إلى الوجود الصيني (الاقتصادي على أقل تقدير) في تنمية البلاد الأفريقية وتطويرها؟ أما التساؤل الآخر الذي يمكن أن يُطرح فهو: كيف سيكون موقف الصين

71 Courmont, p. 89;

انظر: بكين، سياسات الصين إزاء أفريقيا، كانون الثاني/يناير 2006، شوهد في 26/9/2016، في: <http://bit.ly/2eHI8d5>

الأجنبية

Bénazéraf, David. "soft power chinois en Afrique renforcer les intérêts de la Chine au nom de l'amitié sino-africaine." *Asia versions* 71 (septembre 2014).

Cabestan, Jean-Pierre. *La politique internationale de la Chine*. Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2010.

Chaponnière, Jean-Raphaël. "Les échanges entre la Chine et l'Afrique Situation actuelle, perspectives et sources pour l'analyse." *STATECO*. no. 100 (2006).

Courmont, Barthélemy. *Chine, la grande séduction essai sur le soft power chinois*. Paris: Choiseul Éditions, 2009.

Jiang, Chung-Lian. "les relations de la Chine avec l'Afrique: fondements, réalités et perspectives." *Monde Chinois*. no. 8 (été/automne 2006).

Lafargue, François. "la Chine, une puissance africaine." *Perspective chinoises*. no. 90 (Juillet-Aout 2005).

Maurel, Chloé. *la Chine et le monde constats et enjeux*. Paris: studyrama perspectives, 2008.

Meidan, Michal. "La Chine à la conquête des marchés énergétiques mondiaux." *Hérodote*. n° 125 (2^{ème} trimestre 2007).

Michel Serge & Beuret, Michel. *La Chine Afrique, Pékin à la conquête du continent noir*. Paris: Hachette, 2009.

Saint-Paul Marc, Aicardi de. "les relation Taiwan-Afrique: entre continuité et rupture." *Géostratégiques*. no. 25 (2009).

Yaw Baah Anthony & Jauch, Herbert. "Investissements chinois en Afrique: conditions de travail et relations professionnelles." *Alternatives sud*. vol. 18 (2011).

يحكمها التشابه الكبير في نظام الحكم وطبيعته. لذلك نرى أنه يمكن الحديث عن إستراتيجيات صينية وليس إستراتيجية واحدة، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة التمييز بين النشاطات التي تقوم بها الشركات الاقتصادية، البترولية التابعة للدولة على وجه الخصوص وتلك الشركات الخاصة التي تتبنى منهاج عمل وإستراتيجية مختلفة عن تلك التي تتبناها الدولة الصينية، إضافةً إلى اختلاف الأهداف بين القادة الاقتصاديين والسياسيين. إن السياسة الاقتصادية للصين في أفريقيا ورثة الفعل الأفريقية عليها هما نتاج للسياسة بشكل أو بآخر. فالصين، كما رأينا، كانت ومازالت تولى الدول التي قطعت علاقاتها مع تايوان، وضحت فيها الاستثمارات الكبيرة، وعقدت معها المعاهدات الاقتصادية، الاهتمام الأكبر، ولا تهتم بالدول التي مازالت تحافظ على علاقاتها مع الصين الأخرى الوطنية، ذلك أن الصين تشتت على الطرف الآخر تبني مفهومها السياسي والقومي المتمثل بصين واحدة.

المراجع

العربية

أبو شوك، أحمد. "الاستراتيجية العسكرية للإمام المهدي في السودان (1881 - 1885) المرتكزات والمتغيرات". مجلة أسطور. العدد 2 (تموز/ يوليو 2015).

تايلور، أيان. "دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا". سلسلة دراسات عالمية. العدد 63 (2007).

تسنخ، تسانغ باو. "خمسون عامًا من الصداقة بين الصين وأفريقيا". *الصين اليوم*. العدد 3 (آذار/ مارس 2004).

قط، سمير. "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة - قطاع النفط نموذجًا". رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. إشراف فرحاتي عمر. جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2007 / 2008.

عبد الصادق، توفيق. "مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا". *سياسات دولية*. العدد 5 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013).

مارو، مهاري. *العلاقات الصينية الإفريقية.. الديمقراطية والتوزيع*. ترجمة يعقوب بن أبو مدين. تقارير. مركز الجزيرة للدراسات، 30 نيسان/ أبريل 2013، في:

<http://bit.ly/2dHQKfO>

شهادة

الثورة السورية من الداخل

Testimony

The Syrian Revolution From Within



طارق العلي | Tariq al-Ali*

العنف في الثورات العربية: الحالة السورية

Violence in the Arab Revolutions: The Case of Syria

” تحاول هذه الشهادة تقديم سرد موجز مكثف لسيرة العنف في الحالة السورية، وتطوره شدةً ونطاقاً، وتحوله إلى حرب ذات أبعاد إقليمية ودولية. ومدخلها التذكير أولاً بأن المسألة السورية بدأت ثورة شعبية سلمية الطابع العام، وبأن بادئ العنف ورائده هو نظام الأسد ومن ثم حلفاؤه الذين قدموا إليه أو استجلبهم، وعنفهم هو الأشد قسوةً وتواتراً والأوسع نطاقاً وأثراً. وبناءً عليه، نفرّق بين أطراف وقوى استخدمت العنف تالياً بمناسبة حالتي الثورة والحرب، مع قدر متباين من الدوافع والحيثيات السابقة واللاحقة لاندلاعهما، وبين أطراف وقوى أخرى انجرت له انجراراً تلقائياً أو شبه تام، بوصفه حالة مقاومة لعنف نظام الأسد وحلفائه.

كلمات مفتاحية: الثورة السورية، نظام الأسد، العنف.

This paper presents a succinct, condensed narrative of the course of violence in Syria; how it began, intensified, and spread to become a war involving national, regional, and international actors. The paper starts with a reminder that the conflict in Syria has initially started as a peaceful people's revolution, and that the violence was initiated by the Assad regime which later on, brought foreign allies, whose violence was the most widespread and most devastating. The paper differentiates between the groups that have subsequently used violence given the opportunity presented by the revolution and the war, and other parties and forces, completely, or nearly completely, sucked into violence as a self-defense mechanism in the face of the Assad regime's and its allies extreme brutality.

Keywords: Syrian Revolution, Assad regime, Violence.

مقدمة

وأزمة الهوية المتفاقمة (الحالة اللبنانية، والحالة العراقية)، والتدخل الدولي في شؤون الدول العربية، وآخر كوارثه احتلال العراق وعقابه؛ ولا سيما صعود الحكومة الطائفية، وظهور جيل جديد من التنظيمات الجهادية.

لكن ما أرى مناقشته أكثر قرباً للحالة المدروسة وأكثر إلحاحاً هو مطلق العنف المباشر؛ فالثورة اندلعت، وانتهى الأمر، وعُبر عنها بداية بوصفها انتفاضة للمجتمعات المحلية؛ ثورة شعبية سلمية من حيث النشأة. ولقد ظلت التظاهرات سلمية من العنف في نسقتها العام، وتنادي بالسلام، رغبةً في سلامة الأمور والأنفس والبلاد، على الرغم من تداول أوساط شباب الثورة ومجتمعاتها أحداث مفادها أن قيام هذا النظام ودوامه مرتبط ارتباطاً صميمًا بالعنف. ومن ناحيته، كان نظام الأسد يعيش حالة قلق وتأهب منذ اندلاع الثورة التونسية، لذلك كان مطلق الثورة، هنا بوصفها الأوسع والأكثر تجذراً وغير قابلة للعكس، هو عنف النظام عينه الذي ساقته إليه مخاوفه وهواجسه وطبائعه، واستنتاجاته من الحالتين التونسية والمصرية، ولا حقا للبيبة؛ استنتج بشار الأسد أن لا بد من استخدام العنف فقط، والكثير المتوحش منه.

من هنا، وفي سياق حالة الخوف والترقب وفطرت الاستتارة التي كان يعيشها النظام، مثلت حادثة اعتقال أطفال درعا أول حادثة عنف بوصفه عنفاً فاقداً موضوعه في سياق صراع سياسي وسلطوي. وقعت هذه الحادثة في 27 شباط/ فبراير 2011، بعد أن كتب الأطفال شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، فتمّ تعذيبهم وإذلال ذويهم، وانتشرت الاحتجاجات التي سرعان ما تفاعلت مع الأجواء المشحونة، ومن بعدها تفشّت ممارسات النظام العنيفة التي كانت تتسرب أو تسرب إلى الإعلام الوسيط؛ من ذلك حالة تعذيب الطفل حمزة الخطيب تعذيباً وحشياً فارق على إثره الحياة في 26 أيار/ مايو 2011. كان لدى الناس، وبصرف النظر عن إحصاء القتلى المتوافر، انطباع عام مرده خبرة وذاكرة أليمة جمعيّة قديمة وطائرة، بأن النظام حسم قراره لناحية المضي بالعنف إلى حدّ "الأسد أو نحرق البلد"، أو أنه سيحسم عمّا قريب.

يمكننا تقسيم تصاعد عنف النظام إلى أطوار؛ وذلك لتبسيط مقارنته، لا لرسم خطوط حادة، كما يلي:

- **الطور الأول:** يمتدّ منذ اندلاع الثورة آذار/ مارس 2011 إلى أوائل 2012، ويمكن إلى حدّ ما وصف العنف الذي كان يقترفه النظام على ضروته ووحشيته، بأنه عنف سياسي بصورة عامة، بمعنى أنه عنف دوافعه وأهدافه الظاهرة سياسية، ويدور في الإطار السوري بوصفه صراعاً على السلطة بحيث يهجم النظام على

تتضمن "حالة العنف" التي طغت على سائر مفردات المسألة السورية منذ اندلاع الثورة، استمراريةً في توسّل أدوات العنف ومسالكه بقدرٍ معتبر من الشدّة والتواتر والنطاق؛ وذلك لتحقيق أغراض طرفٍ منخرط في الصراع وفرض إرادته.

وإذا كان من الممكن التفريق نظرياً بين العنف السياسي وعنف الحرب، تبعاً لشدّة تدخل العوامل الخارجية، و/أو تصرف أطراف الصراع الداخلية حيال بعضها كأطراف خارجية، فإنّ السؤال الذي نُعنى بالإجابة عنه هو: ما طبيعة العنف الذي وظّفته أطراف مختلفة لخدمة مواضع سلطتها ومشاريها الخاصة السابقة أو القائمة قبل الثورة، مقابل العنف الذي تفعلّ ابتداءً بوصفه ردة فعل مقاومة على عنف نظام الأسد الساعي لقمع الثورة الشعبية؟

عنف نظام الأسد وأطواره

إلى حدّ بعيد، لا يمكن تصوّر قيام ثورة بمعزل عن درجة ما من العنف الفاعل والمنفعل كأحداث مرافقة أو كاحتمالات كامنة (التهديد، والإيحاء بالعنف)، لا سيما في حالتنا العربيّة والمشرقيّة الراهنة؛ فعوامل العنف في حالة ما هي ذاتها عوامل الثورة بمعنى من المعاني. ويبقى ذلك صحيحاً حتى لو مرّت ثورة ما بقدر ضئيل من وقائع العنف بحيث لا نعيها انتباهاً ونصفها بالثورة السلمية.

كان محور سياسات نظام الأسد القائم منذ أكثر من أربعة عقود هو تجفيف الحياة السياسية تجفيفاً معقماً، والسيطرة على كلّ مفاصل المجتمع السوري ووحده سيطرة تامّة، والتخلّص من المجتمع المدني والتنظيمات السياسية البعيدة عن الدولة التي اختطفتها عائلة طيّفت الشعب. وكانت النتيجة إمحال التفاهات بين بنى اجتماعية تدرك نفسها بوصفها ذوات سياسية، لا بوصفها بنى أهلية سابقة وأولية، وأكثر منه، قلّة معرفة مختلف مكونات المجتمع المذهبية والعرقية والجهوية بعضها ببعض، وبناء كلّ طرف تصورات مغلوطة عن الآخر، وإقامة علاقات مشوّهة وقصيرة، وطغيان جوّ نفاق عام يخفي توتراً خطيراً، وشيوع جهالة شاملة بمفاهيم الحياة السياسية وإدارة الخلاف والاختلاف. ولا جرم أن ذلك خرّب كلّ الفئات والتيارات والمذاهب والنخب.

من هنا، كلما فكّرنا في عوامل العنف في حالتنا السوريّة فكّرنا في عوامل الثورة ذاتها، وبناءً عليه، فكّرنا في طبيعة نظام الأسد أولاً، وفي حساسية المجتمعات السورية، ومسألة الأقليات والطوائف

(بوصفهم حواضن "إرهاب"). وخلال هذه الفترة بدأ يحدث نزوح قسري واضطراري، داخلي خطير، وخارجي كبير.

• **الطور الثالث:** تمايز يوم تدخل حزب الله اللبناني واحتل مدينة القصر الحمصية صيف 2013؛ إذ تمّ تصعيد العنف المستخدم في الطور السابق، واستخدم السلاح الكيماوي (مجزرة الكيماوي في الغوطتين، آب/ أغسطس 2013)، والصواريخ الباليستية والبراميل المتفجرة والقنابل العنقودية⁽⁴⁾. ولا شك في أنّ هذا العنف عنف عشوائي انتقامي عقابي، يهدف إلى كسر إرادة الناس، أو إبادتهم أو تهجيرهم. هذا الطور مستمر حتى الآن مع سفور التدخل الأجنبي، لمصلحة النظام حصراً، سرّاً وعلانيةً، في حالة جيوش "الخبراء الإيرانيين من الحرس الثوري"، والمليشيات العراقية اللبنانية الشيعية الملحقة بهم⁽⁵⁾، وعلى نحو رسمي مع التدخل الروسي منذ أواخر أيلول/ سبتمبر 2015. استمر هذا العنف موجّهاً بمعظمه ضد مناطق الثورة ومجتمعاتها التي خرجت عن سيطرته أولاً، وقدّمت للدفاع عن نفسها أولى تشكيلات الجيش الحرّ، وحتى ذلك العنف الموجه كما يُقال ضدّ "تنظيم الدولة الإسلامية"، يقتل المدنيين أساساً وأولاً؛ كأنه ينتقم منهم (تريدون حرية).

الثورة الشعبية السلمية التي تهدده، أو يشعر أنّها تهدد وجوده. وحين أعلن المقدّم حسين الهرموش انشقاقه في حزيران/ يونيو 2011، كان النظام قد قتل 1925 مواطناً على أقل تقدير، 71 منهم أطفال، واعتقل ونكّل بأضعاف هذا الرقم، ومارس عنف الحواجز والمعتقلات⁽¹⁾، وعنّف الشوارع والميادين والبيوت، والعنف الجنسي ضدّ النساء والأطفال والرجال⁽²⁾، والعنف العيني والجماعي، وشنّ أولى حملات التطويق والتفتيش والتطهير الكبرى، في درعا في أيار/ مايو 2011. وهذه الحملات هي عمليات إعدام واعتقال وإذلال تستخدم آلاف العناصر وآليات ثقيلة، تكررت 14 مرّة خلال عام 2011، وتخللها 18 مذبحاً (أكثر من 20 فرداً في واقعة واحدة). ولم ينته ذلك العام حتى قُتل أكثر من 6000 إنسان، وسُجلت حالات لا تُحصى من الاختفاء القسري.

• **الطور الثاني:** بدأ مع 2012 وامتدّ حتى بداية الحملة على القصر في حمص صيف 2013، واتصف بمحاولة النظام السيطرة على أحياء مدن ومناطق أرياف خرجت عن سيطرته خروجاً تاماً، خاصة مع تصاعد الانشقاقات ومظاهر العصيان في الجيش والمخابرات، ونجاح تشكيلات الجيش السوري الحرّ النسبي في منع اقتحام أحياء التظاهرات ومناطقها. ارتكب النظام خلال هذا الطور مع استمرار حملات "التطهير" ما سيعرف بمذابح السكاكين والسواطير⁽³⁾؛ مثل مذبحه الحولة (حمص)، والمجازر الكبيرة كما في مذبوح داريا (قرب دمشق)، حيث يجمع حشداً من البشر ويقوم بتصفيتهم أو التنكيل بهم أو سؤفهم إلى جهة مجهولة. وهي مجازر محتواها الطائفي جليّ ومرعب ومقصود. وفي هذه الفترة، تمّ تدمير مناطق مأهولة، مثل حي بابا عمرو في حمص. واستهل مسلسل القصف اليومي المتواصل إلى الآن بشتى أنواع الأسلحة؛ إذ استخدمت المروحيات والمقاتلات والراجمات. وبدأ النظام يمارس عنف التجويع والحصار؛ "الجوع أو الركوع". ويتمّ قصف المناطق التي لا يستطيع النظام اقتحامها بسبب المقاومة البسيطة الناشئة قصفاً عشوائياً؛ سياسة ترويع وقتل جماعيّ تنال من المدنيين أكثر من غيرهم

”
كلّما فكّرنا في عوامل العنف في الثورة السوريّة نكون
فكّرنا في عوامل الثورة ذاتها
“

إنّ عنف النظام، في الفترة الأولى من الطور الأوّل، ونظراً لطبيعة النظام نفسه وحساسية المجتمع السوريّ، هو عنفٌ سياسيّ يستبطن العنف الطائفيّ. ولاحقاً مع بداية الطور الثاني صار هذا العنف يقنّع العنف الطائفيّ. ثمّ صار طافحاً، مع حرص النظام عن قصد وخبث على إظهار هذا الجانب خطائياً من خلال تأليه النظام وشمّ المقدسات والأعراض والمحارم (العنف اللفظي)، ومن خلال إطلاق

1 هيومن رايتس ووتش، "لو تكلم الموتى: الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية"، 2015/12/16، شوهد في 2016/1/2، في: <http://bit.ly/1ZG7xBI>

2 هيومن رايتس ووتش، "اعتداءات جنسية في المعتقلات السورية: قوات الأمن تعتدي على النساء والفتيات عند مدهامة البيوت أيضاً"، 2012/6/15، شوهد في 2015/3/14، في: <http://bit.ly/2eaBD1J>

3 الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، "بالسكين المجازر التي ارتكبتها نظام الأسد بالسلاح الأبيض"، تقرير رقم 39 (2013)، شوهد في 2016/10/6، في: <http://goo.gl/gqYLjX>

4 وثقت منظمات حقوقية استخدام نظام الأسد قنابل عنقودية منذ منتصف 2012، ومع التدخل الروسي (أواخر أيلول/ سبتمبر 2015) نشر ناشطون ومنظمات صوراً لهذه القنابل المحرمة دولياً، انظر: هيومن رايتس ووتش، "الدخائر العنقودية في عام من التناقضات"، 2015/12/23، شوهد في 2016/1/10، في: <http://bit.ly/2e0sw5M>

5 "المليشيات الشيعية المقاتلة في سوريا"، الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان، 2014/7/5، شوهد في 2016/10/6، في: <http://bit.ly/1Wtanbt>

كبيرة من كوادره هي من السوريين الذين انخرطوا فيه نتيجة لعوامل سوسيو-اقتصادية تتعلق بحالة الحرب؛ لمقاومة نظام الأسد وحلفه. وهذا، بالتأكيد، لا يمنع من نشوء تحيزات لاحقة متغيرة التجذر في بيئات هذه الكوادر لناحية هذا الخطاب. وقد ظل هذا التنظيم يقف بين فصائل الثورة مميّزًا نفسه عنها. وخلال عام 2014 ظهرت أمارات مشروع "الإمارة"، من خلال مسالك عنفية ظاهرة أو كامنة مفيدة لسلطة التنظيم الذي اشتبك بدرجات متباينة معتبرة، وبدعاوى مختلفة، مع الفصائل الثورية، ومع ناشطي الثورة ومجتمعاتها. لكن ممارساته دون مستوى ممارسات "تنظيم الدولة الإسلامية" بكثير؛ إذ ظلّ جلّ عنف "النصرة" موجّهًا لأجهزة نظام الأسد.

”

يمكن تمييز بعض القوى التي مارست عنفًا مصادًا أو مقابلًا أو موازيًا لعنف النظام، ولم تكن نشأتها محايدة تمامًا لحالة ردة فعل المجتمعات على عنف الأسد

“

في نيسان/ أبريل 2013 أعلن البغدادي عن إقامة دولة تنظيمة على أرض سورية والعراق. وكان تنظيمه قد تغلغل عبر جبهة النصرة، أو تحت جنح الحرب التي يسعها النظام على الحالة السورية. ولا شك في أنّ إعلان هذا مثلّ تبدلًا قويًا في سير الصراعات والعنف على الساحة السورية؛ فقد مارس التنظيم عنفًا واسع النطاق توجّه أساسًا إلى مجتمعات الثورة وفصائل مقاومتها، وتمدد على حسابها. ومن نافلة القول اليوم إنّ مظاهر العنف التي صدرها تنظيم الدولة كانت جليّة وشديدة الوقع والغرابة والتوحش⁽⁶⁾؛ فهو يصورها ويخرجها أفلامًا عالية الدقة ما يغني عن وصفها. وهو عنف مقدّس بمعنى ما لأنّه موجّه ضد آخر كافر أو مرتدّ. ويمكن القول إنّ التنظيم نجح في توظيف الأفراد والجماعات والأوضاع العربية الإسلامية الرثّة، بعضها له علاقة بمقاومة نظام الأسد وحلفه وعنقهما، عبر رصفها في بناء "مؤسساته" (جيدة التمويل والتنظيم نسبيًا)؛ خدمةً لإقامته وسلطته ومشروعه السياسي، "الخلاقة".

6 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "تنظيم دولة العراق والشام نشأته وتوثيق لأبرز الانتهاكات التي قام بها"، (2014/2/1)، شوهد في 2016/10/6، في:

<http://bit.ly/1g1SzhA>

مجموعات "الشبيحة" ذات التكوين الطائفي، وارتكاب مذابح في مناطق ذات دلالة (حمص وبانياس)، مع حضور مليشيات طائفية وافدة تباغًا تقتل تحت غشائه.

لئن تمثّل الطابع العام لعنف النظام بأنّه عنف منظمّ ومضبوط، إلى حدّ ما وإن على نحو متراجع، وموجّه لخدمة مصالحه ومصالح من يمثّلهم ويحميهم، أو من يدعي تمثيلهم وحميتهم؛ أي لصيانة سلطة الأسد، ففي الحقيقة، مورست مسالك مختلفة من العنف، بدوافع متنوعة (حتى التسلية والتكسب في حالات) عبر هذه الأجهزة والأحلاف، برضا مراكز النظام وحلفائه وقياداتهم وتوظيفهم؛ فالقتل للانتقام وللسطو وللاعتصاب، والعنف الطائفي والانفعالي، حوادث غزيرة وممنهجة أو يتم منهجتها أو رصفها ضمن آليات القمع والقتل التي تخدم موضوع سلطة نظام الأسد. وبناءً عليه، لا يمكن فصلها عن عنفه العام الوظيفي "المعقلن" تمامًا.

العنف وسيلة قوى مشروعها السياسي سابق للثورة

يمكن تمييز بعض القوى التي مارست عنفًا مصادًا أو مقابلًا أو موازيًا لعنف النظام، ولم تكن نشأتها محايدة تمامًا لحالة ردة فعل المجتمعات على عنف الأسد، من خلال منظورها الفكري السياسي الواضح في أذهان قادتها، وتنظيرها المكتوب المتعلق بمشروعها، ونويّات بنوية سابقة، وبناءً عليه، كان قسط معتبر من عنف هذه القوى، منذ وقت مبكر، موجّهًا لخدمة إقامة مواضع سلطتها على المجتمعات التي تدعي تمثيلها أو الدفاع عنها، استنادًا إلى خطاباتها وتصوراتها. ظهرت هذه القوى بسرعة أكثر تنظيمًا وأشدّ تماسكًا. واستثمرت في عنف الأسد وعنفا بعضها ضد بعض. ورصفت دوافع العنف المختلفة الكامنة والطارئة رصفًا مفيدًا لناحية مشروعها. وبدا لنا أنّها تتصرف كأنها سلطة ناضجة، في سياق ملء الفراغ؛ أي كأنها لا تنتظر سقوط النظام لإقامة النظام السياسي الجديد على أرضية المؤسسات الجامعة للدولة والمجتمع السوري على أسس حاضنة.

في كانون الثاني/ يناير 2012، أعلن تنظيم "جبهة النصرة" عن وجوده على أرض سورية. وقدم في البداية خطابًا جهاديًا عامًا معدّلًا. وعمل حتى منتصف هذا العام على التصرف بوصفه فاعلًا عسكريًا بعيدًا عن الأضواء "مراعاةً للحالة السورية"، أو كما تبين لاحقًا سعيًا للتمدد في البنى الاجتماعية الملائمة. وإلى حد كبير، يمكن عدّ خطاب "النصرة" خطابًا وافيًا، ورأسه وكوادره القيادية وافدة أيضًا، في حين أنّ نسبة

بالعنف فقط على أيّ تحرك سياسي أو اجتماعي مدلوله سياسي، مهما صغر؛ فكيف بتحرك واسع وشديد، مطالبه سياسية، أو مغزاها سياسي! ببساطة كان الناس يراهنون على شيء ما. ولكنهم لم يكونوا يخططون للتراجع أو الاستسلام، أو عدم الثورة. فنشأت المقاومة العنيفة لاحقاً للدفاع عن النفس والذات السياسية المكتشفة، وللدفاع عن الخيار الأول الذي راهن عليه الناس، والذي لا يزالون حتى اليوم في الذكرى الخامسة لثورتهم يصرون عليه، وهو التظاهر والنشاط السياسي لتحقيق التغيير عبر إسقاط نظام الأسد.

”

إنّ سلمية التظاهرات في الحالة السورية، لم تصدر عن جهل بحقيقة النظام، بل عن رغبة عامة في سلامة الأمور، وعن اقتناع راسخ بأنّ العنف إنّ اندلع فسيحرق الأخضر واليابس

“

ظلّ عنف النظام متقدماً مراحل على كلّ محاولات الردّ، وظلّ النظام يصعدّه ويوسّعه مدفوعاً بمخاوفه وطباعه الراسخة، وحيال ذلك كانت المجتمعات السوريّة المستهدفة بالقسط الأكبر والأكثر توحشاً من عنف النظام تنتج مقاوماتها. لقد كان الجيش الحرّ العنوان الأول لهذه المقاومة منذ انشقاق الهرموش، وما أطلقته عمليات الانشقاق من ديناميات لتنظيم المقاومة العنيفة الموجهة كلياً ضدّ صنوف عنف النظام الموصّفة أعلاه. خلال العام الأول كان عنف "الجيش الحرّ" معبراً عنه خطاباً وممارسةً بحماية التظاهرات الساعية لإسقاط النظام، ما يعني في الحقيقة والواقع حماية مجتمعات مناطق الثورة حيث عنف النظام عنف قاتل بهدف الانتقام، والترجيع الجماعي يوجّه لمناطق، لا عنف "قمع تظاهرات" يستهدف ناشطين. ولم يظهر هدف إسقاط النظام مفردة عامّة لشعارات المنشقين أو المتطوعين من مدنيين حتى ربيع 2012. ولم يُعلن عن القوى والتيارات الإسلامية المحلية أو التي يشار إليها بذلك، فاعلاً عسكرياً سياسياً يحمل السلاح لإسقاط النظام حتى منتصف 2012، بعد أن كان الفاعل الظاهر هو الجيش الحرّ لمدة عام كامل.

وتنحصر ممارسة العنف هنا في مقاتلة النظام؛ أجهزة قمعه وجيشه ومليشيات حلفه. ويبدو لنا على نحو جليّ أنّ هذه القوى كانت مجموعات واصطفافات مسلحة كبيرة وصغيرة تغلب الميداني ضد النظام على ما سواه. ولقد تأخر تمايزها أو وعيها بنفسها بوصفها

وخلال عام 2012، ومع ازدياد الضغط على نظام الأسد وخسارته مناطق واسعة، ترك النظام لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي مصالح إدارية وعسكرية ضمن سياق تفاهم وتعاون ضمني أو سرّي؛ لتتظاهر بسرعة مشاريع الإدارة الذاتية في "كانتون الجزيرة" ثم في كانتون عين العرب وعفرين⁽⁷⁾. استثمرت وحدات حماية الشعب، الذراع العسكرية للحزب، في وجود تنظيمي الدولة والنصرة وعدائيتها، لتقدّم نفسها حليفاً مثالياً للقوى الدولية في الحرب على "الإرهاب". ولقد جاء التدخل الدولي بعد تمدد تنظيم الدولة صيف 2014 ليقدم له غطاءً. وخلال عام 2015 عدّت هذه القوة الأكثر تمدداً بحياتها 14% من الأراضي السوريّة. وخلال تمدها انتقلت جماعات بشرية من عرب وتركمان داخل سورية أو نزحت إلى تركيا، كما ظهرت تقارير صحفية وحقوقية وشهادات عن ممارستها سياسات ومسالك عنيفة بهدف تغيير الديموغرافيا لغرض التكريد⁽⁸⁾. ومن جهة أخرى نظرت إليها قوى وأطراف كردية وغيرها بوصفها قوة راديكالية تفرض أيديولوجيتها وتستفرد بالساحة الكردية قبل غيرها، بوصفها سلطة أمر واقع. لم تشبك وحدات حماية الشعب مع نظام الأسد اشتباكاً ذا بال. ولم تضطر لذلك. بل ظهر تحالفها الموضوعي وشبه العلني معه، بعيد التدخل الروسي. ولا شك في أنّ هذه القوة توظف وتغذي دوافع وظروفاً وعوامل مختلفة للعنف في المجتمعات الكردية، وهي إضافة إلى ذلك، تزعم أنّ هذه الكائنات هي جزء من "جمهورية سورية" تعددية.

العنف وسيلة للمقاومة

يمكن القول عموماً إنّ سلمية التظاهرات في الحالة السوريّة، لم تصدر عن جهل بحقيقة النظام، بل عن رغبة عامة في سلامة الأمور، وعن اقتناع راسخ بأنّ العنف إنّ اندلع فسيحرق الأخضر واليابس؛ لأنّ النظام كما يعرفه السوريون يحتوي على بنى مجرمة معدّة وعلى أهمية إجرامية عالية. كان من السهولة لمن عايش الثورة أن يتلمس اقتناعاً عاماً وتحوّفاً ومعرفةً، بأنّ نظاماً مثل نظام الأسد كان سيردّ

7 شمس الدين الكيلاني، "مداخل المسألة الكردية ومخارجها في الجزيرة السورية"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2015، شوهد في: <http://bit.ly/2dYdrPK>، في: 2016/10/6

8 تقرير يوثق عمليات التهجير القسري التي نفذتها الإدارة الذاتية بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي، انظر: منظمة العفو الدولية، "لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه"، رقم الوثيقة: 2015/10/13، 2015/2503/MDE 24، شوهد في: 2016/10/6، في: <http://bit.ly/2ec2cS1>

العنف. لم يؤد ذلك إلى فقدان الصراع إطراره السياسي السوري فقط، بل أدى إلى ضياع جوهر القضية العامة المرفوعة ابتداءً ضد النظام (وهذا هدف رئيس لنظام الأسد من وراء تطبيقه جرات سامة من العنف). ولم يتسبب هذا في انقسام المجتمع السوري على أساس سياسي، ولا حتى على أساس طائفي وعرقي فحسب، بل أدى إلى تفتته، نتيجة تطور وسائل العنف وأدواته وتبدل طبيعة الحروب الحديثة، وما تتيحه من قدرة على التدمير الشامل، بحيث يصير استهداف المجتمع "الخصم أو العدو" وسيلةً وهدفًا بوصفه حاضرة، وعدّ الأمر أثرًا جانبيًا "مفيدًا".

أضف إلى ذلك، أن طرح القوى الدولية والإقليمية الحل السياسي حلًا وحيدًا ظلّ لازمةً في المقترحات المقدمّة، ما جعله مدعاةً للاستنكار أو السخرية أو الارتياب في أوساط شباب الثورة والمجتمع السوري؛ إذ إنه ترافق دومًا مع ما يشبه الحظر على دعم قوى المقاومة وتسليحها، وما يشبه منح حساب مفتوح لدعم نظام الأسد بأعتى أدوات العنف فتكًا ووحشيةً، أي على أقلّ تقدير عدم حظر السلاح على جميع الأطراف. في هذا الصدد، وربطًا مع مفاعيل التدخل الروسي المحلية والإقليمية والدولية، يمكن القول بأنّ الحل السياسي المقترح دوليًا والمهيمن عليه روسيًا، هو عملية ومسامر وغطاء، ستأتي مخرجاته منفصلة عن مقدماته، وعن سورية وشعبها، وقطعًا عن نسق الثورة الشعبية الأول الراغب في التغيير، وعن طموحات الشعب السوري، بل إنّها قد تكون معززة التفتت الناتج من الحرب.

بما يمثله من حماية لتجمّع رجال الطوائف والمصالح حول السلطة، ومن صيانتها مصالح قوى أجنبية وامتيازاتها، من دول ومنظمات شبيهة بالدول، ومن كونه يقدم نفسه شرطياً في "ملاحقة الإرهاب"، ومن رقم صعب في التوازن الإقليمي المتعلّق أساسًا بإسرائيل، لن يقبل النظام، هو ومن يقف وراءه وأمامه، بأيّ حلّ سياسي تفاوضي يحتوي على صفة الحلّ؛ بمعنى أنّه سيرفض أيّ صيغة لا يكون فيها هو المحكّر لشرعية ما لاستخدام العنف وامتلاك أدواته ووسائله وأجهزته، احتكارًا مرجّحًا، كأن يتشكّل على هيئة كانتون داخل سوريّ مجاور لكانتونات أخرى، أو على هيئة "دولة" ضمن الدولة، أو على هيئة حكومة مركزية هي الأقوى نسبيًا مقارنةً بأطراف ضعيفة متنازعة فيما بينها ومعها.

وبهذا المعنى، ألا تكون "الدولة السورية العتيدة المقبلة" محتكرة وسائل العنف المشروع، فهذا يُفقد صفة الدولة، ويفقد الحلّ صيغة الحلّ، وتمضي سورية وشعبها في مجهول آخر.

تنظيمات سياسية عسكرية. ومن هنا، كنتيجة منطقية بوصفها سلطة الملاء الفراغ أو لتأسيس نموذج ونظام مواز أو انتقالي، لم تسجّل هذه القوى حالات عنف ممأسس موجه لإخضاع الناس تحت مناطق سيطرتها، ولم تعمل على تنظيم نفسها، ووصل ذلك إلى درجة التقصير والتشظي (الفشل)، وحتى حيال البنى الأهلية المناصرة للنظام أو المكوّنة له، أو التي تقطن في مناطق سيطرته (نسبة كبيرة من النازحين كانت قد انتفضت ضده)، لم تسجّل حالات معتبرة ومتكررة من ممارسة العنف.

كان جلّ القوى التي يشار إليها بوصفها إسلامية، ويُنظر إليها معزّل عن نشوء هذه المقاومة التي لم يمكن تجنّبها، وفقًا لهذه المعايير، أقرب للجيش الحرّ، مع تشابه كبير في كوادرها هذه القوى وأصولها الاجتماعية، وتشابه تام لجهة محاينة نشأتها الأولى لديناميات الصراع، بعد فاصل زمنيّ مريح عن أولى تشكيلات الجيش الحرّ، وكذلك من حيث انحصار وظيفتها شبه التام في مقاومة النظام ومهاجمته، وعدم حصول اشتباك واسع مع حواضنها الأهلية بصرف النظر عن تقييم حالة الرضا والقبول. وإذا أخذنا في الحسبان المفردات التي تحيل إلى مشروع تيارات من الإسلاميين والمستخدمة بغزارة في خطاباتها، وفي تأصيلاتها لمسالكتها، بما فيها العنفية، فإنّ هذه المفردات تحيل في واقع الأمر إلى حقل مفاهيمي عام سابق، لا إلى مشاريع أو أطر نظرية ناجزة، أو حركات ناضجة خاصة بالحالة السورية، فالتيارات والحركات والجمعيات المنضوية تحت سلطة الأسد انعدمت في الداخل، وضعفت كثيرًا واعتلت في المنفى. هذا إضافةً إلى كون انتظامهم في تنظيمات سياسية عسكرية تأخر بدوره إلى ما بعد صيف 2013. وهو مؤشّر ذو دلالة على حقيقة عدم وعيهم منذ البداية بأنفسهم فاعلين سياسيين، ونتيجة حتمية لعدم تصرّفهم بوصفهم سلطة أو ممارستهم عنفًا ممأسسًا واسعًا ومتناسقًا لهذه الجهة.

الخلاصة

عنف النظام وحلفائه هو المسيطر على حالة العنف في سورية، وهو المستفز والمحرّض والمستورد والمولّد لكلّ أشكال العنف الأخرى، ولكلّ العنيفين والعنفيين، خطابًا وسلوكًا. ومع فقدان الصراع والعنف الإطار السياسي السوريّ تمت بسرعة مشاريع ناضجة نسبيًا، لتتوسّل العنف في موضوع السلطة. وإلى ذلك كانت مقاومة عنف النظام والدفاع عن النفس دافعًا ليمارس المجتمع وقواه الناشئة الخديجة

أحمد أبازيد | Ahmed Abazeid*

تقويض المرجعيات في الثورة السورية

The Undermining of Frames of Reference within the Syrian Revolution

تستعرض هذه الورقة التحولات العديدة التي مرت بها الثورة السورية منذ اندلاعها في آذار/مارس 2011، وأصبحت على المستوى الخارجي محوراً لصراع دولي معقد، وغدت في الداخل مجالاً مفتوحاً على صراعات بينية وفاعلين كثيرين. ترى الورقة أن تفرّق تنظيمات الثوار السوريين وغياب المرجعيات الموحدة على المستويين العسكري والسياسي، وحتى الرمزي، ربما تعدّ أبرز الأزمات الهيكلية والبنوية التي عانتها الثورة، وأثرت في فاعلية قواها وقدرتها على طرح مشروع بديل. كما ترى الورقة أن "تقويض المرجعيات" كان مساراً عاقاً مرت به الثورة السورية في أكثر من مجال نتيجة ديناميات وعوامل متشابهة في الغالب، وتتحمل مؤسسات النخبة مسؤوليتها فيها، وكذلك الفاعلون الميدانيون.

كلمات مفتاحية: الثورة السورية، النخب، الفصائل المسلحة.

This paper explores the many developments the Syrian revolution has gone through since it eruption in March 2011. Externally it has become an axis for complex international conflicts while it became internally a domain open to intermediary conflicts and numerous actors. The paper sees the disunity of the Syrian revolutionary groups and the absence of unified frames of reference on military, political, and even symbolic levels as the most prominent structural crisis afflicting the Syrian revolution that undermined the effectiveness of its forces, as well as the actors' ability to propose an alternative way-out. The paper see all these shortfalls a result to predicaments engulfing the elite's institutions, as well as the actors inside the field.

Keywords: Syrian Revolution, Elites, Armed Factions.

مقدمة

الفاعلين السياسيين والعسكريين في الثورة السورية، وظروف الكارثة الإنسانية والحاجة إلى الدعم والإمداد العسكري.

ومع توضيح هذه الاعتذارات أو المحدّات المسبقة، يمكن الحديث هنا عن أهمّ الانقسامات التي عانتها الثورة السورية، وأدت إلى وضع التشطي الذي تعيشه حالياً.

ثانياً: اللقاء والافتراق ما بين مؤسسات النخبة والثورة

لم تُحرم الثورة السورية من تأييد قطاعات واسعة من المجتمع السوري، إن لم تكن القطاعات التي أيدتها أوسع بكثير من ثورات الربيع العربي الأخرى، ومن ضمنها نخب فكرية وسياسية وعسكرية وعلمية. ولكن دخول الثورة مرحلة الجذرية في القطيعة مع النظام، حتى على مستوى الجغرافيا، وانتقال قسم واسع من الحواضن الشعبية للثورة إلى خارج سورية بسبب منهج الإبادة الذي يتبعه النظام السوري وحلفاؤه، وانتقال الثورة إلى مرحلة الحرب المسلحة بظروف استثنائية من حيث صعوبتها وخطورتها، مع خطاب مختلف عن الأولويات عما كان في المرحلة الأولى من الثورة، كل ذلك أدى - مع الوقت - إلى تشكّل الحراك الثوري على الأرض بمعزلٍ، غالباً، عن المؤسسات "النخبوية" المعتمدة، التي لم تنخرط كمؤسسات أو أشخاص بالحراك الثوري على الأرض، ومن ثم، أدى هذا إلى "متروكية" عامة عاناها الحامل البشري للثورة السورية.

”

لم تُحرم الثورة السورية من تأييد قطاعات واسعة من المجتمع السوري، إن لم تكن القطاعات التي أيدتها أوسع بكثير من ثورات الربيع العربي الأخرى

”

يمكن ملاحظة ذلك في مجالات مختلفة:

- **النخبة الدينية:** لم تتخذ المؤسسة الدينية التقليدية في بدايتها خطأً ثورياً إلا بعض المشايخ أو التيارات (أهمها "جماعة زيد")، وحتى من اتخذ خيار تأييد الثورة، لم ينشط ضمن الحراك الثوري أو الفصائل المقاتلة خاصة، فلم يتم تبني الخيار الجهادي أو بناء خطاب جهادي ثوري مكتمل من طرفهم؛ ما

بدأت الثورة السورية في 18 آذار/ مارس 2011 بانتفاضة شعبية في مدينة درعا، بالتوازي مع مظاهرات في دوما وحمص وبنابياس ومناطق عديدة، ضمن موجة الربيع العربي، ولم تلبث أن توسعت وتجدّرت في المجتمع والجغرافيا السورية، لتعيد في مراحلها المختلفة تشكيل سورية والمشرق العربي كله، وتعيد صوغ التوازنات الإقليمية والتحالفات الدولية، لتكون العقدة الأولى في تناقضات العالم مع بداية عامها السادس.

وقد تعدّد الفاعلون وتعدّد المشهد مع الوقت، لتصبح الثورة السورية في مآزقها الأخطر على المستويين العسكري والسياسي أو حتى على مستوى استنزاف الحامل البشري لقضيتها ميدانياً، ولا شك في أنّ أي تحديد لما هو "الواجب" أو "الخطأ" يعتريه عوامل ذاتية تابعة للتحيز لموضوع البحث نفسه أو ضمنه.

تقرأ هذه الورقة أهم وجوه الارتباك والانقسامات في مشهد الثورة السورية، كمشروع واحد تشطّى مع الوقت، وأضحت إعادة جمعه أو تمثيله في كتلة صلبة مجمع عليها هدفاً صعباً لكثيرين.

أولاً: المسؤولية الضائعة

مرّت الثورة السورية بأطوار عديدة، ومتعدّدة التصنيف حسب زاوية المقاربة. إلا أنه يمكن تمييز سمات عامة، وتحولات مرّت بها على المستوى الميداني، سواء من حيث خارطة الفصائل والقوى، أو من حيث الخطاب السائد، بالتوازي مع التحولات التي مر بها التعاطي الدولي مع الثورة السورية، والذي اتسم عموماً بتكريس ديمومة الحرب لمصلحة الحلف المضاد للثورة غالباً والذي لا يقع تحت الخطوط الحمراء لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو محاكم العدل الدولية، على الرغم من فداحة الجرائم بحق الإنسانية التي قام بها. وقد كرّس ذلك تصوّراً لدى الفئة الثورية الأوسع، بوجود حصار دولي وخطة إضعاف ممنهجة لهذه الثورة، وهو ما أكّده التدخل الروسي في سورية منذ أيلول/ سبتمبر 2015، الذي تلاه قرار مجلس الأمن رقم 2254.

ولا يمكن الحديث عن "أخطاء" الثوار السوريين، بمعزلٍ عن عوامل غير ذاتية أو ثورية هنا، يتعلّق جزء منها بظروف الحرب وضراوتها ومواجهة جيوش منظمة لدولتين (روسيا وإيران)، على الأقل، غير نظام الأسد، فضلاً عن ميليشيات طائفية لبنانية وعراقية وأفغانية وإيرانية منظمة ومدعومة، إضافة إلى الضغط السياسي الإقليمي على

و ضد المجموعات الأكثر تصريحا بشعارات إسلامية خاصة، وصلت حد القطيعة والعداوة ووسم طيف واسع من الثوار المقاتلين بالإرهاب أو أنهم وجه آخر لنظام الأسد، كما وسع - بالمقابل - لدى المجموعات السلفية الصاعدة تعريفها لـ "العلمانية"، الذي يطابق بينه وبين الإلحاد، ورشح نزعة التمايز وخلق هوية "إسلامية" نقية و متميزة عن الطيف الثوري العام. وساهم هذا الاستقطاب أكثر في تهيئة الأرضية الموضوعية لتمدد الفكر المتشدد أو ما ندعوه "الخطاب الأقصى".

”

كرست النخبة العلمانية العربية عامة، والمؤسسة الثقافية السورية بالذات، تعريفاً للمثقف، يقوم على أنه مفارق لكل ما هو ديني أو "إسلامي" قبل أي شيء

“

وعلى الرغم من ظهور هذا التمايز في مرحلة اتخاذ الثورة شكلها المسلح أواخر عام 2011، فإن آثاره ظهرت أكثر في مرحلة صعود الخطاب الأقصى في عام 2013، ولكن محدودية تأثير هذه الفئة من "المثقفين" مع الوقت، وظهور خطاب ثقافي إسلامي صاعد متميز عن الخطاب الفقهي التقليدي، مع الأحداث التي ساهمت سابقاً في الحد من تمدد مزایدات السلفية الجهادية في المجال الثوري العام، خففت من حضور هذا الاستقطاب أو تأثيره. ولكن من دون تجاوزه أو تأطيره ضمن "خطاب مركزي" سائد، أو مؤسسات ثورية مجمع عليها.

واستناداً إلى تعريف أوسع للمثقف، فإن مرحلة تشكل الحامل الثوري الصلب التي سبق الحديث عنها، شهدت عزوفاً من فئة كبيرة من الجامعيين أو أصحاب الكفاءات عن الاستمرار أو الالتحاق بالعمل الثوري، وتفضيل موقع التضامن، وهو ما ساهم في ضعف الكفاءات التقنية لدى الفصائل الثورية، وفي ضعف الوعي المضاد في البدايات ضد فكر السلفية الجهادية ومزایداتها، أو في العمل السياسي وتشكيل خطاب ومؤسسات متوافق عليها.

• **النخبة العسكرية:** على الرغم من العدد الكبير للمنشقين عن نظام الأسد، من مجندين أو ضباط، والذي يبلغ نحو ثلث العدد الكلي للجيش عشية الثورة، ومع أن الثوار من المؤسسة العسكرية كانوا الأعلى نسبة في المشاركة في الثورة ميدانياً بين

سمح بتمدد الخطاب السلفي الجهادي داخل الحراك الثوري، وبشعبية مضاعفة لمنظريه على الرغم من محدوديتهم العلمية مقارنة بفقهاء الطيف الإسلامي العام في سورية والعالم الإسلامي، والذي تأسست السلفية الجهادية على تكفيره ومقاطعته.

وقد كان هدف "المجلس الإسلامي السوري" الذي أعلن في إسطنبول، في 14 نيسان/ أبريل 2014، والذي يجمع تيارات إسلامية وفقهية مختلفة (من ضمنها السلفية)، أن يصلح ما بين الرموز الشرعيين المؤيدين للثورة من جهة، والفصائل المسلحة والحراك الثوري العام من جهة أخرى. ولكن "إشكال التمثيل" في المجلس، بين من يراه مجلساً علمياً للكفاءات الفقهية و"الثورية"، ومن يرى أنه يجب أن يمثل أيضاً الحراك الثوري والفصائل، لم يؤدّ به إلى بلوغ هدفه، وكانت حركة أحرار الشام أبرز المنسحبين من المجلس بعد إخفاق ممثلها في الوصول إلى مجلس الأمناء⁽¹⁾.

ولكن الأحداث الدامية التي شكّلت ردّة فعلٍ واسعة من فصائل الثورة على السلفية الجهادية، ومبادرة المجلس إلى تحديد "المبادئ الخمسة" للحل السياسي بمشاركة الفصائل⁽²⁾، أدت إلى استعادته شعبية أوسع. ومع ذلك، لا يزال تأخر الفصائل (وفي مقدمتها أحرار الشام وجيش الإسلام) في دعم المجلس كمرجعية، يساهم في تغذية هذا الافتراق وترك فجوة لمزایدات "الخطاب الأقصى".

• **النخبة الثقافية:** كرسست النخبة العلمانية العربية عامة، والمؤسسة الثقافية السورية بالذات، تعريفاً للمثقف، يقوم على أنه مفارق لكل ما هو ديني أو "إسلامي" قبل أي شيء، وهو شكل من تثبيت التفوق الرمزي لهذه النخبة، ومن قمع الشرعية الفكرية للآخر. وقد ساهمت هذه الممارسة المؤدلجة في تعريفها للمثقف، في تعميق الشرح ما بين الكتاب والمثقفين المعروفين الذين أيدوا الثورة، وبين الحراك الثوري المسلح، خاصة الأكثر تصريحاً بنقدهم للأفكار الإسلامية، من العلمانيين أو اليسار "المتلبرل"، وهو ما خلق ردة فعل مضاعفة لدى الجانب الآخر.

واتخذ هذا الاستقطاب (المتوهم أو اللغوي في جزء كبير منه) خصومة مبالغاً فيها لدى هذا التيار ضد الحراك المسلح عامة،

1 أحمد أبازيد، "سياسة الدين المخيب: كيف فشل الإسلاميون السوريون في حرب الأفكار؟"، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015/3/12، شوهد في 2015/12/5، في: <http://bit.ly/2dTR2Vs>

2 إعلان وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، المجلس الإسلامي السوري، 2015/9/18، شوهد في 2015/10/1، في: <http://bit.ly/2cVwZQk>

ثالثاً: المرجعية الرمزية

لم يكن الحامل الشعبي للثورة السورية في مرحلتها السلمية أو المسلحة في ما بعد يحمل أيديولوجيا موحدة أو سائدة، ومن ثم لم يكن علمانياً، ولا كان إسلامياً بالمعنى الأيديولوجي للكلمة. لقد كانت ثورة المجتمعات المحلية ضد السلطة، بتضامنها وهوياتها وتديتها، وهو ما ضمن شعبية الحراك الثوري في البداية. ولكن تأخير التوافق على "إجماعات" ثورية للمشروع السياسي، وعدم وجود قاعدة شعبية مسبقة للإسلام السياسي الذي لم يعمل على تأسيس مثل هذه القاعدة المؤدلجة حتى بعد الحراك الثوري، ومحاولة اشتراط النخب "العلمانية" المؤيدة للثورة سقفاً للخطاب أعلى "ليبرالية"، ضمن المؤسسات التمثيلية التي تم تأسيسها في الخارج غالباً، سهّل اختراق الخطاب السلفي الجهادي لهذا الحراك.

شهد عام 2013، وبخاصة بعد إعلان تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في 9 نيسان/ أبريل 2013، المرحلة الأهم لما ندعوه "هيمنة الخطاب الأقصى"، والذي كانت له جذور سابقة تمثلت بتمايز الفصائل السلفية الصاعدة عن مسمى الجيش الحر أو علم الثورة السورية (علم الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي). ويمكن الحديث هنا عن جبهة النصره وأحرار الشام وجيش الإسلام⁽⁴⁾. وجمّة فارق شاسع بين هذه النماذج، فما عدا جبهة النصره، فإن جميع الفصائل الأخرى تدخل في مشروع الثورة السورية المحلي، من دون ارتباطات بالجهاد المعلوم أو المنهج السلفي الجهادي. ولكن كما أسلفت الورقة، فإن "خطاب المزادات" والتمايز عن الحقل الرمزي السائد للثورة السورية (الجيش الحر، علم الثورة، تسمية سورية في البيانات وليس الشام ... إلخ)، كان أوسع تأثيراً وحضوراً من الدائرة الضيقة للسلفية الجهادية.

ساهمت أحداث متتابعة في التثام هذا الافتراق الرمزي داخل الحراك الثوري، وإن لم يجر ردمه بالكامل بعد: الحدث الأول هو الحرب الموسعة مع تنظيم "داعش" (3 كانون الثاني/ يناير 2014)، والثاني "حملة الإمارة" التي قامت بها جبهة النصره وتنظيم جند الأقصى ضد فصائل الجيش الحر في ريف إدلب وحملة (تموز/ يوليو 2014 - آذار/ مارس 2015)⁽⁵⁾، والثالث المعارك العنيفة لصد النظام منذ التدخل الروسي، والتي تحملت الفصائل التي تصنف باسم الجيش الحر العبء

4 يقول حسان عبود (القائد السابق لحركة أحرار الشام) في مقابله مع قناة الجزيرة: "كنا أول مكون لم ينخرط في بنية الجيش الحر، [...] و كنا أسبق وجوداً من الجيش الحر. ولما قام الجيش الحر لم نعلن الانضمام له وكان لنا أسبابنا في هذا"، انظر: "حسان عبود ... سلسلة رموز المعارضة المسلحة"، الجزء الأول، الجزيرة. نت، 2013/6/11، شوهد في 2015/10/2، انظر:

<http://bit.ly/2dMp715>

5 للتوسع في حملة الإمارة، انظر: أحمد أبا زيد، "أحرار الشام بعد عام طويل"، مركز عمران للدراسات، 2015/9/30، شوهد في 2015/11/1، في:

<http://bit.ly/2dutMeC>

غيرهم من "مؤسسات النخبة"، إلا أنّ الحامل البشري للعمل المسلح غلب عليه المقاتلون المدنيون والقادة المدنيون، مع تأكيد مشاركة مئات من الضباط ضمن صفوف فصائل الجيش الحر. لكن النسبة الكبرى سواء ضمن المقاتلين أو المخططين أو قادة العمل المسلح لم يكونوا من الضباط أو الخبراء العسكريين. لقد ترك هذا الأمر، من دون شك، تأثيرات كبيرة، في ثورة مسلحة كانت بحاجة إلى الكفاءات العسكرية المدربة. وقد كان افتقاد الكيان العسكري المنظم سمةً عامةً لدى فصائل الجيش الحر الرخوة تنظيمياً، مع بعض الاستثناءات مثل جيش الإسلام؛ ما سهل اختراق التنظيمات الجهادية لهذه الفصائل، أو تشكيلها عامل جذب من خلال التكتيكات والخبرات القتالية الجديدة.

وتشكل هذه الثنائية في العمل المسلح في الثورة السورية ما بين العسكريين والمدنيين، أحد العوامل المهمة في تعثر جهد تأسيس مرجعية عسكرية موحدة، إذ لم تنجح في الموازنة بينهما إلا "هيئة الأركان" التي تم تقويضها بسبب عوامل أيديولوجية أكثر منها تنظيمية في مرحلة هيمنة الخطاب الأقصى أواخر عام 2013⁽³⁾. وقد انخفض تأثير هذا النقص بعد أكثر من أربع سنوات من الحرب، بحكم امتلاك الثوار خبرات قتالية وعسكرية وتنظيمية مضاعفة، لا توفرها الخدمة العسكرية.

● **النخبة السياسية:** كان ملاحظاً الصراع الدائم على تمثيل الثورة سياسياً ما بين المؤسسات السياسية التي تعترف بها الدول؛ مثل المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة من جهة، وبين الفصائل الثورية من جهة أخرى، وذلك قبل تطوير الفصائل مكاتبها ونشاطها السياسي، وهو صراع بين كفاءة سياسية بلا شرعية ميدانية وشرعية ميدانية بلا كفاءة سياسية.

وقد ساهم نقص التواصل ما بين وجوه المعارضة السياسية والفصائل المقاتلة، أو التخلي عن العمل معها أو من خلالها، ونقص تمثيل الفصائل في مؤسسات المعارضة السياسية في تعميق هذا الشرخ. وسهّل ذلك رواج مواقف تتخذ طابعاً تكفيرياً تجاه هذه المؤسسات بواسطة السلفية الجهادية والمتأثرين بها، إضافة إلى الأخطاء السياسية التي قامت بها هذه الفصائل، سواء من خلال البيانات المتسرّعة والمتأثرة بخطاب السلفية الجهادية، وعدم تكوين واجهة سياسية موحدة تتيح قوة للمواقف أو البيانات أو التعامل السياسي مع الدول أو الشعب نفسه.

3 أحمد أبا زيد، "ثورة المتروكين"، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014/8/27، شوهد في 2015/12/17، في:

<http://fairforum.org/?p=2265>

وبالقدر نفسه، عكست ثنائية (الداخل/ الخارج) افتراقاً واضحاً في الخطاب ما بين الفصائل والمعارضة السياسية، بالتوازي مع معضلة الأحقية في "تمثيل الثورة"، والتي لم تستطع الثورة السورية حلها حتى الآن، بعد مراحل من الانهيارات العسكرية والسياسية والشعبية.

رابعاً: المرجعية العسكرية

بدأ العمل المسلح في الثورة السورية منذ البداية، كامتداد مسلح للمجتمع المحلي، وتطور إلى فصائل على أساس مناطقي أو أيديولوجي أو مختلط بين الأمرين، وكانت هناك محاولات عديدة لتنظيم العمل المسلح ضمن مؤسسة مرجعية موحدة. وكان أهم أسباب فشل محاولات توحيد "الجيش الحر" وتنظيمه ضمن المجالس العسكرية، هو التناقض ما بين إصرار الضباط المنشقين على التراتبية العسكرية كأساس للقيادة من جهة، وكون الحراك المسلح قائماً على المدنيين و"الأبطال" المحليين والميدانيين من جهة ثانية. هذا التناقض البنيوي الذي ضاعفه تناقض في الخطاب مع إصرار المجالس العسكرية الرسمية على لغة أقل "إسلامية" مما يسمح واقع الحرب. وكانت "هيئة الأركان" التي رأسها العميد سليم إدريس محاولة ذكية لجسر هذه الهوة باعتمادها مبدأ ثنائية القيادة للجبهات (قيادة عسكرية لضابط منشق، وقيادة ميدانية للقادة المدنيين)، إلا أن انحياز الأركان (المؤسسة العسكرية) إلى الائتلاف (المؤسسة السياسية) بعد "بيان الـ 13"⁽¹⁰⁾ ومشاكل عديدة داخلية، أعادت هذا التناقض من جديد وحسمته لمصلحة الضباط المنشقين والمؤسسات الرسمية لا للحراك الثوري بقادته الميدانيين، وهو ما أنهى هيئة الأركان كمؤسسة مرجعية.

وقد تكرر مع الوقت الطابع الفصائلي للثورة السورية، من دون وجود مؤسسة عسكرية تفرض شرعية عسكرية بديلة من النظام، سواء من الناحية القانونية أو في مفاوضات الحل، وهو ما أبقى مرجعية الجيش النظامي في أوراق الحل السياسي، على الرغم من انهياره وتفككه بعد الانشقاقات والخسائر الهائلة خلال الحرب، وتحوله لقوة إعلامية أمام هيمنة الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الشيعية الرديفة على العمل المسلح ضد الثوار السوريين.

وقد ساهم تكريس الانتماءات الفصائلية كواقع وأساس للعمل المسلح في الثورة السورية في صعوبة بناء مؤسسة عسكرية موحدة، وفي هشاشة هذه الفصائل نفسها، بسبب هشاشة قدرة الانتماءات

الأكبر فيها، خاصة في ريف حماة الشمالي، وصولاً إلى تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية، بمشاركة الفصائل.

كما استكملت عدة أحداث لاحقة تكريس دائرة الخطاب الثوري الناقد لمشروع تنظيم القاعدة وتوسيعها، لعل أبرزها كلمات رضوان مؤوس (أبو فراس السوري)، ثم قمع مظاهرات مدينة إدلب⁽⁶⁾، ثم الهجوم على الفرقة 13 في معرة النعمان⁽⁷⁾، وهو ما دفع جبهة النصرة إلى تحولات في الخطاب لتأكيد موقع الجبهة كقوة ثورية، ويمكن قراءة ذلك في كلمة الجولاني بمناسبة إعلان الهدنة⁽⁸⁾، ثم المعايضة بذكرى الثورة والمشاركة في المظاهرات وسلسلة "ورثة المجد" الوثائقية.

”

وكان للبيانات الجماعية منذ ميثاق الشرف الثوري لسنة 2014 وللنشاط السياسي المتصاعد للفصائل الثورية خلال عام 2015، دوراً في التثام الافتراق الخطابي ما بين الفصائل

“

وكان للبيانات الجماعية منذ ميثاق الشرف الثوري (17 أيار/ مايو 2014)⁽⁹⁾، وللنشاط السياسي المتصاعد للفصائل الثورية خلال عام 2015، دوراً في التثام الافتراق الخطابي ما بين الفصائل، وقطعت مراحل في تكوين "خطاب مركزي" للمجال الثوري العام، إلا أنها لم تبلغ مرحلة الإجماع، بسبب تأخر أحرار الشام (وبدرجة أقل جيش الإسلام) في تبني علم الثورة ومسمى الجيش الحر في بياناتها، واستمرار التأثير بمزيدات التيار السلفي الجهادي (وإن كان بدرجة أقل كثيراً مما كانت خلال عام 2013). هذا بالنسبة إلى الافتراق داخل الفصائل نفسها، والذي تتسع امتداداته لمجمل تمثيلات الثورة السورية، الفكرية والسياسية والشعبية.

6 "اتهام جبهة النصرة بمنع مظاهرة بإدلب بسبب علم الثورة"، عربي 21، 2016/3/7، شوهد في 2016/3/8، في: <http://bit.ly/2dU9WYi>

7 "جبهة النصرة تسيطر على مقرات الفرقة 13 في معرة النعمان"، عنب بلدي، 2016/3/13، شوهد في 2016/3/14، في: <http://www.enaballadi.org/archives/69117>

8 "كلمة الجولاني حول وقف إطلاق النار"، يوتيوب، 2016/2/26، شوهد في 2016/2/27، في: <https://www.youtube.com/watch?v=4VVvXsiPeDM>

9 ميثاق الشرف الثوري للكتائب المقاتلة، 2014/5/17، يوتيوب، شوهد في 2016/3/3، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=bbQ4uBuYNvs>

10 البيان رقم 1 حول الائتلاف والحكومة المفترضة، يوتيوب، شوهد في 2016/3/3، في: <https://www.youtube.com/watch?v=nQOYASLLTRA>

بديلة شرعية في مفاوضات الحل. وقد شكّل كل هذا دوافع وضغوطاً على الثوار السوريين لتشكيل مرجعية عسكرية موحدة.

خامساً: المرجعية السياسية

لم تكن ثمة تجربة سياسية في سورية ما قبل الثورة، بعد عقود من "التصحير" السياسي ومصادرة الأجهزة الأمنية للمجال العام، ولكن نشأ وسط سياسي معارض من خلال تجارب مثل إعلان دمشق أو الإخوان المسلمين أو المثقفين المعارضين. وقد تأسست الكيانات السياسية للمعارضة في البداية تبعاً لهذه الكتل السياسية، وغيرها، بشكل رئيس، وهي الكتل التي دعمت الحراك الثوري. ولكن نشأت مسافة فاصلة ما بينها، نتيجة تمثيل هذه المؤسسات السياسية لتوازنات هذه التيارات المعارضة إضافة إلى توازنات إقليمية أحياناً أكثر مما عكست تمثيل القوى الثورية الفاعلة والقادرة على التأثير، والتي تعتبر الفصائل في هذه الحالة.

ولم ينجح المجلس الوطني، ومن بعده الائتلاف الوطني، في جسر هذه الهوة التي حرمت هذه الكيانات من شرعيتها التمثيلية أو فاعليتها التأثيرية في الميدان، وكرست هذا الافتراق الحاصل ما بين المعارضة السياسية والفصائل الثورية التي لا يمكن تجريبها من هدفها أو دورها السياسي.

بينما عكست الهيئة العليا للمفاوضات (10 كانون الأول/ ديسمبر 2015) النسبة الأعلى لتمثيل الفصائل المسلحة بين الكيانات السابقة. ولكن تحول هذه الهيئة إلى مرجعية سياسية مرهون بقدرتها على كسب معارك سياسية أو ارتباطها بدعم عسكري نوعي، وقبل ذلك حصولها على شعبية وشرعية ثورية بين الحواضن أو المقاتلين لم تحققها بعد بسبب حداثتها.

الجديدة للفصائل في فرض نفسها كشرعية أو دافع وجداني لدى المقاتل، وكان التوافق ما بين الشرعية الثورية والتنظيم العسكري ممكناً في حالة وجود مؤسسة عسكرية موحدة تتجاوز الفصائل كاتتماءات وتنظيمات أثبتت ضعفها في مواجهة تحديات وجودية كحملات جبهة النصرة وجند الأقصى عليها.

”

تكرس مع الوقت الطابع الفصائلي للثورة السورية، من دون وجود مؤسسة عسكرية تفرض شرعية عسكرية بديلة من النظام، سواء من الناحية القانونية أو في مفاوضات الحل

“

ومع وجود مشاريع عديدة لتوحيد الواجهة العسكرية فيما بين الفصائل، فإنها لم تنجح على المستوى "الوطني" ولا على مستوى الجبهات (الشمالية، الجنوبية، الشرقية وغيرها) أو المدن الواحدة. ولاحقاً، حدث تراجع ميداني خطير بعد التدخل الروسي، في ريف حلب الجنوبي والشمالي والساحل والغوطة الشرقية الذي يبدو أنه تم بضوء أخضر دولي على الرغم من حجم انتهاكاته الخطيرة، بالتوازي مع الضغوط السياسية الكبيرة للمجتمع الدولي على الثورة السورية وفصائلها حتى بعد إقرار الهدنة المؤقتة (27 شباط/ فبراير 2016)، فضلاً عن خطر التفكك أو الاقتتال الداخلي خاصة بعد هجوم جبهة النصرة على الفرقة 13 واستيلائها على مستودعات الفرقة ومقراتها في معرة النعمان (12 آذار/ مارس 2016)، وكذلك إلغاء الثورة كسلطة

المؤشر العربي
Arab Opinion Index



وحدة استطلاع الرأي العام | Public Opinion Polling Unit

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني تجاه السياسة الخارجية الإيرانية
Palestinian Public Opinion Trends Towards Iranian Foreign Policy

إنّ المواقف الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية كانت محل نقاش وجدل واسع؛ إذ كانت إيران في ظل نظام الشاه إحدى دول الإقليم المساندة لإسرائيل، سواء أكانت هذه المساندة مبررةً من خلال اصطفاها ضمن محور الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة والذي كان يعني نسج علاقات تفاهم وتحالف مع إسرائيل في مواجهة البلدان العربية أو أن هذا التحالف قد يفيد إيران في تعميق نفوذها في المنطقة العربية. هذه المواقف من القضية الفلسطينية سرعان ما تغيّرت في أعقاب الثورة الإيرانية؛ إذ سارعت القيادة الإيرانية الجديدة إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، ودعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى فتح مكتب تمثيلي في طهران شغل موقع السفارة الإسرائيلية السابقة، إضافة إلى ما تضمنه خطاب الثورة الإيرانية من مواقف مساندة للقضية الفلسطينية واستمرار خطاب إيران بعد احتكار رجال الدين للسلطة منذ بداية عام 1980 - 1981 الذي وضع الولايات المتحدة وإسرائيل في خانة واحدة ضمن مفردات مثل "الشیطان" و"الاستكبار".

وعلى الرغم من عدم وجود دراسات سبر آراء الفلسطينيين تجاه إيران بُعيد اندلاع الثورة، فإن المزاج العام الفلسطيني كان يُعبّر عن موقف إيجابي تجاه إيران التي أصبحت من أكثر المساندين للقضية الفلسطينية. ولعلّ مواقف الفلسطينيين تجاه الحرب العراقية - الإيرانية، سواء التي اتخذت موقفًا محايدًا تجاه طرفي النزاع أو تلك التي تميل إلى تحميل النظام في العراق مسؤولية هذه الحرب، كانت تعبّر عن نظرة إيجابية تجاه إيران وعن أمل في ترجمة عملية الخطاب الإيراني المتعلق بمساندة الفلسطينيين في مواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين إلى واقع عملي.

مما لا شك فيه أن النظرة الإيجابية تجاه إيران قد تغيّرت مع استمرار الحرب العراقية - الإيرانية وفي إطار تركيز النظام العراقي في خطابه السياسي على قضية فلسطين، إضافة إلى ما تسرّب من معلومات حول صفقة السلاح الإسرائيلية لإيران، والمعروفة باسم "إيران كونترا". لقد اتجهت أعين الفلسطينيين إلى العراق أكثر فأكثر بوصفها قوة عربية يمكن الاعتماد عليها في مساندة الفلسطينيين خاصة عندما قصفت تل أبيب خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، وذلك تزامنًا مع تراجع الخطاب الإيراني نحو فلسطين.

إنّ أهمية إيران كدولة ذات سياسات مختلفة تجاه القضية الفلسطينية قد تركزت مرة أخرى خلال نهاية عقد التسعينيات وبدايات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وذلك بتفاعل مجموعة من العوامل المهمة أهمها: انخراط دول الطوق العربية بالعملية السلمية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، وإنشاء السلطة الفلسطينية، وتعثّر العملية السلمية وعدم وصولها إلى أية نتائج ملموسة، بل وفشلها. كما عبرت عن ذلك الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وصعود حزب الله ليحتكر هو المقاومة اللبنانية، ونشوء تيار الممانعة ليضمّ كل من إيران وسورية

درج المؤشر العربي على تضمين قسمٍ خاصٍ في كل عام لاتجاهات الرأي العام العربي نحو القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في المنطقة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وفرنسا، والصين، وإيران، وتركيا. ويعدّ تحليل اتجاهات الرأي العام العربي نحو إيران أحد الموضوعات المهمة جدًّا؛ انطلاقًا من أنّ إيران هي قوة إقليمية مجاورة للمنطقة العربية، ويعتبر دورها في بلدان هذه المنطقة متزايدًا ومتحوّلًا. فخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحوّل الدور الإيراني تحوّلًا جذريًا عن ذلك الذي ساد في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وأصبح لإيران دورًا جديدًا جوهره التدخل المباشر في عدد من البلدان. ويمكن إجمال السياسة الإيرانية في العقد الأول من القرن الحالي بتمحورها حول اتجاهين مهمين ومتوازيين: **الاتجاه الأول**، الدور الإيراني في العراق إثر الاحتلال الأميركي عام 2003 والذي انتهى إلى أن تصبح إيران لاعبًا أساسيًا ومقرّرًا في مجمل العملية السياسية في العراق. و**الاتجاه الثاني**، هو المواقف الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل؛ إذ إنّ إيران كانت حجر الأساس فيما عُرف بمحور "المقاومة" أو "الممانعة"، والذي امتد منذ نهاية القرن الماضي وبقي فاعلًا في سياسات المنطقة العربية حتى عام 2008 / 2009، وانهار بصورة كاملة في عام 2011 تزامنًا مع اندلاع الثورات العربية. ومما لا شك فيه أنّ إيران في تلك الفترة، وقبيل اندلاع الثورات العربية كانت تعكس اتجاهين مختلفين بل متناقضين بالنسبة إلى المحللين والمراقبين في المنطقة العربية؛ ففي حين أنّ السياسات الإيرانية في العراق لم تتقاطع مع مواقف المواطنين في المنطقة العربية المبنية على رفض الاحتلال الأميركي وما نتج منه من عمليه سياسية في العراق والمنطقة، كان الخطاب الإيراني تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي ودعم المقاومة في لبنان أو تيارات فلسطينية مقاومة موضع ترحيب. ولعل حرب تموز/ يوليو 2006 والموقف الإيراني المساند لحزب الله خلالها، مثلت التعبير الأكثر جلاءً عن مواقف شعبية مُثمّنة لإيران، كجزء من الاصطفاف مع حزب الله في وجه حرب إسرائيل على لبنان.

وفي هذا الإطار، تحلل هذه الورقة اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو السياسات الإيرانية في المنطقة، انطلاقًا من أهمية الرأي العام الفلسطيني بصفة خاصة، وذلك في ضوء أن جزءًا رئيسًا من الخطاب السياسي الإيراني في المنطقة العربية يبرر مواقف إيران وسياساتها من خلال التزامها حقّ الشعب الفلسطيني في التحرر وفي مواجهة إسرائيل. ومن ثمّ، فإنّ الرأي العام الفلسطيني الذي يقع تحت الاحتلال الإسرائيلي هو الأكثر حساسية تجاه هذا الخطاب ومدى الاقتناع به. وتعتمد النتائج في هذه الورقة على نتائج استطلاع المؤشر العربي لعام 2016، والذي نُفّذ ميدانيًا في أيلول/ سبتمبر 2016 على عينة مُمثّلة للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، وبهامش خطأ مقداره $\pm 3\%$.

الموقف تجاه الولايات المتحدة هو الأكثر سلبية، إذ إن 90% من الفلسطينيين أفادوا أن سياساتها الخارجية في المنطقة العربية إما سلبية أو سلبية إلى حد ما، مقابل 1% أفادوا أنها إيجابية و7% أفادوا أنها إيجابية إلى حد ما. إن سياسات الولايات المتحدة لم تكن متفردة في هذه الصورة السلبية، إذ إن التقييم العام للسياسات الخارجية الروسية في المنطقة كان سلبياً أيضاً؛ فقد توافق ثلاثة أرباع المستجيبين على سلبيتها.

واللافت للنظر أن تقييم السياسات الخارجية لجميع هذه الدول قد تراجع خلال السنوات الثلاث السابقة؛ إذ إن 33% من الفلسطينيين كانوا يعتقدون أن سياسات الصين الخارجية سلبية في عام 2014، وانحدر هذا التقييم إلى 42% في عام 2015، واستمر في الانحدار ليصل إلى 53% في عام 2016.

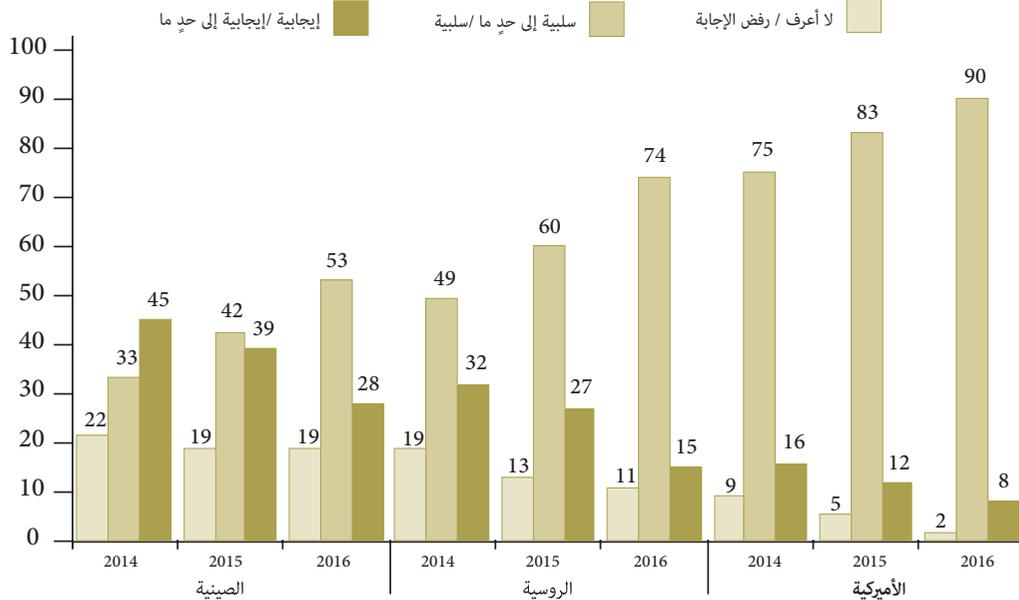
إن هذا النمط حول سياسات الصين الخارجية في المنطقة موجوداً أيضاً لدى الفلسطينيين تجاه السياسات الخارجية لكل من فرنسا والولايات المتحدة وروسيا. بل إن الموقف السلبى تجاه روسيا أصبح أكثر جذرية؛ إذ إن نصف الفلسطينيين اعتبروا أن السياسات الروسية في المنطقة هي سياسات سلبية في عام 2014 ليرتفع بشكل جوهري إلى 60% في عام 2015، ويصبح 74% في عام 2016، مع ملاحظة أن أكثر من

وحزب الله ومجموعة من الفصائل الفلسطينية على رأسها حركة حماس، والتي اجتمعت على قاعدة رفض العملية السلمية ومساندة خيار المقاومة ضد إسرائيل. إلا أن الأوراق قد اختلطت منذ الربيع العربي؛ إذ إن إيران منذ عام 2011 انغمست في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وكان أكثر هذه الصور وضوحاً وجلاءً هو تدخلها المساند لبشار الأسد في مواجهة الثورة السورية؛ مما كان يعني في جوهره انهيار ما يسمى بمحور الممانعة، والذي عبر عنه بوضوح الجمود الإيراني في موضوع المقاومة بصفة عامة، وأثناء الحرب على غزة عام 2012 / 2013 بصفة خاصة.

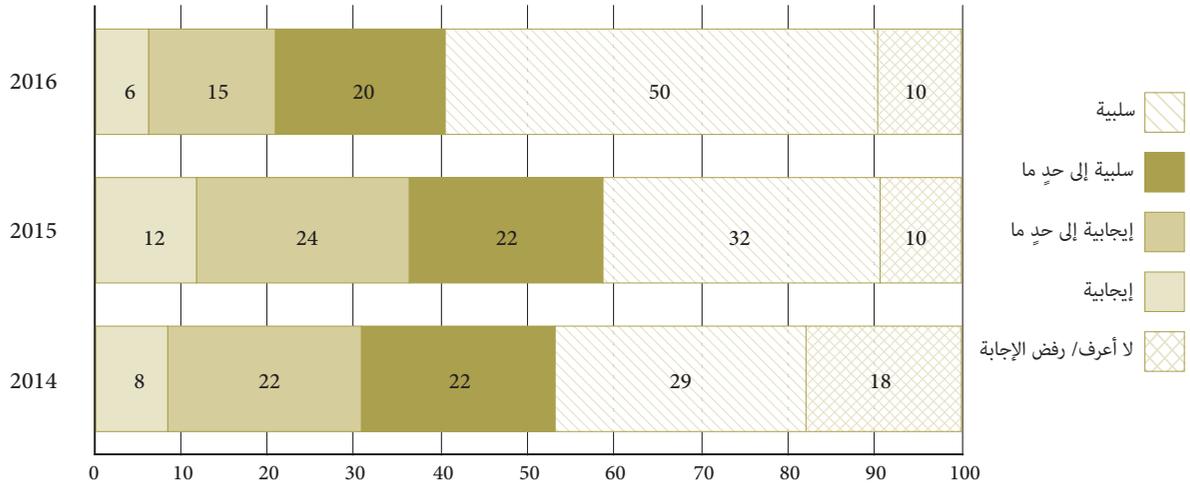
الرأي العام الفلسطيني تجاه سياسات الدول الفاعلة في المنطقة العربية

قبل التعرض لاتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو إيران، قد يكون من المفيد استعراض آراء الفلسطينيين نحو السياسات الخارجية للقوى الدولية؛ إذ تشير النتائج إلى أن الفلسطينيين لديهم موقفاً سلبياً من هذه القوى، فأكثرية المستجيبين يقيّمون السياسات الخارجية الصينية والفرنسية والأميركية والروسية بأنها سلبية. إن

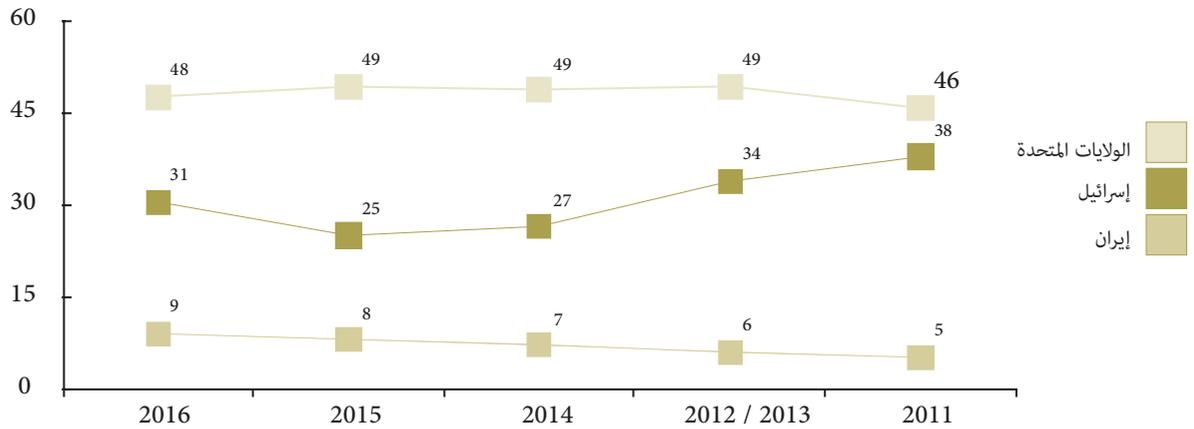
تقييم الرأي العام الفلسطيني للسياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى في المنطقة العربية



تقييم الرأي العام الفلسطيني للسياسات الخارجية الإيرانية في المنطقة بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2014 و2015 و2016



اتجاهات الرأي العام الفلسطيني تجاه الدولة الأكثر تهديداً لأمن الوطن العربي



الفلسطينيين يقيّمون السياسات الروسية وبشكل قطعي على أنها سياسات سلبية. وهذا يُعتبر طبيعيًا، آخذين في الاعتبار أنّ ما بين 53% إلى 94% يعتقدون أنّ سياسات هذه الدول تهدد أمن المنطقة واستقرارها. كما يتوافق نحو 90% من الفلسطينيين على أنّ السياسات الأمريكية نحو فلسطين هي سياسات سلبية، وكذلك 66% يقيمون سياسات روسيا بالسلبية، و62% يعتبرون أنّ سياسات الصين هي سياسات سلبية.

ولا يعني القول بأنّ هذا الموقف هو ليس وليد ظروف محددة جرت عام 2016 وأنه موقف متراكم خلال السنوات الأربع الماضية، أنّ صورة إيران كانت كذلك. فعلى النقيض من ذلك، كان لدى الرأي العام الفلسطيني مواقف إيجابية من سياسات إيران؛ إذ إنّ بعض الاستطلاعات التي نُفذت في فلسطين (الضفة الغربية وغزة) تشير إلى أنّ أغلبية الفلسطينيين (ما يزيد على نصف المستجيبين) لديهم نظره إيجابية أو نظرة استحسان للسياسات الإيرانية حسب بعض مؤسسات استطلاعات الرأي⁽¹⁾. وبناءً عليه، فإنّ التغيّر في مواقف الرأي العام الفلسطيني مرتبطٌ بالمواقف الإيرانية المستجدة بُعيد اندلاع الثورات العربية، وبخاصة في المواقف تجاه الثورة السورية.

ويمكن الاستدلال على هذا التراجع في اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو إيران عند مقارنة نسب الذين اعتبروا أنها مصدر التهديد الأكبر لأمن المنطقة العربية في استطلاعات المؤشر السابقة. ففي عام 2011 أفاد 5% من الفلسطينيين أنّ إيران تمثل التهديد الأكبر لأمن المنطقة العربية، وما لبثت هذه النسبة أن تأخذ في الارتفاع إلى 6% في عام 2013، و7% في عام 2014، وإلى 8% في عام 2015، لتصل إلى 9% في عام 2016. إنّ أهمية هذه الأرقام لا تنطلق من أنّ 9% من الفلسطينيين يعتبرون أنّ إيران تمثل التهديد الأكبر للوطن العربي، مع أهمية ما تمثله نسبة 9% من الرأي العام الفلسطيني، إلا أنّ المهم هو أنّ هذا الرقم وارتفاع النسبة على مدار السنوات له دلالة مهمة خاصة أنّ الفلسطينيين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي وهم الأكثر خبرة فيما يمكن أن تمثله إسرائيل كخطر رئيس على البلدان العربية، وهم متحازون

نصف الفلسطينيين يقيّمون السياسات الروسية وبشكل قطعي على أنها سياسات سلبية. وهذا يُعتبر طبيعيًا، آخذين في الاعتبار أنّ ما بين 53% إلى 94% يعتقدون أنّ سياسات هذه الدول تهدد أمن المنطقة واستقرارها. كما يتوافق نحو 90% من الفلسطينيين على أنّ السياسات الأمريكية نحو فلسطين هي سياسات سلبية، وكذلك 66% يقيمون سياسات روسيا بالسلبية، و62% يعتبرون أنّ سياسات الصين هي سياسات سلبية.

تقييم الفلسطينيين للسياسات الخارجية الإيرانية

إنّ تقييم الرأي العام الفلسطيني لإيران هو تقييمٌ سلبيّ إجمالاً؛ إذ إنّ 70% من الفلسطينيين متوافقون على أنّ سياسات إيران الخارجية تجاه المنطقة العربية هي سلبية أو سلبية إلى حدٍ ما. بل إنّ نصف المجتمع الفلسطيني متيقن بأنّ هذه السياسات سلبية، مقابل 6% قيّموها بالإيجابية و15% أفادوا أنّها إيجابية إلى حدٍ ما؛ الأمر الذي يعني أنّ نسبة الذين لديهم رأيًا واضحًا وقطعيًا بإيجابية السياسة الإيرانية في المنطقة هي 6%، ويقابل ذلك أكثر من ثمانية أضعافهم، وبنسبة 50%، عبروا عن رأيٍ قطعي في سلبية السياسات الإيرانية. وبذلك، فإنّ تقييم الفلسطينيين لسياسات إيران في المنطقة العربية هو تقييمٌ سلبيّ للغاية. إنّ تدهور صورة إيران لدى الرأي العام الفلسطيني يصبح مفهومًا أكثر في ضوء أنّ تقييم الفلسطينيين لسياساتها يعتبر الأكثر سلبية بعد سياسات الولايات المتحدة وروسيا، بل إنّ النسب التي قيّمت سياسات إيران بسلبية متقاربة مع تلك النسب التي اعتبرت سياسات روسيا سلبية.

إنّ الموقف الفلسطيني السلبي تجاه إيران ليس وليد أحداث عام 2016؛ أي أنه ليس أنيًّا، بل هو موقف تراكم عبر السنوات القليلة الماضية؛ فعند مراجعة اتجاهات الرأي العام الفلسطيني تجاه إيران في استطلاعات المؤشر السابقة - منذ أول استطلاع أُدرج فيه السؤال عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو القوى الدولية والإقليمية - نجد أنّ تقييم الفلسطينيين لسياسات إيران الخارجية في المنطقة قد انحدر سلبيًّا؛ ففي عام 2014 عبّر 51% من الفلسطينيين عن تقييم سلبي أو سلبي إلى حدٍ ما للسياسات الإيرانية في المنطقة، وفي عام 2015 قيّم 54% من

1 فحسب بيانات مؤسسة "بيو" للاستطلاعات، فإن أغلبية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أفادت أنّ تقييمها للسياسات الإيرانية في المنطقة كان تقييمًا إيجابيًا، انظر: <http://www.pewglobal.org/2015/06/18/irans-global-image-mostly-negative/> وتشير دراسة صادرة عن مركز ويلسون حول اتجاهات الرأي العام في بعض البلدان العربية نحو السياسات الإيرانية في المنطقة أنّ أغلبية الرأي العام في المغرب والسعودية ومصر والأردن عبرت عن إيجابية نظرتها واستحسانها لهذه السياسات، انظر: <http://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/iranpollresultsreport.pdf>

واليمن أقل سلبية فقد قيّم 58% من الفلسطينيين سياسة إيران نحو اليمن بالسلبية، و56% نحو ليبيا. ومن الجدير بالذكر أنّ نحو ثلث الفلسطينيين قالوا إنهم لا يعرفون عن السياسة الإيرانية نحو اليمن وليبيا، في حين أنّ الذين قيموا السياسات الإيرانية نحو ليبيا لا يتجاوزون النسب الإيجابية نحو العراق وسورية. أما فيما يتعلق بتقييم السياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية، فقد كانت الأقل سلبية من تقييم مواقف إيران نحو البلدان الأخرى، فقد عبر 52% من الفلسطينيين عن أنّ سياسات إيران نحو فلسطين هي مواقف سلبية (24% سيئة جدًا و28% سيئة) مقابل، 36% أفادوا أنّ السياسات الإيرانية نحو فلسطين إيجابية جدًا أو إيجابية. وكانت نسبة الذين اعتبروا أنّ السياسات الإيرانية نحو فلسطين جيدة جدًا؛ أي الذين لديهم رأي إيجابي قطعي تجاه مواقف إيران نحو فلسطين يمثلون 9% من جميع مستجبي فلسطين. وهذا يعني بأن اقتناع الفلسطينيين هو في أدنى مستوياته إزاء اعتبار الخطاب الإيراني تجاه فلسطين خطابًا ذا صدقية وأنه يترجم على أرض الواقع. ويتجلى هذا من خلال تحليل النتائج حسب الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ أفاد ما نسبتهم 52% من مستجبي الضفة الغربية بسلبية سياسات إيران تجاه فلسطين وبنسبة 53% من مستجبي قطاع غزة. وعلى الرغم من أنّ مستجبي قطاع غزة أكثر إيجابية في تقييم السياسات الإيرانية نحو فلسطين مقارنة مع مستجبي الضفة، فإنّ أكثرية أهالي غزة متوافقة على سلبية السياسات الإيرانية نحو فلسطين.

من الجلي بأنّ التقييم السلبي لدى الفلسطينيين لسياسات إيران في المنطقة بصفة عامّة مرتبط بتقييمهم للسياسات التي انتهجتها في البلدان العربية، وبخاصة في العراق وسورية.

منذ البدء في تنفيذ الاستطلاعات إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل، تمثلان المصدر الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي.

تقييم السياسات الإيرانية نحو بعض البلدان العربية

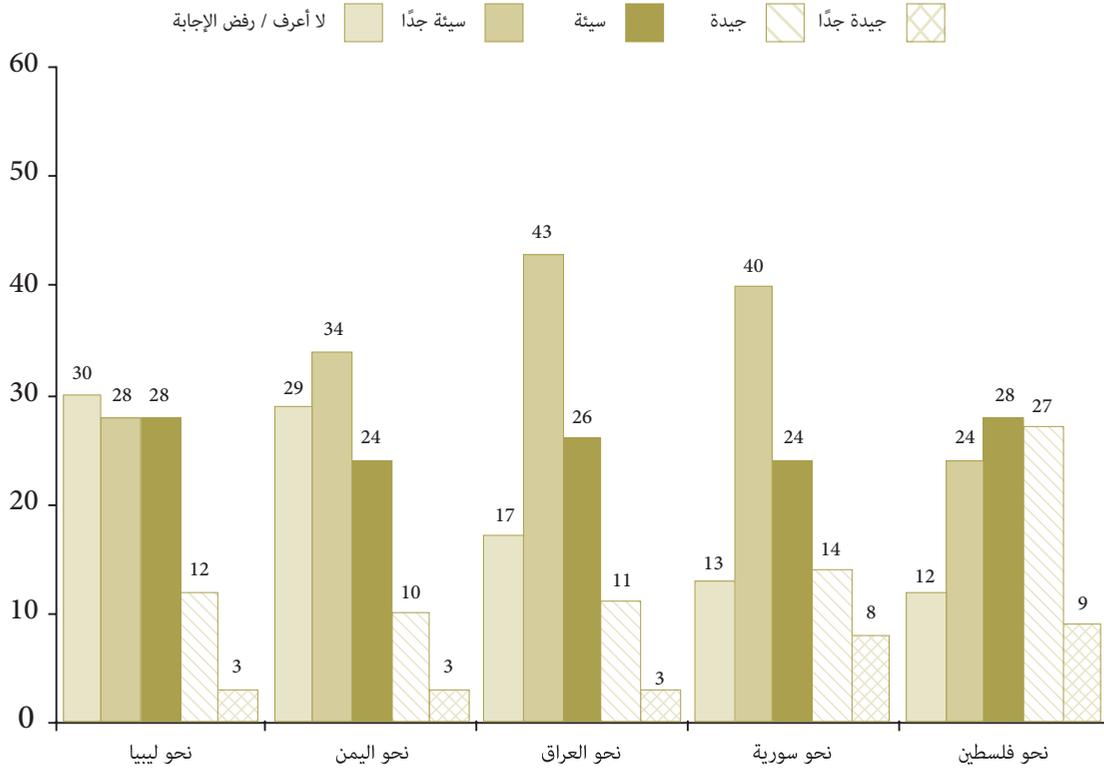
في إطار التعمّق في فهم اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو إيران، فقد طلب من المستجيبين تقييم السياسات الإيرانية تجاه خمسة بلدان عربية وهي فلسطين، وسورية، والعراق، واليمن، وليبيا. وقد اختيرت هذه البلدان بعينها لأنها تمثل بؤر أزمات وتوتر شديد، إضافة إلى أنّ لإيران دورًا مباشرًا كطرف فاعل في مجريات الأحداث وتطورها في كل من العراق، وسورية، واليمن؛ إضافة إلى أنّ القضية الفلسطينية تحتل موقفًا رئيسًا في الخطاب الإعلامي لإيران.

لقد قيّمت أغلبية الفلسطينيين سياسة إيران نحو جميع هذه البلدان بالسلبية؛ إذ عبّر أكثر من نصف المستجيبين الفلسطينيين عن ذلك. ومع ذلك، فإنه يمكن التمييز في التقييم، فهناك شبه إجماع على سلبية السياسات الإيرانية نحو كل من العراق وسورية، فقد عبّر 69% و64% على التوالي عن أنّ السياسات الإيرانية في هذين البلدين هي سيئة أو سيئة جدًا، مقابل 14% إلى 24% من المستجيبين قالوا إن السياسات الإيرانية في كل من العراق وسورية، على التوالي، هي سياسات جيدة أو جيدة جدًا. بل إنّ 43% من الفلسطينيين أفادوا أنّ سياسة إيران في العراق هي سيئة جدًا، و40% أفادوا ذلك بالنسبة إلى سياساتها في سورية. الأمر الذي يعكس بشكل جلي رفض السياسات الإيرانية في العراق وسورية. وكان التقييم لسياسات إيران في ليبيا

تقييم الفلسطينيين للسياسات الإيرانية نحو فلسطين (%)

غزة	الضفة الغربية	
43	32	جيدة جدًا / جيدة
53	52	سيئة / سيئة جدًا
4	16	لا أعرف / رفض الإجابة
100	100	المجموع

تقييم الرأي العام الفلسطيني للسياسات الخارجية الإيرانية نحو كلٍ من فلسطين وسورية والعراق واليمن وليبيا بحسب نتائج المؤشر العربي لعام 2016



وعند تحليل النتائج، فإنَّ أغلبية الرأي العام الفلسطيني تعتقد بأنَّ إيران تستغل الأزمات في المنطقة من أجل توسيع نفوذها؛ إذ أيد هذه العبارة 72% من الفلسطينيين، بل إنَّ نصف المستجيبين أيدوها بشدة. بالمقابل، عبّر ما نسبتهم 17% من المستجيبين عن معارضتهم لهذه العبارة (معارض ومعارض إلى حدٍّ ما). كما أيد 68% من الفلسطينيين عبارة أنَّ "إيران تغذّي النزعات الطائفية والعرقية الانفصالية في البلدان العربية" مقابل معارضة 18% من المستجيبين لهذه العبارة.

وعارضت أغلبية الفلسطينيين (68%) العبارة التي تُفيد بأنَّ "إيران تُساهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها"؛ في حين أن 7% وافقوا على هذه العبارة و13% وافقوا إلى حدٍّ ما. كما عارض نحو ثلثي الفلسطينيين (65%) العبارة التي تُفيد بأنَّ "إيران تدعم التحول الديمقراطي في البلدان العربية"، مقابل 4% أيدوا هذه العبارة، و18% عبّروا عن موافقتهم عليها إلى حدٍّ ما. وتشير هذه النتائج إلى أنَّ الرأي العام الفلسطيني يتخذ رأياً سلبياً تجاه دور إيران في المنطقة العربية،

أيُّ دورٍ لإيران في المنطقة؟

تضمّن المؤشر العربي مجموعةً من الأسئلة للوقوف على الأدوار التي تؤديها الدول. وقد طُرِح على المستجيبين أربع عبارات، وتم سؤالهم عن مدى موافقتهم أو معارضتهم لها. كما سُئل المستجيبون أيضاً عن مواقفهم في ما يتعلق بالسياسات الإيرانية نحو هذه العبارات الأربع، وهي:

- تستغل إيران الأزمات في المنطقة من أجل توسيع نفوذها.
- تغذّي إيران النزعات الطائفية والعرقية الانفصالية في البلدان العربية.
- تساهم إيران في تعزيز أمن المنطقة العربية واستقرارها.
- تدعم إيران التحول الديمقراطي في البلدان العربية.

الموافقون والمعارضون على مجموعة من العبارات نحو سياسات إيران في المنطقة

غزة	الضفة الغربية	العبارة
27	19	أوافق
68	63	أعارض
6	18	لا أعرف
100	100	المجموع
25	17	أوافق
70	66	أعارض
4	17	لا أعرف
100	100	المجموع
71	73	أوافق
24	12	أعارض
5	15	لا أعرف
100	100	المجموع
71	67	أوافق
23	16	أعارض
6	17	لا أعرف
100	100	المجموع

خلاصة

لدى الرأي العام الفلسطيني موقفٌ سلبيّ تجاه السياسات الإيرانية في المنطقة العربية، وهو موقف تراكمي تطور عبر عدة سنوات، وأساسه المواقف التي تتخذها إيران تجاه المنطقة العربية بُعيد اندلاع الثورات العربية وتطوراتها، وبخاصة مواقفها في العراق وسورية؛ وهما يمثلان عنصرين أساسيين في تشكيل رؤية الفلسطينيين لإيران. ليس هناك اقتناع لدى الفلسطينيين بأنّ الخطاب السياسي

فالفلسطينيون شبه متوافقين على أنّ إيران تسعى لتوسيع نفوذها في المنطقة على حساب البلدان العربية وأنها عاملٌ يساهم في غياب تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، كما أنهم على اقتناع بأنّ إيران تغذي النزعات الطائفية والإثنية والانفصالية في المنطقة، وهم على اقتناع بأنّ إيران لا تدعم التحول الديمقراطي في المنطقة. وعند مقارنة اتجاهات المستجيبين في الضفة الغربية وقطاع غزة، نجد أنّ المستجيبين الذين على اقتناع بهذه الرؤية السلبية لإيران في المنطقة هي رؤية تخترق القطاعات والفئات المختلفة من المجتمع الفلسطيني.

إنّ سياسات إيران عمومًا نحو فلسطين اليوم لا تختلف عن سياساتها قبل الربيع العربي. بل إنّ إيران مازالت محافظة على خطاب إعلامي وسياسي يساند القضية الفلسطينية، وهذا انعكس في الرأي العام الفلسطيني في تقييم سياسات إيران نحو فلسطين بإيجابية أعلى من البلدان العربية الأخرى. إلا أنّ هذا الخطاب لا يؤدي إلى تبلور رأي عام فلسطيني إيجابي أو أقل سلبية نحو إيران. فالعكس هو الصحيح، وكأنّ الرأي العام الفلسطيني يقول إنه لا يمكن أن يكون إيجابيًا مع دولة متعاطفة مع قضيتهم، لكنها تساهم في بؤس شعوب عربية أخرى. إنّ الصورة السلبية لإيران مؤهلة لمزيد من التدهور ما لم تقم إيران بتغيير جوهر في سياستها في المنطقة العربية.

لإيران نحو فلسطين هو خطاب ذو صدقية ويمكن أن يترجم الأقوال الإيرانية إلى أفعال تساند فلسطين. ولدى الرأي العام الفلسطيني اقتناع راسخ بأنّ إيران لا تدعم التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. وبالمقابل، فإن الفلسطينيين يعتقدون أنّ إيران تساهم في الفوضى والصراع في المنطقة العربية وأنّ سياساتها تؤدي إلى غياب الاستقرار في المنطقة. بل إنّ الرأي العام الفلسطيني قد كوّن نظرة نحو إيران على اعتبارها قوة إقليمية ذات طبيعة إمبريالية تتبّع سياسات هدفها توسيع نفوذها على حساب البلدان العربية بهدف السيطرة، إضافة إلى تغذيتها النزعات الطائفية والإثنية الانفصالية في البلدان العربية.



صدر حديثاً

فجر العرب: شبابه وعائده الديموغرافي

تبحث بسمة المومني في كتابها فجر العرب: شبابه وعائده الديموغرافي، الصادر حديثاً عن سلسلة ترجمان في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (224 صفحة بالقطع المتوسط)، والمترجم عن كتابها بالإنكليزية *Arab Dawn: Arab Youth and the Demographic Dividend They Will Bring*، شؤون الشباب العرب وشجونهم، وأحوال مجتمعاتهم، وطموحهم ورؤيتهم للمستقبل عشية الثورات العربية وخلالها. وتستند في بحثها إلى مجموعات مناقشة مركزة أعدتها في عدد من الدول، ومؤتمرات واجتماعات شاركت فيها، ومقابلات شخصية أجرتها، تتمحور كلها حول السؤال: ماذا يعتقد الشباب العرب وماذا يريدون؟

التوثيق

Documentation



أهمّ محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي
في المدة 2016/8/30 - 2016/7/1

Milestones in Democratic Transition in Arab World

من نوعها إلى محافظة مأرب، وسط البلاد، برفقة نائبه، الفريق علي محسن الأحمر.

(العربي الجديد، 2016/7/10)

2016/7/11 بالتزامن مع تظاهرات شعبية نددت بعجزه عن حل مشاكل المواطنين الحياتية، أعلن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية مباشرة أعماله من مقر الحكومة الرسمي، وسط العاصمة الليبية طرابلس.

(العربي الجديد، 2016/7/11)

2016/7/12 صدّقت "الهيئة العامة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" على التشكيلة الوزارية التي تقدم بها رئيس الحكومة السورية المؤقتة، جواد أبو حطب. ونالت الحكومة المؤلفة من 8 وزراء ثقة 68 عضواً من أصل 98، غاب 30 منهم عن الاجتماع الذي عقدته الهيئة في مقرها بمدينة إسطنبول التركية. وأعلنت الحكومة المؤقتة أنّ جميع وزرائها موجودون في الداخل السوري، وأنها ستباشر مهماتها من مكاتبها قرب الحدود التركية.

(الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، 2016/7/12)

2016/7/13 وقّعت الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية في تونس على الوثيقة النهائية التي تحدد أولويات حكومة الوحدة الوطنية، والتي تضمنت "كسب الحرب على الإرهاب"، و"تسريع النمو"، و"التشغيل ومقاومة الفساد"، و"إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة"، و"تنفيذ سياسة اجتماعية ناجحة". ووقع على الوثيقة "الاتحاد العام التونسي للشغل"، و"اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية"، ومن الأحزاب "الجمهوري" و"حركة النهضة" و"آفاق تونس" و"حركة الشعب" و"حزب المبادرة" و"حركة نداء تونس" و"الاتحاد الوطني الحر" و"حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي" و"المشروع" و"اتحاد الفلاحين". وسجل غياب بعض المنظمات كـ "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، كذلك رفضت عمادة المحامين التوقيع على هذه الوثيقة. وقال رئيس الجمهورية، الباجي قائد السبسي، في كلمة ألقاها بالمناسبة، إنّ "التوقيع على الوثيقة النهائية مسألة إيجابية"، مؤكداً أنّها "جاءت لفائدة تونس". وأكد عدم تدخله "في هذه الوثيقة التي كانت نتاج آراء الأحزاب والمنظمات التي حضرت المشاورات، وهي في الحقيقة تمثّل الرأي العام في تونس".

(العربي الجديد، 2016/7/13)

2016/7/16 أصدر البنك الدولي أول خطته التنموية والإنسانية الجديدة الخاصة باستئناف دعم المجال التنموي والإغاثي في اليمن، بعد أن توقفت مئات المشاريع التنموية. وكان البنك قد جمّد أنشطة 19 مشروعاً كان يمولها بقيمة إجمالية قدرها أكثر من 900 مليون دولار قبل نحو عام ونصف العام، عندما قررت جميع المؤسسات التمويلية الدولية إغلاق مكاتبها وتعليق تمويلها للحكومة

2016/7/4 قضت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة السادسة) بإدراج الرئيس المعزول، محمد مرسي، و34 آخرين، بقائمة "الكيانات الإرهابية"، وذلك خلال نظرها في قضية النيابة العامة رقم 371 لسنة 2013، حصر أمن دولة عليا. كما قررت المحكمة إدراج "جماعة الإخوان المسلمين" على قائمة "الكيانات الإرهابية"، وحكمت، أيضاً، بإدراج 35 شخصاً على القائمة، في مقدمتهم مرسي، لمدة ثلاث سنوات، تبدأ من تاريخ صدور الحكم.

(العربي الجديد، 2016/7/4)

2016/7/7 انتقد رئيس مجلس النواب المصري، علي عبد العال، قرار البرلمان الإيطالي بتأييد وقف تزويد مصر بقطع غيار لطائرات حربية، على خلفية حادث مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، معتبراً أنّ الخطوة تعكس توجهاً نحو التصعيد، ما قد تكون له نتائج سلبية على العلاقات الثنائية بين البرلمانين.

(المصري اليوم، 2016/7/7)

2016/7/7 وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلقاء الطيران المروحي التابع للنظام السوري 6016 برميلاً متفجراً على مناطق سيطرة المعارضة السورية، خلال النصف الأول من عام 2016، بينها 1506 براميل سقطت خلال حزيران/ يونيو 2016. وبيّن تقرير صادر عن الشبكة اليوم أنّ هذه البراميل تسببت بمقتل 185 مدنيًا، بينهم 54 طفلاً و26 سيدة، لافتاً إلى أنّ العدد الأكبر من البراميل التي سقطت في حزيران/ يونيو 2016، كانت في محافظتي ريف دمشق وحلب. وأشارت الشبكة إلى أنّه على الرغم من بيان وقف الأعمال العدائية، فإنّ النظام السوري لم يوقف قصفه بالبراميل المتفجرة مناطق واسعة من سورية. وذكرت الشبكة أنّ الرميّل المتفجر سلاح عشوائي بامتياز، ذو أثر تدميري هائل، ولا يتوقف أثره عند قتل الضحايا المدنيين بل فيما يُحدثه من تدمير وتشريد وإرهاب لأهالي المنطقة المستهدفة، وإلغاؤه بهذا الأسلوب يرقى إلى جريمة حرب. وكانت قوات النظام السوري قد بدأت استخدام هذا النوع من الأسلحة البدائية والعشوائية، منذ بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2012، حين استخدمته ضد أهالي مدينة سلقين في محافظة إدلب، وقد اعتمدته في حربها على المناطق الخارجة عن سيطرتها، لأنّ تكلفته أقلّ كثيراً من تكلفة الصواريخ، وأثره التدميري كبير.

(الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2016/7/7)

2016/7/10 هدد الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، بعدم عودة وفد الحكومة الشرعية للمشاركة في مشاورات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في الكويت، في حال حاول الجانب الأممي فرض خطته المعلنة خارج القرارات الدولية مؤكداً أنه لن يسمح بإقامة "دولة فارسية في اليمن". جاء كلام هادي خلال زيارة له هي الأولى

2016/7/20 أعلن نائب وزير الخارجية، خالد سليمان الجار الله، أن بلاده منحت الأطراف اليمنية المشاركة في مشاورات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة مهلة أقصاها 15 يوماً للوصول إلى اتفاق، وإلا فإنها لن تكمل الاستضافة.

(العربية. نت، 2016/7/20)

2016/7/21 نفى المتحدث باسم الحكومة الليبية التابعة لبرلمان طبرق، حاتم العربي، وجود أي قوات أجنبية على الأراضي الخاضعة لسلطة حكومته.

(العربي الجديد، 2016/7/21)

2016/7/22 قدم ديوان الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، صيغة معدلة لمبادرته التشريعية المتعلقة بالمصالحة الاقتصادية والمالية التي أثارت جدلاً وانتقاداً من أحزاب تونسية عديدة، تجاوزاً مع الملاحظات والانتقادات المقدمة من نواب لجنة التشريع التي تناقش المقترح، إلا أنها لم تتجاوز عتبة تغييرات شكلية وتوضيح بعض المفاهيم، من دون أن تمس جوهر المشروع الذي هو محل اعتراضات المعارضة والمجتمع المدني والتحركات المجتمعية.

(العربي الجديد، 2016/7/22)

2016/7/28 أعلن زعيم تنظيم "جبهة النصرة"، أبو محمد الجولاني، في أول ظهور له كاشفاً عن وجهه إلغاء العمل بالجبهة وتشكيل جماعة جديدة باسم "جبهة فتح الشام".

(الجزيرة. نت، 2016/7/28)

2016/7/30 بعد اجتماع لأعضاء كتلة النهضة في البرلمان التونسي، أعلن الشيخ راشد الغنوشي رئيس الحركة أن النهضة لن تصوت بالإيجاب لمنح الثقة لحكومة الصيد، وإنها تراهن على بديل سياسي وحكومة سياسية جديدة.

(وكالة أنباء الأناضول، 2016/7/30)

2016/7/30 أعلن مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد أنه قدم لوفدي الحكومة والانقلابيين (الحوثيين، وعلي عبد الله صالح) المشاركين في مشاورات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في الكويت، تصوراً للمرحلة القادمة، من أجل التوصل إلى حل سياسي في اليمن. وقدم ولد الشيخ خارطة طريق لإنهاء الصراع تضمنت البدء في انسحاب المسلحين من المدن الرئيسية في صنعاء والحديدة وتعز، وتشكيل لجنة عسكرية متزامنة لتسليم الأسلحة تمهيداً لحوار سياسي يبدأ بعد 45 يوماً من التوقيع على الاتفاق. وبينما أعلنت الرئاسة اليمنية موافقتها على مشروع الاتفاق، رفض الحوثيين المقترح الأممي.

(الراية القطرية، 2016/7/31)

2016/7/31 أعلن مجلس النواب التونسي (البرلمان) سحب الثقة من حكومة الحبيب الصيد. وصوت لمصلحة سحب الثقة من حكومة

اليمنية، إثر اعتقال جماعة الحوثيين للرئيس الشرعي ووضعه رهن الإقامة الجبرية.

(هآرب برس، 2016/7/16)

2016/7/16 أعلنت الحكومة اليمنية الشرعية موافقتها على العودة للمشاركة في مشاورات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في الكويت.

(هآرب برس، 2016/7/16)

2016/7/17 قضت محكمة بحرينية بحل جمعية "الوفاق الوطني" الإسلامية التي تعتبر أبرز حركات المعارضة، وذلك في إطار الدعوى التي رفعتها ضدها وزارة العدل والشؤون الإسلامية في 14 يونيو/حزيران 2016، واتهمتها فيها بـ "استهداف مبدأ احترام حكم القانون" و"توفير بيئة حاضنة للإرهاب والتطرف والعنف". وإضافة إلى قرار حل الجمعية، أمرت المحكمة بـ "تصفية أموالها لصالح خزينة الدولة، وإلزامها بالمصاريف".

(العربي الجديد، 2016/7/17)

2016/7/18 استغربت الهيئة العليا للمفاوضات التابعة للمعارضة السورية في بيان أصدرته بعد انتهاء مداولاتها في العاصمة السعودية الرياض "حالة الغموض في الاتفاقات الروسية والأميركية حول القضية السورية"، مطالبة بـ "الشفافية والمصداقية، وبإجراء مراجعة دقيقة لعمليات محاربة الإرهاب ولما تطلبه روسيا، من فصل بين منظمات تسميها إرهابية وبين المدنيين وفصائل الجيش الحر".

(العربي الجديد، 2016/7/18)

2016/7/19 وافق مجلس النواب المصري على تمديد فرض حالة الطوارئ بمحافظة شمال سيناء، لمدة ثلاثة أشهر جديدة، للمرة الثامنة على التوالي، بأغلبية 414 عضواً. ويأتي هذا القرار في مخالفة للدستور المصري الذي يسمح بإعلان حالة الطوارئ لمدة عامين فقط.

(المصري اليوم، 2016/7/19)

2016/7/20 أحال رئيس البرلمان المصري، علي عبد العال، النائبين إلهامي عجينة وسمير غطاس، إلى التحقيق بواسطة هيئة مكتب المجلس بدعوى الإساءة إلى مجلس النواب في تصريحاتهما الإعلامية، بما ينتقص من شأن المجلس النيابي، وصورته أمام الرأي العام.

(الأهرام، 2016/7/21)

2016/7/20 اعترفت وزارة الدفاع الفرنسية بمقتل ثلاثة جنود فرنسيين "في مهمة عسكرية" في ليبيا، من دون أن تذكر المزيد من التفاصيل، وذلك بعد وقت قصير من إعلان المتحدث باسم الحكومة الفرنسية، ستيفان لوفول، عن وجود قوات فرنسية خاصة تعمل هناك. وقد وجهت اتهامات لفرنسا بإرسال قوات للقتال إلى جانب الجنرال حفتر.

(عربي 21، 2016/7/20)

للمجلس، ومحافظ حضرموت الأسبق خالد الديني، والقيادي البارز في جماعة الحوثيين يوسف الفيضي، والمسؤول العسكري قاسم راجح لبوزة، والمسؤول العسكري مبارك صالح المشن، والقيادي في حزب اتحاد القوى الشعبية محمد النعيمي، وعضو البرلمان جابر عبد الله الوهباني، والقيادي في الأحزاب المتحالفة مع حزب صالح، نصر النصيري، والنائب في البرلمان عن الحزب الاشتراكي سلطان السامعي. وتشكل المجلس المؤلف من عشرة أعضاء، بالمنصفة بين الحوثيين وحلفائهم وحزب المؤتمر الذي يترأسه صالح.

(العربي الجديد، 2016/8/6)

2016/8/9 في أول ردٍّ رسميٍّ لحزب "العدالة والتنمية" الذي يقود الحكومة في المغرب، على انضمام عدد من أعضائه إلى غريمه المعارض "الأصالة والمعاصرة" نفى أن يكون ما حدث "انشقاقًا كبيرًا" أو "زلزالًا تنظيميًا"، مؤكدًا أن الملتحقين بالحزب المعارض لم يعودوا محسوبين عليه. ولفت الحزب ذاته إلى أن هدف انخراط المغادرين لسفينة "العدالة والتنمية" كان هو الترشح في الانتخابات، وليس النضال السياسي، وهو الأمر الذي تأكد بعد أن قاموا بالترشح أو دعم لوائح أخرى حين لم يقع اختيار القواعد لهم للترشح في الانتخابات الماضية.

(العربي الجديد، 2016/8/9)

2016/8/9 طالبت منظمة "هيومن رايتس ووتش" النيابة العامة المصرية بإسقاط القضية المرفوعة ضد الرئيس السابق للجهاز المركزي للحسابات، المستشار هشام جنيينة، معتبرة أن إقالته وملاحقته "تثير مخاوف بشأن محاولات الحكومة تقويض استقلالية هيئات مكافحة الفساد وفعاليتها"، وكانت محكمة جناح بالقاهرة قد دانت المستشار جنيينة بنشر معلومات كاذبة، وحكمت عليه، أواخر تموز/ يوليو الماضي، بالسجن سنة مع وقف التنفيذ.

(مصر العربية، 2016/8/9)

2016/8/9 وافق مجلس النواب المصري على تعديل تشريعي بتمديد مشاركة القوات المسلحة في حماية وتأمين المنشآت الحيوية والعامّة (المدنية)، لمدة 5 سنوات قادمة، الأمر الذي قد يعرض المدنيين للإحالة إلى المحاكمات العسكرية، بدعوى أن تلك المنشآت خاضعة لحماية الجيش.

(قدس برس، 2016/8/9)

2016/8/11 أعلن أعضاء البرلمان اليمني المؤيدون للحكومة الشرعية في بيان لهم رفضهم لدعوات الحوثيين وعلي عبد الله صالح استئناف جلسات مجلس النواب، بهدف اتخاذ خطوات ضد الحكومة الشرعية، وإضفاء شرعية على قراراتهم بالاستناد إلى البرلمان.

(العربي الجديد، 2016/8/11)

2016/8/11 أعلن المنسقى العام للمبادرة الأردنية للبناء "ززم"، إرحيل غرايبة موافقة الجهات الحكومية في المملكة على تأسيس

الصيد التي تسلمت مهامها في كانون الثاني/ يناير 2015، 118 نائبًا، فيما تحفظ 27، وصوت لمصاحبة بقائها 3 نواب فقط. وأعلنت كل من كتلة "الجبهة الشعبية" و"الكتلة الاجتماعية الديمقراطية" ونواب "التيار الديمقراطي"، ونواب "حراك الإرادة" و"تيار المحبة" و"حركة الشعب"، امتناعهم عن التصويت.

(العربي الجديد، 2016/7/31)

2016/8/1 أعلن رئيس المجلس الرئاسي الليبي، فائز السراج، عن بدء ضربات أميركية جوية على مواقع تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة سرت. وأكدت وزارة الدفاع الأميركية بدء تنفيذ هذه الضربات، بناء على طلب من حكومة الوفاق الليبية.

(القدس العربي، 2016/8/1)

2016/8/3 أعلن وزير التنمية المحلية السابق يوسف الشاهد أن الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي كلفه برئاسة الحكومة. واعتبر في مؤتمر صحفي أن تكليفه "رسالة لكل شباب تونس"، متمنيًا أن "يكون في مستوى هذه المسؤولية التي تتطلب نكران الذات، وحلولًا تخرج عن الأطر العادية".

(العربي الجديد، 2016/8/3)

2016/8/3 أكد مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد في إفادة لمجلس الأمن، أن "الحوثيين" وحزب علي عبد الله صالح، رفضوا مسودة الاتفاق التي اقترحتها الأمم المتحدة، مطالبًا المجلس بـ "التحرك".

(الخليج الجديد، 2016/8/3)

2016/8/3 انتهت آخر دورة تشريعية للبرلمان المغربي بغرفتيه، مجلسي النواب والمستشارين، وسط جدل بين الأحزاب بشأن تقييم الحصيلة، في انتظار تشكيل برلمان جديد عقب تنظيم الانتخابات المقبلة، والمقررة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

(العربي الجديد، 2016/8/3)

2016/8/6 أعلنت غرفة عمليات "جيش الفتح" وأخرى تابعة لـ "الجيش السوري الحر" كسر الحصار الذي فرضته قوات النظام السوري على الأحياء الشرقية في حلب، بعد سيطرتها على طريق الكاستيلو، مطلع تموز/ يوليو 2016.

(أورينت.نت، 2016/8/6)

2016/8/6 أعلنت جماعة "أنصار الله" (الحوثيين) وحزب "المؤتمر الشعبي" الذي يترأسه الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، في اليمن، أسماء أعضاء "المجلس السياسي" الانقلابي الذي سيتولى إدارة المناطق الخاضعة لسيطرتهم، طبقًا لاتفاق موقع بين الطرفين، بالتزامن مع الموعد الذي حددته الأمم المتحدة لاختتام مشاورات الكويت. وتضمّ تشكيلة المجلس الأعلى للانقلابيين نائب رئيس حزب المؤتمر صادق أمين أبو راس، ورئيس المكتب السياسي للحوثيين صالح الصماد رئيسًا

أحرزته الحكومات الست التي سبقتها بعد الثورة، حيث نالت الثقة بـ 168 صوتاً لمصلحتها وخمسة متحفظين واثنين وعشرين رافضاً، بعد أن تحصلت على أصوات كتلة النهضة والنداء والحررة والوطني الحر وآفاق، فيما تحفظ نواب حركة الشعب ونايبن مستقلان، ورفضت الجبهة الشعبية والتيار الديمقراطي وحراك الإرادة وبعض من المستقلين إسنادها الثقة.

(العربي الجديد، 2016/8/27)

2016/8/28 أطلقت قوات المجلس الرئاسي عملياتها الأخيرة لتحرير مدينة سرت من قبضة مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية"، ودخلت آخر معقلين للتنظيم في المدينة وهما الحي 1 و3.

(القدس العربي، 2016/8/28)

2016/8/29 هاجم وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، واصفاً إياه بـ "المسيّس". وكان مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وعلى لسان مفوضها السامي، زيد بن رعد الحسين، قد انتقد المنامة بشكل متكرر، لما اعتبره "انتهاكات جسيمة" لحقوق الإنسان في المملكة، جراء تعاطي المنامة مع المعارضة البحرينية، منذ 2011.

(الوفاق أون لاين، 2016/8/29)

2016/8/30 كشفت السفارة السعودية في الولايات المتحدة عن مضامين الخطة المقترحة للسلام في اليمن، والتي جرى إقرارها خلال اجتماعات مدينة جدة السعودية. وتتضمن المبادرة المنشورة على الصفحة الرسمية للسفارة، خمس نقاط، تبدأ بتشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها مختلف الأحزاب، وفي النقطة الثانية، انسحاب القوات (إشارة إلى مسلحي جماعة أنصار الله الحوثيين) وحلفائهم من العاصمة صنعاء، وغيرها من المناطق. وتتضمن الخطة، في البند الثالث، نقل جميع الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الصواريخ الباليستية، من الحوثيين والقوات المتحالفة معهم إلى طرف ثالث، ويشمل البند الرابع أن تعمل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة على احترام أمن وسلامة وحرمة الحدود الدولية (إشارة للحدود مع السعودية). وفي النقطة الخامسة، تشمل الخطة أن تحظر الحكومة الجديدة نشر الأسلحة في الأراضي اليمنية والتي تهدد الممرات المائية الدولية أو الدول المجاورة للبلاد. ويعد هذا الإعلان أول وثيقة توضح بنود مقترحات الحل السلمي في اليمن، بالنص وبنقاط محددة، وهي مقترحات تقدم بها وزير الخارجية الأميركي جون كيري بعد لقائه مع مسؤولين في جدة.

(العربي الجديد، 2016/8/30)

حزب "المؤتمر الوطني"، المنبثق من المبادرة التي أسستها شخصيات بينها قيادات مفصولة من جماعة "الإخوان المسلمين". تجدر الإشارة إلى أنّ جماعة "الإخوان المسلمين" في الأردن شهدت انشقاق بعض منتسبيها أثناء فترة الربيع العربي، تمخض عنه تشكيل جمعية باسم "الإخوان المسلمين"، أسسها مراقب عام الجماعة الأسبق، عبد المجيد الذنبيات، الأمر الذي اعتبرته الجماعة انقلاباً على شرعيتها، خاصة بعدما منحت الحكومة، ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية، الجمعية الجديدة ترخيصاً في آذار/ مارس 2015.

(العربي الجديد، 2016/8/11)

2016/8/12 سيطرت قوات "سورية الديمقراطية" التي تشكلت قوات حماية الشعب الكردية عمودها الفقري، بدعم من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، على مدينة منبج السورية الواقعة في ريف حلب الشرقي.

(الجزيرة.نت، 2016/8/13)

2016/8/15 أمر النائب العام المصري، المستشار نبيل صادق، بفتح تحقيق في البلاغ المقدم من المحامي أشرف فرحات، مستشار التحكيم الدولي، والذي يتهم فيه كلاً من رئيس حزب "مصر القوية"، عبد المنعم أبو الفتوح، والمرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي، بالتخابر مع "حزب الله" اللبناني، والحرس الثوري الإيراني، ما يهدد الأمن القومي المصري.

(العربي الجديد، 2016/8/15)

2016/8/24 أعلن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، اليوم الأربعاء، أنّ "حكومته هي السلطة التنفيذية الوحيدة للبلاد، ولا يعتد، بأي قرار صادر من أي أجسام موازية". وأعرب المجلس، في بيان أصدره، عن أمله أن "يعقد مجلس النواب جلسة لاعتماد الحكومة"، مشيراً إلى أنه "سيقدم تشكيلة حكومية جديدة وفقاً لبنود الاتفاق السياسي".

(الأيام الليبية، 2016/8/24)

2016/8/24 أكد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أنّ العملية العسكرية التركية في مدينة جرابلس التابعة لمحافظة حلب "تستهدف تنظيم "الدولة الإسلامية" وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

(الجزيرة.نت، 2016/8/24)

2016/8/26 خرجت الدفعة الأخيرة من أهالي ومقاتلي مدينة داريا غرب دمشق لتصبح المدينة خالية من سائر أهلها، وذلك عقب اتفاق بين فصائل الجيش الحر في المدينة وقوات النظام نص على خروج المقاتلين مع عائلاتهم إلى محافظة إدلب.

(السورية.نت، 2016/8/26)

2016/8/27 منح البرلمان التونسي حكومة يوسف الشاهد الثقة بأغلبية مطلقة. وتحصل الوزراء الجدد على أكبر عدد من الأصوات

الوقائع الفلسطينية
في المدة 2016/8/31 - 2016/7/1

Palestine Over Two Months

ميخائيل"، على اسم القتييل ميخائيل مارك الذي قتل، في الأول من تموز/ يوليو 2016، جنوبيّ الخليل، بالقرب من مستوطنة "أدورا".

(الأيام الفلسطينية، 2016/7/4)

2016/7/3 أعلن نادي الأسير الفلسطيني أنّ الأسير جلال الشراونة (17 عاماً) من محافظة الخليل بدأ إضراباً عن الطعام، احتجاجاً على استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتقاله في ظروف حياتية قاسية، على الرغم من وضعه الصحي الصعب.

(الحياة الجديدة، 2016/7/3)

2016/7/4 أصيب 22 مواطناً من سكان مخيم قلنديا جنوب رام الله بالرصاص الحي الذي أطلقتته قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال عملية اقتحام واسعة للمخيم، تخللها هدم منزلي عائلي للشهيد عنان أبو حبة، وعيسى عساف اللذين استشهدا في الثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر 2015، بعد أن نفذت عملية طعن في مدينة القدس.

(الأيام الفلسطينية، 2016/7/5)

2016/7/4 قررت المحكمة العليا الإسرائيلية تحويل قضية احتجاج جثامين الشهداء الفلسطينيين المحتجزين خلال انتفاضة القدس الحالية إلى المستشار القانوني لدولة الاحتلال للنظر في طلب الملتمسين. وقالت النيابة في بيان لها إنّ "المحكمة أمهلت النيابة حتى تاريخ 11 تموز/ يوليو 2016 للرد، وللمتمسين حتى تاريخ 12 من الشهر نفسه".

(العربي الجديد، 2016/7/5)

2016/7/4 قالت الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، إنّ قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحويل جثامين 12 شهيداً محتجزاً في ثلاثيات معهد أبو كبير بهدف إلى إخفاء أدلة تدين القتل. وأضافت الحملة، في بيان لها، أنّ سلطات الاحتلال ترفض الكشف عن نتائج التحقيق أو تسليم مقاطع الفيديو التي صورتها كاميرات المراقبة المحيطة بمكان إطلاق النار في العديد من الحالات.

(وفا، 2016/7/4)

2016/7/4 أعلن الأسيران الشقيقان محمد ومحمود البلبل الإضراب المفتوح عن الطعام، بعد قرار سلطات الاحتلال تحويلهما للاعتقال الإداري، لمدة ستة أشهر لمحمد، وخمسة أشهر لشقيقه محمود.

(الحياة الجديدة، 2016/7/5)

2016/7/8 قبلت محكمة إسرائيلية طعناً تقدم به محامي أحد المتهمين بقتل عائلة دوابشة حرقاً في نابلس قبل نحو عام، للإفراج

2016/7/1 استشهد مواطنان وقتلت مستوطنة وأصيب ثلاثة آخرون في عمليتي طعن قرب الخليل. وفي נתانيا استشهد شابان، عقب تنفيذهما عمليتي طعن، الأولى في مستوطنة "كريات أربع" الواقعة في أراضي الخليل حيث قتلت مستوطنة، والثانية في مدينة נתانيا.

(الأيام الفلسطينية، 2016/7/1)

2016/7/1 قال صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إنّ تقرير اللجنة الرباعية (نشر في العدد السابق من سياسات عربية) لا يلبي توقعات الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، إذ يساوي البيان بين شعب تحت الاحتلال والمحتل.

(الأيام الفلسطينية، 2016/7/2)

2016/7/1 قتل مستوطن وأصيب ثلاثة آخرون بإطلاق نار قرب مستوطنة "عتنايل" قرب السموع جنوب مدينة الخليل. المستوطن القتييل هو ميخائيل مارك، وهو حاخام المدرسة الدينية (بيشيفا) في مستوطنة عتنتيل، جنوبي جبل الخليل. وفرض جيش الاحتلال حصاراً مشدداً على بلدات محافظة الخليل كافة ومحيطها، في عقاب جماعي يشمل 700 ألف مواطن. وقرر رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو اقتطاع جزء من عائدات الضرائب التي تحولها للسلطة الوطنية، بدعوى أنّ جزءاً من هذه الأموال يذهب لتمويل منفاذ العمليات وعائلاتهم.

(الحياة الجديدة، 2016/7/2)

2016/7/2 قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير الحرب أفغدور ليرمان، إقامة 42 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة "كريات أربع"، المقامة على أراضي الفلسطينيين بمدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، وذلك ردّاً على مقتل إسرائيليين اثنين، في هجمات نفذها فلسطينيون.

(القدس العربي، 2016/7/2)

2016/7/3 وافق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على بناء 1360 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة "معاليه أدوميم" ومستوطنات أخرى من القدس. كما وقّع على القرار مع وزير الحرب أفغدور ليرمان على مخطط بناء الوحدات الجديدة. إذ سيتم بناء 650 وحدة في "معاليه أدوميم"، و200 أخرى في "هار حوما" و"بسغات زئيف" و"راموت" بالقدس. كما وافق نتنياهو وليبرمان على بناء 600 شقة سكنية في حي بيت صفا في القدس.

(القدس، 2016/7/4)

2016/7/3 أقدم مستوطنون إسرائيليون، من مستوطنة "نغوهوت" المقامة جنوبيّ مدينة الخليل، على إنشاء ما أسموه "نقطة مراقبة

بمبادرة السلام العربية وبيان الاجتماع الوزاري الذي عقد في باريس في 3 حزيران/ يونيو 2016، أدت بالوفد الأميركي لسحبه.

(الأيام الفلسطينية، 2016/7/15)

2016/7/17 دعا مؤتمر البرلمانين الأرثوذكس الذي اختتم أعماله في مدينة سالونيك اليونانية، في توصياته النهائية، إلى ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي مع دعوة حكومات الدول إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية. وشارك في المؤتمر الذي تواصلت جلساته ثلاثة أيام، مندوبون عن 28 دولة.

(وفا، 2016/7/17)

2016/7/18 أقر الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) قانوناً يسمح بإقضاء أعضاء فيه، إذا ما وافق ثلاثة أرباع الأعضاء على ذلك، وهو قانون يرى النواب العرب أنه يستهدفهم. أقر القانون بأغلبية 62 عضواً ومعارضة 47، الأمر الذي يعني أن القانون أصبح نافذاً. ويستهدف القانون الذي قدمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو النواب العرب، وخاصة نواب حزب التجمع الوطني الديمقراطي: جمال زحالقة وحنين زعبي وباسل غطاس، على خلفية اجتماعهم بعائلات الشهداء المقدسين الذين تحتجز إسرائيل جثامينهم.

(الجزيرة، نت، 2016/7/20)

2016/7/18 أقر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال رده على استجوابات أعضاء الكنيست، بفشل مخطط برافر الاقتلاعي، إذ قال "حاولنا بصراحة، لكن فشلنا بعدة طرق في الوصول إلى تسوية للأراضي مع البدو، منها خطة الوزير بيغين (مخطط برافر)". وكانت حكومة إسرائيل جمّدت قانون برافر الاقتلاعي بعد مظاهرات وأيام غضب جابت البلاد احتجاجاً على سلب أراضي المواطنين العرب في النقب، إذ ينص القانون على سلب البدو في النقب أراضيهم وحصص وجودهم في مدن جديدة. وكان الكنيست قد صدّق، بتاريخ 24 حزيران/ يونيو 2013، على قانون برافر - بيغين العنصري بأغلبية 43 مؤيداً للقانون مقابل 40 معارضاً.

(عرب 48، 2016/7/18)

2016/7/20 صدّقت "لجنة التخطيط والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، على خطة لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية وأماكن تجارية وفنادق، على طول مسار القطار الخفيف في القدس المحتلة.

(وفا، 2016/7/20)

2016/7/21 أصيب 44 فلسطينياً، من بينهم 13 طفلاً، على يد القوات الإسرائيلية في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ووقعت 42 إصابة من هذه الإصابات في الضفة الغربية، من بينها عشرة في الرام

عنه تحت الإقامة الجبرية؛ إذ اتخذ القرار بعد أن قبلت المحكمة الطلب بادعاء أن المتهم "قاصر".

(القدس، 2016/7/8)

2016/7/10 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تصديق الحكومة الإسرائيلية على تخصيص 50 مليون شيكل لتعزيز الاستيطان في الخليل. وتهدف الخطة إلى تعزيز مستوطنة "كريات أربع" و"البلدة اليهودية" في الخليل.

(الأيام الفلسطينية، 2016/7/11)

2016/7/12 أقر البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" قانوناً يرغم المنظمات غير الحكومية التي تتلقى القسم الأكبر من تمويلها من حكومات أجنبية بالتصريح عنه رسمياً. وجر التصديق على القانون الذي يقول منتقدوه إنه يستهدف الجمعيات اليسارية المناهضة للاستيطان في الأراضي الفلسطينية والناشطة من أجل حقوق الإنسان، بـ 57 صوتاً مقابل 48 بعد مناقشات طويلة. وجاء في مقدمة القانون أنه يهدف إلى "معالجة ظاهرة المنظمات غير الحكومية التي تمثل مصالح أجنبية لدول أجنبية، فيما تتحرك تحت ستار منظمات محلية تسعى لخدمة مصالح الإسرائيليين".

(الأيام الفلسطينية، 2016/7/13)

2016/7/13 قال مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف إن حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني صار أبعد من أي وقت مضى مع خطر الانزلاق في العنف والتشدد لأجيال ما لم يتحرك القادة. فيما وصف ملادينوف المستوطنات التي تبنيها إسرائيل والعنف من جانب الفلسطينيين بأنهما من بين أكثر العقبان المثيرة للقلق.

(رويترز، 2016/7/13)

2016/7/14 منذ مطلع عام 2016، فتحت السلطات المصرية معبر رفح 14 يوماً فقط. فيما أفادت الجهات الرسمية في قطاع غزة أن ما يزيد على 30000 شخص مسجلين وينتظرون العبور عند فتح المعبر.

(أوتشا، التقرير الأسبوعي، 5-11 تموز/ يوليو، 2016/7/14)

2016/7/14 قال السفير رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، إنَّ الجهد الفلسطيني والعربي وجهد الدول الصديقة في مجلس الأمن نجحاً في وقف إصدار بيان من المجلس تقدمت به الولايات المتحدة يرحب بتقرير اللجنة الرباعية ويتبنى توصياته. وأكد منصور أن رفض الوفد الأميركي للتعديلات التي طلبت المجموعة العربية إدخالها على مشروع البيان، ومنها الأخذ علماً بالتقرير وليس الترحيب به، وكذلك التعديل الذي يرحب

وقباطية، و29 إصابة خلال عمليات تفتيش واعتقال وقع أكبرها في المزرعة القبلية (رام الله) ومخيم عايدة للاجئين (بيت لحم). وأصيب فلسطينيان رمياً بالرصاص على يد القوات الإسرائيلية في المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة، وأصيب آخر خلال مظاهرة وآخر خلال صيده للطيور.

(العربي الجديد، 2016/7/27)

و2016/7/28 أنهت سلطات الاحتلال تركيب كاميرات مراقبة حساسة وجديدة، بحوش بلال بحي راس العامود في بلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك الذي يشهد مواجهات شبه ليلية بين الشبان وقوات الاحتلال، علماً أنّ المواجهات قريبة من بؤر استيطانية متطرفة.

(وفا، 2016/7/28)

و2016/7/28 انتقد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيري الحكومة الإسرائيلية على خلفية تزايد الأنشطة الاستيطانية في القدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال إنّ نهجها يقوّض حل الدولتين. وقال "نعبّر عن قلقنا العميق إزاء التقارير، ومفادها أنّ الحكومة الإسرائيلية قامت بطرح عطاءات لبناء 323 وحدة في مستوطنات القدس الشرقية، ويأتي ذلك بعد إعلان الحكومة الإسرائيلية عن مخططات لبناء 770 وحدة استيطانية في مستوطنة جيلو".

(وفا، 2016/7/28)

و2016/7/28 دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الدول العربية إلى التفاوض مع إسرائيل بشأن مبادرة السلام العربية. جاء ذلك في تصريحات أدلى بها نتنياهو خلال حفل استقبال أقيم في منزل سفير مصر لدى إسرائيل حازم خيرت، بمناسبة ذكرى "ثورة يوليو" في مصر.

(الأيام الفلسطينية، 2016/7/30)

و2016/7/31 قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنه يفضل مبادرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على المبادرة الفرنسية فيما يتعلق بعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في مكاملة هاتفية بينه ووزير الخارجية الأميركي جون كيري، إذ أطلعه الأخير على لقائه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في العاصمة الفرنسية باريس. وقال نتنياهو "هناك رغبة السيسى في دفع عملية السلام، وبالنسبة لنا، فإنّ هذا شيء إيجابي".

(القدس، 2016/8/1)

و2016/8/1 قررت ما تسمى "لجنة السلوكيات البرلمانية" التابعة للكنيست، توبيخ النائبة حنين زعبي، في إثر خطابها الأخير في الكنيست بتاريخ 29 حزيران/ يونيو 2016، وذلك تعقيباً على اتفاق المصالحة مع تركيا. وأعلنت زعبي أنّ الاعتذار الإسرائيلي لتركيا يؤكد أنّ الضحايا الأتراك الذين قتلوا خلال عملية اعتراض السفينة مافي

و29 إصابة خلال عمليات تفتيش واعتقال وقع أكبرها في المزرعة القبلية (رام الله) ومخيم عايدة للاجئين (بيت لحم). وأصيب فلسطينيان رمياً بالرصاص على يد القوات الإسرائيلية في المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة، وأصيب آخر خلال مظاهرة وآخر خلال صيده للطيور.

(أوتشا، التقرير الأسبوعي، 12-18 تموز/ يوليو، 2016/7/21)

و2016/7/22 أطلق جهاز الشاباك سراح المستوطن بنحاس بندوروف من مستوطنة "نحلايل" على الرغم من اعترافاته بتنفيذ العديد من عمليات "تدفيع الثمن" ضد الفلسطينيين. من بين اعترافات بندوروف، إحراق مركبات، وإلقاء حجارة، وإلقاء قنبلة غاز على بيت في قرية بيتلو.

(الحياة الجديدة، 2016/7/22)

و2016/7/25 دانت الأمم المتحدة، خطط إسرائيل بناء 770 وحدة سكنية في مستوطنة "جيلو"، المقامة على أراضي بلدات وقرى فلسطينية محتلة، بين بيت لحم والقدس. وقال منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاى ملادينوف، "إنّ المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي".

(القدس، 2016/7/25)

و2016/7/26 رحّب البيان الختامي لجامعة الدول العربية للقيمة التي عقدت بالعاصمة الموريتانية نواكشوط بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، يمهّد له بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني، وفق إطار زمني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

(سي إن إن بالعربية، 2016/7/26)

و2016/7/26 قال رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي غادي أيزنكوت إنّ جيش الاحتلال قتل خلال الأشهر العشرة الأخيرة مئة وستة وستين فلسطينياً في الضفة الغربية، وهذا العدد يعادل عدد الذين قتلوا خلال السنوات السبع الماضية. كما تم اعتقال أكثر من ثلاثة آلاف ومئتي فلسطيني، وضبط مئتي قطعة سلاح، وتدمير عشرين آلة خراطة استخدمت لإنتاج الأسلحة.

(الأيام الفلسطينية، 2016/7/27)

و2016/7/26 أغلق قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة (مباحث) التابع لوزارة القضاء الإسرائيلية ملف التحقيق ضد أفراد شرطة جرى توثيق إقدامهم على إعدام محمد أبو خلف عند باب العامود في القدس المحتلة بإطلاق النار عليه على الرغم من أنه كان مصاباً ومستلقياً على الأرض ولا يقوى على القيام بحركة.

(عرب 48، 2016/7/26)

أعلى الإشارات الضوئية وإعادة ربطها بالمنظومة الجديدة التي ترسل صورها مباشرة إلى غرفة عمليات شرطة الاحتلال.

(الأيام الفلسطينية، 2016/8/10)

2016/8/10 قالت قيادة الجبهة الشعبية فرع السجون أنّ الأمين العام للجبهة أحمد سعادت ومجموعة من قيادة الجبهة الذين يخوضون الإضراب عن الطعام منذ أسابيع قرروا تعليق إضرابهم، ليفسحوا المجال لدفعة جديدة من قيادة الجبهة للانضمام للإضراب، ودفعة قديمة كانت قد أضربت في السابق وعلقت إضرابها، لتعود مرة أخرى للإضراب.

(القدس، 2016/8/11)

2016/8/14 شهدت ساحات المسجد الأقصى مواجهات مع دخول مئات اليهود المتطرفين بحماية شرطة الاحتلال إلى باحاته، وذلك بمناسبة إحياء ما يسمى "ذكرى خراب الهيكل". وقال الهلال الأحمر الفلسطيني إنه عالج 15 مصابًا بالضرب خلال المواجهات التي شهدتها باحات المسجد الأقصى.

(الحياة الجديدة، 2016/8/15)

2016/8/12 منذ مطلع عام 2016 هدمت السلطات الإسرائيلية أو أغلقت لأسباب عقابية 21 منزلًا مما أدى إلى تهجير 116 شخصًا، وهو العدد نفسه تقريبًا في عام 2015 برمته. وأدت اشتباكات متعددة وقعت في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى إصابة 65 فلسطينيًا، من بينهم 15 طفلًا.

(أوتشا، التقرير الأسبوعي، 2-8 آب / أغسطس، 2016/8/12)

2016/8/17 عرض وزير الحرب الإسرائيلي أفغودور ليرمان خطة موجبها "سيتم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق ساخنة (المناطق التي انطلق منها أكبر عدد من منفذ العمليات)، ومناطق باردة (تتمتع بالهدوء)"، على أن يصار إلى منح الأولى "تسهيلات" تتمثل في توسيع مخططات البناء والخرائط الهيكلية، وإقامة ملاعب رياضية وحدائق، وزيادة عدد تصريحات العمل. وفي المقابل، سيتم إلغاء تصريحات العمل لأبناء عائلات منفذ العمليات، وإلغاء تصاريح الشخصيات المهمة (VIP) للمسؤولين الفلسطينيين الذين يؤيدون المقاومة ضد الاحتلال، وزيادة التشديد على فحص سيارات الفلسطينيين، وهدم منازل فلسطينية في المناطق التي يخرج منها منفذ العمليات.

(العربي الجديد، 2016/8/24)

2016/8/20 حذر المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، من الأخطار المترتبة عن استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مخططاتها الاستيطانية الاستعمارية، بعد الكشف عن مخطط استيطاني كبير يهدف لبناء

ممر، في أيار/ مايو 2010، بينما كانت في طريقها لكسر الحصار عن غزة، هو اعتراف بأن الضحايا كانوا ناشطين سياسيين وليسوا "إرهابيين".

(العربي الجديد، 2016/8/1)

2016/8/2 خفض الكنيست الإسرائيلي الحد الأدنى لسجن الأطفال الفلسطينيين من 14 إلى 12 عامًا، في حال إدانتهم بارتكاب عمل "إرهابي" بحسب زعم الكنيست.

(القدس، 2016/8/3)

2016/8/3 أكد نادي الأسير الفلسطيني أنّ أكثر من 280 أسيرًا فلسطينيًا من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) شرعوا في إضراب مفتوح عن الطعام، يحتجون على سياسة القمع والتنكيل وعمليات التفتيش المهينة والعزل والافتحاشات ونقل الأسرى بين السجون.

(الجزيرة، نت، 2016/8/3)

2016/8/6 أكد نادي الأسير الفلسطيني أنّ أسرى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) توصلوا إلى اتفاق مع إدارة سجون الاحتلال تم بموجبه تعليق إضرابهم المفتوح عن الطعام الذي استمر عدة أيام. وذكر نادي الأسير أنّ الاتفاق شمل وقف التفتيش العاري المهين، وتلبية مجموعة من المطالب الحياتية، وتحديدًا في سجن "نفحة". فيما واصل نحو أربعين أسيرًا من الجبهة الشعبية إضرابهم عن الطعام تضامًا مع الأسير بلال كايد المعتقل إداريًا والمضرب عن الطعام منذ أكثر من خمسين يومًا، ورفضًا لتقليص زيارات الصليب الأحمر للأسرى واحتجاجًا على استمرار سياسة الاعتقال الإداري.

(الجزيرة، نت، 2016/8/6)

2016/8/7 قرر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد أردان، بالتنسيق مع وزير الداخلية الإسرائيلي أرييه درعي، تشكيل فريق مشترك من الوزارتين لطرد ناشطي مقاطعة إسرائيل. وقرر الوزير أن يعمل الفريق المشترك على طرد الناشطين الذين يعملون لمقاطعة إسرائيل ومنع دخولهم.

(الأيام الفلسطينية، 2016/8/8)

2016/8/9 قررت شرطة الاحتلال الإسرائيلية، وبعد ما اسمته بالنجاح الكبير الذي حققته منظومة كاميرات المراقبة المنتشرة في القدس القديمة "داخل الأسوار" والمرتبطة مباشرة بغرفة عمليات الشرطة، توسيع هذا المشروع ليشمل أرجاء المدينة المحتلة كافة إضافة لأجزاء من القدس الغربية، حيث سيتم نشر مئات الكاميرات الجديدة وربطها بغرفة عمليات الشرطة، فضلًا عن الاستفادة من كاميرات المراقبة الموجودة حاليًا في محطات القطر الخفيف وتلك المنصوبة

2016/8/21 شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي سلسلة غارات عنيفة على مواقع للمقاومة الفلسطينية شمالي قطاع غزة، فيما قصفت المدفعية الإسرائيلية بعشرات القذائف أراضي زراعية فارغة، على امتداد الشريط الحدودي الشمالي للقطاع مع الأراضي المحتلة.

(العربي الجديد، 2016/8/21)

2016/8/24 علق الأسير الفلسطيني بلال كايد إضرابه المفتوح عن الطعام - الذي استمر 71 يوماً - مقابل اتفاق مع النيابة العسكرية الإسرائيلية بتحديد فترة اعتقاله الإداري. وكان الأسير كايد قد وصل إلى حالة صحية متدهورة جدًّا، وهو يقبع بقسم العناية المكثفة في مستشفى برزلاي.

(الجزيرة.نت، 2016/8/24)

2016/8/31 قررت المخابرات الإسرائيلية تسليم جثمان الشهيد بهاء عليان إلى ذويه بعد منتصف هذه الليلة، بشرط الدفن في مقبرة باب "المجاهدين" في شارع صلاح الدين بالقدس، بحضور 25 شخصًا، ودفن كغالبية مالية قيمتها 20 ألف شيكل.

(وفا، 2016/8/31)

منشآت تجارية وسكنية في منطقة جنوب محافظة الخليل، من بينها مراكز صناعية، ومركز طبي، ووحدات سكنية.

(العربي الجديد، 2016/8/20)

2016/8/20 صدّق البرلمان التركي على اتفاق بين الحكومة وإسرائيل على تطبيع علاقات البلدين التي قطعت في أعقاب اقتحام جنود إسرائيليين سفينة مافي مرمرة التركية التي كانت تحاول نقل مساعدات إنسانية إلى غزة في عام 2010 وعلى متنها ناشطون. وينص الاتفاق بين البلدين على أن تدفع إسرائيل مبلغ 20 مليون دولار تعويضًا للضحايا، لكن الطرفين اتفقا على عدم مقاضاة أفراد معينين سواء من الناحية القانونية أو المالية بسبب اقتحام السفينة. ويقضي الاتفاق أيضًا بتخفيف الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة حتى تتمكن تركيا من تسليم مساعدات إنسانية إلى الفلسطينيين هناك.

(بي بي سي عربي، 2016/8/20)



صدر حديثاً

تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016)

يتناول كتاب تركيا والبرنامج النووي الإيراني - حدود الاتفاق والاختلاف (٢٠٠٢-٢٠١٦)، الصادر حديثاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١٩٢ صفحة بالقطع الصغير) متغيرات العلاقات التركية - الإيرانية بعد الثورات العربية، ويبحث المؤلفان، عبد الفتاح علي الرشيدان ورنا عبد العزيز الخماش، حدود تأثيرها في العلاقات بين البلدين نتيجة اختلاف رؤيتهما للحوادث في بعض البلدان، وطبيعة تحالفاتهما الإستراتيجية الإقليمية والدولية، ومدى تبدل الموقف التركي من الملف النووي الإيراني بعد الثورات العربية. وينطلقان من فرضيتين: الأولى، اتفاق الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني مع التطلعات التركية الإقليمية؛ والثانية، دور حزب العدالة والتنمية ورؤيته الإستراتيجية لمكانة تركيا وأولوية مصالحها في صوغ الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني.

مراجعات وعروض كتب

Book Reviews



منير الكشو | Mounir Kchaou*

"هل انتهى القرن الأميركي؟"

"Is the American Century Over?"

عنوان الكتاب في لغته: Is the American Century Over ?

عنوان الكتاب: هل انتهى القرن الأميركي؟

المؤلف: جوزيف صموئيل ناي Joseph Samuel Nye

سنة النشر: 2015

الناشر: Polity Press

عدد الصفحات: 152

* أستاذ الفلسفة السياسية والأخلاقية الحديثة والمعاصرة، جامعة تونس.

* Professor of modern and contemporary political and moral philosophy, University of Tunis.

يتكوّن الكتاب من ستة فصول، هي بالأحرى عناوين كبرى: "ابتكار القرن الأميركي"، و"انحطاط أميركي؟"، و"تحديات وانحطاط نسبي"، و"صعود الصين"، و"الانحطاط المطلق: هل أنّ أميركا مثيلة لروما؟"، و"تحولات القوة والتعقيد العالمي"، وينتهي بخاتمة يحصر فيها أهم الاستنتاجات، ويقدم في آخر الكتاب دليلاً للقارئ لمزيد الاطلاع.

في ما يشبه التقديم الوجيه للمشكل والأطروحة التي يدافع عنها، ينبّه ناي الباحثين في هذه المسألة من مغبة التسرّع في إطلاق الأحكام. فعلى الرغم من أنّ استطلاعات الرأي التي أجريت حول العالم في السنوات الأخيرة قد أوضحت أنّ المستطلعين من خمسة عشر بلداً من أصل اثنين وعشرين أفادوا أنّ الصين ستعوض أو أنّها قد عوضت الولايات المتحدة الأميركية في قيادة العالم، وعلى الرغم مما كشفه استطلاع للرأي أجراه معهد "بيو" Pew سنة 2014 من أنّ 28% فقط من الأميركيين لا يزالون يعتقدون أنّ بلدهم يحتل موقفاً "متقدماً على الآخرين" في حين كانت هذه النسبة 38% سنة 2011، فإنّ ناي يرى أنّ الواقع قد يفاجئنا بخلاف ما نعتقد، وأنّ على دارسي العلاقات الدولية أن يتحلّوا بالرصانة الأكاديمية، وألاّ يتسرّعوا في إطلاق الأحكام وإعلان نهاية عصر وبداية تاريخ جديد.

متى بدأ القرن الأميركي؟

يطرح الفصل الأول من الكتاب السؤال: متى بدأ القرن الأميركي؟ يؤكد ناي في هذه النقطة غياب الإجماع بين الدارسين على تاريخ بداية القرن الأميركي. فلئن أرجعه بعض الدارسين إلى سنة 1917 عندما قطع الرئيس الأميركي وودرو ويلسون في ذلك الوقت مع التقليد الانعزالي السائد في الثقافة السياسية الأميركية، وأرسل جنوداً إلى أوروبا للمشاركة في الحرب العالمية الأولى، واقترح تشكيل عصبة الأمم المتحدة لتنظيم الأمن العالمي، ينه آخرون إلى أنّ أميركا عادت بعد ذلك إلى منزعتها الانعزالي من جديد في الثلاثينيات من القرن المنقضي بعد عودة الجنود إلى الوطن. لهذا سيكون من الملائم، في نظر ناي، تحديد بداية القرن الأميركي مع دخول الرئيس فرانكلين روزفلت الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي برز فيها أول استخدام لهذا التعبير "القرن الأميركي" بقلم الصحافي هنري لوس في افتتاحية كتبها لمجلة "ليف" في شباط/ فبراير 1941، معلناً عن بداية العصر الأميركي. وقد جاءت قرارات الرئيس هاري ترومان إثر نهاية الحرب العالمية الثانية لترسخ الريادة الأميركية في العالم، ولتقطع نهائياً مع المنحى الانعزالي المحافظ في السياسة الخارجية الأميركية. وضمنت لأميركا وجوداً دائماً دائماً لقواتها العسكرية في الخارج وفي جنوب شرق

ولد مؤلف الكتاب جوزيف صموئيل ناي سنة 1937، وقد شغل خطة عميد لمعهد جون كينيدي لإدارة الحكم التابع لجامعة هارفرد الأميركية، وعمل أستاذاً بالمعهد نفسه، وتولى عديد المناصب الرسمية منها مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن في حكومة الرئيس كلنتون، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني. وأسس مع روبرت كوهين مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية. وعمل على تطوير وجهة للعلاقات الدولية ليبرالية في صميمها، ومناقضة لوجهات نظر الواقعيين أمثال كيسنجر ووالز ومرغنثرو، والانعزاليين أمثال بات بوكنان، والمحافظين الجدد أمثال كاغان وكريستول وكروثماير. ألف جوزيف ناي العديد من الكتب نذكر منها بالخصوص كتاب **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في عالم السياسة الدولية**⁽¹⁾، وكتاب **مفارقة القوة الأمريكية**⁽²⁾، وكتاب **ملزومون بالقيادة: تغيير طبيعة القوة الأمريكية**⁽³⁾. واشتهر خاصة باستخدامه لمفهومي القوة الناعمة Soft Power، والقوة الذكية Smart Power، مقابل القوة الصلبة Hard Power، في تحليل العلاقات الدولية. وقد لا يحمل هذا الكتاب، الصادر في كانون الثاني/ يناير 2015، للقارئ المطلع على كتابات ناي وآرائه السابقة في السياسة الدولية جيداً يذكر على مستوى المفاهيم والمقاربات، لكنّ أهميته تكمن بلا شك في تطبيق تلك المفاهيم والمقاربات على الواقع الدولي الراهن والتحوّلات التي طرأت على توزيع القوة بين الدول والأمم، وفي الردّ على عديد المحللين والدارسين الذين تسرّعوا بحسب المؤلف في الحكم بانتهاء القرن الأميركي، وأقول عصر الريادة الأميركية، وتحوّل مركز النفوذ نحو بلدان صاعدة ما فتئت مصادر القوة لديها تتزايد وتتراكم مثل الصين، أو البلدان الأخرى المنضوية معها ضمن ما يُعرف بـ "البريكس" BRICS الذي يضمّ البرازيل وروسيا والصين وجنوب أفريقيا.

وقد اختار ناي لكتابه هيكلاً مغايراً لهيكل مؤلّف أكاديمي تقليدي بمقدمة وفصول وعناوين فرعية، وإنّما جاء في قالب حوار يشبه الحوارات الصحفية، وإنّ خلا من الأسئلة والأجوبة والمُحوار الذي يطرح الأسئلة. فالكاتب يستبق قارئه بطرح أسئلة والإجابة عنها، ومناقشة الأفكار الرائجة حول أفول القرن الأميركي، ليقدم في آخر الكتاب دليلاً توجيهياً للقارئ لمزيد الاطلاع والتعمق في المسائل التي يثيرها. لذلك يمثل الكتاب في رأينا مورداً مهماً للطلاب والباحثين والمهتمين بالوضع الدولي لصوغ أسئلتهم وأفكارهم على نحو سليم، ومكافحتها مع الواقع المتحوّلة والمتشعبة لعالم السياسة الدولية.

1 جوزيف صموئيل ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: دار العبيكان، 2007).

2 جوزيف صموئيل ناي، مفارقة القوة الأميركية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: دار العبيكان، 2003).

3 Joseph Samuel Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American power* (New York: Basic Books Inc., 1990).

ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال. وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومثله السياسية وسياساته. فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين تتسع قوتنا⁽⁴⁾. كل هذه الأسباب الثلاثة تتضافر، في رأيي، لتكسب القوة معنى وعمقاً وديمومة مع فاعلية في توظيف الموارد. لذلك لا تكفي القوة الاقتصادية والسيطرة على المبادلات التجارية وحدها لتعريف القرن الأميركي، بل يمكن أن تتوافر القوة الاقتصادية من دون أن تتوافر معها قدرة التأثير في مجرى الحوادث في العالم وفي ميزان القوى على الصعيد العالمي. فعندما أصبحت مثلاً الولايات المتحدة في آخر القرن التاسع عشر صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، لم ينظر إليها على أنها أكبر لاعب في ميزان القوى العالمي إلا عندما قام الرئيسان روزفلت وويلسون باستثمار جانب من تلك القوة الاقتصادية في تنمية الموارد العسكرية. وحتى حينما يحوز بلد ما أكبر أسباب القوة ومواردها، يمكن أن يفشل في تحويل تلك القدرات إلى قوى سيطرة وتمكين. ففي الثلاثينيات كانت الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد، غير أنها اعتمدت سياسة انعزالية جعلتها تنكفئ على نفسها وغير مهتمة بأن تكون فاعلاً في العلاقات الدولية. فعندما تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الحجم العام الاقتصادي في العالم، لا يعني ذلك أننا بصدد مشاهدة نهاية القرن الأميركي، إذا أخذنا في الحسبان تضافر القوى الثلاث الاقتصادية والعسكرية والناعمة.

هل القرن الأميركي قرن هيمنة أميركية؟

يتعين أيضاً في نظرنا أن نتخلى عن الربط الآلي بين توافر عناصر القوة التي ذكرناها والهيمنة على الصعيد العالمي. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يكن النفوذ الأميركي في العالم مطلقاً. فمن سنة 1945 إلى سنة 1991، كان ميزان القوى العالمي ثنائي القطبية مع قوتين عظيمين متفوقتين على بقية الدول الأخرى، تتقاسمان النفوذ والسيطرة على العالم. ولم تصبح الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة الغالبة إلا بعد سنة 1991 وانهار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي. لذلك يبدو في نظر بعض الدارسين، وعلى خلاف الآراء التي ترجع بداية القرن الأميركي إلى سنة 1941 ودخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، أن القرن الأميركي بدأ حقاً عندما انهار الاتحاد السوفياتي، ودخل العالم مرحلة هيمنة القطب الواحد

آسيا. كما أن الولايات المتحدة استثمرت الكثير من المال في مخطط مارشال للنهوض الاقتصادي في أوروبا ما بعد الحرب، وأنشأت منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" سنة 1949 الذي حارب في كوريا سنة 1950، وأبرمت تحالفاً مع كل من اليابان وأوروبا وبريطانيا من أجل احتواء النمو المتسارع للقوة السوفياتية، وأقامت وجوداً عسكرياً دائماً في مناطق جغرافية موزعة على العالم لا يزال متواصلاً إلى اليوم. لكن هل يعني ذلك أن الولايات المتحدة هيمنت على العالم إلى حد أن القرن العشرين وسم بالقرن الأميركي؟

”

يمكننا أن نقول إن القرن الأميركي قد انطلق مع بداية القرن العشرين، عندما تنامت القوة الصناعية الأميركية لتجعل من الاقتصاد الأميركي يعادل ربع اقتصاد العالم إبان الحرب العالمية الأولى

”

يرى ناي أننا إذا عرفنا الهيمنة من خلال مفردات القوة الاقتصادية، ومن ثم اتساع حصة دولة ما من مجمل الاقتصاد العالمي، فإنه يمكننا أن نقول إن القرن الأميركي قد انطلق مع بداية القرن العشرين، عندما تنامت القوة الصناعية الأميركية لتجعل من الاقتصاد الأميركي يعادل ربع اقتصاد العالم إبان الحرب العالمية الأولى. وهي القوة التي يتوقع تقلصها في العشرة المقبلة وفق المحللين والخبراء الذين يرجحون احتمال تجاوز الصين للولايات المتحدة من حيث امتلاك أكبر اقتصاد في العالم. واعتماداً على تعديل في قياس القوة الاقتصادية يُسمى "تبادل القدرة الشرائية"، يرى البنك الدولي أن الصين قد تجاوزت فعلاً من حيث الناتج الداخلي الخام GDP الولايات المتحدة. كما تذهب توقعات أخرى، تقيس الاقتصادات بنسب المبادلات التجارية باعتماد العملة الوطنية، إلى أن الصين ستصبح أكبر اقتصاد في هذه العشرة. فهل يعني ذلك نهاية القرن الأميركي؟

يبدأ ناي في هذا الفصل بتحديد معنى القوة بما هي القدرة على التأثير في الآخرين للحصول على النتائج المرجوة أو المأمولة. وهناك، في رأيه، سبل ثلاثة للحصول على ذلك إما من خلال القهر (العصا)، وإما الإغراء ودفع المال (الجَزرة)، وإما من خلال الجاذبية والإقناع. أما العصا والجَزرة فهي القوة الصلبة، وأما الجاذبية والإقناع فهي القوة الناعمة. وفي كتاب القوة الناعمة: وسيلة النجاح في عالم متغير، كتب ناي معرفاً القوة الناعمة بأنها "القدرة على الحصول على

4 Ibid., p. 12.

والهند وإندونيسيا والمعسكر السوفياتي، أي ما يناهز نصف سكان العالم، لم تكن أعضاء في النظام العالمي الأمريكي.

وعلى صعيد ميزان القوى العسكري العالمي، لم تكن الولايات المتحدة مهيمنة. أما على الصعيد الاقتصادي فقد أنشأت الزعامة الأمريكية للعالم مؤسسات ليبرالية، ووضعت قواعد ومعايير، حكمت من خلالها الاقتصاد العالمي، غير أن ذلك لم يشمل إلا نصف العالم. وحتى في هذه الفترة، لم يكن بوسع أميركا دومًا الحصول على ما ترغب فيه، إذ لم تستطع منع الاتحاد السوفياتي من الحصول على السلاح النووي، والشيوعيين من السيطرة على الصين، ولم تفلح في تجنّب مآزق الحرب الكورية، وبقيت مكتوفة الأيدي أمام القمع السوفياتي للاتفاضتين في المجر وفي تشيكوسلوفاكيا، ولم تستطع منع انتصار كاسترو في كوبا وغيرها. لذلك بدل الحديث عن هيمنة، يفضل ناي الحديث عن تفوّق أو ريادة العالم، نظرًا للحصّة الكبيرة التي تملكها الولايات المتحدة من الأسباب الثلاثة للقوة.

وهكذا فمن الملائم تعريف القرن الأمريكي بصفته الفترة التي انطلقت مع بداية الحرب العالمية الثانية حينما تفوقت الولايات المتحدة على غيرها من الدول على صعيد الموارد الاقتصادية، وأصبحت لاعبًا محوريًا في الميزان العالمي للقوة، من دون أن تكون قادرة على التحكم المطلق في شؤون العالم.

أما حول السؤال المركزي للكتاب، إن كان القرن الأمريكي قد انتهى، فبرى ناي أننا وإن كنا نعرف تاريخ بداية القرن الأمريكي وهو سنة 1941، فإننا سنظل نجهل موعد نهايته، ومن ثمّ فلسنا بصدد الدخول في عالم ما بعد أمريكي كما يزعم بعضهم. وفي رأيه لا يستطيع أحد أن يتنبأ بالمستقبل، ذلك أنه يظل مفتوحًا على إمكانات عدة، تقوم كل واحدة منها على حوادث عصبية على التوقّع، ولها دور رئيس في تحديد التطوّرات المستقبلية التي يمكن أن يشهدها العالم. وفي رأيه لم ينته القرن الأمريكي بعد، وإمّا تغيير، نظرًا للتحوّلات في المشهد العالمي وفي أسباب القوة ومواردها لدى الدول والفاعلين غير الدوليين non state actors. وهو ما عزم على شرحه وتفسيره في هذا الكتاب، وبالخصوص في فصله الأخير.

لكن قبل التعرّض إلى هذه المسألة يطرح السؤال: هل هناك فعلاً انحطاط وتراجع لقوة الولايات المتحدة ولتأثيرها في ميزان القوى العالمي؟ يناقش الكاتب آراء مؤرخين أمثال هيلفورد ماكندر، ومنظرين ماركسيين أمثال وولرشتين حول فكرة الهيمنة والانحطاط، وآراء محللين عُرفوا بتبنيهم لنظرية الانحطاط الأمريكي أمثال صموئيل هنتغتون. ويرى أنّ الإجابة عن السؤال تقتضي التمييز بين الانحطاط بصفته تراجع القوة الخارجية لدولة ما بفعل بروز منافس لها في

الأمريكي، وأصبحت القوة العسكرية الأمريكية مسيطرة على نحو مطلق بحرًا وجوًّا وبرًّا، وارتفعت ميزانية الدفاع الأمريكية لتصبح مضاهية لنصف مجموع ما تخصصه الدول الأخرى للدفاع، ما يجعل من العسير على هذه الدول تكوين أحلاف لإحداث توازن مع القوة العسكرية الأمريكية.

”

مزاعم الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم مجرد أسطورة لا تصمد أمام الفحص الدقيق للوقائع

“

ومع ذلك يرى ناي أنّ مزاعم الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم مجرد أسطورة لا تصمد أمام الفحص الدقيق للوقائع. فمصطلح "هيمنة" Hegemony يستخدم بمعانٍ متعدّدة وغامضة أحيانًا، ولا يوجد اتفاق حول نسبة التفاوت في القوّة وفي مصادرها التي تكون لمصلحة بلد وتجعله في موقع هيمنة. ويستخدم بعض الكُتّاب كلمة "هيمنة" على معنى "إمبراطوري"، لكنّ صيغة الإمبراطورية ليست شرطًا للهيمنة في نظر ناي. ويستخدمها آخرون بمعنى القدرة على التحكم في النظام الدولي وتوجيهه، في حين يستخدم بعض آخر هذا التعبير بمعنى مرادف للتفوق والريادة وحيازة النسبة الأكبر من مصادر القوّة. لكنّ الواقع يثبت، في نظر الكاتب، أنّ امتلاك أسباب القوة لم يكن في التاريخ مُطلقًا. ففي القرن التاسع عشر، هيمنت بريطانيا على العالم، مع أنّها كانت في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا من حيث الناتج الداخلي الخام، والثالثة أيضًا من حيث إنفاقها على القوات المسلّحة وراء روسيا وفرنسا، حتى عندما كانت في أوج قوّتها سنة 1870. أمّا الهيمنة الأمريكية على العالم بعد 1945، فلم تكن مطلقة على الرغم من تفوّق أميركا من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية والناعمة، إذ كانت تضادها وتوازنها قوّة الاتحاد السوفياتي على امتداد أكثر من أربعة عقود. لذلك يميل ناي إلى الأخذ برأي هنري كيسنجر الذي يلاحظ في كتابه **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، أنّ "ما من نظام عالمي كوكبيّ فعلاً سبق له أن كان موجودًا بالمطلق"⁽⁵⁾، ما دامت دول كبيرة الحجم مثل الصين

5 هنري كيسنجر، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015).

أو البرازيل أن يكونوا منافسين جديين للولايات المتحدة على الريادة في الساحة الدولية، لأسباب يبيتها بتفصيل ضاف في الفصل الرابع من الكتاب. أما الصين فمرشحة أكثر من غيرها لهذا الدور، ولذلك يخصص فصلاً من الكتاب لصعود الصين وبروز قوتها العالمية.

هل بدأ القرن الصيني؟

تذهب دراسات عديدة إلى أن الصين مرشحة لأداء دور المنافس للولايات المتحدة بصفتها لاعباً فاعلاً في ميزان القوى العالمي، قادراً على وضع حدّ للقرن الأميركي. فقد أعلن المؤرخ الأميركي المعروف نيل فرغسون أن "القرن الواحد والعشرين قرن الصين". هذا الرأي تؤيده استطلاعات آراء المواطنين الأميركيين التي أجريت في التسعينيات من القرن الماضي، وقد أبرزت أن أميركيين كثيرين يعتقدون أن الصين ستمثل التحدي الأكبر لنفوذ بلدهم في العالم ولمكانة الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

أما عناصر القوة التي تستند إليها الصين فيجعلها الكاتب بالأساس في النمو السريع لحجم الناتج الداخلي الخام، ورحابة مجالها الجغرافي الذي يضاها مجال الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك عدد السكان الذي يفوق سكان الولايات المتحدة أربع مرات وهو ما يجعل من الصين سوقاً جذابة للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين. ومع ذلك تظل قدرة الصين على التحوّل إلى بلد تجاري قوي موضع شك. فمبادلات الصين في مجال الخدمات ضعيفة، وصادراتها ذات قيمة مضافة متدنية، كما أنها تفتقد للعلامات التجارية من الدرجة الأولى مقارنة بتلك التي تمتلكها الولايات المتحدة وألمانيا مثلاً. وعلى الصعيد المالي حاولت الصين تطوير قدراتها بتشجيع المتعاملين على استخدام عملتها الوطنية اليوان في المبادلات المالية، وهي تمثل الآن 9% من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية للصين، غير أن الدولار لا يزال يمثل 81% من تلك المبادلات. وإن كانت حصة اليوان في المبادلات التجارية الصينية مرشحة للارتفاع، فإنه من غير المتوقع أن يحل محلّ الدولار طالما لم تقبل الصين ترك سوق الصرف العالمي يحدّد سعر اليوان، ولم تحجم عن التلاعب بسعر عملتها، ولم تقبل أيضاً إنشاء سوق مالية داخلية مع هيكل قانوني عصري وشفاف يكسب الثقة في المعاملات المالية في سوق الصرف الصينية.

أما على صعيد التكنولوجيا فتبرز أيضاً الاختلافات من حيث درجة التطور. فالصين حققت تقدماً مهماً على هذا الصعيد، غير أنها اعتمدت بالأساس على إستراتيجية استنساخ التكنولوجيات الأجنبية، واستقدام الشركات العملاقة مثل آبل وغيرها، أكثر من اعتمادها

الخارج، والانحطاط بصفته تدهوراً داخلياً. وإذا كان الأول يُعدّ انحطاطاً نسبياً فإنّ الثاني يعدّ انحطاطاً مطلقاً. ولئن كان الشكلان مرتبطين في أحيان كثيرة، فإنهما ليسا بالضرورة كذلك. ففي القرن السابع عشر، تراجعت إسبانيا خارجياً بفعل مشكلاتها الاقتصادية الداخلية مقابل ازدهار الاقتصاد الهولندي وصعوده، مع أن هولندا خبرت تراجعاً نسبياً خارجياً لصعود دول أخرى مثل بريطانيا التي أصبحت في تلك الفترة أشدّ قوة منها.

”

لم ينته القرن الأميركي بعد، وإنما تغيّر، نظراً
للتحوّلات في المشهد العالمي وفي أسباب القوة
ومواردها لدى الدول والفاعلين غير الدوليين

”

يطرح ناي جانباً أطروحة الانحطاط المطلق، فالولايات المتحدة ليست في حالة تدهور داخلي، وهي الفكرة التي سيعود إليها في الفصل الخامس. غير أن القرن الأميركي يمكن أن ينتهي بفعل بروز دول أخرى تتحدى النفوذ الأميركي، وتكون لاعباً أقوى في العلاقات الدولية، مثلما أصبحت بريطانيا في القرن السابع عشر أقوى من هولندا. واليوم ما من دولة في رأيه تستطيع مفردها أن تتغلب على الولايات المتحدة، وأن تنهي ريادتها للعالم، وتشلّ قدرتها على قيادة النظام العالمي، ولكن من الممكن أن يقوم حلف بين مجموعة من الدول يحقق ذلك، ويتساءل ناي عن الدول المرشحة للقيام بهذا الدور. إن المرشح الأول هو الاتحاد الأوروبي. يرى ناي أن الاتحاد الأوروبي منافس عتيق للولايات المتحدة من حيث رأس المال البشري والتكنولوجيا والقدرات الاقتصادية التصديرية. أما من جهة الموارد العسكرية فأوروبا تنفق أقل من نصف ما تنفقه الولايات المتحدة على الدفاع، وتمتلك فرنسا وبريطانيا ترسانة نووية، لكنّ قدرتهما على التدخل ما وراء البحار في أفريقيا والشرق الأوسط وشرق آسيا تظل محدودة. أما على مستوى القوة الناعمة، فالثقافات الأوروبية وغط الحياة الأوروبي جاذبة للكثيرين من خارج القارة الأوروبية، كما أن الأوروبيين لهم دور مركزي في المؤسسات الدولية. غير أن ما يعوق الاتحاد الأوروبي على منافسة الولايات المتحدة في قيادة العالم يتعلق بعجزه إلى الآن على تحقيق نسبة من الانسجام السياسي والثقافي والاجتماعي، تخوّل التصرف حيال المسائل الدولية كياناً موحدًا، لا تجمّعاً محدوداً لجملة من الدول مختلفة من حيث قومياتها وثقافتها السياسية وسياساتها الخارجية. كما أنه بالنسبة إلى ناي، لا يمكن لليابان أو روسيا أو الهند

ترتفع رسميًا بمعدل رقمين كل سنة من الناتج الداخلي الخام، وفي سنة 2013 بلغت 12%. وقد تطوّر جيش التحرير الشعبي الصيني إلى جيش حديث قادر على التصدي لكل تدخل أميركي محتمل في شرق آسيا. لكن تظل نسبة 11% من الناتج الداخلي بعيدة عن 39% التي تخصّصها الولايات المتحدة للإنفاق العسكري. كما أنّ الصين تظلّ بعيدة عن القدرة العسكرية الحربية التي تمتلكها الولايات المتحدة من أساطيل بحرية وحاملات طائرات، وعن قوة جوية ضاربة للطائرات المقاتلة الأميركية، على الرغم من التقدم الذي حققته في تصنيع ضربين من طائرات الشبح النفاثة. وتفتقد الصين كذلك إلى قواعد عسكرية، وتحالفات دولية، تمكنها من حضور دائم في العديد من المواقع في العالم، علاوة على أنّها تفتقر إلى القدرات اللوجستية التي تمتلكها الولايات المتحدة للتدخل والقيام بحملات عسكرية بعيدة عن أراضيها.

أما على صعيد القوة الناعمة، فالصين تمتلك، في رأي الكاتب، عناصر مهمة تمنحها حضورًا عالميًا متميزًا. فهي تمتلك تقنيات متطورة وعصرية في مجال الفضاء الافتراضي، وأكبر عدد من المبحرين على الشبكة العنكبوتية والمستخدمين للإنترنت في العالم. كما أنّ للصين ثقافة تقليدية جاذبة للاهتمام وتثير فضول الناس في سائر أنحاء العالم، وقد بعثت لرعايتها ونشرها المئات من المعاهد الكونفوشيوسية في أنحاء متفرقة من العالم. غير أنّ الصين تفتقد الصناعة الثقافية القادرة على منافسة هوليوود الأميركية أو بوليوود الهندية، كما أنّ جامعاتها لا تحتل مراتب متقدمة في الترتيب العالمي للجامعات. وتفتقد الصين أيضًا منظمات غير حكومية كتلك التي تنتج الكثير من القوة الناعمة الأميركية. وقد أخذ القادة الصينيون سنة 2007 القرار بتطوير قوتها الناعمة، غير أنّ ناي لا يبدو مقتنعًا بقدرة الصين على تطوير قوتها الناعمة. فالقوة الناعمة لبلد ما تقوم على ثلاثة أركان أساسية وهي: أولاً، الثقافة وقدرتها على أن تكون جاذبة للآخرين من الثقافات الأخرى؛ وثانيًا، قيمها السياسية التي يعيش البلد وفقها؛ وثالثًا، سياساتها الخارجية حينما ينظر إليها كونها مشروعة ولها سلطة أخلاقية. ولا تبدو الصين قادرة على التوفيق بين الأركان الثلاثة للقوة الناعمة في إطار إستراتيجية متكاملة ومنسجمة. فحينما تنشئ الصين في مانيل معهد كونفوشيوس لتعليم الثقافة الصينية للفلبينيين، تقوم في الوقت نفسه بترهيب الفلبينيين المقيمين بالجزر الواقعة في جنوب بحر الصين، والتي هي موضع نزاع لها مع الفلبين، وتعنيفهم ومصادرة ممتلكاتهم. وبقدر ما تكون الصين حازمة ومتصلبة في مطالبها الجغرافية تجاه جيرانها، تجعل تحقيق الأهداف المرجوة من القوة الناعمة أمرًا عسيرًا.

على الابتكار الداخلي. ولهذا السبب يرتفع حجم المبادلات التجارية الصينية ويتضخم، في حين تستقر القيمة المضافة خارج الصين وفي الولايات المتحدة على وجه خاص.

تواجه الصين تحديًا يتمثل بضرورة تغيير منوال التنمية المعتمد لديها حتى تتجنب الركود والانكماش الاقتصادي. وهي تواجه عقبات جدية للتحوّل من اقتصاد قائم على مؤسسات غير فاعلة تمتلكها الدولة إلى اقتصاد حرّ. والصين في حاجة كذلك إلى التصدي إلى تفاوت مجتمعي أخذ في التفاقم، وتدهور المحيط الطبيعي جزاء التلوث، ومشكلات الهجرة الداخلية الكثيفة، واستشراء الفساد في أجهزة الدولة، وإصلاح دولة القانون التي باتت مترهلة وغير مطابقة لتطور الأوضاع. كما أنّها مدعوة إلى تذليل المصاعب التي تمنع تحقيق الإصلاحات الاقتصادية العاجلة مثل تخفيض حجم الادخار، ورفع نسق الاستهلاك الداخلي لتحفيز السوق الداخلية.

”

وعلى خلاف الهند التي تعيش منذ استقلالها عن بريطانيا في ظلّ دستور ديمقراطي، لم تجد الصين السبيل لتلبية المطالب الداخلية المتعلقة بالمشاركة السياسية وبالديمقراطية التي ترافق عادة نمو الدخل الفردي

”

وعلى خلاف الهند التي تعيش منذ استقلالها عن بريطانيا في ظلّ دستور ديمقراطي، لم تجد الصين السبيل لتلبية المطالب الداخلية المتعلقة بالمشاركة السياسية وبالديمقراطية التي ترافق عادة نمو الدخل الفردي في كل بلد. وبعد أفول الأيديولوجيا الشيوعية، أصبحت مشروعية الحزب الشيوعي الصيني الحاكم متوقفة على أمرين: قدرته على ضمان معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وإرضاء الروح القومية المميّزة لعرق الهان. ويظل، في نظر الكاتب، استقرار الصين رهين قدرتها على أن تجد حلاً للانكماش السكاني، وهو طبقة وسطى حضرية، والتفاوت بين الجهات، والشعور بالغبن في أوساط الأقليات العرقية. والمشكل، في نظره، أنّه لا أحد يعرف، حتى من قادة الصين أنفسهم، كيف سيتطور المستقبل السياسي للصين، ولا كيف سيؤثر ذلك في نموها الاقتصادي.

أمّا من جهة القوة العسكرية، وبعد فترة من ضعف الاستثمار من سنة 1989 إلى 2009، فقد أخذت الميزانية المخصصة للدفاع في الصين

ويساهم في إحداث الانحطاط المطلق بسبب الضغط المتواصل على الميزانية والتعبئة المستمرة للموارد الداخلية. غير أنّ ذلك لا ينطبق في رأي ناي على الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من أنّ الكاتب أقرّ بوجود مشكلات داخلية تعانيها الولايات المتحدة تخصّ اللامساواة المستفحلة في الدخل، والتعليم خاصة على المستوى الثانوي، ونظام التأمين على المرض، وارتفاع حجم الدين العمومي والدين الخاص، وقوة مراكز الضغط ونفوذها المالي والسياسي، ونسبة موت الأطفال المرتفعة بالنسبة إلى المعدل في البلدان المتقدمة، وتدني الأمل في الحياة قياساً على بقية البلدان المتقدمة، ومعدّلات الفقر لدى الأطفال، وارتفاع عدد المساجين ونسبة جرائم القتل، فإنّ كل هذا في نظره لا يجب، على أهميته، أن يحجب عنّا عناصر قوّة لا يستهان بها، تتوافر عليها الولايات المتحدة، وتجعلها بعيدة في رأيه عن حافة الانهيار المطلق الذي يتحدث عنه بعض المحلّلين. ففي حين تعاني معظم الدول المتقدمة مشكلات ديموغرافية مستعصية، تعرف أميركا اتجاهًا متصاعدًا للنمو السكاني، إذ من المتوقع أن يزيد نمو السكان فيها بنسبة 42% بين 2010 و2050، وأن يبلغ سكاني أميركا 439 مليون نسمة. كما أنّها نجحت في رأيه عمومًا في إدماج المهاجرين، فربع عدد المنشآت الصغيرة المُبتدئة بعثها مهاجرون، و40% من الشركات الكبرى بعثها مهاجرون أو أبناء مهاجرين.

أمّا في مجال التكنولوجيا، فالولايات المتّحدة تصدر العالم في عديد القطاعات المهمة والجديدة، مثل تكنولوجيا المعلومات والبيوتكنولوجيا والنانوتكنولوجيا، ونسبة المتخرجين من الجامعات الأمريكية مرتفعة أكثر من سائر البلدان الأخرى، وتنفق الولايات المتحدة على التعليم الثانوي من الناتج الداخلي الخام نسبة تعادل ضعف النسبة التي تنفقها فرنسا وألمانيا وبريطانيا واليابان. وتعدّ منظومة التعليم الثانوي الأمريكية الأفضل في العالم، مع ما تواجهه من صعوبات، كما أنّ الجامعات الأمريكية قد عزّزت موقعها الريادي وسمعتها الأكاديمية أمام منافسين مثل بريطانيا وأوروبا القارية واليابان خلال العشريتين الماضيتين. فالولايات المتّحدة حازت ميزات تفاضلية مهمة منها سعة مجالها الجغرافي، وتنوعها البيئي والطبيعي، وموقعها الإستراتيجي من دون أن ننسى، في رأي المؤلف، ثقافة اقتصادية منفتحة محفزة لروح المبادرة وبعث المشاريع.

وعلى الصعيد السياسي يفسح النظام الفدرالي في المجال للتنوع وإمكانات الابتكار الذي يحدث خارج مجال تأثير الدولة وبعيدًا عن مركز الحكم في واشنطن. وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة، قبل أن تمتد إلى بقية العالم والانكماش

ومن جهة أخرى تبدو الصين مخطئة، في رأي الكاتب، في فهم مغزى القوة الناعمة وطريقة إنتاجها واستخدامها. ففي حين أنّ القدر الكبير من القوة الناعمة الأمريكية من إنتاج المجتمع المدنيّ من جامعات ومراكز بحثية ومؤسسات وقيّة وهوليوود ووسائل الإعلام والثقافة الشعبية من موسيقى وغناء وغيرها من الفنون لا من إنتاج الدولة والحكومة، تصرّ الصين على أن تكون القوة الناعمة سلاحًا بيد الدولة. فعلى الرغم من الجهد والإمكانات الهائلة الموضوعة لتطوير القناة التلفزيونية المركزية الصينية وجعلها منافسًا لقناتي: سي إن إن، وبي بي سي، فإنّ هذه القناة المركزية لا تحظى بنسب مشاهدة مرتفعة في العالم. وهي تخلط دومًا بين الدعاية والمعلومة. فنحن نعلم اليوم أنّ المعلومة ليست هي النادرة بل إنّ تركيز المشاهد عليها هو النادر والصعب، ويقتضي أن يتّصف من يبثها بالصدقية، وهو ما لا يتوافر في الدعاية الرسمية والحكومية عمومًا.

وعلى خلاف تمثي الصين في هذا المجال، يشير الكاتب إلى أنّ القوة الناعمة تنشأ من الأفراد ومن القطاع الخاص ومن المجتمع المدني وليس من الدولة. وما تتناساه الصين، في رأيه، هو أنّ تطوّر القوة الناعمة يقتضي علاقة تعاونية مثيلة للعبة لا يكون حاصلها سلبيًا، بل إيجابيًا يستفيد منه جميع المشاركين، إذ تريح كل البلدان عندما يكون كل واحد منها جذابًا للآخرين وراحمًا في علاقته بهم. وهو ما يقتضي من الحكومة الصينية كبح مطامعها الجغرافية تجاه جيرانها، والحدّ من ارتفاع الحميّة القومية، والانفتاح أكثر على شعبها، واحترام حقوق مواطنيها، وانسجامًا أكثر بين استخدام القوة الصلبة والقوة الناعمة. فقد كان مثلًا تنظيم الألعاب الأولمبية في سنة 2008 في بكين فرصة لتحقيق خرق على صعيد القوة الناعمة، غير أنّ القمع العنيف للناشطين في مجال حقوق الإنسان سرعان ما بدّد ما ربحت الصين على هذا الصعيد.

هل يكون مصير أميركا مثل مصير روما؟

يتوقع بعض الدارسين (نيل فرغسون، وفريد زكريا، وكولن مورفي) أن يكون مصير الهيمنة الأمريكية على العالم مثل مصير روما. فروما لم تنهر بفعل بروز إمبراطورية أخرى منافسة لها، وإلّا بفعل تفاقم مشكلاتها الداخلية والانحطاط الكليّ الذي عرفته على المستوى المجتمعي والاقتصادي والمؤسّساتي، ما جعلها عاجزة عن حماية نفسها من زحف القبائل البربرية. ويذهب بعض الدارسين إلى أنّ تكلفة ممارسة الهيمنة في الخارج يضعف الاقتصاد في الداخل،

شترنج ثلاثية الأبعاد. ففي أعلى الرقعة نجد القوة العسكرية التي هي أحادية القطب، ولا تزال في رأيه الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على تفوقها في هذا المجال لمدة طويلة. لكن في وسط الرقعة نجد القوة الاقتصادية للدول، وهي متعددة الأقطاب وموزعة أساساً بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين بصفتهم لاعبين كباراً إلى جانبهم لاعبون آخرون أقل قوة لكن أهميتهم تتزايد باطراد. أما أسفل هذه الرقعة فهو مجال شبكات من العلاقات العابرة للقوميات تتم خارج حدود الدول ومجال سيطرتها، وتتضمن فاعلين من غير الدول متنوعين، من مصارف تنقل الأموال إلكترونياً، وإرهابيين ينقلون الأسلحة، وقراصنة يهددون أمن الفضاء المعلوماتي، ومنظمات غير حكومية إقليمية ودولية، وهو فضاء حافل كذلك بالأخطار المتعلقة بالأوبئة والتغيير المناخي وغيرها. وعلى هذا الموقع السفلي من الرقعة لا معنى للحديث عن هيمنة، وتكون القوة موزعة على نحو واسع، ولا مجال للقطبية سواء كانت أحادية أو متعددة. ولا تعالج القضايا على هذا المستوى بالركون إلى القوة العسكرية، بل بالتعاون والتفاوض والحوار والتنسيق مع الدول ومع الفاعلين غير الدوليين. وفي حين باتت شبكات العلاقات وتوزيع القوة ووجود فاعلين من غير الدول متصلين بعضهم ببعض في أماكن متفرقة عن طريق الفضاء الافتراضي تسبب إزعاجاً للولايات المتحدة، إلا أنه يظل محدوداً قياساً على نظيره الذي تسببه لنظام سياسي كليا في مثل النظام الصيني. ويرى ناي أن الثقافة الأميركية بما تتميز به من انفتاح وروح تجديد ستجعلها تقوم بدور محوري في عالم تكون فيه الشبكات والتشبيك رافداً مهماً للسلطة التراتبية، إن لم تعوضها أحياناً.

لذلك ستظل في رأيه الولايات المتحدة الدولة الأشد تأثيراً في المنظومة الدولية، والأقدر على توفير القيادة اللازمة لتنظيم عملية إنتاج الموارد والخيرات على الصعيد الدولي. غير أن النجاح في قيادة عالم على النحو الذي وُصفه ناي يقتضي في رأيه تعاون الآخرين، وتصبح بهذا المعنى القوة لعبة ذات حاصل إيجابي. وإذا قُيِّض للقرن الأميركي أن يستمر، فلا بد أن تتخلى الولايات المتحدة عن شعار القوة على الآخرين، وأن تعتمد شعار القوة مع الآخرين. ففي العديد من المسائل العابرة للقوميات، يساعد تمكين الآخرين الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها أفضل من اعتمادها القوة الصلبة معهم. ففي عالم اليوم، حيث التشبيك والوصل مصدران مهمان للقوة المنشودة، سيتواصل في رأي ناي القرن الأميركي، بمعنى مركزية الولايات المتحدة في ميزان القوى العالمي، لكنّه سيتخذ شكلاً مغايراً لما كان عليه في النصف الأخير من القرن المنقضي.

الاقتصادي الذي تلاها، فقد صنّفها المنتدى الاقتصادي العالمي ثالث اقتصاد في العالم من مجموع 154 دولة من حيث القدرة التنافسية العالمية، في حين كانت الصين في المرتبة 28. وعلى مستوى الإنفاق على البحث والتنمية R & D كانت الولايات المتحدة سنة 2014 الرائدة في العالم بما قيمته 465 مليار دولار أي 31% من الحجم العالمي لما يخصص في هذا المجال، في حين يمثل ما تنفقه الصين 17.5%، ويمثل ما تنفقه اليابان 10.3%. كما مثلت براءات الاختراع المسجلة 48% من الحجم الإجمالي المسجل في العالم. ويناقش أيضاً ناي مسألة ارتفاع الدين العمومي الذي رأى فيه البعض مثل نيل فرغسون مؤشراً لقرب تهاوي الإمبراطورية الأميركية، ويرى خلاف هذا الرأي أن الدين العام لا يزال ممكن التحمل وتحت السيطرة، طالما أن الاقتصاد في نمو والاستثمار محافظ على نسق مرتفع. وما يبعث على الاطمئنان، في رأيه، على الاستخدام الجيد للديون من أجل خلق الثروة ودفع النمو، هو أن المؤسسات على مستوى الولايات وعلى المستوى الفدرالي قد برهنت فاعليتها في مقاومة الفساد والغش والتهرب الضريبي، مثلما أوضحت ذلك الدائرة المختصة في هذا المجال Internal Revenue Service، مع أن استطلاعات الرأي تكشف عن تراجع الثقة في مؤسسات الدولة. وقد منح البنك الدولي الولايات المتحدة عدداً من النقاط مرتفعاً فيما يتعلق بالسيطرة على الفساد. أضف إلى ذلك أن العزوف عن المشاركة السياسية والانتخاب الذي نزل إلى حدود 50% في آخر النصف الثاني من القرن المنقضي قد توقف سنة 2000 وعاد إلى الارتفاع ليبلغ 58% سنة 2012. وما يبدو للبعض تلاشياً للثقة في المؤسسات يمكن أن يعود في نظر ناي إلى ما يميز مجتمعات ما بعد الحداثة عموماً من مواقف فردانية ومن ضعف الولاء والاحترام للسلطة، وهو ليس خاصاً بالولايات المتحدة فقط.

قرن أميركي مغاير

في الفصل الأخير من الكتاب، يقدم ناي تصوره لسياسة خارجية ليبرالية تتوخاها الولايات المتحدة في عالم تغيّرت فيه جوهرياً قوة الدول. فيؤكد وجود ضربين من الانتقال للقوة في هذا القرن: الأول انتقال للقوة بين الدول، كانتقالها من دول الغرب إلى دول الشرق، والثاني انتقال للقوة هو بمنزلة انبثاؤها من الدول نحو فاعلين غير دوليين بفعل الثورة المعلوماتية العالمية. وبعد انهيار القطبية الثنائية للعالم، بانتهاء الحرب الباردة، أصبحت القوة في هذا العصر المعلوماتي موزعة ومبثوثة وفق نموذج يشابه في نظر ناي لعبة

فاطمة الصمادي | Fatima Al-Samadi*

بيغام ماهىها (رسائل الأسماك)
ما تقوله مذكرات الجنرال همداني: الوصاية الإيرانية على سورية

Letters From Fish

Memoirs of General Hamdani: Iranian Patronage over Syria

” عنوان الكتاب في لغته: بيغام ماهىها (رسائل الأسماك).

المؤلف: كلعلى بابايى.

الطبعة: الأولى.

سنة النشر: 2015 - 2016.

الناشر: "انتشارات بعثت 27" (دار نشر تابعة للحرس الثوري الإيراني).

عدد الصفحات: 512.

“

* باحث أول، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

* Senior Researcher, Al-Jazeera Studies Center, Doha..

العام لمجلس الأمن الوطني لمدة 16 سنة، قادر على وزن وفهم خطورة القضايا الأمنية، ولن يصدر كتاباً يتعارض مع هذا الفهم⁽³⁾.

يتضمن الكتاب يوميات روحاني في ما يتعلق بالمفاوضات النووية، وتغطي المذكرات 678 يوماً من وظيفته كرئيس لفريق المفاوضات الإيرانيين في المحادثات في الفترة 4 أيار/ مايو 2003 إلى 15 آب/ أغسطس 2005.

ويوثق روحاني في كتابه نشأة التكنولوجيا النووية في إيران، والسعي الدؤوب لتحقيق دورة الوقود النووي. ويشير - في إطار استعراضه التاريخي لنشأة البرنامج النووي - إلى وجود ضعف في النظام على صعيد إدارة الأزمة وفشل المسؤولين في اتخاذ القرارات والتصدي للمشكلات، ويقدم أمثلة على ذلك أبرزها قضية اقتحام السفارة الأميركية واحتجاز الرهائن من خلال الطلبة الإيرانيين؛ إذ أوجد الخلاف بشأن مصير المحتجزين لغطاً واسعاً دفع آية الله الخميني إلى تفويض مجلس الشورى حل القضية والخروج بقرار بشأنها، وكذلك الحال بالنسبة إلى الحرب مع العراق؛ إذ وصلت الأمور إلى درجة بات يصعب معها القرار مما أجبر الخميني على قرار اتخذ في ظروف صعبة.

ويلاحظ ميل السياسيين في إيران بصورة كبيرة إلى الإسهاب وسرد التفاصيل في مذكراتهم، ولا يشذ هذا الكتاب عن هذه القاعدة، فالكتاب الصادر عن مركز البحوث الإستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام يقع في 1012 صفحة، ويتضمن 12 فصلاً إضافة إلى ملحق وفهرست للشخصيات.

وتقدم المذكرات في كثير من جوانبها معلومات ووقائع تعين على فهم كثير من القضايا والمواضيع ذات العلاقة بالشأن الإيراني، من دون أن يغفل المتابع الظروف والحيثيات التي رافقت هذه المذكرات أو تلك، فهذا الكتاب على سبيل المثال يمكن اعتباره أول مرجع من الممكن أن يُطلق عليه صفة المرجع الشامل الذي يتناول الملف النووي الإيراني. ومن الممكن اعتباره من المذكرات الشفاهية للتاريخ المعاصر للشورة الإسلامية.

وعلى غرار الساسة، دخل القادة العسكريون وضباط الحرس على خط تدوين المذكرات، وتحول بعض إنتاجهم إلى أفلام سينمائية قدمها مخرجون ملتزمون الخط السياسي للجمهورية الإسلامية. فقد بدأ قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري تدوين مذكراته فاتحاً الباب أمام غيره من ضباط الحرس لتدوين مذكراتهم التي انصبت

بات تقليدياً أن تقدم النخبة السياسية والعسكرية في إيران مذكراتها التي تؤرخ لحياتهم الشخصية وما عايشوه وشاركوا فيه سياسياً وعسكرياً، وقد تختار بعض الشخصيات مقطعاتاً زمنياً خاصاً، لتقول شهادتها حول ما شهدته من أحداث سياسية ومنعطفات. ولعل آية الله هاشمي رفسنجاني وحجة الإسلام حسن روحاني ومحمود علي جعفري من أبرز الأسماء التي تحضر على هذا الصعيد.

وثق رفسنجاني في مذكراته الحياة السياسية الإيرانية منذ انتصار الثورة عام 1979، مروراً بمسؤولياته في مجلس الشورى ورئاسته للجمهورية، وانتهاءً بمذكراته المثيرة للجدل "هاشمي 88"⁽¹⁾ التي لم تجد طريقها إلى النشر إلا بعد عامين من إيداعها المطبوعة، وفيها يسجل رفسنجاني روايته للكثير من المفاصل التي أدت إلى اتساع شقة الخلاف مع صديقه القديم آية الله علي خامنئي، مرشد الجمهورية الإسلامية.

وتحمل هذه المذكرات رواية رفسنجاني للصراع الذي شهدته إيران عقب الانتخابات الرئاسية عام 2009، والتي أعقبها احتجاجات للحركة الخضراء والمعارضين لإعادة انتخاب محمود أحمددي نجاد.

أما الرئيس الإيراني حسن روحاني فقدم تسعة كتب⁽²⁾، تحمل مقاربات اقتصادية وجيوسياسية كما هو الحال في الأمن القومي والنظام الاقتصادي الإيراني الصادر عام 2010 الذي جاء في 860 صفحة. ولكن من بينها جميعاً تبرز مذكراته حول الملف النووي بوصفها الأكثر أهمية، وهي المذكرات التي جاءت في مجلد ضخم حمل عنوان الأمن القومي والدبلوماسية النووية (2011).

ومنذ صدور الطبعة الأولى من الكتاب تعرّض روحاني لهجوم وانتقاد في الصحف والمواقع الإلكترونية، ورأى بعض المعلقين أن الكتاب يفشي أسراراً أمنية؛ مما يوجب محاكمة المؤلف. ودافعت عن روحاني أصوات عديدة كانت حجتها: "أن الرجل الذي شغل منصب الأمين

1 "هاشمي 88"، يقصد "ها مواقف هاشمي رفسنجاني في عام 1388 ش، المعادل 2009 ميلادي.

2 أهم الكتب التي ألفها الرئيس الإيراني حسن روحاني (وقد نشرت بالفارسية ولكن نورد عناوينها هنا بالعربية): الأمن القومي والدبلوماسية النووية (طهران: مجمع تشخيص مصلحة النظام، مركز البحوث الإستراتيجية، 2011)؛ رواية الأمل والتدبر (طهران: مجمع تشخيص مصلحة النظام، مركز البحوث الإستراتيجية، التاريخ)، ويعد نسخة مصغرة عن الكتاب السابق؛ مجموعة من الباحثين بمركز البحوث الإستراتيجية، التعرف على البلدان الإسلامية، إشراف حسن روحاني، تدوين مركز بحوث الحج (طهران: مشعر للنشر، 2011)؛ الأمن القومي والنظام الاقتصادي (طهران: مجمع تشخيص مصلحة النظام، مركز البحوث الإستراتيجية، 2009)؛ مذكرات حجة الإسلام والمسلمين الدكتور حسن روحاني عن الثورة الإسلامية 1962 - 1979 (طهران: مجمع تشخيص مصلحة النظام، مركز البحوث الإستراتيجية، 2011)؛ الأفكار السياسية في الإسلام، 3 أجزاء (طهران: كميل، 2009)؛ الثورة الإسلامية، الجذور والتحديات (طهران: مجلس الشورى الإسلامي، مركز البحوث والدراسات، 1997)؛ صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية: الهياكل والتحديات (طهران: مجمع تشخيص مصلحة النظام، مركز البحوث الإستراتيجية، 2013)؛ مدخل إلى تاريخ أمة الشيعية: نافذة نحو إعادة قراءة سيرة الأئمة (ع)، (طهران: مجمع تشخيص مصلحة النظام، مركز البحوث الإستراتيجية، 2011).

3 فاطمة الصمادي، "الأمن القومي والدبلوماسية النووية"، مركز "لجزيرة للدراسات، 23 نيسان/ أبريل 2013، شوهد في 2016/8/24، في:

المؤلف مواجهة احتجاجات "الحركة الخضراء" التي شهدتها إيران عقب الانتخابات الرئاسية عام 2009، لكن أهم ما تضمنه الكتاب هو الشهادة المهمة التي تشرح التدخل الإيراني في سورية، وما سبقها من نقاشات وتحضيرات.

مأمورية إلى سورية لمساعدة الجنرال سليمانني

يروى همداني عن الطريقة التي أرسل فيها إلى سورية، فيقول: يوم الثلاثاء، الثالث من كانون الثاني/ يناير 2012 تلقيت مأمورية في ذلك البلد، كنت وقتها مسؤولاً للحرس في طهران، وكانت آثار فتنة عام 2009 والمشكلات الناشئة عنها لا تزال باقية، وكنا في الوقت نفسه نقوم بتوسعة فيلق محمد رسول الله التابع للحرس، ليصبح موجوداً في 22 موقعاً بدلاً من ستة مواقع، وبينما كنت غارقاً في هذه المهمات، استدعاني القائد العام للحرس الثوري محمد علي جعفري، وبعد تقديم تقرير عن حال الحرس في طهران، سألتني:

هل تذهب إلى سورية؟

توقفت لبرهة وسألته: لماذا أذهب إلى سورية؟

قال: النظام والجيش السوري طلبوا العون والمساعدة، وأنت تذهب إلى هناك بصفتك قائداً في الحرس.

يشرح همداني دوافعه للذهاب وتبدو دوافع مذهبية دينية: "لأن لدي دافعاً قوياً في الوجود في سورية والدفاع عن حرم عمه الأسياد وحضرة رقية وافقت على الذهاب". وبعد موافقته وفق ما يورد الكتاب، اتصل قائد الحرس بالجنرال سليمانني ليلبغ موافقة همداني على الذهاب إلى سورية.

في يومه الأول في دمشق، قام همداني بزيارة مقامي السيدة زينب والسيدة رقية، وفي الليلة ذاتها نظم سليمانني اجتماعاً، جرى خلاله إيصال مهمة إدارة الأمور في سورية إلى العميد همداني. في اليوم التالي: قام همداني بزيارة حمص، المحافظة التي تربط سورية بالعراق من الشمال الشرقي، وتتصل بلبنان من الجنوب الغربي وهي محاذية لدمشق تقريباً، وهناك كان من الواضح أن الثوار (يسميه همداني المجموعات الإرهابية) قد سيطروا على ريف حمص.

يروى همداني عن الجلسات التي عقدها برفقة شيخ يسميه في مذكراته بالشيخ محسن، مع شباب علويين وشيعة، وكيف جرى تنظيم 500 شاب شيعي، و2000 من العلويين، وجرى تسليحهم.

على فترة الحرب العراقية - الإيرانية ومواجهتهم مع الجيش العراقي، التي يعطيها الإيرانيون عنوان "حرب الدفاع المقدسة". وبعد التدخل الإيراني في سورية، بدأت تُنشر كتب تتضمن شهادات توثق بصورة استعراضية للدور الإيراني هناك، لكن ما قُدم حول العميد حسين همداني⁽⁴⁾ ومهمته الأخيرة في سورية يحوي معلومات مهمة. وسبق أن قدم همداني مذكراته حول الحرب في كتاب **الواجب يا أخي**، لكن شهادته حول سورية نكتسب أهمية من كونها تقدم معلومات مغايرة وجديدة.

نشرت إيران عدداً من الكتب التي احتفت بهمداني، ومنها كتاب **ساعت ١٦ به وقت حلب** (الساعة الرابعة بتوقيت حلب)، ويرسم فيه المؤلف حسن شكري، صورة شديدة المثالية لهمداني من خلال أصدقائه ومن رافقوه، لكن كتاب **بيغام ماهيها** (رسائل الأسماك)⁽⁵⁾، الذي دوّنه گلعلی بابایی حمل جوانب مختلفة وشديدة الأهمية، فهو يوثق رواية همداني (الذي قتل قرب حلب) التي تمثل في أحد وجوهها السياسة الإيرانية في سورية، وكيف قرأت إيران الحالة هناك، وما هي الظروف التي اتُخذ فيها قرار التدخل العسكري الإيراني، ومن هم أصحاب هذا القرار.

يقوم الكتاب الصادر عن "انتشارات بعثت 27" (دار نشر تابعة للحرس) بصورة أساسية على مقابلات أجراها بابايي مع العميد همداني، واشتمل على موضوعات مختلفة ومتنوعة فيها جوانب سياسية وعقائدية دينية فضلاً عن معلومات عائلية. وإن كان الكتاب يصنف ككتاب احتفالي بهمداني وما قدمه، وجرى الإعلان عنه عند إحياء الذكرى الأربعين لمقتله، وأعيد الاحتفاء به بصورة كبيرة في الذكرى السنوية له والتي جرت في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

يتناول الكتاب مراحل حياة همداني، ودوره الحرب العراقية - الإيرانية، وكذلك دوره في "التصدي للفتنة"، ويقصد بها

4 يعد العميد حسين همداني (المولود في همدان عام 1950) من مؤسسي قوات الحرس الثوري الإيراني، وأبرز من قادوا العمليات خلال الحرب العراقية - الإيرانية. شغل منصب "فيلق محمد رسول الله" التابع ل"حرس"، كما أنه كان مسؤولاً للحرس في طهران، وكان له دور بارز في قمع الاحتجاجات التي شهدتها إيران عقب الانتخابات الرئاسية في عام 2009 وما عرف بـ "الحركة الخضراء" التي كثرت فيها وصفها همداني بـ "الفتنة". "ان من ين 27 قائداً في الحرس الثوري وقبوا رسالة يدعو فيها خاتمي إلى تعديل سياساته. أرسل همداني إلى سورية لمساعدة النظام في عام 2012، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2015 أعلنت طهران مقتله في ريف حلب على يد عناصر من تنظيم "الدولة الإسلامية". وذكر بي "ن الحرس الثوري أن همداني "استشهد على يد عناصر جماعة داعش الإرهابية في ضواحي مدينة حلب شمال سورية". وأنه "ل"ب دوراً" مصيرياً في الذود عن المرقد الطاهر للسيدة زينب بنت الإمام علي عليهما السلام، وتقديم الدعم لجبهة المقاومة الإسلامية في حربها ضد الإرهابيين في سورية".

5 "خلاصة كتاب 'بيغام ماهيها' آخرين خاطرات شهيد همداني" (خلاصة كتاب "رسائل الأسماك" آخر ذكريات الشهيد همداني)، مجلة مهر، ٦ أذر ١٣٩٤، شوهد في 2016/08/25، في: <http://bit.ly/2eQpPyq>

هدية الإيرانيين للسوريين

يكشف الكتاب عن وجود معارضة لدى المسؤولين في سورية تجاه التدخل الإيراني على الرغم من طلب العون، لكنه رفض ما لبث أن صمت أمام الحاجة وضغط الثوار.

يقول همداني إن المسؤولين الأمنيين في سورية، كانوا يعارضون بشكل واضح تدخل الإيرانيين في الجيش، كانوا يقولون لنا: نريد منكم أن تزودونا بالإمكانيات فقط، وكنا نقول لهم: لا ... نريد أن نهديكم تجربة ثماني سنوات من الحرب وتجربة التعامل مع الأزمات وأعمال الشغب. فالعدو الذي خطط هذه المؤامرة لبلادكم هو نفسه الذي كان حاك المخططات ضدنا. استطعنا أخيراً أن نقنع السوريين وسمحوا لنا بالبدء بتدريب القوات.

وصفة خامنئي لسورية المريضة

يروى همداني أنه في الوقت الذي كان فيه المسؤولون في سورية يعارضون تدخل الإيرانيين، ولا يسمحون لهم بالعمل، جرى تقديم تقرير لمرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي، طلب همداني فيه الإذن بالعودة إلى إيران "لأنهم لا يستفيدون من وجودنا بالشكل الصحيح".

وجاء رفض خامنئي حاسماً، وأصدر أمراً لسليمانبي: لا يجب أن تعودوا ... سورية بلد مريض، لكنه لا يعرف أنه مريض، وهذا المرض يجب شرحه وتفهمه للسلطة ورجال الدولة في سورية. وإذا رفض هذا المريض الذهاب إلى الطبيب فيجب أن تأخذه. هو لن يخبر الطبيب بمرضه، وإذا رفض أخذ الذي وصفه الطبيب، عليكم أن تجرعوه الدواء بأنفسكم، وتراقبوه لتأكدوا أنه يأخذ الدواء حتى يشفى.

بعد أوامر خامنئي على هذا الصعيد، استغرق الأمر ثلاثة أشهر، ثم بدأت إيران تدرب القوات السورية.

سورية تحت إمرة نصر الله

أعد همداني وثيقة إستراتيجية للحالة السورية، وضع فيها أكثر من مئة خطوة تحتاج إلى تنفيذ، كما وضع عدداً من السيناريوهات المتوقعة حول سورية. حمل همداني الخطة المقترحة واجتمع مع سليمانبي، وسلمه إياها، وبعد جلسة استمرت لساعات، قام خلالها بإجراء تعديلات على الخطة، ووافق عليها كلها. لكنه قال إن المرشد أمر بأن تكون السياسات الكلية لمحور المقاومة وسورية تحت إشراف الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله.

ولذلك كان نصر الله يدير الأمور الكلية المتعلقة بسورية بأمر مباشر من خامنئي. واستناداً إلى ذلك، طالب الجنرال سليمانبي من همداني أن يجتمع مع نصر الله ويأخذ موافقته على الخطة. وبالفعل، جرى تسليم الخطة إلى نصر الله الذي استغرق أسبوعاً في بحثها ودراساتها. اجتمع نصر الله بهمداني بعد قراءة الخطة في بيروت، وحضر الاجتماع السيد زاهدي قائد الحرس الثوري في لبنان، واستمر نقاش الخطة من الغروب وحتى صباح اليوم التالي.

في تلك الفترة، كان في المئة من سورية قد وقعت تحت سيطرة "الإرهابين" / الجماعات المسلحة، فيما بقي 25 في المئة فقط تحت إدارة الحكومة المركزية في دمشق.

”

علق نصر الله على خطة همداني بأنها جيدة جداً، لكن المقترحات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية لا حاجة إليها

”

علق نصر الله على خطة همداني بأنها جيدة جداً، لكن المقترحات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، لا حاجة إليها. وينقل همداني عن نصر الله تعليقه على الحالة في سورية بالتالي:

بشار الآن وحزب البعث الحاكم في سورية غارقون في المستنقع حتى أعناقهم، ولم يبق شيء حتى يغرقوا بالكامل. في مثل هذه الظروف تريدون أن تقوموا بعمل ثقافي؟ وتفتحون لهم صقلاً وتعلمونهم؟ وتحذوّنهم عن الأمور المعنوية؟ المجال الآن ليس مناسباً للعمل الثقافي أصلاً، فهم يغرقون.

اقتصادياً، تريدون أن تخطوا لهم لباساً؟ وتعطونهم غذاء؟ هؤلاء لا يحتاجون غذاء فهم يغرقون ويتلاشون.

سياسياً، تريدون التباحث معهم حول بنية الحكم وتصحيح هيكليته؟ إنهم يفقدون كل شيء.

أسقط نصر الله ثلاثة مفاصل من خطة همدان الإستراتيجية، وقدم المحور الأمني والعسكري.

ينقل همداني عن نصر الله: أولاً يجب إخراج بشار والحكومة السورية من المستنقع، وبعد ذلك ننظفهم، ونلبسهم، ونطعمهم، ليقروا درسهم ويؤدوا عباداتهم. الآن يجب إخراجهم من المستنقع، هذه أول وأهم خطوة إستراتيجية.

الاقتراح الذي "أنقذ" سورية أم الذي أدخلها حرب أهلية؟

يروى همداني المقترح الذي قدمه إلى بشار الأسد، والذي يصفه بأنه المقترح الذي حال دون سقوط النظام السوري. يقول همداني: "في آذار 2013 أحكم "الإرهابيون" الطوق على بشار الأسد وصاروا قرييين من القصر الجمهوري ... قمنا بنقل العائلات إلى مكان آمن ... وصار بشار الأسد يبحث عن بلد ليلجأ إليه⁽⁶⁾، وعندها قدمت له اقتراحًا وافق عليه ونفذه: قلت له افتح مخازن السلاح وسلح العامة ... الحمد لله ... لقد أنقذ هذا الاقتراح النظام من السقوط. فبعد ذلك بدأت المجموعات الإرهابية بالتراجع، وشكلت المجموعات التي جرى تسليحها النواة الأولى لمجموعات الدفاع الوطني التي تقاوم داعش والنصرة الآن".

تكمّن المفارقة في أن عنوان هذا الكتاب "رسائل الأسماك" مقتبس من قصيدة للشاعر الإيراني المعروف سهراب سبهرى، كان همداني يرددّها، تتضمن مقطعاً يقول:

إن كنت ترى الله في نبض الحديقة

اجتهد وأخبره أن حوض الأسماك جاف لا ماء فيه

قد تكون هذه المذكرات وغيرها تتضمن حملات عقائدية وتفرد مساحات كبيرة للعاطفة والمزايا الشخصية لهمداني، لكن عملية تفكيك وتركيب يجريها الباحث، بين ما ورد فيها وما صدر عن قادة الحرس الثوري، ومنهم همداني نفسه من تصريحات حول سورية، تمكّنه من فهم الأبعاد الإستراتيجية للفعل الإيراني في سورية، وهو فعل مغلف بحس الوصاية على نظام الأسد. ففي نيسان/ أبريل 2014، تحدث همداني عن أهمية دعم سورية لمجموع المنافع الإيرانية، وما لبثت وكالة فارس أن حذفت التصريحات، لكن مواقع عدة تعلقفتها ونشرتها، واعتبر همداني أن "منافع الثورة الإسلامية في سورية هي التي تجعل إيران تقاوم هنا" ووصفها بـ "الدفاع المقدس". ووفقاً لتصريحاته، فإن 42 فرقة و128 كتيبة من 70000 من الشباب الإسلامي من العلويين والسنة والشيعة تشكل قوات التعبئة تأخذ على عاتقها أمن المدن والقرى السورية، وهناك 130 ألف "بسيجي" مدرب ينتظرون الإذن للذهاب إلى سورية⁽⁷⁾.

6 تنقض هذه الرواية ادعاءات بشار الأسد وزوجته أسماء الأسد بأنهما رفضا مغادرة سورية.

7 سردار همداني، "نظام سورية از خ"ر سقوط خارج شده است" (القائد همداني) النظام السوري صار خارج خطر السقوط)، فارس، 1393/2/14، ش، شوهد في 2016/8/11، في: <http://bit.ly/2feY1bl>

ويقدم الكتاب نصر الله بوصفه فاعلاً مؤثراً في القرار بشأن سورية، وليس كتاب للقرار الإيراني على هذا الصعيد؛ إذ يورد أن نصر الله ختم الجلسة بالقول: اذهب وعدّل هذه الخطة. ويعلق همداني بأن ملاحظات نصر الله كانت في مكانها.

تدريب الشباب المؤيدين للأسد

ناقش همداني في اجتماع مع بشار الأسد، تدريب الشباب المؤيدين ليكونوا على استعداد لمساعدة الجيش، الذي لم يعد قادراً على تدريب أحد.

كانت خطة همداني تقوم على اجتذاب الشباب وتجنيدهم في محافظات دمشق وطرطوس واللاذقية وقسم من محافظة حمص التي كانت لا تزال بيد النظام. ويورد همداني أنه كان يتم في كل أسبوع اجتذاب ما يقرب من 600 نفر. كانت تقدم لهم دورات تثقيفية لمدة 12 يوماً، ينتقلوا بعدها إلى دورة للتعليم على الأسلحة لمدة ثلاثة أشهر كدورة ابتدائية، يليها دورات تكميلية ومراحل لاحقة. وتبعاً للظرف الذي كان يمر به النظام، جرى اختزال هذه المدة لتكون 12 يوماً تشمل التثقيف والتدريب على الأسلحة.

دس السم لمجلس الأمن القومي

يسجل همداني إقدام طبّاح كان يعمل في وزارة الدفاع لمدة عشرين عاماً، على دس السم في الطعام الذي قدم لضباط وقادة ومسؤولين في مجلس الأمن القومي. ويشير همداني إلى أن هذا الطبّاح الذي هرب إلى الأردن، قام بذلك بعد أن تم تجنيده من قبل "المجموعات الإرهابية". وأدت هذه الحادثة إلى إصابة وزير الدفاع وعدد من أعضاء المجلس ولم يفلح معهم العلاج، وتغيير الدم، لكن مجموعة من أطباء المستشفى الإيراني "بقية الله" في لبنان استطاعوا أن يعالجوا المصابين، وينقذونهم من موت محقق.

كما يوثق همداني مقتل آصف شوكت الذي كان معارضاً في البداية لتدخل إيران، لكنه لاحقاً طلب مساعدتها، ويقول: إن "الجماعات الإرهابية" استطاعت أن تجند بالمال موظفاً قام بوضع متفجرات تحت طاولة الاجتماع الذي عقده وزير الدفاع وصهر الأسد آصف شوكت، وهو الاجتماع الذي تزامن مع خطة لاستهداف دمشق. وأدى الانفجار إلى مقتل شوكت وجرح عدد من أعضاء المجلس.



صدر حديثاً

الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية

يسعى كتاب الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية الصادر حديثاً ضمن سلسلة ترجمان عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (333 صفحة من القطع المتوسط) إلى اختبار نظريات المدرسة الواقعية القائمة على محورية الدولة في العلاقات الدولية، ونظريات بعض أنصار المدرسة البنائية الراضين استمرارية سيادة تلك النظرية، على الرغم من الشواهد الدالة على تزايد أهمية الفاعلين الدوليين من غير الدول، والداعين إلى تصحيح هذا الوضع بطرح نظريات لا ترى هؤلاء الفاعلين متغيرات تابعة في السياسة الدولية فحسب، بل متغيرات مستقلة أيضاً.

تقارير

Reports



إيهاب محارمة | Ihab Maharma*

مؤتمر

"العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة"

ACRPS Conference

"The Arab World and China: Future Prospects of Relation with a Rising Power"

* طالب في معهد الدوحة للدراسات العليا.

* Student at Doha Institute for Graduate Studies.

وبحجم التواصل العربي مع الغرب. وهذا ما جعل كل طرف يتواصل مع الآخر عبر وسيط، وأثر كل هذا في الموقف الصيني من القضايا العربية، ومنها تحوّل الصين في موقفها من القضية الفلسطينية وقضايا التحولات الإقليمية في المنطقة العربية.

الإستراتيجية الصينية في العالم العربي

خُصّصت الجلسة الأولى في اليوم الأول لتقديم قراءة حول الإستراتيجية الصينية في العالم العربي. وفي هذا الإطار أوضح الباحث الصيني وو بنغ بنغ في ورقته التي ناقشت "أسس سياسة الصين وعناصرها نحو العالم العربي" أنّ الصين تركز في سياستها مع العالم العربي على هدفين هما: المصالح والمبادئ؛ بحيث تشمل مصالحها السعي نحو تقوية المصلحة الإستراتيجية وتعزيز التعاون لتنفيذ مبادرة "الحزام والطريق"، والمصلحة السياسية التي تقتضي قيام الصين بدور مسؤول بوصفها قوة رئيسة إضافةً إلى تقديم الدعم المتبادل للدول العربية؛ والمصلحة في مجال الطاقة، والمصلحة الاقتصادية، وذلك في إطار تسهيل التبادل التجاري والاستثمار؛ والمصلحة الأمنية التي تهدف إلى التعاون في مواجهة التطرف؛ وأخيراً المصلحة الثقافية التي تتمثل بتعزيز الحوار بين الحضارتين الصينية والعربية.

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، يومي 21 و22 أيار/ مايو 2016، مؤتمر "العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة". ويأتي المؤتمر في سياق مؤتمرات "العرب والعالم" التي دأب المركز على عقدها سنويًا منذ تأسيسه. كما يأتي اختيار موضوع العلاقات العربية - الصينية هذا العام في إطار الاهتمام المتزايد بدراسة علاقة العرب بهذه القوة الآسيوية التي يتنامى الإحساس بحضورها وتأثيرها في ظلّ التحولات الإقليمية والدولية.

شارك في المؤتمر باحثون متخصصون، عرب وصينيون، إضافةً إلى باحثين من أوروبا وباكستان وتركيا وغيرها، قدّموا أوراقًا بحثية وأكاديمية بلغ عددها أكثر من 30 ورقة. وناقشت الأوراق عددًا من المسائل الإشكالية في العلاقات العربية - الصينية؛ وذلك انطلاقًا من المكانة الحقيقية التي يحتلها العالم العربي في سياسة الصين الخارجية، واستمرار بقاء الصين غائبة عن مشهد التحولات الإقليمية في المنطقة لفترة طويلة خصوصًا موقفها من الثورات العربية ومن الأزمة في سورية تحديدًا. هذا، فضلًا عن الجوانب الاقتصادية والتجارية التي تكاد تكون غالبية على العلاقات العربية - الصينية حتى الآن، إلى جانب ظواهر أخرى جديدة بدأت تظهر في الأعوام الأخيرة خصوصًا في ظل ارتفاع اعتماد الصين على المصادر الرئيسة للطاقة كالنفط والغاز، وذلك من أجل رفد نموها الاقتصادي السريع.

الكلمة الافتتاحية

ألقي كلمة المؤتمر الافتتاحية مدير وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مروان قبلان مشيرًا إلى أنّ الاختيار وقع على الصين لتكون محورًا لهذا المؤتمر في هذا العام نتيجة عوامل عديدة، أهمّها: الصعود السريع للصين وزيادة حضورها عالميًا وفي المنطقة العربية وعلى المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتحوّل الصين إلى ثاني أكبر شريك تجاري للعالم العربي وأول شريك لتسع دول في حين يمثّل العالم العربي سابع الشركاء التجاريين للصين وأكبر مورد للنفط وسوقًا مهمة لمشاريع المقاولات الإنشائية والبنية التحتية، وكذلك موقف الصين من ثورات الربيع العربي واستخدامها حق النقض الفيتو ثلاث مرات لحماية النظام السوري، وهذا يبرز مدى حساسية الربيع العربي بالنسبة إلى الصين. وبناءً عليه، باتت الصين تقوم بدور متمم في المنطقة مع فواعل دولية.

وأكد قبلان حرص المركز على دعم الجهد البحثي والأكاديمي؛ لوجود مبررات أخرى لبحث العلاقات العربية - الصينية أبرزها ضعف الجهد البحثي والأكاديمي المباشر مقارنةً بحجم المصالح بين الطرفين

”

يقول وونغ بنغ إنّ الصين تقوم على عدة مبادئ في علاقتها مع العالم العربي تتمثل باحترام السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل والسعي إلى إيجاد حلّ سياسي وسلمي للنزاعات

”

ويقول وونغ بنغ إنّ الصين تقوم على عدة مبادئ في علاقتها مع العالم العربي تتمثل باحترام السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل والسعي إلى إيجاد حلّ سياسي وسلمي للنزاعات؛ فهذه المبادئ من شأنها أن تضمن الاحترام والتعاون من أجل التوصل إلى حالة مربحة لكل من الصين والعالم العربي، وذلك في إطار المساهمة في تعزيز المصالح المشتركة.

ومن ناحيته، أشار كاظم هاشم نعمة في مداخلة له بعنوان "الوطن العربي في الإستراتيجية الصينية العليا" أنّ الصين صاغت إستراتيجية

مستمرة مع أباطرة الصين. وشهدت العلاقات في العصر العباسي تطوراً كبيراً بخاصة في مجال التبادل التجاري.

وأكد قاو يوتشن في ورقة بعنوان "العلاقات الصينية - العربية: تشاركية عبر التاريخ" ما أورده معين صادق حين أوضح أنّ الاهتمام الصيني بالعالم العربي يعتمد على إستراتيجية طويلة الأمد. وسلط الضوء على التعاون العربي الصيني والتقارب في المواقف. وذكر بموقف الصين الداعم للقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وضمن السياق ذاته أكد الباحث شمس الدين الكيلاني في ورقته "إعجاب العرب بتنظيم الصينيين وحكمتهم في العصر الوسيط" أنّ نظرة العرب إلى الصين في العصر الوسيط كانت نظرة إعجاب بخاصة في ما يتعلق بتنظيم الدولة، والبناء السياسي، والحرف الدقيقة. وظهر ذلك في اهتمام المؤرخين والرحالة العرب مثل ابن بطوطة والغرناطي عندما قاموا بدراسة الصين ونقل تجربتها في بناء الدولة والعلوم والحرف إلى العالم الإسلامي.

مبادرة الحزام والطريق والتفاعل الاقتصادي بين العرب والصين

ضمن الجلسة الثالثة التي سلّطت الضوء على "مبادرة الحزام والطريق والتفاعل الاقتصادي بين العرب والصين" قدّم الباحث لورنس برام ورقة بعنوان "الحزام الواحد والطريق الواحد والإجماع الجديد" أشار فيها إلى أنّ الصين تولّت إدارة دفة الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها النظام المالي العالمي؛ إذ إنّ الصين اليوم، باتت تقدّم خبرةً عمليةً متوافقةً مع رأسمالها بعد أن حدّت من مشكلة الفقر، وبدأت تعيش حالة من الازدهار النسبي. ومن هنا أكد برام انبثاق نظام مالي عالمي جديد يعزز صلابته دول "الجنوب" وشعوبها التي تتبنى الفلسفة البراغماتية والتنوع المحلي، مقابل دول محددة لمراكز القوى العظمى تعتنق الأيديولوجيا نفسها وتتبنى عملةً أحادية.

وفي الورقة الثانية "مشروع الحزام الواحد والطريق الواحد الصيني ومجلس التعاون لدول الخليج العربية"، تطرّق الباحث جوناثان فولتون إلى عوامل عدة ساهمت في تمكين مشروع الحزام الواحد والطريق الواحد، أبرزها أنّ دول الخليج العربي تمثل ركناً أساسياً في المبادرة وذلك انطلاقاً من موقعها الإستراتيجي الذي يربط الصين بالعالم العربي والأفريقي والأوروبي، هذا إضافةً إلى احتياطيات النفط والغاز الضخمة التي تعتمد عليها الصين في صناعتها؛ ما أدى إلى

تحكم بها علاقتها مع العالم العربي بعد أن أصبحت قوة دولية عظمى. وبحسب نعمة، يعيد ذلك فتح النقاش مجدداً بشأن إستراتيجية الصين العليا التي لم تُؤل التحولات في البيئة الإقليمية اهتماماً، بل غلب عليها الشمولية والعمومية، ما يؤكد أنّها كانت إستراتيجية غير متماسكة.

وفي مشاركة بعنوان "الوجود العسكري والإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط" أفاد الباحث ديجانج صن بأنّ زيادة قوة الصين وتعاطم دورها في الشرق الأوسط يرتكزان على العقيدة الإستراتيجية التي تعدّ المنطقة "سوقاً تجارية" ضخمة، وهذا ما يُضعف وجود إستراتيجية واضحة ومتماسكة إلا من منطلق حماية مصالحها التجارية والاقتصادية الجغرافية. ويضيف صن أنّ الصين في غنى عن علاقات عسكرية وأمنية في ظل تنامي العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وهذا ما يساعد على تطوير العلاقات العربية - الصينية.

وفي المداخلة الأخيرة من أعمال الجلسة الأولى، أوضح الباحث رابح زغوني في ورقته "الرؤية الصينية الجديدة للعالم: من الجيواقتصاد إلى الجيوبوليتيك" التركيب الثنائي بين القوى الإستراتيجية المؤثرة في العالم العربي؛ وهما الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛ فإحدهما صاعدة والأخرى تقليدية ومهيمنة، في ظل عدّ العالم العربي متغيراً تابعاً لتأثير متغيّرين مستقلّين هما "الصعود الصيني" و"الأحادية الأمريكية". ويذكر الباحث أنّ التحولات في الدور السياسي الصيني في المنطقة العربية التي أصبحت منطقة محورية في سياسة الصين الخارجية الجديدة تعود إلى إدراك صانع القرار الصيني أنّ الوجود الأمريكي في العالم العربي قد يكون موجّهاً ضد مصالح الصين.

البعد التاريخي والثقافي في العلاقات الصينية - العربية

ضمن الجلسة الثانية التي حُصصت لقراءة البعد التاريخي والثقافي في العلاقات الصينية - العربية، أوضح الباحث معين صادق في ورقته "العلاقات العربية - الصينية والتجارة البحرية من القرن السابع إلى القرن العاشر الميلادي" أنّ العلاقة بين الجانبين علاقة قديمة تعود إلى عهد الخليفة عثمان بن عفان عندما أرسل وفوداً بقيادة الصحابي سعد بن أبي وقاص إلى أباطرة أسرة تانغ الصينية الحاكمة في تشانغان. وتمكنوا من بناء أول مسجد في مدينة غوانغتشو. وظهر عدد من الاكتشافات الأثرية والمصادر والخرائط التي تؤكد أنّ العلاقة تاريخية وقديمة وتعود إلى اهتمام العرب منذ القدم بالتواصل مع الصين لأغراض تجارية. وحافظ العرب خلال العصر الأموي على علاقات

تتجاوز السعودية، ولكن ازدياد المخاوف من السعودية في ظل تزايد تأثيرها الفكري في الجماعات الإسلامية في الصين ودون البحث في الموقف الإيراني ضمن إستراتيجية الصين تجاه المنطقة، قد يؤدي إلى خسارة سياسية.

ويرى الباحث أن الأثر المدمر لهذه العناصر الهيكلية والمعارية يفاقمه افتقار السعودية، على نحو خاص، إلى فهم عميق للصين ولإجراءاتها السياسية (ما يعرف بـ "الفجوة المعرفية")، وإن كان ذلك يصح على دول الخليج بوجه عام. مما ساهم في بلورة تصوّرات خاطئة لدى العواصم الخليجية عن أهداف الصين وخطابها، وتسبب في توقّعات زائفة بشأن نهجها وسياساتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط (ما يفسّر الانحراف الذي شهدته العلاقات الصينية - السعودية خلال الفترة 2011-2014). يُضاف إلى ذلك غياب أي استثمار مستدام في التعامل مع المؤسسات الأكاديمية والسياسية الصينية المهمة، ما أدى إلى نشر نقاشات ومحدثات مثيرة للجدل، والأهم من ذلك أنها لا تخضع للمساءلة، وذلك على حساب مصالح دول الخليج البعيدة المدى.

”

أصبحت الصين اليوم الشريك التجاري الثاني لدول مجلس التعاون بعد الاتحاد الأوروبي. ومن المرجح أن تتفوق على الاتحاد الأوروبي خلال السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة

”

وأكد حسن علي في مداخلة له تحت عنوان "استخدام نموذج العرض غير المحدود للعمل: مقارنة بين التجربتين الصينية والخليجية"، مستنداً إلى نموذج آرثر لويس الذي يعتمد على انتقال أو هجرة للعمالة من الريف إلى الحضر (وهذا ما اعتمد عليه الاقتصاد الصيني في النمو)، أن اقتصاد الخليج اعتمد على العرض غير المحدود من العمالة المستوردة من دول العالم المختلفة. وأشار علي إلى أنه استخدم نموذج لويس الأساسي من أجل توضيح عناصره الأساسية وما عدّه لويس ضرورياً لتحقيق النمو المتوازن. فالنموذج الاقتصادي لآرثر لويس يساعد على توضيح كيفية العمل بالنموذج في كل من الاقتصاد الصيني واقتصاد دول الخليج العربية والفروق الأساسية بينهما. ويقدم النموذج تحليلاً مفاده أن اختلاف الهبات أو الموارد الطبيعية، وأسلوب إدارة الاقتصاد في كل من الاقتصادين (الصيني، والخليجي)،

تطوير العلاقات الثنائية بين الطرفين بحيث تعتمد على مصالح تغطي تبادلات تجارية وسياسية وثقافية وأمنية.

ثم قدّم الباحث أيمن الحماد ورقة بعنوان "مبادرة طريق الحرير وآفاق الاتصال الثقافي: العوائق والصعوبات"، ذكر فيها أن البعد الاقتصادي يحتل المرتبة الأهم في شكل المبادرة، وأن ذلك البعد هو المدخل الرئيس الداعم لأي تواصل ثقافي وإنساني يساهم في رفع مستوى التبادل بين الطرفين. وأكد حماد أن سياسة الصين السلمية في محيطها الإقليمي أو الدولي، تواجه معضلة مهمة في ظل المحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم مناهضي الصين في "الباسفيك"، وهذا ما يضع الصين أمام تحديات وصعوبات جمة في ظل رفق مشروعها التنموي العالمي من البوابة الإنسانية والثقافية الأكثر أهمية واستدامةً بالنسبة إليها.

واختتمت الجلسة بورقة الباحث سمير سعيان "تجربة الصين وتجربة العرب في التنمية الاقتصادية" التي شدد فيها على أن تجربة الصين في التنمية الاقتصادية تمثل التجربة التنموية الأبرز خلال الخمسين سنة الأخيرة؛ إذ استطاعت الصين خلال "الفزة الكبرى" لماو تسي تونغ في الفترة 1949 - 1976 أن تتنقل بين الجوع والفقر، بينما استطاعت أن تقفز أثناء فترة الإصلاح بعد سنة 1978 من الفقر إلى الغنى النسبي، ويقفز ناتجها المحلي الإجمالي من نحو 6% من ناتج الولايات المتحدة إلى ما يزيد على 60% منه عام 2015، وتتحول إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم بفارق كبير بينها وبين اليابان.

العلاقات الصينية - الخليجية

ضمن الجلسة الختامية لليوم الأول التي قدّم فيها الباحثون قراءة في العلاقات الصينية - الخليجية، قدّم البروفيسور تيموثي نبلوك مداخلة بعنوان "موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الدور الصيني المتحول في آسيا" أوضح فيها كيف أصبحت الصين اليوم الشريك التجاري الثاني لدول مجلس التعاون بعد الاتحاد الأوروبي. ومن المرجح أن تتفوق على الاتحاد الأوروبي خلال السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة في هذا المجال، علماً أن الغموض لا يزال يكتنف عملية تكيف مجلس التعاون مع شبكة التعاون والتنسيق الأوسع التي تبنيها الصين في جميع أنحاء آسيا الوسطى والمحيط الهندي ضمن مبادرة "الطريق والحزام".

ورأى الباحث محمد السديري في ورقته "العلاقات الصينية - السعودية: الحاجة إلى مقارنة جديدة؟" أن المشاريع الصينية الحالية المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق الواحد بإمكانها أن

وأضاف محارب أن العلاقات الإسرائيلية - الصينية، مرّت منذ عام 1950 حتى اليوم، بأربع مراحل رئيسة هي: أولاً، مرحلة بداية العلاقات ومحاولات تطويرها التي امتدت خلال الفترة 1950-1955. ثانياً، مرحلة العداوة التي امتدت من عام 1955 إلى أواخر السبعينيات. ثالثاً، مرحلة محاولات التقارب والسعي لتطبيع العلاقات التي امتدت خلال الفترة 1980-1992. ورابعاً، مرحلة العلاقات السياسية الكاملة وتمتد العلاقات بين الدولتين في مجالات مختلفة. وقد امتدت من عام 1992 حتى اليوم.

”

في ظل التطورات الإقليمية والدولية وعلى إثر مراقبة التحولات في الرأي العام الصيني تجاه العرب والصراع العربي - الإسرائيلي، يتضح أنّ هناك تطوراً ملحوظاً في العلاقات الصينية - الإسرائيلية

”

أما عزت شحرور فتناول في ورقته "تحولات الرأي العام الصيني تجاه العرب والصراع العربي - الإسرائيلي" الموقف الصيني المتحول من العرب وذلك عندما أشار إلى أنّه في ظل التطورات الإقليمية والدولية وعلى إثر مراقبة التحولات في الرأي العام الصيني تجاه العرب والصراع العربي - الإسرائيلي، يتضح أنّ هناك تطوراً ملحوظاً في العلاقات الصينية - الإسرائيلية في موقف النخب الأكاديمية والثقافية الصينية وشريحة واسعة من الشباب. ويظهر ذلك التحول، على نحو واضح، في وسائل الإعلام الرسمية الصينية ووسائل التواصل الاجتماعي. ففي وقت تنشط فيه حملات المقاطعة لإسرائيل، اقتصادياً وأكاديمياً وثقافياً وعسكرياً، في عدد من دول الاتحاد الأوروبي، يحصل العكس في الصين؛ من جهة قوة العلاقات والتأييد والإعجاب بالنموذج الإسرائيلي، وارتباط ذلك بموجة من العداوة للمسلمين والعرب بأسلوب متطرف يصل إلى حد استخدام عبارات عنصرية ضد الفلسطينيين حتى في اعتداءات إسرائيل عليهم.

واختتم الباحث منصور هويوشانخ الجلسة بتقديم ورقة بعنوان "دور الصين في عملية السلام في الشرق الأوسط في ظل مبادرة الحزام والطريق". فالصين اتخذت موقفاً مسانداً لحقوق الشعب الفلسطيني، إذ التزمت منذ اغتصاب الأرض الفلسطينية وإنشاء الكيان الصهيوني برفض الاعتراف بإسرائيل، وذلك لأنّ القيادة الصينية الشيوعية حينها رأت فيه تجسيداً "للإمبريالية" في المنطقة. وظلت

أدى إلى نتائج مختلفة. وقدّم حسن علي تحليلاً للعوامل التي تؤدي إلى التنبؤ بهبوط معدلات النمو في الصين من جهة، والعوامل التي يمكنها أن تؤدي إلى استمرار المعدلات المرتفعة في الخليج من جهةٍ أخرى.

واختتم اليوم الأول جلسته الأخيرة بورقة تبحث في "العلاقات الكويتية - الصينية: دور الإعلام والدبلوماسية الناعمة في تنمية المصالح المشتركة" للباحثين حامد العبد الله وحسن جوهر. أكد الباحثان أنّ الصين تُعدّ قوةً أساسية وفاعلة على الساحة الدولية، نظراً لنموها الاقتصادي وثقلها السياسي والعسكري والتاريخي، إضافةً إلى انهيار مفهوم القطب الحاكم الواحد على مستوى السياسة الدولية، وفي ما يخص العلاقات الكويتية الصينية، كانت الكويت أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع دول المنظومة الاشتراكية ومنها الصين.

وأشار الباحثان إلى أنّ مسيرة العلاقة شهدت كثيراً من التطور على المستويين الاقتصادي والسياسي، واستطلعنا آراء عيّنة من الطلاب الكويتيين في تخصصي العلوم السياسية والإعلام والعلاقات العامة حول واقع العلاقات الكويتية - الصينية، استناداً إلى البعد الإعلامي والثقافي والسياحي والاقتصادي والسياسي؛ وذلك من خلال استبانة مُعدّة لهذا الشأن ركزت على دور الدبلوماسية الناعمة ووسائل الإعلام في تقوية العلاقات بين الدول وتعزيزها، بالتوازي مع الدور السياسي الذي يقوم به رؤساء الدول وكبار المسؤولين.

الصين والصراع العربي - الإسرائيلي

افتتح اليوم الثاني للمؤتمر بجلسة تناولت "الموقف الصيني من الصراع العربي - الإسرائيلي". وقد استهلّ الباحث محمود محارب بورقة عنوانها "العلاقات الإسرائيلية - الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة"، أشار فيها إلى أنّ العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية قد تطورت بين الدولتين في العقدين الماضيين؛ بحيث ظلت إسرائيل تحاول تطويرها لتعزيز العلاقات الثنائية بين الدولتين على أساس المصالح المشتركة بينهما. وسعت إسرائيل إلى تغيير مواقف الصين منها ومن حقوق الشعب الفلسطيني، عبر تسويق مفاهيم، يرد في مقدّماتها، لا سيما منذ بدء الثورات العربية، أنّ إسرائيل دولة مستقرة لا تتعرض لثورات تُهدد استقرارها، وأنها دولة متطورة اقتصادياً وصناعياً.

بمسؤولياتها الدولية بوصفها قوة صاعدة، وتجهد لحماية مصالحها القومية، إضافةً إلى إدارتها مجموعة معقدة من العلاقات تربطها بالقوى الأساسية، ولكن تطوّر السلوكيات السياسية الصينية بشأن الصراع في سورية على مدى السنوات الخمس الماضية، سلط الضوء على حسابات بكين الكامنة وراء تصويتها على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن سورية، وإدارتها علاقاتها بالقوى الأساسية الأخرى والمبادرات الدبلوماسية التي قد تحقّق تسوية سياسية.

الجلسة الثالثة: العلاقات مع القوى الكبرى والإقليمية

افتتح الباحث منوشهر دراج أعمال الجلسة الثالثة بورقة عنوانها "علاقات الصين مع إيران والسعودية: محاولة إنشاء توازن دقيق". وفي هذا الإطار، تركّزت العلاقات الصينية بإيران والسعودية بوصفهما الدولتين الكبيرتين الغنيتين بالطاقة اللتين تُعدّان أهمّ ركنين لسياسة الصين في منطقة الشرق الأوسط، فالعلاقات الصينية الثنائية في مجال الطاقة والتبادل التجاري، وفي المجال السياسي، وفي المجال العسكري، أقامت توازنًا إستراتيجيًا لهذا الدور الحساس الذي تقوم به الصين للإبقاء على التوازن بين هاتين الدولتين المتخاصمتين.

وفي حين نجد عوامل عدة أدت إلى توسيع رقعة نفوذ الصين وتكريس وجودها في منطقة الشرق الأوسط كمعدل النمو المهّم الذي حققته الصين منذ عام 1978 الذي راوح بين 6 و10 في المئة، فقد أدى تراجع النفوذ الأميركي والأوروبي في المنطقة الذي تسارعت وتيرته بعد انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من العراق عام 2011 إلى فراغ في المنطقة. وما سهّل عملية دخول الصين المنطقة أنها لا تملك تاريخًا استعماريًا، وسياساتها قائمة على احترام السيادة وعدم تدخل أي طرف، فضلًا عن علاقاتها الاقتصادية المربحة لكل الأطراف وذلك في منطقة يسود فيها شعور قويّ مناهض للاستعمار.

وفي السياق نفسه، قدّم الباحث تغرل كاشن ورقة "العلاقات الصينية - التركية والصعود القومي للإيغور" حيث أشار إلى أنّ العلاقة بين البلدين تقوم على بُعدين مهمّين؛ وهما التجارة بخاصة في مجال التصنيع، وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي. غير أنّ عددًا من الأكاديميين ينسب تسليط الضوء على جانب آخر مهمّ - وقد يكون الجانب الأهمّ - في هذه العلاقة المعقدة والمتعددة الأبعاد، هو مسألة قومية الأويغور؛ إذ لا تستطيع الصين وتركيا تفادي تناول هذه المسألة عندما تتعاملان مع بعضهما البعض. فعلاقات التبادل التجاري والشؤون الخارجية والتبادل الثقافي وجميع جوانب

الصين تقاطع الكيان الصهيوني لعقود قبل أن تبدأ في التعامل الدبلوماسي معه في عام 1992، وتطورت بعدها العلاقة بين الطرفين بطرّاد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمنية، وتزايدت المبادلات التجارية بينهما لتصل في عام 2015 إلى 10 مليارات دولار.

السياسة الصينية تجاه الثورات العربية

ضمن الجلسة الثانية التي قدّم فيها الباحثون "قراءة في السياسة الصينية تجاه الثورات العربية" استعرض الباحث جن ليانغ شيانغ مداخلة بعنوان: "السياسة الصينية تجاه العالم العربي في سياق إقليمي متغير". وخلّصت الورقة إلى أنّ الصين تحاول أن تضطلع بدور مسؤول وبنّاء في المنطقة لكنّها لا تزال تسعى للبقاء مساهمًا اقتصاديًا ووسيطًا يتفادى لفت الأنظار. وفي المستقبل ستسّم سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط بالثبات والتنمية في آنٍ واحد. أما على صعيد التنمية، فمن المؤكد أنّ الصين ستعزز علاقاتها بدول المنطقة ولن تقتصر في ذلك على الطاقة، وستعزز أيضًا علاقاتها بدول المنطقة بطريقة أكثر شمولية، وخلافًا للقوى العظمى الأخرى، لا تبحث الصين عن تحالف مع دول الشرق الأوسط، كما أنّها لا ترغب في إنشاء علاقات بالوكالة معها.

”

خلافًا للقوى العظمى الأخرى، لا تبحث الصين عن تحالف مع دول الشرق الأوسط، كما أنّها لا ترغب في إنشاء علاقات بالوكالة معها

“

وقدّمت الباحثة أي وي جنيفر شانغ ورقتها "السياسة الصينية إزاء الصراع في سورية" التي أوضحت فيها أنّ الصراع في سورية بات يمثّل أحد التحديات الأكثر إلحاحًا على الصعيدين الأمني والإنساني التي تواجه العالم العربي اليوم. وتواجه الصين اليوم تحديّ الصراع في سورية في الوقت الذي توسّع فيه نشاطها الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط والمسرح الدولي، وعلى الرغم من أنّ الصين تبوّأت موقعًا فريدًا يخولها الإعلان عن سياساتها وأهدافها في ما يتعلّق بالصراع السوري؛ إذ هي تسعى للاضطلاع

بالتقلبات. بحيث أن تحليل سلوك الصين يبين أنها غير مستعدة بعد للتخلي عن علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وإن كانت تحاول القيام بدور محدود ومعارض للهيمنة الأمريكية.

وعلى جانب آخر ليس بأقل أهمية قدّم الباحث محمود زكريا إبراهيم مداخلة بعنوان: "العلاقات المصرية-الصينية منذ انتهاء الحرب الباردة". وجد إبراهيم أن العلاقات بين البلدين (مصر، والصين) منذ انتهاء الحرب الباردة حظيت بقدر كبير من الاستمرارية والثبات، منذ نشأتها في منتصف العقد الخامس من القرن العشرين. وعلى الرغم من تغيّر الأوضاع الدولية والإقليمية منذ انتهاء الحرب الباردة، فإن العلاقات المصرية - الصينية اتسمت بالتطور الإيجابي والازدهار في جميع المستويات.

”

تحليل سلوك الصين يبين أنها غير مستعدة بعد للتخلي عن علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وإن كانت تحاول القيام بدور محدود ومعارض للهيمنة الأمريكية

“

وفي سياق آخر متصل قدّم الدبلوماسي السوداني السابق علي يوسف الشريف ورقة بعنوان "العلاقات الصينية - السودانية: شراكة أم تبعية؟" أشار فيها إلى أن العلاقات اتصفت بالمثانة خلال العقدتين الأخيرين، وتستخدم الصين أدوات القوة الناعمة في السودان من واقع استثماراتها الكبيرة حيث تعمل على حماية مصالحها النفطية خصوصاً. ومن واقع محاولاتها إنشاء شراكات محلية للاستفادة من موارد أفريقيا، تحاول الصين التخفيف من حدة تغولها في القارة السمراء بما يحول دون الدخول في صدام مع الغرب.

وأشارت الباحثة أسماء بن مشيرح في ورقته بعنوان "إستراتيجيات التغلغل الصيني في الجزائر: دراسة في الآليات والرهانات المستقبلية" إلى أن التغلغل الصيني في الجزائر قام على أساس القوة الناعمة، إذ بدأت الصين في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى الأخرى على الأقاليم والمناطق ذات الأهمية الإستراتيجية؛ مستخدمة وسائل القوة الناعمة للتوسع والحضور في مشاريع اقتصادية كبرى متصلة بالبنية التحتية أو مشاريع الطاقة، فالنموذج الصيني للتعويض خلق نوعاً من التغلغل في العالم من خلال قوته الناعمة. وبهذا الشكل يوصف الوجود الصيني في الجزائر بكل أبعاده.

العلاقة التي تربط الصين بتركيا، متأثرة بقومية الأويغور ودينامية القومية التركية. بحيث يؤكد كاشن أن مسألة الأويغور هي في الواقع من أهم العوامل التي تتحكم في العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية بين البلدين.

وفي ورقة بعنوان "تأثير صعود الصين في مثلث الخليج وإيران وباكستان" يؤكد الباحث سعيد شفتت أن النهوض الذي شهدته الصين خلال العقود الثلاثة الماضية، يعطي تفسيرات متباينة بشأن كيفية تأثير هذا النهوض في علاقاتها بدول الخليج والشرق الأوسط. فأصبحت قضايا الأمن والطاقة محورية، في وقت تنكب فيه الصين على تنفيذ مشروعها الطموح "الطريق الواحد والحزام الواحد"؛ ذلك أنها آثرت صوغ سياسة استباقية صلبة تجاه المنطقة على الصعيد الثقافي والاقتصادي والعسكري. فهي تسعى لتنفيذ هذه السياسة في إطار النيوليبرالية، وهي بصدد إعادة تشكيلها بإتقان أيضاً. وضمن هذا السياق الإقليمي الواسع، تُفهم أيضاً علاقة دول الخليج وباكستان وإيران على نحو خاص، والهند بوجه عام، مع نهوض الصين. وهذا ما يمكن أن يعزز احتمالات إنشاء علاقات اقتصادية وعسكرية وثقافية جديدة قد تعزز فرص السلام والتعاون والتنمية وتسهم في تغيير الديناميات الجيوسياسية لإيران وباكستان والهند.

وفي ورقته "تداعيات تحول الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة على العلاقات الصينية الخليجية" أكد الباحث جورج جياوزيو دوان أنه في ضوء الزيارة التي قام بها مؤخراً الرئيس الصيني إلى كل من المملكة العربية السعودية وإيران من جهة، وانطلاقاً من السياسة الخارجية الحالية للرئيس الأمريكي أوباما التي توحى بمستوى من فك الارتباط بالشرق الأوسط من جهة أخرى، بدأت الصين حينها ترسم رؤية انطلاقاً من موقعها الإستراتيجي في منطقة الخليج، وانطلاقاً من تخلي الولايات المتحدة عن مصالحها. ويوضح دوان أن لذلك تداعيات سياسية على مستقبل تمكين العلاقة بين الصين ودول مجلس التعاون.

نماذج من العلاقات العربية - الصينية

استعرضت الجلسة الختامية بعض نماذج العلاقات العربية - الصينية، وافتتحت بورقة ابتسام عبد ياس "توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد 2003" التي أوضحت فيها أن السياسة الصينية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003، أخذت طابعاً متصفاً بمعايشة الوضع العراقي والدعوة إلى الجنوح للسلم وتغليب الحل السياسي واتخاذ إجراءات سياسية تلائم هذه المرحلة الحافلة

أحمد قاسم حسين | Ahmed Qasem Hussein*

مؤتمر
"إستراتيجية المقاطعة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد:
الواقع والطموح"

ACRPS Conference

"Boycotting as a Strategy to Counter Israel's Occupation and
Apartheid: Present - Day Realities and Aspirations"

* باحث بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies.

الديناميكا المتبعة؛ مسلطاً الضوء على الإستراتيجيات التي اعتمدها الجهات المضادة لمواجهة حركة المقاطعة.

وكانت السياسات المضادة لمواجهة المقاطعة، وبشكل خاص الأدوات التي تميز المرحلة الجديدة، التي أطلق عليها نديم روحانا "مرحلة الهجوم"، محورَ ورقته البحثية التي جاءت بعنوان "النقاش الإسرائيلي في مواجهة حملات المقاطعة"، إذ أخذت وزارة الخارجية الإسرائيلية زمام المبادرة بالتعاون مع وزارة الشؤون الإستراتيجية في بناء إستراتيجيات هجومية تهدف إلى القضاء على حركة المقاطعة وتصويرها كحركة تقع خارج إطار الشرعية السياسية وحتى الشرعية الأخلاقية. ولما كان جوهر الخطر على إسرائيل من حركة المقاطعة لا يأتي من الجانب الاقتصادي، بل من التحدي المباشر للأسس الأخلاقية التي تدعي إسرائيل أنها تمثلها، فقد ركزت إستراتيجية إسرائيل الهجومية على الجانب الأخلاقي مستخدمةً أدوات وطرق عمل لضرب هذا الجانب.

”

أشار الباحث ميشال نوفل إلى أن الموقف الأوروبي الشعبي كان جريئاً وأكثر انتصاراً للحق الفلسطيني من الموقف الأوروبي الرسمي، مشيراً إلى مبادرات مدنية في أوروبا للمقاطعة، وفي ألمانيا وبريطانيا بالتحديد

”

من ناحيتها، بينت الباحثة آيات حمدان في مشاركة بعنوان "المقاطعة في السياق الفلسطيني: الظروف والتحديات" أنه في غياب برنامج وطني يحظى بدعم القوى السياسية المختلفة؛ تظهر الحملة الوطنية لمقاطعة إسرائيل خياراً وطنياً جامعاً، بقيادة اللجنة الوطنية والتي تسعى إلى تفعيل مقاطعة هذا الكيان دولياً. وخلصت إلى أنه على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته إستراتيجية مقاطعة إسرائيل دولياً، وعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية والمعنوية الفادحة التي ألحقتها بها، فإن تحديات كثيرة لا تزال تعترض طريق حركة المقاطعة داخلياً؛ تحديات أفرزتها طبيعة النظام الاستعماري الاستيطاني الذي تخضع له فلسطين، إضافةً إلى الواقع السياسي والاقتصادي الناتج من "انفاقية أوسلو".

وفي مشاركة بعنوان "كي تستمر النجاحات: تعديل إستراتيجية حملات المقاطعة"؛ أفاد الباحث خليل جهشان أن حركة المقاطعة تواجه اليوم تحديات كبيرة، وبخاصة بعد أن حشدت إسرائيل جهداً ضخماً

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالتعاون مع فرع تونس في الرابع من آب/ أغسطس 2016، بمدينة الحمامات التونسية مؤتمراً أكاديمياً حمل عنوان "إستراتيجية المقاطعة في النضال ضد الاحتلال ونظام الأبارتهايد الإسرائيلي: الواقع والطموح". ويأتي المؤتمر في إطار التقاليد الأكاديمية للمركز الذي يخصص جزءاً من البحث وورشات العمل الأكاديمية لدراسة القضية الفلسطينية، إذ هدف إلى دراسة مسألة المقاطعة بوصفها أداةً من أدوات المقاومة الشعبية وأسلوباً من أساليب مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وقد شارك فيه عدد من الباحثين والخبراء العرب والأجانب، وتضمنت أعمال المؤتمر 29 ورقة بحثية أكاديمية من مختلف أنحاء العالم.

وأشار مهدي مبروك، مدير فرع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في تونس، في الكلمة الافتتاحية للمؤتمر إلى المنعرجات العديدة التي اعترضت المقاطعة على المستوى الرسمي العربي في السنوات الأخيرة بسبب ضعف النظام الرسمي العربي، وتشبثت النخب العربية، وبروز حالات استقطاب حادة، وتنامي موجات العنف والتطرف، وارتفاع منسوب مناهضة الغرب، والمسلمين عامة؛ وهو ما كان له انعكاس كبير على القضية الفلسطينية. كما شدد على ضرورة دعم الجهد العلمي والبحثي لمساندة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ضمن التزام أخلاقي؛ يكرس حق الاختلاف والتعدد بما يغذي ديناميكية المقاطعة، وتفعيل أشكالها ومضامينها؛ بوصفها جزءاً من حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتحرر. وفي الجلسة الافتتاحية أيضاً، ركز محمد المصري، المدير التنفيذي للمركز العربي، على ضرورة تسليط الضوء أكاديمياً على مختلف أوجه معاناة الشعب الفلسطيني، ومقاومته للاحتلال الإسرائيلي، والبحث في سبل تفعيل آليات المقاومة، ولا سيما المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية والثقافية لإسرائيل.

المقاطعة إستراتيجية عمل وطني فلسطيني

ضمت الجلسة العلمية الأولى في المؤتمر مجموعة من الأوراق الأكاديمية التي بحثت، على وجه الخصوص، موضوع "المقاطعة كإستراتيجية عمل وطني فلسطيني، والرد الإسرائيلي عليها". وفي هذا الإطار، أشار الباحث ميشال نوفل إلى أن الموقف الأوروبي الشعبي كان جريئاً وأكثر انتصاراً للحق الفلسطيني من الموقف الأوروبي الرسمي، مشيراً إلى مبادرات مدنية في أوروبا للمقاطعة، وفي ألمانيا وبريطانيا بالتحديد؛ لما لذلك من دلالة خاصة. كما قارنها بالتجربة الأميركية في المجال ذاته؛ مع اختلاف

وفي السياق القانوني ذاته، قدم مركز الحقوق الدستورية ورقة بعنوان "الاحتلال كمشروع تجاري: المنشآت التجارية في المستوطنات في ظل القانون الدولي وحملة المقاطعة". انطلقت الورقة من فرض عدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية بموجب القانون الإنساني الدولي، واستندت إلى تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الذي صدر مؤخراً من ناحية الدور الذي تقوم به الشركات التي تعمل في المستوطنات، وتمول بناء المستوطنات، وتؤمن الخدمات للمستوطنين، أو تتاجر مع شركات المستوطنات. وتطرقت الورقة إلى الكيفية التي تسهل بها هذه الشركات شؤون المستوطنات غير القانونية وتؤازرها، وتبين كيف تساهم هذه الشركات في نظام يتوقف وجوده وتوسعه على المصادرة غير المشروعة للأراضي والموارد الفلسطينية؛ مما يتعين على حملات المقاطعة تضمين خطابها أبعاداً قانونية وآليات مواجهة الأنشطة المرتبطة بالمستوطنات من انتهاكات إسرائيل للقانون الإنساني الدولي وسياساتها التمييزية والمسيئة التي تشجع على توسيع المستوطنات واقتصادها.

المقاطعة الاقتصادية وأبعادها السياسية

تطرقت الجلسة الثالثة من أعمال اليوم الأول إلى أثر المقاطعة الاقتصادية على الكيان الإسرائيلي وأبعادها السياسية، إذ قدم في هذا الإطار الباحثان مالك حبايب ورائد حبايب ورقة بحثية بعنوان "حملات المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل منذ عام 2005: مقارنة تحليلية بين البلدان العربية والغرب". وقد بدأ الباحثان ورقتهما بيانوراما تاريخية للمقاطعة الاقتصادية الرسمية العربية وتراجعها مع توقيع عدد من اتفاقيات السلام مع الكيان الإسرائيلي، وبخاصة مع زيادة انكشاف العالم العربي أمام قوى العولمة والاقتصاد النيوليبرالي. وبعبارة أخرى، تزامن التطبيع مع إسرائيل مع زيادة اختراق الشركات المتعددة الجنسيات لاقتصادات العالم العربي. وللمفارقة، فقد حققت المقاطعة الاقتصادية في بلدان غربية مؤيدة لإسرائيل العديد من الإنجازات، لذا حاول الباحثان رصد هذه النجاحات وتحليلها مقارنة مع الوضع الراهن في العالم العربي، والوصول إلى العقبات والتحديات التي تواجه القيام بمبادرات مماثلة في المنطقة.

وفي سياق قريب، قدّم الباحث طارق حمود ورقة بعنوان "المقاطعة في الإجراءات الأوروبية: نصف مقاطعة للمستوطنات، ودعمٌ مطلق لإسرائيل"؛ أكد فيها أن حركة مقاطعة إسرائيل في أوروبا، تحمل أبعاداً

لتشويهاها. ومن الضروري، وفق تقديره، إعادة النظر في تكتيكات الحركة، داخل المجتمع الأمريكي على وجهٍ خاصٍّ للمحافظة على سعيها لتحقيق أهدافها، وتعزيز فاعليتها، وضمان استمراريتها في مواجهة الحملة الإسرائيلية الساعية لتقويضها.

الأبعاد القانونية لحملات المقاطعة

تناولت الجلسة الثانية حملات المقاطعة والإجراءات القانونية الموجهة ضدها والآليات التي تحد من تأثير تلك التشريعات والقوانين. وفي هذا السياق، قدم الباحث جميل دكور ورقة بعنوان "الماكارثية الأمريكية الجديدة: التحليل القانوني للإجراءات المانعة لحملات المقاطعة في الولايات المتحدة". ورأى دكور أنه مع تنامي دور حملات المقاطعة وأهميتها، بدأت مجموعات محافظة وداعمة للكيان الإسرائيلي تنظيم حملات تسعى لنزع شرعية هذه الحركة، مستهدفة السلطات التشريعية والفدرالية والوطنية. وقد تم طرح عدد من مشاريع القوانين وأقر بعضها، إضافة إلى الأمر التنفيذي الذي أصدره حاكم ولاية نيويورك أندرو كومو، إذ أدرج أساساً أسماء المنظمات التي تشارك في المقاطعة ضمن قائمة سوداء. وجرى اتخاذ تدابير فدرالية أخرى وتم اعتمادها، بما في ذلك التشريع والقرارات من أجل مواجهة حركة المقاطعة. كما تطرق الباحث إلى الأخطار السياسية والقانونية الناجمة عن تحدي التدابير المناهضة لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وقدّم بعض الملاحظات بشأن بعض الطرق العملية للتصدّي لها والسير قدماً فيها.

وفي السياق نفسه، بينت الباحثة سلمى كرمي أيوب في الورقة التي قدّمتها بعنوان "الإجراءات القانونية ضد حملات المقاطعة: هل للمؤسسات العمومية حق في أن تقاطع إسرائيل؟ لجوء الحكومات والمجموعات الخاصة لإدارة الحملات في البلدان الأوروبية مؤخراً، وعلى وجه الخصوص، المملكة المتحدة، إلى الوسائل القانونية لتسهيل الهجوم على حركة المقاطعة. وتطرقت الباحثة إلى الجهد الذي تبذله الحكومات والمنظمات المناهضة لحركة المقاطعة متذرة بالقوانين المناهضة للتمييز، في محاولة منها لمنع الأفراد والهيئات العامة من الانخراط في مبادرات حملات المقاطعة. واقترحت الباحثة ضرورة صوغ مجموعة من الحجج القانونية التي يمكن اعتمادها والتي تركز على الحق في حرية التعبير لحماية حق الأفراد في الانخراط في حملات المقاطعة.

الإسرائيلي: قراءة في الأبعاد التاريخية؛ إذ استعرض الجذور التاريخية لظاهرة المقاطعة، وتطور أشكالها في فلسطين من مقاطعة شعبية إلى رسمية. وتطرق إلى محاولات تطور مفهوم المقاطعة في الفترة التي تلت الاتفاقيات السياسية بين العرب والكيان الإسرائيلي، ويتوقف الحناشي عند قيام الكيان الإسرائيلي عام 1948 لتبدأ مرحلة تاريخية جديدة في مقاطعة الكيان الإسرائيلي على المستوى الرسمي العربي؛ إذ أكمل أحمد قاسم حسين من حيث انتهى الحناشي، وحملت ورقته عنوان "المقاطعة ومناهضة التطبيع: التراجع الرسمي العربي والانديفاع المدني الشعبي". فقدم خلفية تاريخية للمقاطعة الرسمية العربية بعد قيام دولة الكيان الإسرائيلي، إذ بدأت المقاطعة بدعم من جامعة الدول العربية التي خصصت لها مكتباً للمقاطعة في دمشق، وحققت عددًا من النجاحات، لكنها تراجعت ببعدها الرسمي العربي مع عملية السلام في مدريد وانخراط الدول العربية في مفاوضات سلام مع الكيان الإسرائيلي، وقادت إلى توقيع سلسلة من الاتفاقيات السياسية التي فرضت واقعًا جديدًا وعاونًا لمرحلة نقيضة للمقاطعة اصطلح على تسميتها بمرحلة التطبيع. وأكد الباحث أنّ نجاح حملات المقاطعة ضد المشروع الاستعماري، وبخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، تحتاج إلى بناء القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي توفر شبكة أمان اجتماعية تدعم استمرارية المقاومة أو الصمود المقاوم ضد الهجمات التي تقودها السلطة المستعمرة من ناحية، والتواصل والتشبيك مع حركات التضامن الدولي في مناطق مختلفة من العالم من جهة ثانية.

”

بدأت المقاطعة بدعم من جامعة الدول العربية التي خصصت لها مكتباً للمقاطعة في دمشق، وحققت عددًا من النجاحات، لكنها تراجعت ببعدها الرسمي العربي مع عملية السلام في مدريد وانخراط الدول العربية في مفاوضات سلام مع الكيان الإسرائيلي

”

وجاءت مشاركة الباحث عمرو سعد الدين بعنوان "حركة مقاطعة إسرائيل BDS في محيطها العربي: قراءة في القيم والمسارات" ركز خلالها على دراسة المحيط العالمي بصورة عامة، والعربي على وجه التحديد، في نشأة حركة المقاطعة، وارتباطها بالمحيط العربي من ناحية القيم والمسارات التي تسلكها في العالم. وانطلق من أن النضال الفلسطيني ارتبط تاريخيًا بمحيطه العربي والدولي، وشكلت تجربة

قانونية وحقوقية، إضافةً إلى منطلقاتها الأخلاقية، وأن هذه الحركة تنقسم إلى قسمين: الأول مدني وهو الأشد تأثيرًا، والثاني رسمي تابع من بعض الإجراءات الأوروبية الرسمية. وتابع قائلاً: "إن القراءة المتأنية للإجراءات الأوروبية الرسمية تجاه المستوطنات قد تخرج باحتمالات متعددة؛ تبدأ من الجانب القانوني والأخلاقي الذي يعيش انفصامًا واضحًا مع إجراءات رسمية أخرى تجعل إسرائيل، بوصفها نظامًا سياسيًا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، حليفًا فوق القانون، وديمقراطيةً تستحق الدعم لا العكس".

أما الباحثة أماني السنوار، فقد ذكرت في ورقة بعنوان "وسم بضائع المستوطنات في أوروبا بين الاقتصاد والسياسة" أن قرار البرلمان الأوروبي، سنة 2012؛ وضع علامات خاصةً لتمييز مصدر المنتوجات الإسرائيلية (من المستوطنات)، وهو موقف يُفهم منه عدم اعتراف الدول الأوروبية بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة سنة 1967، مشيرةً إلى أن التطورات الإقليمية، في السنوات الأخيرة، وسّعت الفجوة بين الدور والأهداف الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط وبين علاقة أوروبا الثنائية بإسرائيل. وطالبت السنوار بمضاعفة الجهد إقليميًا ودوليًا لدعم عزلة المشروع الاستيطاني، داعيةً النخب العربية إلى تعزيز مبادرات المقاطعة العربية والعالمية لإسرائيل، وتفعيل الرؤى المتعلقة بذلك.

وفي ختام الجلسة، قدم الباحثان أبو بكر عبد الرازق وربى العلاونة ورقة بحثية بعنوان "المقاطعة وفرص بناء اقتصاد وطني فلسطيني: تحليل تجارب المقاطعة التجارية للكيان الإسرائيلي في الضفة الغربية" هدفت إلى قياس المدى الذي بلغته عملية المقاطعة الاقتصادية في فترتيّ الحريّتين الأخيرتين على غزّة (2012 و2014)، وأثر ذلك في القطاع الخاص الفلسطيني وكشف جوانبها المختلفة، وتطورها التلقائي وتطورها في الوجدان والوعي الشعب و مدى تأثيرها في المديّن القريب والبعيد في خلق اقتصاد وطني فلسطيني.

حملات المقاطعة في الوطن العربي: التاريخ والمسارات والتجارب

ضمت جلسات اليوم الثاني من المؤتمر عددًا من الأوراق البحثية التي تناولت حملات المقاطعة في الوطن العربي والتطور التاريخي لها وتراجعها الرسمي واندفاعها الشعبي المدني. فقد جاءت ورقة عبد اللطيف الحناشي تحت عنوان "مقاطعة الحركة الصهيونية والاحتلال

كما تناولت منى عوض الله حملات المقاطعة في الأردن؛ إذ جاءت ورقتها البحثية بعنوان "أشكال مقاطعة الكيان الصهيوني وأساليبها في الأردن: دراسة ميدانية". ولهذا الغرض أجرت الباحثة مقابلات مع مجموعة من الناشطين الذين قادوا حملات مقاومة التطبيع في الأردن أو شاركوا فيها، وكان عددها 13 مقابلة. وفي استعراضها لنتائج البحث، أشارت إلى أنه على الرغم من تعدد حملات مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتنوع أساليب تفعيلها وآلياتها في الأردن، فإن هناك تراجعاً ملموساً في أنشطتها عمومًا، وذلك بسبب تراجع الحريات في البلاد، وتعرض الناشطين للمساءلة القانونية، إضافة إلى تأثرها بضعف التنسيق بين الهيئات القائمة عليها، والذي أصبح مرتبطاً، بطريقة أو بأخرى، بمجريات الأحداث في المنطقة.

وعن المقاطعة الأكاديمية، سعى فرج معتوق، في ورقته بعنوان "فرص التعاون الأكاديمي التونسي / الأوروبي في المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل: الواقع والممكن"، لإجراء مقارنة بين فاعلية المقاطعة الأكاديمية في دول أوروبا الغربية على عكس الوطن العربي، وبحث في الأسباب التي أرجعها إلى غياب إستراتيجية عمل داخل المؤسسة الأكاديمية في عدد من دول الوطن العربي ومنها تونس، الأمر الذي يتطلب أيضاً نوعاً من التعاون والتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية التي تقاطع الكيان الإسرائيلي في الغرب.

جنوب أفريقيا: تجربة ونموذج يحتذى

خصص المؤتمر جلسة خاصة تناولت تجربة جنوب أفريقيا في النضال ضد نظام الفصل العنصري الأبارتهايد باعتبارها التجربة الأكثر إلهاً وتأثيراً في حركة المقاطعة الفلسطينية. وضمن هذا الإطار، أكد ستيفان فريدمان مدير مركز دراسات الديمقراطية في جامعة رودوس وجوهانسبورغ في جنوب أفريقيا أن هذه المؤتمرات الأكاديمية مهمة للغاية في معرفة الإخفاقات والنجاحات في قضية المقاطعة. وبرأيه، فإن تبادل الأفكار يمكن أن يؤدي إلى فاعلية أكبر في دعم الشعب الفلسطيني لإيصال رسالته وتأكيد روايته. وبحث فريدمان، في ورقته التي حملت عنوان "الحظ أم الحكمة؟ عوامل النجاح في مقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا"، عوامل هزيمة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من خلال حملة المقاطعة وكيفية الاستفادة منها على الساحة الفلسطينية، واستخلاص المقومات الرئيسية التي مكنت مقاطعة الفصل العنصري من تحقيق أهدافها، من خلال تأطير النضال بوصفه حملة من أجل حقوق الإنسان وخلق

مناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا نموذجاً للمحاكاة من قبل حركة المقاطعة وظهر ذلك في بيانها التأسيسي. وخلص الباحث إلى ضرورة تحليل سلوك الفاعلين وسط عوامل بنيوية لفهم مسار حركة المقاطعة في الوطن العربي ضمن المسارات العالمية الأخرى "الهند، جنوب أفريقيا، أوروبا، أميركا الشمالية"، ولا سيما أن حلقات المقاطعة التاريخية boycott cycles (الفلسطينية والعربية) ذات صلة وثيقة بالحركة العالمية، لكن باختلافات في الوقت نفسه تتعلق بطبيعة الفاعلين أنفسهم وبتغيرات بنيوية تتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي.

واستهل أشرف عثمان بدر ورقته "حركة المقاطعة ومقاومة التطبيع: قراءة في المعوقات وعوامل النجاح" بسؤال ذي شقين، الأول: ما العوائق التي تحول دون نجاح حركة المقاطعة؟ والثاني، ما العوامل المساعدة لنجاحها؟ وضمن هذا السياق، حاول بحث الخطوط العريضة للإستراتيجية الإسرائيلية المضادة لحركة المقاطعة، ليختم بأن الإستراتيجية الإسرائيلية المضادة لحركة المقاطعة تنطلق من إصاق تهمة معاداة السامية بنشاطات الحركة، وأن العائق الآخر الذي يحول دون تحقيق حملات المقاطعة نتائج ملموسة يعود إلى غياب إجماع فلسطيني على تبني برنامج وطني تكون المقاطعة جزءاً منه.

وعن النماذج والتجارب على مستوى الوطن العربي، قدم عايد الجريد ورقة بعنوان "المقاطعة للكيان الصهيوني في الكويت بين 1945-2016" استعرض فيها تاريخ المقاطعة الكويتية للكيان الإسرائيلي والدور الذي أدته دولة الكويت كعضو في مجلس جامعة الدول العربية والتنسيق معها حول المقاطعة، والتزام الكويت بالتوصيات التي أصدرها مكتب المقاطعة الرئيس في دمشق بشأن مراقبة ناقلات النفط التي تحملها إلى أسواق خارجية، وتلقّى الكويت من المكتب ذاته تقارير حول البضائع الصهيونية التي تتسرب إلى السوق الكويتية. وبين الباحث أنه مع التحولات السياسية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة عمومًا ومنطقة الخليج على وجه التحديد بخاصة بعد توقيع اتفاقيات السلام (كامب ديفيد، وأوسلو، ووادي عربة) مع دولة الكيان أثر في حركة المقاطعة رسميًا وشعبيًا. لذا، يرى الباحث ضرورة تركيز البحث حول مدى التزام الكويت بمقاطعة الكيان الإسرائيلي، وإبراز محاولات اختراق الأسواق الكويتية. وعن تجربة البحرين، قدم راشد الجاسم عرضاً تاريخياً للمقاطعة هناك، وقد حملت ورقته عنوان "المقاطعة البحرينية للكيان الصهيوني: من ظهور المفهوم حتى أفوله (1938-2016)". واعتمد في إعداد دراسته على بحث أرشيفي ومقابلات ميدانية لإعطاء مساحة تحليلية واقعية كافية لقوى الجماهير الفاعلة في مجال المقاطعة ومناهضة التطبيع في البحرين تعكس حجم وعي الجماهير البحرينية بصورة عامة وبالقضية الفلسطينية.

استعرض فيها التحديات والفرص التي تواجه حركة المقاطعة في الولايات المتحدة بما فيها سلسلة التشريعات ضدها. تلا ذلك، ورقة تمارة خروب بعنوان "حرب الإعلام حول حملة المقاطعة: انحياز التغطية الإعلامية الأميركية في مقابل نجاح وسائل التواصل الاجتماعي" ركزت فيها على المعركة التي تجري في وسائل الإعلام ضد حملات المقاطعة في الولايات المتحدة من خلال تغطية وسائل الإعلام المنحازة إلى إسرائيل للوقائع وتضليلها وتشويهها عبر تصنيف حركات المقاطعة بأنها معادية للسامية، مجردةً إياها من أي سياق أو خلفيّة أو قانون دولي. أما ورقة أسامة أبو ارشيد المعنونة "المحاولات الصهيونية لرفع الشرعية عن حركة المقاطعة في الولايات المتحدة: أساليبها وأثرها" فقد تناولت أساليب اللوبي الصهيوني وحلفائه في محاولة نزع الشرعية عن جهد المقاطعة لإسرائيل في الولايات المتحدة، التي بلغت حدّ تجريم الناشطين فيها. وأبرز أبو ارشيد بعض استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة التي تظهر تصاعد نسبة التعاطف مع الفلسطينيين مقارنةً مع إسرائيل، وهذا ما دفع اللوبي الصهيوني، بكلّ أجنحته، إلى الاستنفار للتصدي لحملة المقاطعة هذه، وذلك عبر العديد من الوسائل التي تتضمن محاولة تمرير مشروعات قوانين في الولايات، والتعدّي على العمل الطلابي الجامعي عبر أدوات إدارية، ومحاولة خنق أي صوت أكاديمي مؤيد للمقاطعة. كما تناقش هذه الورقة نجاحات حركة المقاطعة في الولايات المتحدة، والتحديات التي تواجهها، وآفاقها.

أما الباحث ماكس بلومنتال، فقد تطرق إلى موضوع ربط معاداة السامية بحركات المقاطعة في ورقته التي حملت عنوان "تصنيع معاداة السامية: تكتيك لضرب حملات التضامن"، وبيّن فيها محاولات مؤيدي إسرائيل وصم حركة المقاطعة بمعاداة السامية وتزامن ذلك مع ضغوط اللوبي المؤيد لإسرائيل في هيئات حكومية وجامعية لإعادة تعريف المصطلح وفقاً لمعايير إثنو-قومية صهيونية صريحة بعيدة كلياً عن معناه الأصلي. وتشرح لماذا يُتهم حتى المؤيدون اليهود لحركة المقاطعة أيضاً بمعاداة السامية، وكيف أنّ هذا التكتيك قد عطّل العلاقات اليهودية البينية. كما تطرق بلومنتال إلى الهجمات على حركة التضامن مع فلسطين، بوصفها برنامجاً موجّهاً لعملية انقضاء أوسع على الحركات الاجتماعية التقدمية في الغرب، وتحلّل قوانين الطوارئ القمعية في فرنسا، والحملة ضد زعيم حزب العمال البريطاني جيرمي كوربين، والجهد المبذول لعرقلة تحالف العدالة الاجتماعية في نطاق الجامعات الأميركية.

ومن ماليزيا، قدم الباحث محمد ناظري إسماعيل ورقة حول نشأة حركة المقاطعة في ماليزيا بعنوان "التحديات الراهنة لحملة المقاطعة في ماليزيا"، ويرى أنه من المفترض أنّ ماليزيا التي لا تقيم علاقات

علاقة بين المقاومة الداخلية وحركة التضامن الدولي. وبيّن فريدمان أنّ حركة المقاطعة في جنوب أفريقيا لم تكن موحّدة، لكنها توحدت على مطلب المساواة في بلد واحد، وهو ما لم يتحقق في الحالة الفلسطينية. وفي الختام، نوه فريدمان إلى أنّ الدول الأفريقية في آسيا وأميركا اللاتينية دعمت مطالب الشعب الأفريقي ووصل الأمر إلى الأمم المتحدة لإلغاء نظام الفصل العنصري، وهو تحدٍ آخر للحركة الفلسطينية التي تحتاج إلى الاعتماد على الشعوب بدل الحكومات؛ إذ يمكن للشعوب الضغط أكثر.

”

يتعين أن تكون هناك إستراتيجية فلسطينية للمقاطعة على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا، مع غياب الإستراتيجية فلسطينياً؛ لا سيما أنّ موقف النظام الرسمي الفلسطيني ممثلاً بالسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها يناهض المقاطعة

”

وجاءت الورقة الثانية في هذه الجلسة بعنوان "حملة جنوب أفريقيا لفرض العقوبات وحملة المقاطعة الفلسطينية: فرص ونجاحات" وقدمها المدير التنفيذي لمركز أفريقيا والشرق الأوسط في جنوب أفريقيا نعيم جينا. وقد قارن فيها بين تجربة جنوب أفريقيا في النضال ضد نظام الأبارتهايد، والتجربة الفلسطينية؛ ليصل إلى أنه يتعين أن تكون هناك إستراتيجية فلسطينية للمقاطعة على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا، مع غياب الإستراتيجية فلسطينياً؛ لا سيما أنّ موقف النظام الرسمي الفلسطيني ممثلاً بالسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها يناهض المقاطعة. وشدد جينا على ضرورة عدم تأطير حملات المقاطعة بجماعة أو حزب أو شخص والتعاطي معها على اعتبارها حالة شعبية مدنية.

حملات المقاطعة دولياً: تجارب ونماذج

استكمالاً لتجربة جنوب أفريقيا ودروسها المستفادة، سعى المؤتمر لاستعراض تجارب المقاطعة في مناطق عديدة من العالم، ابتدأها يوسف منير بورقة بعنوان "أساليب حملة المقاطعة والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني في الولايات المتحدة: الفرص والتحديات"

المختصرة والتحديات " تاريخ تأسيس حركة المقاطعة في تشيلي، وتعدّ إنجازاتها والصعوبات التي واجهتها والتحديات التي تواجهها. كما رصد الباحث نموّ هذه الحملة في تشيلي، بدءًا من تأسيسها، مرورًا بتشكّل منبرها المركزي المعروف بـ "اللجنة المنسّقة لمقاطعة إسرائيل في تشيلي" التي توقّفت عن العمل في عام 2015.

جلسة ختامية: نقاش مفتوح

اختتم المؤتمر بجلسة نقاشية جمعت المشاركين الذين أشاروا إلى ضرورة مساندة عمل حركات المقاطعة سياسيًا وأدبيًا لا سيما بعد النجاحات العديدة التي حققتها والخسائر التي ألحقتها بالاقتصاد الإسرائيلي وذلك من خلال تأطير الحملة وكل المبادرات المماثلة وتوسيع قاعدتها وتجديد أساليب عملها لتحقيق الأهداف المرسومة خاصة في البلدان العربية. وتطرق المشاركون إلى أهمية "أنسنة" القضية الفلسطينية والتركيز على أن ممارسات الكيان الصهيوني مخالفة لأبسط حقوق الانسان، والبحث في مختلف القوانين والتشريعات الوطنية والعالمية بما يخدم هذا التوجه، والاشتغال أكثر على المقاطعة الأكاديمية والجامعية والثقافية بسبب الوزن الكبير الذي يمثله الجامعيون والباحثون والمثقفون في صناعة الرأي العام. كما اقترح البعض إحداث وحدات أو مراكز بحثية على مستوى الجامعات العربية تهتم بموضوع المقاطعة العربية لإسرائيل وتبحث سبل تطويرها وتفعيلها.

دبلوماسية مع إسرائيل وملتزمة دعم القضية الفلسطينية دعمًا كاملًا، إلا أنّ هناك جملة من التحديات تعترض هذا الدعم منها الدعم الآتي للقضية الفلسطينية، والافتقار إلى دعم الماليين غير المسلمين، وكذا التحدي المتمثل بمقاطعة الشركات ذات الارتباطات السياسية، والتحدي المتمثل بالاعتماد المالي على التجارة الدولية، إضافة إلى انشغال ماليزيا بالنمو الاقتصادي ومواجهة الديون المتنامية على كاهل الأسر المعيشية الماليزية.

وتناول الباحث بيتر سلزك حملات المقاطعة في أستراليا، وجاء عنوان ورقته "حملة المقاطعة في أستراليا: نماذج من الاحتجاج السياسي الشعبي". وذهب إلى أنّ حركة المقاطعة الأسترالية ليست فريدة مقارنة بالحملة العالمية لحركة المقاطعة، إلا أنّها تسعى لتطويرها لتصبح حركة احتجاج شعبية عامة تشمل مختلف الأطراف الحكومية والأحزاب السياسية. وعن تجربة أستراليا، ناقشت إيملي بلزارد في ورقته بعنوان "موضع حركة المقاطعة العالمية كقوة لتحويل النزاعات في الإعلام الجماهيري: دروس مستفادة من أستراليا" دور وسائل الاتصالات في تثقيف شريحة واسعة من الرأي العام وقدرتها على استقطاب الدعم للقضية الفلسطينية بشكل عام وحملات المقاطعة بشكل خاص. وخلصت إلى أنّ وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة تتيح فرصًا غير مسبوقه وتؤمن استقلالية لدى تأطير حركة المقاطعة وتعزيز زخمها بما يتلاءم وأهدافها في المجال العالمي العام. وفي الختام، تطرق كمال قمصية إلى حملة المقاطعة في تشيلي واستعرض في ورقته تحت عنوان "حملة المقاطعة في تشيلي: السيرة

مجلة سياسات عربية مجلة محكمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 1583-2307). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكمة تصدر مرة واحدة كل شهرين، ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، أعادت المجلة هيكلتها نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية وقضايا الدبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مراحل الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافةً إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة تحليل السياسات" ووحدة "المؤشر العربي" الذي يصدر تقريره كل عام. وتتكامل في عملها مع برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي" في المركز.

تعتمد مجلة "سياسات عربية" المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة، وفقًا لما يلي:

— أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.

— ثانياً: أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

— ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

• عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

• الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 100 - 125 كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة ببليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز) ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلات أو فصولاً من رسائل جامعية أقرت إلا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأي لغة من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2800 - 3000 كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- تفرد المجلة باباً خاصاً للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة 2800 - 3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة ببليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000 - 8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجي اكسل (Excel) أو وورد (Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل صوراً.
- رابعاً: يخضع كل بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكمان من المحكّمين المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القراء في المركز. وفي حال تباين تقارير المحكّمين، يحال البحث إلى محكم مرجح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر / النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.
- خامساً: تلتزم المجلة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أي معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أي شخص آخر غير المؤلف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).
- تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

- لا تدفع المجلة مكافآت مائية عن المواد - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متبع في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أي رسوم على النشر فيها.

ملحق 1

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، اسم السلسلة - بما في ذلك رقم المجلد أو العدد المستخدم (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

أمثلة:

- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كانون الثاني / يناير 2001)، ص 227.

- كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويستشهد به في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرة على النحو التالي: ناش، ص 116. (ما لم يكن هناك أكثر من مرجع واحد للمؤلف نفسه، وفي هذه الحالة يتم استخدام العنوان مختصراً: ناش، السوسيولوجيا، ص 116).

أما في قائمة المراجع فيرد على النحو التالي: ناش، كيت. السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وفي حال المؤلف الذي شارك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، يكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع (إدارة) المادة مع عبارة "وآخرون".

مثال: السيد يسين وآخرون، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويستشهد به في الهامش اللاحق: يسين، ص 109.

وفي قائمة المراجع: يسين، السيد وآخرون. تحليل مضمون الفكر القومي العربي. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

مقالة في دورية: اسم المؤلف، "عنوان الدراسة أو المقالة"، اسم المجلد، المجلد و / أو رقم العدد (سنة النشر)، رقم الصفحة.

مثال: محمد حسن، "الأمن القومي العربي"، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

في قائمة المراجع: حسن، محمد. "الأمن القومي العربي"، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 120 - 350 (أرقام صفحات المقالة).

في الهوامش وقائمة المراجع العربية ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلد بالخط العريض، وباللغة الأجنبية بالخط المائل.

مقالات الجرائد

يشار إليها فقط في الهوامش، وليس في قائمة المراجع.

مثال: إيان بلاك، "الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق"، الغارديان، 2009/02/17.

المنشورات الإلكترونية

يُشار إليها فقط في الهوامش، وليس في قائمة المراجع، وينبغي أن تتضمن الإحالة تاريخ الزيارة (المشاهدة).

مثال: بيل صلاح، "العنوان"، الانتفاضة الإلكترونية، 2010/9/3، شوهد في 2016/10/10، في:

مقابلات شخصية

اسم الشخص، نوع المقابلة (مقابلة شخصية أجراها؟، مقابلة عبر الهاتف، مقابلة بالبريد الإلكتروني، وغيرها)، المكان، والتاريخ.

مثال: توني بلير، مقابلة شخصية أجراها؟، لندن، 2006/08/3.

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكمين معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكمين، تُحيل المجلة البحث على قارئٍ مرجّحٍ آخر.
- تعتمد مجلات المركز محكمين موثوقين ومجربين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحررين والمحكمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أي شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلف. وينبغي الإبقاء على أي معلومةٍ متميزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنيٍ ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.

- تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيم المحررون والمراجعون المادة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
- قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أي مؤلف من المؤلفين، أو الشركات، أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أي من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في بحوثهم الخاصة.
- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أي تعديلات مهمة أو إضافات على البحث، إلا ما كان من تصحيحات أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدده رسالة المجلة إلى الباحث.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًا أو كليًا، سواءً باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
- المجانية. تلتزم مجلات المركز العربي بمجانبة النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلفين من جميع رسوم النشر.

9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.
10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer-reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. Siyasat Arabiya's editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before getting the authorization from the journal in question.
13. Siyasat Arabiya does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

Footnote

Tony Blair, interview by Fareed Zakaria, *CNN*, October 25, 2015, at:

<https://www.youtube.com/watch?v=V3AU36NjqRU>

Annex II

Ethical Guidelines for Publication in *Siyasat Arabiya*

1. *Siyasat Arabiya's* editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third peer-reviewer will be selected.
2. *Siyasat Arabiya* relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. *Siyasat Arabiya* adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. *Siyasat Arabiya's* editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.
7. The journal remains committed to providing quality professional *copy editing*, *proof reading* and *online publishing service*.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.

Corresponding Bibliographical Entries:

Google. "Google Privacy Policy." Last modified March 11, 2009, at: <http://www.google.com/intl/en/privacypolicy.html>.

McDonald's Corporation. "McDonald's Happy Meal Toy Safety Facts." Accessed July 19, 2008 at: <http://www.mcdonalds.com/corp/about/factsheets.html>.

Blog Entry or Comment

Footnote:

1. Jack, February 25, 2010 (7:03 p.m.), comment on Richard Posner, "Double Exports in Five Years?," *The Becker-Posner Blog*, February 21, 2010, at: <http://uchicagolaw.typepad.com/beckerposner/201002//double-exports-in-five-years-posner.html>.
2. Jack, comment on Posner, "Double Exports."

Corresponding Bibliographical Entry:

Becker-Posner Blog, *The*. <http://uchicagolaw.typepad.com/beckerposner/>.

E-mail or Text Message

E-mail and text messages may be cited in running text ("In a text message to the author on March 1, 2010, John Doe revealed . . .") instead of in a note, and they are rarely listed in a bibliography. The following example shows the more formal version of a note.

1. John Doe, e-mail message to author, February 28, 2010.

Interviews and Personal Communication⁽³⁾

In citations for interviews and personal communications, the name of the person interviewed or the person from whom the communication is received should be listed first. This is followed by the name of the interviewer or recipient, if given, and supplemented by details regarding the place and date of the interview/communication. Unpublished interviews and personal communications (such as face-to-face or telephone conversations, letters, e-mails, or text messages) are best cited in text or in notes rather than in the bibliography. Published interviews should be like periodical articles or book chapters.

3 Jessica Clements, Elizabeth Angeli, Karen Schiller, S. C. Gooch, Laurie Pinkert, and Allen Brizee. "Interviews and Personal Communication," *The Purdue OWL*, March 1, 2013.

Thesis of Dissertation

Footnote

1. Mihwa Choi, "Contesting Imaginaires in Death Rituals during the Northern Song Dynasty" (PhD diss., University of Chicago, 2008).
2. Choi, "Contesting Imaginaires."

Corresponding Bibliographical Entry:

Choi, Mihwa. "Contesting Imaginaires in Death Rituals during the Northern Song Dynasty." PhD diss., University of Chicago, 2008.

Paper Presented at a Meeting or Conference

Footnote

1. Rachel Adelman, "'Such Stuff as Dreams Are Made On': God's Footstool in the Aramaic Targumim and Midrashic Tradition" (paper presented at the annual meeting for the Society of Biblical Literature, New Orleans, Louisiana, November 21–24, 2009).
2. Adelman, "Such Stuff as Dreams."

Corresponding Bibliographical Entry:

Adelman, Rachel. "'Such Stuff as Dreams Are Made On': God's Footstool in the Aramaic Targumim and Midrashic Tradition." Paper presented at the annual meeting for the Society of Biblical Literature, New Orleans, Louisiana, November 21–24, 2009.

Website

Footnote:

1. "Google Privacy Policy," last modified March 11, 2009, at: <http://www.google.com/intl/en/privacypolicy.html>.
2. "McDonald's Happy Meal Toy Safety Facts," McDonald's Corporation, accessed July 19, 2008, at: <http://www.mcdonalds.com/corp/about/factsheets.html>.
3. "Google Privacy Policy."
4. "Toy Safety Facts."

Corresponding Bibliographical Entry

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*, no. 104 (2009): pp. 439–58.

Article in an Online Journal

Footnote:

1. Gueorgi Kossinets and Duncan J. Watts, "Origins of Homophily in an Evolving Social Network," *American Journal of Sociology*, no. 115 (2009): 411, accessed February 28, 2010, doi:10.1086599247/.⁽²⁾
2. Kossinets and Watts, "Origins of Homophily," p. 439.

Corresponding Bibliographical Entry:

Kossinets, Gueorgi, and Duncan J. Watts. "Origins of Homophily in an Evolving Social Network." *American Journal of Sociology* 115 (2009): 405–50. Accessed February 28, 2010. doi:10.1086599247/.

Article in a Newspaper or Popular Magazine

Footnote:

1. Daniel Mendelsohn, "But Enough about Me," *New Yorker*, January 25, 2010, p. 68.
2. Sheryl Gay Stolberg and Robert Pear, "Wary Centrists Posing Challenge in Health Care Vote," *New York Times*, February 27, 2010, accessed at: February 28, 2010, <http://www.nytimes.com/201028/02//us/politics/28health.html>.
3. Mendelsohn, "But Enough about Me," p. 69.
4. Stolberg and Pear, "Wary Centrists."

Corresponding Bibliographical Entries:

Newspaper and magazine articles are commonly omitted from a bibliography, except when used in formal version.

Mendelsohn, Daniel. "But Enough about Me." *New Yorker*, January 25, 2010.

Stolberg, Sheryl Gay, and Robert Pear. "Wary Centrists Posing Challenge in Health Care Vote." *The New York Times*, February 27, 2010. Accessed February 28, 2010. <http://www.nytimes.com/201028/02//us/politics/28health.html>.

2 Include a DOI (Digital Object Identifier) if the journal lists one. A DOI is a permanent ID that, when appended to <http://dx.doi.org/> in the address bar of an Internet browser, will lead to the source. If no DOI is available, list a URL. Include an access date only if one is required by your publisher or discipline.

Corresponding Bibliographical Entry:

Rieger, James. Introduction to *Frankenstein; or, The Modern Prometheus*, by Mary Wollstonecraft Shelley, pp. xi–xxxvii. Chicago: University of Chicago Press, 1982

Book Published Electronically

If a book is available in more than one format, cite the version you consulted. For books consulted online, list a URL; include an access date only if one is required by your publisher or discipline. If no fixed page numbers are available, you can include a section title or a chapter or other number.

Footnote:

1. Jane Austen, *Pride and Prejudice* (New York: Penguin Classics, 2007), Kindle edition.
2. Philip B. Kurland and Ralph Lerner, (eds.), *The Founders' Constitution* (Chicago: University of Chicago Press, 1987), accessed February 28, 2010, at: <http://press-pubs.uchicago.edu/founders/>.
3. Austen, *Pride and Prejudice*.
4. Kurland and Lerner, *Founder's Constitution*, chap. 10, doc. 19.

Corresponding Bibliographical Entries:

1. Austen, Jane. *Pride and Prejudice*. New York: Penguin Classics, 2007.
2. Kurland, Philip B., and Ralph Lerner, eds. *The Founders' Constitution*. Chicago: University of Chicago Press, 1987.

Periodicals

Footnote:

Author's first name, last name, "article title", *journal title*, and issue information (volume, issue number month, year, and page numbers) For online works, retrieval information and the date of access are also included.

Corresponding Bibliographical Entry:

Author's last name, first name, "article title", *journal title*, and issue information (volume, issue number month, year, page numbers)

Journal Articles

Footnote

1. Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology* 104 (2009): p. 440.
2. Weinstein, "Plato's Republic," pp. 452–53.

Translated, Edited or Compiled Work with the Author's Name

Footnote:

1. Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), 242–55.
2. García Márquez, *Cholera*, p.33.

Corresponding Bibliographical Entry:

García Márquez, Gabriel. *Love in the Time of Cholera*. Edith Grossman (trans.), London: Cape, 1988.

Chapter of an Edited Volume

Footnote:

1. Quintus Tullius Cicero, "Handbook on Canvassing for the Consulship," in *Rome: Late Republic and Principate*, Walter Emil Kaegi Jr. and Peter White (eds.), vol. 2 of *University of Chicago Readings in Western Civilization*, John Boyer and Julius Kirshner (eds.), (Chicago: University of Chicago Press, 1986), p.35.
2. Cicero, "Canvassing for the Consulship," p.35.

Corresponding Bibliographical Entry:

Cicero, Quintus Tullius. "Handbook on Canvassing for the Consulship." In *Rome: Late Republic and Principate*, Walter Emil Kaegi Jr. and Peter White(eds.). Vol. 2 of *University of Chicago Readings in Western Civilization*, John Boyer and Julius Kirshner (eds.), pp.33–46. Chicago: University of Chicago Press, 1986. Originally published in Evelyn S. Shuckburgh, trans., *The Letters of Cicero*, vol. 1 (London: George Bell & Sons, 1908).

Preface, Foreword, Introduction, or Similar Part of a Book

Footnote:

1. James Rieger, Introduction to *Frankenstein; or, The Modern Prometheus*, by Mary Wollstonecraft Shelley (Chicago: University of Chicago Press, 1982), pp. xx–xxi.
2. Rieger, Introduction, p. xxxiii.

Book by One Author:

Footnote:

1. Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), 99–100.
2. Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p.3.

Corresponding Bibliographical Entry

Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

Book by Two or More Authors

Footnote:

1. Geoffrey C. Ward and Ken Burns, *The War: An Intimate History, 1941–1945* (New York: Knopf, 2007), 52.
2. Ward and Burns, *War*, pp.59–61.

Corresponding Bibliographical Entry

Ward, Geoffrey C., and Ken Burns. *The War: An Intimate History, 1941–1945*. New York: Knopf, 2007.

Book by Four or More Authors

List all of the authors in the bibliography; in the note, list only the first author, followed by *et al.* ("and others"):

1. Dana Barnes et al., *Plastics: Essays on American Corporate Ascendance in the 1960s . . .*
2. Barnes et al., *Plastics*.

Translated, Edited or Compiled Work without the Author's Name

Footnote:

1. Richmond Lattimore, trans., *The Iliad of Homer* (Chicago: University of Chicago Press, 1951), pp.91–92.
2. Lattimore, *Iliad*, p.24

Corresponding Bibliographical Entry:

Lattimore, Richmond, trans. *The Iliad of Homer*. Chicago: University of Chicago Press, 1951.

rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 2,800 and 3,000 words in length.

- j. *Siyasat Arabiya* has a special section for discussions of a topical idea, theory, or issue in political science and international relations. Such contributions should be no longer than 2,800-3,000 words and are subject to the same peer-review rules as articles.
4. The peer review process for *Siyasat Arabiya* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary reviewers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two reviewers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish with modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.
5. *Siyasat Arabiya's* editorial board adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. The journal does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication. In the final production stages, the order of articles published in specific editions is decided on purely technical grounds.

Annex I

Footnotes and Bibliography

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) adopts the Chicago citation style for footnotes and bibliography.⁽¹⁾

Books

Footnote:

Author's first name, last name, *Title of Book* (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number if relevant.

Corresponding Bibliographical Entry:

Author's last name, first name. *Title of Book*. Place of publication: Publisher, Year of publication.

1 "Chicago-Style Citation Quick Guide", The Chicago Manual of Style Online, 16th edition, http://www.chicagomanualofstyle.org/tools_citationguide.html

2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.
3. All submissions must include the following elements:
 - a. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.
 - b. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at. These must be provided in one English, and one Arabic version.
 - c. The research paper must include the following: a specification of the research problematic; an explanation of the significance of the topic; specification of thesis or arguments; review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; description of research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.
 - d. All research papers submitted for consideration must include a complete bibliography covering all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be cited in the original language in which the source was written. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).
 - e. Research papers must normally be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of references, charts and tables, and appendices. The editors reserve the right to publish articles of longer length in exceptional circumstances.
 - f. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.
 - g. Submitted research must fall within the aims and research interests of the journal.
 - h. Extracts or chapters from doctoral theses and other student projects are only published in exceptional circumstances. In such cases, the researcher should point this out clearly, and provide full information about the thesis, including the title, the awarding institution and date of award.
 - i. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous 3 years. Book reviews are subject to the same standards of

Siyasat Arabiya: A Peer Reviewed Journal in Political Science

Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN 23071583-) dedicated to political science, international relations, strategic affairs and public policy. First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science including international relations, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal publishes critical insights into the operation of political systems, the behavior of governments and political parties as well as the trends in civil society and social and political participation more broadly. This is complemented with publications covering public opinion, issues of migration and forced migration, war, civil war, conflict and human rights issues. Particular attention is paid to the present-day political transition in the Arab world, especially democratization at all political levels and its legal-constitutional and institutional aspects.

In addition to the editorial and advisory boards, the journal relies on two units active within the Arab Center of Research and Policy Studies (ACRPS): the Policy Analysis Unit and the Arab Opinion Index, which produces an annual report on public opinion across the Arab world. The journal's work is also closely linked to the political science program at the Doha Institute for Graduate Studies and the Program for the Study of Arab Democratization within the ACRPS.

Publication in *Siyasat Arabiya* is governed by a strict code of ethics guiding the relationship between the editorial staff and contributors. With three years of experience and interaction with specialists and contributors the journal was recently (Spring, 2016) restructured to bring it in line with international standards of academic publishing. Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must therefore adhere to the following guidelines:

1. Original work which is submitted exclusively for publication within the journal. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Siyasat Arabiya*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبيده المحكمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسسية، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسمة الاشتراك

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

الاسم

العنوان البريدي

البريد الإلكتروني

عدد النسخ المطلوبة

طريقة الدفع تحويل بنكي شيك لأمر المركز

Invitation to submit papers



The editors of Siyasat Arabia invite scholars to submit papers for consideration in future editions of the journal. Siyasat Arabia, published bi-monthly in Arabic, covers the range of specialisms within political science and strategic studies, including international relations, geopolitics and geostrategic studies. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to further and deepen debate around these topics for diverse audiences of professional scholars and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.



All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.org

Address all correspondence to the Editor-in-Chief



سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجزائر فؤاد شهاب - بناية الصفي 174 - مار مارون
ص.ب: 4965-11 رياض الصلح 1107-2180 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE

الاشتراكات السنوية

(سنة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

- | | |
|-----|--|
| 35 | دولارًا أمريكيًا للأفراد في لبنان. |
| 55 | دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان. |
| 55 | دولارًا أمريكيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا. |
| 75 | دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا. |
| 95 | دولارًا أمريكيًا للأفراد في أوروبا. |
| 120 | دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا. |
| 120 | دولارًا أمريكيًا للأفراد في القارة الأمريكية. |
| 140 | دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأمريكية. |

دراسات

عزمي بشارة

الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية

عبد الجليل زيد المرهون

اتجاهات الردع في الخليج

محمد كولفرني

الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب

محمود محارب

العلاقات الإسرائيلية - الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة

حكمت العبد الرحمن

إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا

شهادة

طارق العلي

العنف في الثورات العربية: الحالة السورية

أحمد أبازيد

تقويض المرجعيات في الثورة السورية

المؤشر العربي

وحدة استطلاع الرأي العام

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني

تجاه السياسة الخارجية الإيرانية

التوثيق

أهم محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

الوقائع الفلسطينية

مراجعات وعروض كتب

منير الكشو

"هل انتهى القرن الأميركي؟" لجوزيف ناي

فاطمة الصمادي

"رسائل الأسماك" (مذكرات الجنرال حسين همداني)

تقارير

إيهاب محارمة

مؤتمر

"العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة"

أحمد قاسم حسين

مؤتمر

"إستراتيجية المقاطعة ضد الاحتلال الإسرائيلي

ونظام الأبارتهايد: الواقع والطموح"



سعر النسخة

قطر	18 ريالاً
السعودية	18 ريالاً
الإمارات	18 درهمًا
البحرين	ديناران
الكويت	1,5 دينار
عمان	ريالان
مصر	10 جنيهاً
العراق	3500 دينار
تونس	3 دنانير
سورية	150 ليرة
لبنان	6000 ليرة
الأردن	1,5 دينار
اليمن	300 ريال
السودان	10 جنيهاً
الجزائر	150 ديناراً
المغرب	18 درهمًا
موريتانيا	500 أوقية
ليبيا	3 دنانير
فلسطين	3 دولارات
الصومال	2500 شلن

